تاريخ مصر الاقتصادى والمالى
فى العصر الحديث

تأليف

دكتور
امين مصطفى عفيفى عبد الله
أستاذ التاريخ الاقتصادى
[بكلية التجارة ـ جامعة ابراهيم]

الطبعة الثانية
[١٩٥٣]

ملتزم الطبع والنشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد بك فريد (عماد الدين سابقا)

تاريخ مصر الاقتصادى والمالى
فى العصر الحديث

تأليف

دكتور

امين مصطفى عفيفى عبد الله

أستاذ التاريخ الاقتصادى

[بكلية التجارة ـ جامعة ابراهيم]

الطبعة الثانية

[١٩٥٣]

ملتزم الطبع والنشر

مكتبة الأنجلو المصرية

١٦٥ شارع محمد بك فريد (عماد الدين سابقا)

المطبعة العربية ١١ شارع اللبودية (درب الجماميز)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

وبعد ، فهذا كتاب فى « تاريخ مصر الاقتصادى والمالى » فى عصرنا الحديث ، رأيت إعداده ونشره للحاجة الملحة لهذه الدراسة فى لونها الجديد ، جريا وراء الحقيقة التى يجب أن نكشف عنها لننتفع بها ، حتى نفهم تطور الماضى ، ونربطه بالحاضر ، ونرسم طريق المستقبل بوضوح ودقة وإدراك .

والتاريخ هو الذى يكشف عن أحداث الماضى ، ويضع الحاضر فى وضعه الصحيح ، ويجلو لعين الباحث ميدان الحياة البشرية ، كاملا غير منقوص ، فيربط جهد الحاضر بدراسة الماضى ويضىء الطريق إلى أمل المستقبل .

منهج علم التاريخ هو البحث عن « الحقيقة » ، لايحيد عنها ، يحفظها فى سجله ويعيها مع الزمن — طال أو قصر — ويرويها للخلف عن السلف ، دون اعتبار لبطش حاكم أو سلطان أو قائد ، قويا فى صداه مع الأيام فى ظل الحقيقة لايحيد عنها .

والبحث وراء « الحقيقة » فى كل علم وفن ، هو أسمى غايات التعليم الجامعى ، الذى يرمى إلى حرية الرأى ، وحرية الجدل والنقاش ، وقرع الحجة بالحجة ، والإدلاء بالبراهين ، وعرض المقدمات المنطقية للوصول إلى « الحقيقة » التى تعتبر أساس البحث العلمى الحديث . وكلما اختلف الناس حول موضوع من الموضوعات ، كانت وسائل بحثه مختلفة ، وطرائق معالجته متباينة ، ووصلوا إلى تفهم الفكرة ، التى ساعدت على وجود المخترعات الحديثة التى نستخدمها فى حياتنا اليومية ، وتؤثر

بدورها فى محيطنا البشرى ، وترسم أسس الحضارة التى نعيش بين ظهرانيها .

وأدوات بحث علم التاريخ ، منها الوثائق والمخطوطات فى دور المحفوظات ، والمخلفات المختلفة فى دور الآثار والمتاحف ، والكتب المعاصرة وغير المعاصرة فى المكتبات ، مما يجعل البحث فى ثوبه الجدى . كما يعتبر الفن واللغة من الأدوات الهامة فى بحث التاريخ ، لأنه يحتاج إلى تصوير الحقيقة بعبارات مختارة ، ولغة سليمة ، لتنقل إدراك الإنسان وإحساسه إلى العصر الذى يصور حضارته حتى يستلهم الحقائق فى جوها الحقيقى ليحكم عليها الحكم الصحيح خيراً كان أو شراً ، خطأً كان أو صواباً ، ويعرف مدى تطور المدنية البشرية ، متقدمة كانت أو متأخرة ، ويبحث العوامل التى أنتجت هذه النتائج .

ولم يعد التاريخ فى صورته الجافة التى تعودناها ، حاكياً لسير الملوك والحكام ، واصفاً المعارك الحربية ، مهملا حياة الأفراد والشعوب التى تتكون منها الأمم ؛ بل اتسعت آفاق دراسته اتساعا كبيراً ، بحيث أصبح موضوعا لدراسات مختلفة منها ما يمس المعارك والحرب ويسمى بالتاريخ « الحربى » ، ومنها ما يتصل بسياسة الدولة وعلاقاتها مع غيرها من الدول ويعرف بالتاريخ « السياسى » ، ومنها ما يعالج حركات الفكر البشرى ، ويكون الرأى العام ، ويميز أسلوب معيشتهم وتقاليدهم ، ودرجة رقيهم الإجتماعى ، وسلوكهم الخلقى ، ويعرف بالتاريخ « الإجتماعى » ، ومنها ما يتصل بتطور الجهد البشرى ، ويعالج مراتب الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ومدى التوازن الاقتصادى بينها ، ويعرف بالتاريخ « الاقتصادى » ، ومنها ما يعالج تطور الفكرة فى دائرة العلوم المختلفة كل فى دائرة اختصاصه ، فيعرف بتاريخ العلوم على اختلاف فروعها ، ومنها تاريخ الطب والهندسة والقانون حتى تاريخ التاريخ نفسه .

وفى الحق ، إن علم التاريخ يتصل بالعلوم التى تتكون منها دائرة المعرفة ، فيتصل بعلوم المنطق والأخلاق والاجتماع والجغرافية والسياسة والاقتصاد والقانون .

وعلى هذا النحو ، نسوق « تاريخ مصر الاقتصادى والمالى » على أساس هذا المنهج العلمى ، لدراسة أحوال مصر الاقتصادية والمالية فى صورها المختلفة [من زراعة وصناعة وتجارة وضرائب وميزانية واستغلال الأموال الأجنبية فى محيطنا الاقتصادى] مما يوضح الأثر التطبيقى والعملى لنشاط الأمة والحكومة معاً فى حقبة من الزمن ، مرت على بلادنا ، نحكم بها على هذه الأعمال بالخير أو الشر ، ونعرف مواضع الخطأ والصواب ، ونرسم — على هديها — خططنا الاقتصادية والمالية الحاضرة ، رسماً صحيحاً ، يشع عنه الخير لعصر جديد .

هكذا عالجت المسائل المالية والاقتصادية أمام القارىء ، كى يستطيع أن يفهم تاريخ مصر ويتعرف على تحليل « القومية المصرية فى صورها الاقتصادية والمالية » ويمكنه بذلك أن يفسر التاريخ السياسى التفسير الصحيح ، إذ البرامج الاقتصادية هى التى تسير البرامج السياسية فى دائرة خاصة سواء رضى بها الحاكم أو لم يرض .

وللتاريخ برامج ، وللتاريخ فلسفة ، فإذا انتهت برامجه فى حقبة من الزمن فلا تنتهى فلسفته بانتهاء زمنه ، إنما تنتقل فلسفته من السلف إلى الخلف ، لتكون هدى وموعظة لدارسيه . ولعل فى دراسة التاريخ فى هذه الصورة ما يمكن الإنسان من فهم فلسفة تاريخ الماضى ليساهم فى تشييد البناء الحاضر على فكرة التطور فى فهم وإدراك وطريق مستنير .

مصر الجديدة

فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١

المؤلف

مقدمة الطبعة الثانية

نحمدك الله ، على أن نقدم « الطبعة الثانية » ، بما فيها من فصول جديدة ، عالجت « برامج الحكم ومؤثراته الاقتصادية » ، حتى تتضح العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، وتظهر النظم الاقتصادية التى سارت فيها البلاد ، وتفسر النتائج التى عاشت فيها الأمة — حكومة وشعباً .

والتاريخ الاقتصادى — بمنهجه الذى يتبعه — قد نعته علماء الاقتصاد المحدثون ، بأنه « علم الاقتصاد الوصفى » ، الذى يصف الماضى — بنظمه وبرامجه — ليوصله بالحاضر ، فيصبح « علم الاقتصاد التطبيقى » .

ونرجو مخلصين أن يحقق هذا الجهد ، المساهمة فيما ينبغى أن تنصرف له الجهود لزيادة الوعى القومى فى صورة صادقة .

مصر الجديدة

فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٣

المؤلف

تمهيد

برامج الحكم ومؤثراته الاقتصادية

إن العلاقة بين الحاكم والمحكوم هي مادة التاريخ من نواحيه المختلفة ، وكانت مادة التاريخ — في الماضي — تعنى كل العناية بدراسة سير الحاكمين ، وبيان سياستهم وذكر أعمالهم ، وسميت هذه الناحية « بالتاريخ السياسي والحربي » . وظلت دراسة العلاقة بين الحاكم والمحكوم مهملة أيما أهمال ، حتى اتجهت الدراسة الحديثة إليها ، واهتمت بها ، وبرزت أعمال المحكومين ومعالم تفكيرهم ومقدار ثقافتهم ونظم معيشتهم ومدى تقدمهم ، وهي الدراسة التي تهتم بالناحيتين الاجتماعية والاقتصادية لحياة الشعوب ، وهي مادة « التاريخ الاقتصادي » ، يشع منها العلاقة بين الحاكم والمحكوم وبذلك تكتمل مادة التاريخ البشري .

ونسوق هذا التمهيد لإبراز الخطوط الرئيسية لهذه العلاقة ، حاملة نقط التحول التي سجلتها أحداث التاريخ حتى تظهر منها البرامج الاقتصادية التي رسمها نظام الحكم ، مستنداً عليها في إرساء قواعد السياسة التي أنتهجها لتحقيق أهدافه وبلوغ مآربه .

مصر حتى القرن السادس عشر

ظلت مصر حتى أوائل القرن السادس عشر ، دولة مستقلة يحكمها سلاطين المماليك ، وكانت في أيامهم وفيرة الغلات ، عزيزة الجانب ، تبسط سلطانها على بلاد الشام والعرب ، وتتمتع بثروة طائلة من المكوس الباهظة التي كانت تفرضها على التجارة العابرة بين الشرق والغرب ، فأمكن أولئك السلاطين أن يكونوا الجيوش ويخلفوا من بعدهم تلك الآثار التي تنطق بحضارة البلاد في عهدهم كالمساجد والمدارس والمستشفيات .

وكانت « التجارة » بين الشرق والغرب — فى العصور الوسطى — تصل إلى أوربا بوساطة عدة طرق منها :

طريق برى يخترق أواسط آسيا ثم يصل إلى البحر الأسود فالدانوب ثم يخترق وسط أوربا .

وطريق آخر من الخليج الفارسى إلى وادى الفرات ودجلة إلى موانىء الشام المطلة على البحر الأبيض المتوسط [كحلب والإسكندرونة] ومنها إلى موانىء أوربا الجنوبية .

وطريق ثالث هو طريق المحيط الهندى والبحر الأحمر حتى السويس ومنها بالقوافل إلى القاهرة ثم بالسفن فى فرع رشيد حتى الإسكندرية أو على ظهور الدواب ، ومن الإسكندرية تنقل إلى موانىء أوربا الجنوبية حتى يتولى التجار الأوربيون [وبخاصة البنادقة] تصريفها فى أسواق أوربا .

وطريق يختلف قليلا عن الطريق السابق ، وهو طريق البحر الأحمر حتى « عيذاب » [جنوب القصير] ومنها بالقوافل إلى النيل عند « قفط » ثم إلى البحر الأبيض المتوسط .

وإذ كانت الشام تابعة لمصر فى عهد السلاطين المماليك ، كانت مصر فى عهدهم متسلطة على طريقى التجارة الشرقية [طريق الفرات الذى يمر بالشام ، وطريق البحر الأحمر الذى يمر بمصر] وقد أفادت حكومة السلاطين أكبر فائدة من الضرائب الباهظة التى كانت تجبيها على التجارة التى تجتاز أحد هذين الطريقين ، حتى إذا تمكن البرتغاليون من الوصول إلى الهند سنة ١٤٩٨ عن طريق [رأس الرجاء الصالح] بدون المرور بالشام أو بمصر ، فتحولت التجارة من البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلسى ، وانعدم هذا المورد الهام مرة واحدة ، وأدى ذلك إلى ضعف ثروة البلاد فساءت الحالة الاقتصادية . وعلى الرغم من محاولات المماليك قهر البرتغاليين ، فإن الشطر الأكبر من تجارة الشرق تحول إلى الطريق الجديد ، وفقدت مصر مركزها التجارى الممتاز فى أوائل القرن السادس عشر .

١

العثمانيون فى مصر « الرأسمالية الإقطاعية »

وفى تلك الفترة ، كانت هناك دولة حربية فتية نشأت فى آسيا الصغرى وأخذ ملكها يمتد شيئاً فشيئاً حتى شملها كلها ثم حاربت دولة الروم الشرقية ونزعت منها عاصمتها التاريخية [القسطنطينية] وولايات البلقان ، كما التحمت مع الدول الفارسية وانتزعت منها بعض أملاكها فى آسيا : هذه الدولة هى دولة الأتراك العثمانيين .

ولم يلبث النزاع أن نشب بين سلطان العثمانيين « سليم الأول » وسلطان المماليك « قنصوه الغورى » فكان النصر حليف السلطان سليم ، إذ هزم الغورى فى موقعة « مرج دابق » فى شمال الشام سنة ١٥١٦ م ، ثم اجتاح سليم بجيوشه بلاد الشام وكانت تابعة لمصر — حتى إذا وصل لمصرهزم « طومان باى » خليفة الغورى ودخل القاهرة منتصراً .

وهكذا فقدت مصر استقلالها ، وأصبحت ولاية من ولايات الدولة العثمانية واستمرت كذلك نحواً من ثلاثة قرون ، فيما عدا أربع بسنوات (من سنة ١٧٦٩ إلى سنة ١٧٧٣) أعلن فيها « على الكبير » (أحد أمراء المماليك) استقلاله عن الدولة العثمانية . ولكن لم تلبث الخيانة والدسائس أن تجمعت حوله وحرمته ثمار انتصاره وعادت البلاد إلى حظيرة الدولة العثمانية إلى أن فتحها الفرنسيون سنة ١٧٩٨

الحكم العثمانى

بعد أن فتح السلطان سليم الأول مصر وأقام بها زمناً ، عاد إلى القسطنطينية عاصمة سلطنته ، وعين على مصر والياً ، يحكمها نيابة عنه . ولكنه رأى أن ثروة

الولاية الجديدة « مصر » وبعدها عن مقر حكمه فى الآستانة ، قد يطمعان الوالى فى الاستقلال بها . فوضع نظاما لحكم مصر أتمه من بعده ابنه السلطان سليمان القانونى ، وكان الغرض الذى وضعه كل منهما نصب عينيه ضمان عدم استقلال مصر وبقاءها ولاية عثمانية . ويلخص هذا النظام فى توزيع سلطة الحكومة فى مصر بين قوى ثلاث يوازن بعضها بعضاً ، ولا تستأثر إحداها بالسلطة ، وتكون مهمة الحكومة العثمانية التفريق بين هذه القوى كيلا تطغى إحداها على الآخريين بل تظل جميعاً تحت سلطان الباب العالى.. وهذه القوى هى : —

١ — الوالى أو الباشا ٢ — الديوان ٣ — أمراء المماليك

١ — الوالى أو الباشا

ويعينه السلطان العثمانى ممثلا له فى مصر . وكان الوالى العثمانى يصل إلى مصر إما برا عن طريق الشام وإما بحراً عن طريق الاسكندرية ، حيث يستقبله كبار الضباط والجند ويسيرون به فى حفاوة بالغة إلى مقر حكمه فى القلعة .

وكان على الوالى أن يتسلم أوامر السلطان ويشرف على إنفاذها ويرسل الجزية المفروضة على البلاد ويقود الجند فى الحرب ، وكان عليه أيضاً أن يعيش فى القاهرة ويتخذ القلعة مقرا له وهو الذى يدعو أعضاء الديوان الى الاجتماع ، ويعين ويعزل حكام الأقاليم ومشايخ القرى ، وكان عليه أن يرفع الى الباب العالى تقريراً عن شئون البلاد .

وقد جاء الى مصر ولاة عرفوا بحسن السيرة ، ولكن أكثرهم لم يكن يعنيهم سوى جمع الثروة لأنفسهم وارضاء رجال الباب العالى بالمال ليجددوا تعيينهم .

وكان الباب العالى يرسل فى كثير من الأحيان الى مصر موظفين ليفحصوا أعمال الوالى ، واذا اعتزل الوالى منصبه كلف بتقديم حساب دقيق عن الأموال التى جمعها . وكثيراً ما حدث — اذا وجدت خزانة الولاية خاوية — أن يبعث أملاك الوالى وخيوله لوفاء ما عليه من دين .

وقد عمل السلطان على اضعاف سلطة الوالى خشية أن يطمع فى الاستقلال بولايته الغنية فكان يعينه لمدة قصيرة ، كيلا يتسع له الوقت فيتخذ له أنصاراً ويثبت سلطانه فى البلاد ، وكذلك أقام بجانبه هيئات أخرى منحها قسطاً من السلطة لا ينفرد الباشا بحكومة البلاد فيعظم نفوذه ويكثر أعوانه .

٢ — الديوان

هو مجلس يعاون الوالى فى حكم البلاد ، وكان يؤلف من كبار ضباط الحامية العثمانية ، أى من رؤساء « الوجاقات » [وجاق : تحريف لكلمة تركية معناها الكتيبة فى الجيش] وكان الوالى يعرض على الديوان الأوامر التى ترد اليه من السلطان ، وللديوان أن يخالف الوالى فيما يراه ، وأن يتصل رأساً بحكومة الباب العالى ويطلب عزل الوالى ، وهو لا يرأس الديوان بنفسه ، بل كان يتتبع فى الغالب مناقشات الأعضاء من وراء ستار كما كان يفعل السلطان فى الآستانة .

وقد أصبح الديوان ميداناً للدسائس بين كبار الضباط يؤلفون فيه أحزاباً تقع بينها المنازعات ، وكان الولاة يتدخلون فى هذه المنازعات ليضمنوا لأنفسهم حماية الحزب القوى .

٣ — المماليك

أبقى السلطان سليم الأول بمصر أمراء المماليك أو « البكوات » كعنصر هام من عناصر الحكومة يوازن به نفوذ الوالى والديوان ، ليظلوا جميعاً خاضعين للدولة العثمانية . وكانت فى يدهم السلطة الإدارية فى العاصمة والأقاليم ، إذ كانت البلاد مقسمة الى مديريات يحكم كلا منها أمير من أمراء المماليك يسمى « الصنجق » وكل « صنجقية » [أو مديرية] تنقسم الى أقسام صغيرة على كل منها أمير من أمراء المماليك أيضا يسمى « الكاشف » وكان زعيم المماليك جميعاً يسمى « شيخ البلد » وهو الذى يحكم فى القاهرة .

أضف الى ذلك أن المماليك قد احتفظوا بقوتهم الحربية ، فقد كان أمراؤهم يكثرون من شراء صغار المماليك ، ويعلمونهم القراءة والكتابة ومبادىء الدين ، ويدربونهم على فنون الحرب ليكونوا لسادتهم عدة وأعوانا اذا أضرمت نيرانها فنشأت منهم « طبقة الفرسان » .

يمكن القول بأن هذا النظام قد حقق الغرض الذى كان يرمى اليه : وهو بقاء مصر تابعة للدولة العثمانية اذ تمكنت الدولة فعلا من الاحتفاظ بمصر ، وظلت مصر ولاية عثمانية الى أن فتحها الفرنسيون فى سنة ١٧٩٨ . على أن هذه التبعية كادت تكون اسمية فقط . فقد ضعفت سلطة الباشا الى حد بعيد وفقد الديوان ما كان له من شأن فى ادارة البلاد . وعلى العكس من ذلك قوى سلطان المماليك حتى أصبحت فى يدهم الأرض — مصدر الإنتاج — والسلطة الحقيقية فى البلاد ومكنتهم من عزل الولاة ومعارضة إرادة السلطان .

الرأسمالية الاقطاعية

رأينا الجيش العثمانى يفتح البلاد ، والحكم العثمانى — بنظامه وقوانينه — يرسم قواعد الإدارة التى تسير عليها وفق ماتراه العقلية العثمانية وترضاه . وكانت البلاد تعيش فى ظل معركة بين الحاكم القديم والحاكم الجديد : والحاكم القديم يتمثل فى طبقة المماليك — الذين كان منهم سلاطين المماليك يجلسون على عرش البلاد ويستمتعون بخيراتها ، ويغتصبون ثراءها من أهاليها — والحاكم الجديد يتمثل فيه الحكم العثمانى الذى تطلع الى ثراء مصر ، والوصول بكافة الطرق للاستفادة من هذا الثراء .

اذاً نجد الشعب المصرى — فى كلتا الحالتين — كانت النظرة اليه نظرة استغلال للوصول الى مافى يده ، والشعب يعمل لينتج غلات الأرض ، ولكن الحاكم — سواء كان أميراً مملوكا ، أو حاكما عثمانيا — كان يتخذ ضروبا مختلفة

من سلطته ليحظى بهذا الإنتاج تاركا القليل منه الذى لا يكفى حياة الشعب .

واستمرت هذه المعركة الإقتصادية — التى كانت نتائجها أهم ما يتطلع اليه الفتح العثمانى — كى يحظى من الفتح الحربى والنظام السياسى الذى طبع به حكمه — بما يعود عليه بالمنافع الإقتصادية . واستمرت حالة مصر منذ القرن السادس عشر الى أواخر القرن الثامن عشر على هذه الصورة :

عثمانيون يحكمون البلاد يمثلون السلطة العليا فيها : وأمراء من المماليك يملكون الأراضى الواسعة والإقطاعيات الكبيرة ويسيطرون على المراكز السياسية والإدارية فى داخل البلاد ، يستمتعون بجباية الضرائب : وشعب يعمل فى الحقل ويخرج من عمله إنتاج الدولة ، ولكنه لاينال من هذا الإنتاج ما يكفى معيشته ، اذ كان يعيش فى نظام اقطاعى رهيب ، لايقل عن نظم الإقطاع الأوربى فى أشد محنه وأقسى زمانه وأحلك عصوره ، اذ كان عليه أن يسلم المحصول لسيده صاحب الإقطاع ، لايتبقى له منه الا قدراً يسيراً يدفع منه ما عليه من التزامات ضرائبية للدولة العثمانية ، وكان عليه أيضاً أن يعمل «سخرة» فى أرض الإقطاع . فما كان أقسى على نفسه من أن يذهب بماشيته وأولاده وآلاته الزراعية وبذوره الى «وسية» الأمير ليعمل «سخرة» ، ويحظى الأمير — صاحب الإقطاع — فى نهاية الموسم الزراعى بمحصول الأرض لقمة سائغة ، أو على حد تعبير الاقتصاديين «ريعاً صافياً» ، لم ينظم من أجله عملا ولم ينفق فى سبيله نفقة حتى تستقطع من جملة الإنتاج ، وإنما كان ريع المزرعة صافياً لذلك الأمير .

ولم يكن الزمن يقسو على الفلاح هذه القسوة فحسب ، بل كان مستواه الاجتماعى ونظام معيشته وقدرته الشرائية فى مستوى لايصل الى مستوى الإنسانية الكريمة ، إذ أنه لم ينل من عناية الدولة ما كان ينبغى عليها من واجبات اجتماعية واقتصادية نحوه . فلم يعرف الريف المصرى — فى ظل الرأسمالية الإقطاعية — المشروعات العمرانية أو الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية فيما ينبغى أن تخلع

على حياة الإنسان بما يشف منها روح العدالة الاجتماعية ، أو ينبعث من نتائجها صفات الإنسانية التي يجب أن يعيش الإنسان في رحابها .

حتمية ، لم نر اثباتاً بين صفحات التاريخ ولا كتب الرواد الذين جاءوا الى مصر في تلك الفترة لما ينبىء على أن أحداً من الحاكمين وجه برنامجاً عمرانياً أو تعليميا الى أهل القرى ، ولا أن سياسة اقتصادية رسمت لزيادة اقتصاديات البلاد ، ولم نر ما ينبىء على أن وباء أو مرضاً شاع بين القوم واتخذت الدولة من الوسائل الصحية والطرق العلاجية ما يحافظ على عافية الناس . والحاكم الذي يهمل شعبه هذا الإهمال ما استحق أن يحكم شعباً ، وما استحق أن يحمل الشعب حباً وتقديراً له ، بل تزداد الجفوة وتكبر الثغرة بين الحاكم والمحكوم ، اذ يقضى حكم التاريخ على الحاكم أن جميع وسائل حكمه اتخذها لابتذاذ أموال الأمة ، وأن المحكوم يعرف أن علاقته بالدولة تقوم — في قليل أو كثير — فيما ينبغي أن يؤديه للدولة من ماديات ومنافع . هكذا كانت العلاقة تنبئ عن أنانية واستبداد من جانب ، وفاقة وعبودية واسترقاق من جانب آخر .

والحاكم الفطن اذا كانت نظرته الى الانتفاع بموارد الدولة ، وجب عليه أن يحافظ على أدوات انتاجه ، فإذا اعتبر الفلاح أداة من أدوات العمل والإنتاج في هذا العصر ، فكان ينبغي على الحاكمين أن يحافظوا على صحته ويزيدوا من ثقافته ويحسنوا نظام معيشته ، كي يقوى على العمل وزيادة الإنتاج . فالأسس الاقتصادية الصحيحة اذاً نظرت الى الفلاح كعامل لزم عمله وانتاجه ، قضت القواعد السليمة بالمحافظة عليه ، زد على ذلك أن الحاكم لابد أن ينظر اليه نظرة اجتماعية سامية ، على أنه يمثل شعبه الذي يحكمه ، فلابد من اكرام انسانيته ، فكلما زادت الإنسانية في مرتبتها زاد الشعب تقدماً ، فارتفعت معايير الحكم وسمت الأهداف فيما ينبغي أن تتمثل وسائل الحكم نحو تحقيقها ، اذ ترتفع معها قيمة الحاكم وأمته في نظر الأمم المتمدينة الأخرى ، فتشرق فلسفة الحكم في أضواء جديدة تزيدها قدراً وتعليها قيمة في موكب الحضارات بين الأمم الراقية .

سوء الحالة الاقتصادية

ان هذه الحالة التى سبق وصفها ، لم يكن من شأنها أن تشجع على تقدم اقتصادى ما فى أية ناحية من نواحى النشاط الاقتصادى كالزراعة والصناعة والتجارة . والتقدم الاقتصادى يحتاج الى استقرار سياسى فى نظم الحكم ، وعلاقة المحكومين بالهيئات الحاكمة ، ولكن حرمان البلاد من حكومة ثابتة منظمة ، وسعى الحاكمين إلى ما يعود عليهم أنفسهم بالمنافع الذاتية والمنازعات بين الأمراء ، كل هذا أدى الى اضطراب الأمن وما يتبعه من فقدان الثقة المالية والتجارية ، والى اهمال المشروعات الحيوية فى الرى والزراعة والصناعة والتجارة والصحة والتعليم .

اهمال شئون الزراعة

ولما كانت الزراعة المصرية تعتمد فى ريها على مياه النيل ، وعلى مياه الفيضان على وجه التخصيص ، كان انخفاضها يتبعه قلة المحصولات الى درجة قد تنشر المجاعة فى البلاد لأن مياه الفيضان لاتصل الى أكبر مساحة من الأراضى الزراعية . وقد أدى إهمال الحكومة مشروعات الرى الحيوية الى مضاعفة الأثر السيء الذى يحدثه انخفاض النيل عن مستواه العادى فى بعض السنين . اذ لا شك فى أن اهتمام الحكومة بمثل تلك المشروعات وتحكمها فى مياه النهر بإقامة القناطر وحفر الترع وحجز مياه الفيضان لوقت الحاجة ، وايصالها الى أكبر مساحة من الأراضى ، يخفف كثيراً من أثر تلك العوامل الطبيعية ويزيد الإنتاج الزراعى فى البلاد مما يدعو الى الثراء .

اضطراب المعاملات بين الناس

واذا أضفنا الى ماتقدم عامل اضطراب العملة والموازين والمكاييل التى كانت

مستعملة فى مصر وسوء تبادل النقد بين الأفراد أدركنا مقدار الاضطراب الذى كان يقاسيه أفراد الشعب فى معاملاتهم المالية . ولاريب أن انتظام الإدارة المالية من أهم العوامل فى التقدم الاقتصادى .

تحول طرق التجارة عن مصر

وهو أكثر العوامل أثراً فى سوء الحالة الاقتصادية ، فقد تحولت طرق التجارة بين أوربا والشرق الى طريق رأس الرجا الصالح الذى كشف فى أواخر القرن الخامس عشر فتحولت التجارة من البحر الأبيض المتوسط الى المحيط الأطلسى وفقدت مصر بذلك المركز التجارى الممتاز الذى كان لها فى عهد السلاطين المماليك .

وهكذا فقدت مصر — على أيدى العثمانيين — استقلالها السياسى ، بعد أن فقدت مركزها الاقتصادى الممتاز .

الحركات الاستقلالية

استمرت وسائل الحكم فى مصر — أكثر من قرنين من الزمن — فى تضارب بين الولاة العثمانيين والأمراء المماليك ، والشعب بينهما يقاسى ألوان الظلم والعسف — كما رأينا . وتظهر على مسرح السياسة المصرية إحدى القوتين تكون لها الغلبة فتسير دفة أمور البلاد : فإذا كان الوالى العثمانى قويا استطاع أن يدبر أموره بوسائل العصر — التى كثيراً ماتكون — بتدبير مؤامرات ضد الأمراء المماليك : بتفريق كلمتهم وقيام الفتن بينهم وتقريب حزب دون آخر ، وتقوية فريق على فريق ، حتى يصفو له الموقف ويتمكن من تنفيذ أهدافه ، فيظهر الحكم العثمانى قويا على مسرح البلاد . وعلى النقيض ، نجد أن الأمراء المماليك تتحد كلمتهم تحت إمرة أحدهم يتخذونه زعيما لهم ، تقوى به أحوالهم أمام الوالى العثمانى فيضطر أن ينفذ رغبتهم ، وتسير أمور البلاد بما يشيرون .

ولقد استطاعت أحداث القرن الثامن عشر ان تمثل فترات قوية من ظهور بعض الأمراء المماليك أقوياء يوجهون كلمتهم ويحزمون أمورهم ، ويخضعون الوالى لنفوذهم ، ويسيرون دفة الامور وفق رغباتهم . ولقد ساعد على ذلك ما كان يشغل تركيا فى أوربا من حروب كثيرة ، إذ قامت كل من النمسا والروسيا تطبق على ممتلكات الدولة العثمانية ، فخاضت معها الحروب التى أضعفت الدولة العثمانية حتى أنها لم تستطع أن ترسل الحملات التأديبية التى كان يجب أن ترسلها لتثبيت حكمها فى البلاد .

ويحدثنا التاريخ عن الحركات الاستقلالية — أو شبه الاستقلالية — التى قام بها أمراء المماليك فى القرن الثامن عشر ، فنسمع عن هؤلاء الذين استقلوا بأمور البلاد فى الداخل وقبضوا على مواردها ، وفى أيديهم جمع الضرائب وحصيلة الإيرادات وقيادة الجند وإمارة الحج وملكية الأرض .

وتاريخ القرن الثامن عشر يحمل وعياً صادقاً لأحوال الأمراء المماليك وخططهم للوصول إلى السلطة والنفوذ ، ووصفاً لمعيشتهم وبناء قصورهم ومدى ثرائهم . وكان منهم من يحمل برنامجاً إصلاحياً لحكم البلاد واستقلالها عن الدولة العثمانية ، ومنهم من كان يعمل ليكسب المال ويبتز الثروة ليعيش عيشة البزخ واللهو ليحظى بمتاع الحياة بعيدا عن مقاصد الحكم الصحيح .

ومن يود تفصيل هذه الأحداث يرجع إلى صفحات التاريخ التى سجلت سير هؤلاء الأمراء : ومنهم « الأمير رضوان » الذى كان قوى الشكيمة كبير المقصد ، يجمع فى منزله العلماء والأدباء من رجال الشعب وعلماء الأزهر ، إذ جعل من الاستنارة والعلم والحكمة منابت للحكم الصحيح . وكذلك « على الكبير » وحركته الاستقلالية الكبرى التى مكنته من أن يستقل بأمور الدولة — فى الداخل والخارج — وقد خرج بجيشه لمحاربة الدولة العثمانية فى بلاد الشام ، ولكنه حيل بينه وبين تنفيذ مشروعه ، إذ اغتيل من بين جماعته الذين حقدوا عليه ودبروا الخيانة له .

وكذلك الحركة التى قام بها «محمد أبو الذهب» — أحد مماليك «على الكبير» — كأنه يريد أن يواصل الحركة الاستقلالية — التى كان يريدها سيده — ليكون نجاحها على يده هو ليحظى التاريخ باسمه .

وكان من هؤلاء أيضا الذين رسموا طريق الاستقلال بالبلاد ، وعملوا على تدعيم مركز « الحكومة الثنائية » التى قام على تدبير أمورها «مراد وإبراهيم» ، ولكنهما كانا يهدفان — فيما رسما — إلى أن يحظيا بالمال لمتاع الحياة ، فقسيا فى جمع الضرائب وظلما الفلاح ، وكانا رسولى الطاغوت فيما سارا فيه متعلقاً بسياسة الحكم إلى أن جاءت الحملة الفرنسية على مصر .

الرأى العام — «البرجوازية المستنيرة»

يرى بعض المؤرخين أن الظلم الذى يقع على شعب ما ، لا يستطيع ذلك الشعب أن يرد اعتباره ويدفع عن نفسه هذا الظلم كلما كان الحاكم قاسيا ظالما . ولكن الحقائق التى فسرت الثورات التى قامت فى سجل التاريخ ، كانت بمثابة رد الاعتبار لما وقع على الأفراد والجماعات من ظلم الحكام ، سواء كان رد الاعتبار من ذلك الحاكم نفسه أو من الذين ورثوا الحكم من بعده . والشعب الذى ينال قسوة وظلماً من الحاكمين لا يظهر منه رد فعل لهذه القسوة — فى أول الأمر — بل قد يتحملها صابراً ، ثم إذا ما توالت المظالم وتجمعت أسباب الفساد نبتت بذور التألم فى داخل نفسه ، وتجمعت عوامل التذمر التى ملكت أحاسيسه وشعوره — ولا يكون ذلك قاصراً على فرد — بل يتحد الشعور العام فى نفوس الأفراد ، ويسود الوعى روح الجماعة بما يشبه المرجل التى تغلى النفوس فى محيطه ، ويصبح الأنين بخار مائه ، حتى يصل فى النهاية إلى الإيمان بالجهاد فى سبيل حقه ، فإذا ما وصل إلى ثغرة يخرج منها فتكون الثورة التى تجرف أمامها العوامل المناهضة لها ، هادمة أمامها ما يقف فى سبيل تحقيق أهدافها .

* * *

والشعب المصرى حمل أنين الظلم والقسوة وفساد الحكم ما يزيد عن قرنين من الزمن وطلعت عليه أحداث القرن الثامن عشر — وهو لا يزال يحمل عوامل التذمر وبواعث الضيق ، وكان يتطلع إلى زعامة تجمع شمله وتوحد مقصده وتتكلم باسمه فلم يجد من يلبي دعوته ويشبع رغبته ، وكان فى هذه الحالة لا يتطلع إلى ثورة جارفة : لأن الزعامة تنقصه من ناحية ، ولأنه يرى فى الدولة العثمانية أنها دولة اسلامية وسلطانها خليفة المسلمين وواليه فى مصر نائب عنه ، فلم تكن نظرته إلى الحكم العثمانى نظرة دولة أجنبية تحكم البلاد وإنما دولة اسلامية تحمل الزعامة الروحية والدينية التى يجب أن يهتدى بهديها ويتمسك برباطها . كما أن الشعب كان يرى فى أمراء المماليك — رغم ظلمهم وقسوتهم — أنهم مصريون ، أصحاب السلطان فى البلاد قبل العثمانيين ، ولم ينظروا إليهم أنهم مماليك اشتروا من أسواق العبيد وتربوا على طريقة خاصة نشأت منهم طبقة الفرسان فى البلاد ، بل إنما نظروا إليهم على أنهم أصحاب الأرض ، لهم سيادة الحكم وسلطان القرى ، لا يعرفون سيادة غير سيادتهم فى الريف والأقاليم ، يتوارثها الابن عن الأب حتى أصبحت وراثة الأيام وتقاليد الزمان ، يخضعون لهم فى غير وعى ، وأصبحت طاعتهم من الفطرة الملازمة لنفوسهم .

وإذا كانت علاقة الشعب بالحاكم على هذه الصورة ، مما فسر لنا بقاء الحالة على نمط واحد مدى سنين طويلة إلى أن جذبت الحركات الاستقلالية — التى سجلها تاريخ القرن الثامن عشر — إليها «الطبقة البرجوازية المستنيرة» وهى الطبقة المتوسطة ، لا هى طبقة أصحاب الاقطاع ولا هى طبقة الدهماء الذين يعملون فى الحقول ، بل إنما هم الذين نبتوا فى منابت العلم واستناروا بالعرفان ، وهم علماء الأزهر ، الذين خرجوا من نطاقهم الضيق القاصر على التدريس فى الأزهر ، إلى مجالس الحكام وأصحاب النفوذ ، الذين اتخذوا من استنارتهم استشارة فى أمورهم ، فاستطاع هؤلاء العلماء أن يلمسوا الأحداث نتيجة هذه الصلة بل تنبهوا إلى ما كان يحدث فى محيط الأمة أكثر مما كانوا وهم فى عزلتهم ، بل حملتهم الدقة أن يعرفوا

ما يجرى فى القلعة وبيوت الأمراء وما يجول فى نفوس كبار القوم من المصريين ، بل وجهوا الرأى فيما ينبغى أن يكون عليه الحكم من العدل . وكانت المسألة فى أول الأمر لا تتعدى المشورة والنصح حتى كانت أيام « مراد وإبراهيم » . وكان ظلم هذين الأميرين واضحاً بيناً فى قسوة ما فرضوا من الضرائب على عامة الشعب صناعا وتجاراً ، واشتد الضيق بهؤلاء فما كان منهم إلا أن يذهبوا إلى مكان « البرجوازية » وهو الأزهر ، وإلى العلماء يشكون ويطلبون منهم أن يتكلموا باسمهم ويتوسطوا فى رفع هذه المظالم عن كاهلهم . وكانت هذه نقطة تحول فى حياة الشعب ، إذ ظلم فتحمل الظلم ولكنه لم يصمت كما كان من قبل ، وإنما شكا وخرج صوته يفسر الشكوى ، ولم يذهب بشكواه إلى رجال الحكم فى مقرهم — سواء فى القلعة أو فى بيوت الأمراء — وإنما ذهب إلى المكان الذى عرف أنه مقر « الزعامة الشعبية » ، فذهب إلى الأزهر وأعلن شكواه إلى رجاله — وهم من صميم الشعب — ليتكلموا نيابة عنه ، وسطاء له موكلين باسمه لقضاء مصالحه . هكذا كانت البذور الأولى للرأى العام فى المجتمع المصرى فى أواخر القرن الثامن عشر ، ولعل ذلك كان ترديداً لصدى الحركات الاستقلالية التى حمل لواءها الأمراء المماليك ، فأيقظت تلك الحركات وعى الشعب فيما ينبغى أن يكون له من صوت مسموع ، يحمل رغباته ويدعو إلى احترام حقوقه . وتحدثنا سجلات التاريخ بأن العلماء قد تكلموا باسم الشعب حقا وأنهم اتجهوا إلى الحاكمين مبدين شكواه فيما وقع عليه من ظلم بل تعدى هؤلاء العلماء الشكوى إلى المجادلة والنقاش وقرع الحجة بالحجة حتى يستطيعوا أن يحظوا بالنتيجة وينالوا تقدير الشعب فيما وكل إليهم تحقيقه . وقد ناصرتهم الأحداث ، إذ لا ينسى التاريخ ما قد حدث فى اجتماع عقد فى « بيت السادات » بين العلماء وبين « مراد وإبراهيم » ليسمع هذان الأميران شكوى الشعب ويتحقق رجاء العلماء برفع الضرائب التى فرضت على عامة الناس بالقاهرة ، ولكن العلماء إذا ما وصلوا إلى تحقيق هذا الأمل لم يجعلوه رجاء منهم وعفواً من الحاكمين وإنما سجلوا « حقوق الشعب » فى وثيقة بين الامراء من جهة وكبار العلماء —

وسطاء الشعب — من جهة أخرى بشروط معلومة، أساسها العدل والنزاهة ومرعاة أصول الحكم فيما ينبغى أن تكون عليه قواعد الحاكمين للمحكومين، وهو أمر جديد فى حياة مصر السياسية، إذ عرف الشعب زعامته، والزعامة تواصل تحقيق أمل الشعب فى اتفاق مكتوب واضح الاهداف.

وكان من هؤلاء العلماء الذين اشرأبت اليهم الاعناق، وحملوا لواء التحرير وتحملوا عبء «الزعامة الشعبية» المشايخ العروسى والفيومى والمهدى والشرقاوى والبكرى والدواخلى والجبرتى والسيد عمر مكرم، وبرز من التجار السيد أحمد المحروقى.

هكذا تبدأ الحلقة التاسعة من القرن الثامن عشر، وفى مصر مدرسة جديدة [برجوازية مستنيرة] تجمعت حولها أفكار جديدة تربط العلاقة بين الحاكم والمحكوم. وعلى الحاكم أن يقدر كلمتها؛ لان وراءها شعباً تطلع إليها، فاذا قضت تلك الجماعة بكلمة فى نظام الحكم كان على الشعب أن يسير وراء تلك الكلمة، فلو رأوا الثورة لكان الشعب وراءهم فى ثورته.

وهكذا انتقلت أحداث مصر من مهادنة بين العثمانين والمماليك إلى وجود طرف ثالث كان هذا الطرف مهملا من قبل وهو الشعب فاذا أراد العثمانيون أو المماليك أن يتغلب كل منهما على الآخر، وجب عليه أن يتجه إلى الشعب، فأصبح الشعب ميزان الغلبة لمن يتجه اليه، ولا تزال البلاد تخضع فى حياتها الاقتصادية «للرأسمالية الإقطاعية» وتتطلع اليها الطبقة «البرجوازية المستنيرة» بما تحمله من وعى فكرى، وإدراك لحقوق الشعب.

* * *

٢

الحملة الفرنسية — « البرجوازية الإقتصادية »

أوسلت فرنسا فى سنة ١٧٩٨ حملة عسكرية بقيادة « نابليون بونابرت » لأغراض سياسية واقتصادية منها الحصول على مركز ممتاز فى الشرق الأوسط والتحكم فى طريق المرور إلى الممالك الآسيوية ، والتمتع بثراء مصر ، ونشر تجارة فرنسا فى أسواق الشرق مما يعود عليها بفائدة مادية وأدبية ، منافسة فى ذلك دولة انجلترا .

وسارت الحملة فى أغراضها السياسية للقضاء على طبقة المماليك ، ودارت المعارك الحربية ، وتم لها حكم البلاد . وصحب الحملة بعثة علمية مكونة من مائة عالم من كبار المختصين فى جميع العلوم ؛ فدرسوا أحوال مصر زراعية وصناعية وتجارية ونظمها المالية وأحوالها الإجتماعية ، ووصلوا هذه الدراسة ، وهم تحت نير المدافع يتنقلون فى ظل السلطة العسكرية ، تحميهم وتكفيهم مؤنة البحث وسجلوا هذا التراث الخالد الذى يعتبر أول المصادر لنشاطها فى كتاب سموه « وصف مصر » « Description de l' Egypte » مكونا من ٣٦ مجلداً منها ١٢ جزءاً مصوراً لحيوانات ونباتات وآثار مصر ، ولم يسجلوا ما شهدوه فحسب ، بل تعدوه إلى تدوين ما رأوه من وسائل الاصلاح لحالة البلاد .

الشعب والحملة

جاءت الحملة الفرنسية — كما رأينا — تحمل وعياً ، وتردد صدى لما انطوت عليه أحداث الثورة الفرنسية التى تمثل شعارها فى « المحبة والإخاء والمساواة » . وعلى هذا فإن الحملة الفرنسية وإن كانت حملة استعمارية جاءت لتعتدى على حقوق

البلاد ، إلا أنها تختلف — فى حد ذاتها — عن الحملات الحربية الأخرى ، لأنها تمثل مبدأ جديداً فى التاريخ البشرى ألا وهو « النظام الديمقراطى » الذى يقوم على تمثيل إرادة الشعب تمثيلا صادقاً بخلاف ما تتجه اليه البلاد التى تخضع للنظام الملكى الذى يستند على نظرية « الحق الإلهى » وفى ذلك تأييد للحكم المطلق الذى لايعرف للشعب حقوقا قبل الحاكمين .

والحملة الفرنسية — على هذا الأساس — تمثل انقلابا خطيراً حدث فى المجتمع الأوربى ، تمثل صوت الشعب ، والكفاح ضد الظلم ، والقضاء على الطبقة الارستقراطية ، وانهيار « الرأسمالية الإقطاعية » والإعتراف بحقوق الإنسان لافرق بين فرد وآخر فى هذه الحقوق ، والعمل على تحقيق الرفاهية المادية لأفراد الشعب حتى تمحى الثغرة بين طبقات المجتمع .

والحملة الفرنسية جاءت إلى مصر لتحقق مغنما لبلادها وللانتفاع بثراء البلاد المصرية ، وفى اعتقادهم أن هذا الثراء مغتصب من أيدى المصريين ، اغتصبته طبقة المماليك الذين اعتدوا أيضاً على التجار من الرعايا الفرنسيين .

فلاغرابة إذاً — فى نظرهم — أن يأتوا إلى مصر بحملة يؤدبون بها طبقة المماليك ، وفى نفس الوقت يقضون بذلك على نظام الإقطاع فى مصر ، ويحررون البلاد من الطبقة « الارستقراطية » ، ويلغون الضرائب الفادحة التى كانوا يفرضونها على أفراد الشعب ، ويخففون ثقل حكمهم عن نفوس عامة الناس بما تفننوا فيه من ضروب القسوة والظلم حتى إذاما تحققت هذه الأهداف أفادت الحملة واستفادت: استفادت بما تحققه من برنامج أتت من أجله ، يعود عليها بامتلاك أغنى بقعة فى حوض البحر الأبيض المتوسط ، وبالتحكم فى موقع جغرافى فريد يعتبر الباب الذى يشرف على بقاع الشرق الأوسط ، بل يتحكم فى طريق انجلترا إلى الهند ، وفى ذلك تشجيع — من ناحية أخرى — لتجارة فرنسا فى أسواق الشرق الأوسط وإعادة المركز القديم لطريق التجارة الذى تأثر — أيما تأثر — بطريق رأس الرجاء الصالح ، كما أنها أفادت فى محاولة تغيير نظم الحكم من النظام «الاتوقراطى»

إلى « النظام الديمقراطى » الذى ترمز إليه الثورة ومبادىء الجمهورية الفرنسية ، وفى تبديل نظم الاقتصاد من « الرأسمالية الإقطاعية » إلى «البرجوازية الاقتصادية» بما تحققه من عدالة اجتماعية وحرية اقتصادية مما أدى إلى إحداث هزات عنيفة فى اقتصاديات الريف المصرى : إذ ألغت الحملة نظام الالتزام وصادرت أموال الامراء ، وجعلت الفلاح ينتفع بإنتاجه ويصبح مالكا لأرضه . أوجدت تلك المحاولات هزة فى « الرأسمالية » وهدماً للسيادة الإقطاعية ، حتى إذا ما تحققت تلك المبادىء الاقتصادية تحرر الفرد من سلطة المماليك ، وتخلصت القرية من عسفهم وظلمهم . وهكذا تشع أضواء جديدة من الناحيتين السياسية والاقتصادية : فمن الناحية السياسية ، محاولة تفهم الجمهور المصرى مبادىء الديمقراطية بدلا مما عاش فى ظلاله من نظم الحكم الاوتقراطى . ومن الناحية الاقتصادية : محاولة تبديل الحال بأن يتفهم القوم حقوقهم الاقتصادية وإقرار القضاء على النظام الإقطاعى وإحلال النظام البرجوازى بدلا منه .

ولا يعنينا — هنا — معالجة ما ذكرته كتب التاريخ السياسى عن الحملة وإعدادها ، وما صادفها من حوادث ، وإنما الذى يعنينا — حقيقة — موقف الشعب من الحملة ، وموقف الحملة منه .

أعلن « نابليون » منذ أن وطئت أقدامه أرض مصر ، أنه ما جاء محارباً للشعب المصرى وإنما مخلصاً له من عسف المماليك وظلمهم ، وأعلن فى «منشوره» المشهور الذى أذاعه باللغة العربية ذلك المعنى ، بل زاد فيه — ما يدعو إلى التأثير فى نفوسهم — من أنه أعتنق الإسلام ، فلا خلاف بينه وبينهم فى الدين . وقد يكون ذلك الإعلان نتيجة لما عرفه من التفاف الشعب حول العلماء بعد أن أصبحت لهم الكلمة المسموعة فيه ، يتولون زمام أموره ويخاطبون الولاة والحكام باسمه ويدافعون عما يلحق به من أذى وظلم . فلاغرابة إذاً من أن يكون إعلان نابليون إسلامه ، بابا من أبواب الاستمالة ، وتقريب النفوس إلى التعاون معه ، ليستطيع أن ينال رضا القوم ، فيؤمن الحملة طريقها لمواصلة تأديب المماليك .

ولكن المدرسة التى تمثلت فيها الزعامة الشعبية ، والتى اتجه إليها الرأى العام المصرى — كما رأيناها فى آخر القرن الثامن عشر — لم تقف إزاء الحملة الفرنسية موقفاً موحداً ، بل اختلف الرأى فيما بينها ، وانقسمت إلى فريقين : الاغلبية منها تساير أفرادها الزمن وتداهن الحوادث ، تدور معها كيفما دارت ، لا تقف موقف المعارضة الصحيحة ، لم يعدوا أنفسهم إعداد الجهاد والمران على مشاقه . وكان من هذا الفريق الشيخ الشرقاوى والفيومى والسادات والبكرى والمهدى والدواخلى وغيرهم من الاسماء التى رددتها حوادث ذلك العصر .

وسرعان ما لبى هذا الفريق طلب نابليون عندما رغب فى مقابلتهم ، فرحب بهم وأفهمهم نظام الجمهورية الفرنسية ، وما يحمل لهم من حكم شريف ، ومشاركة فى ذلك الحكم واتجاه إلى بعث الحياة المصرية الصحيحة . وأراد أن يبرهن على صدق نيته وتحقيق وعده فأنشأ « ديواناً » وجعلهم أعضاء هذا الديوان ، يدرسون ما يعرض عليهم من قوانين ، معلنين قواعد الشريعة الإسلامية فيما يمسها . وفى ذلك رسم جديد للسياسة المصرية ، إذ هدف الحاكم إلى إشراك رجال الامة فى أعماله ، وجعل لهم حق المناقشة وإبداء الرأى قبل إصدار القرارات ، على أن يكون مصدر التشريع — طبقاً لما عرف من عقائدهم — حتى إذا ما كانت القوانين مطبقة لا تخرج عما ألفوه ، ولا تبتعد عن تقاليدهم وعقيدتهم ، وبذلك تصبح الاستمالة صادقة بين الحملة والشعب ، فيتفرغ تفرغا كاملا للقضاء على طبقة المماليك بل ويستعد لمواجهة أى طارىء تعده تركيا وحليفتها انجلترا .

أما الفريق الثانى من مدرسة الزعامة الشعبية ، يكاد ينحصر فى فرد — هو السيد عمر مكرم — اتخذ لنفسه مبدأ خاصاً يقوم على الجهاد والمناضلة ، لا يرى فى الحملة إلا شيئاً واحداً يقوم على تدخل أجنبى فى حقوق البلاد ، يراه استعماراً كاملا أسوأ — بوعوده المعسولة — من ظلم المماليك وحكم العثمانيين ، وضرب المثل على ذلك فى موقعة امبابه عندما كان النضال على أشده على الضفة الغربية من النيل ، والقتال دائراً بين الفريقين والمماليك ، وكأن لسان حاله يقول ما موقف

شعب مصر إزاء هذه المعركة ، وما نصيبه من الدفاع عن حقوق بلاده والاستعمار الأجنبي قد وطىء أرض مصر . . . اذاً ما السبيل والشعب أعزل ، لم تعط له فرصة لأن يستعد لحرب وأن يدافع عن بلاده .

لقد إعتاد الناس — كما رأينا — اذا ما أصابهم مصيبة أن يذهبوا إلى الأزهر وعلمائه ، ولكنهم لم يجدوا فى هـــذه المرة أغلب العلماء ، لأنهم قد استكنوا فى دورهم الا السيد عمر مكرم الذى خرج الى الضفة الشرقية من النيل والقوم حوله يهللون ويكبرون ويدعون المولى لنصرة المماليك — رغم عداوتهم لهم — ضد الاحتلال الأجنبي ، والسيد عمر يهدىء من روعهم ويقوى نفوسهم حتى إذا ما بانت نتيجة المعركة والهزيمة قد دبت فى صفوف المماليك والتقهقر قد بدا من جانبهم ، تطلع الشعب المصرى إلى الموقف فى جد وشعور وطنى ، يدل على ما يحمله من حب لبلاده ، إلا أنه حينئذ يحتاج إلى من ينظمه فسرعان ما اشتركوا فى القتال بفئوسهم وهراواتهم وسلاحهم الذى هو أقوى وأشد بأسا ، وهو سلاح الروح المعنوية والإيمان الصادق فى الجهاد . لا نقول إن ذلك قد غير من نتيجة المعركة التى أصبحت فى جانب الفرنسيين ، بل إنما نقرر أن الشعب لم يكن فى ملهى لينظر إلى جيشين متحاربين ، فقد دخل المعركة يدفعه الشعور القومى على أنه كان واجباً — قبل كل شىء — أن تكون المعركة معه لأن أرض البلاد هى وطنه . ولم يرض السيد عمر مكرم أن يعيش فى ظلال الحكم الأجنبي الجديد مهما كانت مبادئه ، فعقد النية — آخر الأمر — على أن يخرج مع من رضى الخروج من البلاد ، فهاجر وقاسى فى الهجرة من متاعب ومشاق ، ونقصت أمواله وتعرضت عائلته لمتاعب كثيرة ، وكذا غيره من متابعى رأيه وأخصهم السيد أحمد المحروقى من تجار القاهرة ، كان ذلك لتحقيق مبدأ وفى سبيل تنفيذ فكرة ، وهو تحرير البلاد من الاستعمار الأجنبي . ولعل هؤلاء الذين هاجروا كانوا يريدون الاتصال بالجيش العثمانى وهو آت فى طريقه من بلاد الشام يزودونه بالمعلومات ويبثون إليه أسرار الموقف ، وهو فى نفس الوقت يحمل معنى آخر

وهو أن فريقاً من الشعب المصرى يرمز إلى مناضلة الاحتلال الأجنبى .

ولم يكن الشعب ليرضى عن تصرف حكومة الحملة الفرنسية ، فكثيراً ما اضطر الفرنسيون إلى فرض الضرائب والغرامات لتسد نفقات الحملة — بعد أن أصبحت منعزلة فى مصر بتحطيم الأسطول الفرنسى فى معركة أبى قير البحرية — التى غيرت تاريخ الحملة مما دعا إلى سخط الشعب وهياجه حتى أنهم لم يتقبلوا إصلاحات الحملة ومشروعاتها قبولا حسناً وفى نظرهم أن المثالية اختلفت عن الواقعية .

وكان الفرنسيون يستخدمون العلماء فى تهدئة الجموع الثائرة . ويحدثنا «الجبرتى» فى أكثر من موضع أنه كان الشعب يعتدى على العلماء بالشتائم ، بل قد وصل فى بعض المواقف إلى الاعتداء عليهم بأكثر من هذا مما يدل على أن المدرسة الأولى قد خالفت الطريق الصحيح .

وكان الزعيم الذى يحقق رجاء الشعب ، ويحس بشعوره هو السيد عمر مكرم وهو لا يزال فى منفاه ، وعند ما استولى الجيش الفرنسى على « يافا » وجده بها ومن معه من المهاجرين فأمنه رجال الجيش هو وأصحابه وأرسلوهم إلى القاهرة . وكان فى عودة الزعيم إلى وطنه تحقيق لاستجابة آماله فسرعان ما قضت الأحداث بثورة مارس سنة (١٨٠٠م) . فقد ثار الشعب وقاد زمامه السيد عمر مكرم والسيد أحمد المحروقى ، يعدان العدة ويجمعان الأموال ويحمسان النفوس وينظمان الصفوف ويأمران بحفر المتاريس كما أعدا مصنعاً للبارود والأسلحة بحى الأزهر ليكمل النقص الذى وقع فيه السيد عمر مكرم فى موقعة إمبابة ، وبذلك صادف الرأى الذى مال إلى محاربة الاحتلال الأجنبى آمال الشعور القومى ، وبرزت زعامة السيد عمر مكرم لهذا الشعور فيما يجرى من الأحداث فى مصر .

تخطيط المشروعات الاقتصادية

وعلى هذا ، حملت الحملة الفرنسية معها العقلية الأوربية المستنيرة ، والثورة الفكرية والروح الوثابة التى بذرتها نتائج « الثورة الفرنسية » فى فرنسا . حملوا

معهم « ثورة التجديد » لأموال مصر الراكدة.. والأعمال المتواترة على نمط واحد وفتحوا لنا الباب فى التفكير فى هذا الطريق الذى يعود على البلاد بالخير ، وحملت هذه الدراسة المشروعات والتصميمات الكثيرة لإحياء نهضة فى البلاد على الصورة الآتية :

١ — الزراعة

وجد علماء الحملة أن طبقة المماليك ونفوذهم فى القرى ، عقبة من العقبات امام التجديد الزراعى لأنهم يتمتعون بالأراضى الواسعة ، وبسلطة جمع الضرائب من الفلاحين ، وبسلطانهم على السواد الأعظم من السكان ، يوجهون الزراعة على الصورة التى ترضيهم وتملأ جيوبهم بالمال ، غير مبالين بطرق الإصلاح الزراعى الذى ينحصر فى تجديد وسائل الرى ، وتسميد الأرض ، وإعطاء الفلاح حقوقه المادية ورفع مستواه الاجتماعى .

عرفوا فى بلادهم معنى « الانقلاب الصناعى» وحاجة الصناعة إلى المواد الخام وقيمتها فى الإنتاج الزراعى ، وعرفوا قيمة الثراء الموجود فى مصر ؛ وصعب عليهم إهمال الأراضى البور من غير ان تزرع وعرفوا ايضاً حقوق الإنسان التى كانت من الأركان التى قامت عليها الثورة ، وعرفوا كيفية التحرير من النظام الإقطاعى ، فرأوا من هذا كله ، ان الإصلاح يجب ان يتخذ طريقه فى أهم أسس الإنتاج فى مصر ممثلا فى الزراعة .

وكانت وسائل العلاج فى نظرهم ، هى إضعاف سلطة طبقة المماليك — التى تمثل « طبقة الأشراف فى المجتمع المصرى » — والحد من سلطانهم فى القرى ، والتقليل من حقوقهم لملكية الأرض ، ومنح الفلاح أرضاً يزرعها ليتمتع بحقوق الملكية الشرعية فيها . وبهذا تمكنه الجمهورية الفرنسية من ملكية أدوات العمل وهى الأرض .

شاهد رجال الحملة فيضان النيل ، وعرفوا الماء الضائع الذى يذهب إلى البحر

فى ذلك الوقت ، فلو امكن حجز هذه المياه لوقت الحاجة وصرفها حسب اوقات الزراعة ، وحاجتها إلى الماء ، لأمكن إدخال زراعات جديدة مما يزيد فى الثروة القومية للبلاد واستطاعو بذلك دراسة وسائل الرى الدائم لخدمة الزراعة ، حتى يعى السواد الأعظم من السكان أن الحكم الفرنسى أتى بشىء جديد ، فيه كسب مادى يعود عليهم ، فيكون ذلك سبباً من الأسباب الداعية إلى الهدوء والسكينة وتوطيد الأمن فى البلاد ، وكسب هؤلاء فى جانبهم ضد المماليك .

٢ — الصناعة

عند ما حطم « نلسن » قائد الأسطول الإنجليزى ، الأسطول الفرنسى فى موقعة « ابو قير البحرية » ، اصبحت الحملة الفرنسية محصورة فى مصر ، بعيدة من الاتصال بفرنسا ، فعملت جهد الطاقة على الاعتماد على مواردالبلاد .

وجدت الحملة ان « مراد وإبراهيم » قد أقاما فى القاهرة والروضة والجيزة مصانع حربية ، كما وجدت مصانع يدوية للنسيج ، وان الصناعة فى مصر متأخرة ، وأخذت الحملة من هذه المصانع مراكز جديده للانقلاب الصناعى ، فنظموها على اسلوب جديد يتفق وحاجاتهم ، فأسسوا دور الصناعة لصنع الأسلحة اللازمة للجيش ، وكذلك لدبغ الجلود والنسيج وعمل النظارات المكبرة ، وكان مهندسو الحملة هم القادة لهذه النهضة التى استمرت فترة قصيرة ، ولكنها حملت تجديداً استمرت بذوره إلى الوقت الحاضر .

٣ — التجارة

وجدوا التجارة مضطربة ، « ومكوسها » كثيرة ، وعرفوا ما كانت تجبيه مصر من تجارة المرور ايام سلاطين المماليك ، بفضل طرق المواصلات ، وفكروا أنه لو شقت قناة تصل البحرين الابيض والأحمر فى منطقة برزخ السويس ، لأحدث ذلك انقلابا فى تجارة العالم القديم ، وحولت تجارة طريق راس الرجاء الصالح إلى

الطريق الجديد . وعهد إلى المهندس الفرنسى « ليبير Lepére »دراسة المشروع ، وعمل التصميمات اللازمة ، ولكنه اخطأ فى تقديره ان مياه البحر الأحمر أعلى من مياه البحر الأبيض بتسعة أمتار ، مما يؤدى إلى غرق أراضى الدلتا لو نفذ المشروع وهكذا ترك مؤقتاً إلى ان تقدمت نظريات علم الطبيعة ، وعرف ان المياه تتخذ مستوى واحداً فى جميع البحار والمحيطات . وأعيد المشروع من جديد فى أيام سعيد فى صورة مشروع قناة السويس .

ولكن هذه الحادثة علمتنا ان مواصلات برزخ السويس ، لو اعيد تنظيمها ، وامن الناس على تجارتهم فيها لرجعت التجارة إلى هذا الطريق ، مما يزيد من العلاقات التجارية بين دول أوربا وبين الأسواق الآسيوية .

هكذا ، كانت مشروعات الحملة الفرنسية فى اقتصاديات مصر ، فقد فكرت ووضعت المشروعات وأحكمت التصميمات ، ولكن الوقت لم يكن كافياً للتنفيذ ؛ على أن هذه الدراسة أوجدت الوعى إلى الإصلاح ؛ وحملت المشاعل لتنير الطريق لما حدث فى القرن التاسع عشر .

* * *

٣

الحكم بين ١٨٠١ — ١٨٠٥

عودة الرأسمالية الإقطاعيه

رجع الحكم العثمانى إلى مصر — بخروج الحملة الفرنسية — وخفت حدة العقدة الدولية بالنسبة إلى « المسألة المصرية » ، وتبلورت المشاكل فى كيفية تنظيم الحكم العثمانى ، فأصبحت المشكلة محصورة فى دائرتها الداخلية وما يقوم فى محيطها من تيارات مضادة . فالعثمانيون يحزمون أمورهم كى يكون حكمهم قويا فى مظهره ، قابضاً على أمور الدولة ، مركزاً السلطة فى يده . والمماليك يأملون فى استرداد نفوذهم ، ولكنهم لم يتعلموا من حوادث الزمن ، وما جرى لهم نتيجة المطامع الشخصية — فقد تطلع كل كبير منهم إلى أن يتزعم القوم فتفرقت كلمتهم بين البرديسى والألفى وإبراهيم ، واتفق البرديسى مع إبراهيم ضد الألفى — الذى سافر إلى انجلترا مستنداً على قوتها لاسترجاع الحكم فى يده . ويعنينا — أيضا — أمر الجند وفرقهم المتعددة أجناسهم من الدلاة والأرناؤط والألبانيين ، متألبين على بعضهم ، يثورون جميعاً ضد الوالى إذا ما تأخرت مرتباتهم — وهو ما حدث — وكانت نتيجته مقتل طاهر باشا ، وقد مهد لأن يصبح محمد على قائد جيشه .. ولا يستطيع المؤرخ أن يهمل عاملا جديداً — كما كان يهمله من قبل — وهو « الشعب المصرى » وما ترسب فى نفسه من آثار الأحداث التى جرت فيها البلاد ، وهى أحداث المعارك وما تعرض لكر الجيوش وفرها ومحاصرة شواطىء مصر ، من اضطراب فى معيشته ، وما فرضته الظروف من أن يشترك وسط هذا الاضطراب مدافعاً عن حقوقه ، باحثاً عن أموره ، معطياً زمامه زعيما يدبر أمره ويحقق

رجاءه ، إذ قد تعلم الشعب شعوره نحو الحق والواجب وشعوره نحو مناهضة الاستعمار الأجنبي ، وقد ألزمته الأحداث وعلمته أنه أصبح لزاماً عليه أن يبدى رأيه فيما ينبغى عليه إبداء الرأى فيه مما يتعلق بأهداف الحكم فى البلاد . وكانت هذه الأحداث سبباً فى قيام « الحكومة الثلاثية » التى تكونت من البرديسى وإبراهيم ومحمد على ، يأخذون بما يرضاه زعماء الشعب الذين انضموا واتحدوا بعد خروج الفرنسيين وأصبحوا يرون — جميعاً — ما يراه السيد عمر مكرم .

ومهما يكن من أمر الحكم ومشاكله — والظروف التى أحاطت به — فإنه حمل معانى «الرجعية» فى النظم السياسية والاقتصادية . حاول الحكم العثمانى القضاء على « ثورة التجديد » بإلغاء القوانين والنظم التى خلفتها حكومة الحملة الفرنسية ، وإعادة طابع الحكم العثمانى فيما كانت البلاد تسير فيه ، مغفلا المؤثرات التى عاش فيها الشعب ، واعياً حقوقه ، مناهضاً كل اعتداء ينقص من قدرها .

أعاد الحكم العثمانى — بطابعه الرجعى — نظام الأرض — وألغى بذلك قانون الملكية الذى أصدره نابليون فى ١٦ سبتمبر سنة ١٧٩٨ — فرجعت « الرأسمالية الإقطاعية » من جديد ، وانتهز المماليك الفرصة لاسترجاع ما كان لهم من إقطاعات وأراض ، متبعين النظم القديمة فى تسخير الفلاحين ، يعملون فيها . وأعادوا نظام الإلتزام وحظوا بما يخلفه عليهم من مزايا وفوائد . وحاولوا استقرار النظام الإقطاعى ، لتعود إليهم سطوتهم على القرى ، كى يحظوا بمراكز الحكم التى كانت لهم فى البلاد . والطريق الذى رسمه الحكم العثمانى ، قد بدل النظام السياسى من « الديمقراطية إلى الأوتقراطية » ومن الشورى إلى المركزية — وغير النظام الاقتصادى من « البرجوازية الاقتصادية » إلى « الرأسمالية الإقطاعية » .

وفى ظل الحكم العثمانى — ارتدت المحاولات التى بذلت لإقرار « البرجوازية الاقتصادية » على أعقابها ، وضاعت الجهود للتقريب بين طبقات المجتمع ، والقضاء على « النظام الطبقى » ، ومحاولة توزيع الثروة توزيعاً عادلا حتى يتوازن الانتاج مع الاستهلاك ، وتتناسب القوة الشرائية للأفراد مع المستويات الاقتصادية

والاجتماعية التى تخلعها عليهم نتائج «البرجوازية المادية» . وضاعت على الفلاحين « الملاك » الآمال والأموال التى أنفقوها ودفعوها فى الكشف والتسجيل تطبيقاً لقانون الملكية زمن الحملة .

إن «الردة » التى أحدثها الحكم العثمانى فى النظم السياسية والاقتصادية ، لم يتقبلها الشعب قبولا حسناً ، لأنها خيبت الآمال ، وضيعت الرجاء ، وأثقلت كاهل الشعب حتى تفاعلت آثارها وأصبحت من العوامل المباشرة لتفسير المناهضة ، التى قام بها الشعب ضد البرديسى [زعيم المماليك] وخورشيد [الوالى العثمانى] .

محمد على والزعامة الشعبية

فطن محمد على إلى القوة الشعبية ، ومركز السيد عمر مكرم زعيما لها ، فرسم طريقه إلى مصادقته ، وإظهار الألفة والمحبة له وسائر علماء الأزهر ، وأصبح بقدر ما يتقرب إلى قوة الرأى العام يبتعد عن البرديسى [زعيم المماليك] ، حتى يظهر أمام الشعب إذا ما أخطأ البرديسى فى فرض الضرائب وتعسف فى تحصيلها ، أن ذلك من رأيه وعمله ، بل استطاع محمد على — فى آخر الأمر — أن ينتقده أمام الشعب عند ما بدأ يتذمر من كثرة فرض الضرائب ، وهكذا مثل دوره الذى كشف به عن حقيقة البرديسى وأطماعه ضد الشعب ، فى الوقت الذى حاول فيه إيهام الناس أنه يعطف عليهم ويشاركهم فى محنتهم .

واستطاع محمد على أن يثبت ذلك عند ما عين «محمد خورشيد» والياً على مصر يناهضه الشعب ويحاصره فى القلعة بزعامة السيد عمر مكرم وصفوة القوم من المجاهدين ، فانضم محمد على بفرقه إلى الشعب معضداً الحصار ، وكان ذلك دليلا ماديا لأن يلتفت إليه الشعب وينظر إليه نظرة تقدير على أنه ليس من رجال الدولة العثمانية بل على أنه رجل حمل فى نفسه منابت الشعور الوطنى المصرى .

واستجابت الأحداث التى أراد بها « خورشيد » أن يبعد محمد على عن الميدان

الشعبي ، فطلب « خورشيد » من السلطان تعيين محمد على والياً على جده وحظى « بالباشوية » حينما كان الشعب متألباً على واليه .

وراجت فى الأذهان فكرة مؤداها أنه ما دام محمد على قد أصبح والياً من ولاة الدولة العثمانية ، وشارك الشعب شعوره ، وتعرف إلى زعمائه وتحاب إلى زعيمهم الأكبر ، فلماذا لا يكون والياً على مصر .

وكانت إرادة الشعب لأول مرة فى تاريخ الحكم العثمانى ، أن يجتمع الزعماء ويختاروا «والى»السلطان ليحكم بشروطهم ، وأرسلوا بذلك إلى الأستانة للتصديق على إرادة الشعب ، ولم يمهلوا الأحداث حتى تأتى المصادقة فقد ذهبوا إليه فى جمع غفير ، ونادوا به والياً باسم الشعب . وسرعان ما لبى السلطان إرادة الشعب وتمت توليته فى يوليه سنة ١٨٠٥ .

هكذا استقر « محمدعلى » فى القلعة يحكم باسم السلطانمبايعاً من الشعب ، واتخذ طريق المشاورة — فى أول الأمر — فى كل ما يتعرض له الحكم ، وكان من أهم ما يعوزه المال الذى كان يقرره بواسطة العلماء حتى لا يتذمر الشعب منه ومن تصرفاته ورضى الشعب دفع الضرائب المتكرره ما دام زعماؤه يقررون ذلك تلبية لحاجة البلاد ، وكأنهم يعتبرون ذلك ضربا من ضروب المجاهدة فى سبيل ما تحتاج إليه الحكومة الشعبية لاستقرار الحال .

ومما يدل على صدق نوايا المصريين وحسن مقصدهم ، أن أمراء المماليك فاوضوا السيد عمر مكرم لاسترجاع سلطتهم السابقة راضين شروطه فيما يتبعونه من أصول الحكم ، وكان فى ذلك إضرار بمركز محمد على ، فرفض الزعيم طلبهم صادقا مؤمناً بأن الطريق الذى يسير فيه يحقق أمل الشعب بعد جهاد طويل ، وأن هذا الطريق أبعد المماليك وسلطانهم عن إذلال الشعب ، والعسف بحقوقه . كما حاول أمراء المماليك — بعد فشلهم مع السيد عمر مكرم — أن يكتبوا إلى سلطان تركيا ملتمسين منه رضاه عنهم وإعادة ما كان مقرراً لهم فى حكم البلاد ، فيرد عليهم بأنه يرتضى ما ارتضته إرادة الشعب .

٤

الحكم المطلق

[الرأسمالية الاحتكارية . أو مذهب التجاريين]

محمد على والحكم المطلق

رأينا كيف أحكم « محمد على » خطته للوصول إلى مسند الولاية المصرية بإرادة الشعب ، ولكنه كان يبطن غير ما يظهر ، إذ أنه لم يحترم المبايعة الشعبية له ، بل رسم طريقه إلى أن يحكم البلاد «حكما مطلقاً — أوتقراطياً » لا يود مشاركة العلماء له فى شئون الحكم ، ولا يرغب فى مشورتهم فى أمور الدولة ، ولا يطيق رأياً غير رأيه ، يأمر فيطاع . ولا أدل على ذلك مما صرح به — فى العام التالى من توليته — عندما أتاه المبشر بموت الألفى . قال : « الآن طابت لى مصر وما عدت أحسب لغيره حسابا » . حقيقة يوضح لنا هذا التصريح الخطة التى رسمها لحكم البلاد ، ويفسر موقفه من الشعب وزعامته من ناحية ، وخطته نحو الأمراء المماليك من ناحية أخرى .

أراد « محمد على » الحكم المطلق ، فكان عليه أن يدبر أمره بالنسبة للقوى التى تقف أمام سياسته الجديدة ، وهو لا يجهل الروح المعنوية للأمة ، والشعور القومى لهؤلاء الذين تتحرك نفوسهم فى كل مناسبة ، وقد عرف كيف كانوا يجتمعون ويبدون آراءهم فى كل ما يتصل بشئون البلاد ، كما أنه لا يجهل أمر الزعامة الشعبية التى تتمثل فى الطبقة المستنيرة من العلماء وعلى رأسهم السيد عمر مكرم ، ولا

يستطيع أن ينسى أثر الرأى العام الذى نادى به والياً ، واضطر السلطان أن يحترم هذا الرأى .

كما أن رغبتـه فى الحـكم المطلق ستصطدم — من ناحيـة أخرى — بطائفة الأمراء المماليك الذين كان لهم سلطة الحـكم الداخلى فى البلاد ، فـكان عليه أن يدبر أمره إزاءهم حتى يحقق ما تصبو إليـه نفسه من إقرار الحـكم المطلق له الذى يخرجه عن أن يكون والياً عثمانياً كالولاة العثمانيين السابقين الذين ارتضوا لأنفسهم السلطة الرمزية فحسب .

محمد على وإرادة الشعب

اتخذ « محمد على » طريقه ليتحلل من مشورة العلماء فى أمور الدولة ، وهى الطريقة التى اتبعها فى الشهور الأولى من حكمه حتى يستطيع أن يفرض الضرائب ويحظى بجبايتها دون تذمر من دافعيها فاستطاع رويداً رويداً أن يفرض الضرائب على الزراع والتجار وأرباب الحرف دون أن يلجأ الى زعماء الشعب فى ذلك الصدد ، الأمر الذى جعلهم يشعرون بالطريق الذى يسير فيه . ولم يقف هؤلاء الذين تعدد عليهم فرض الضرائب عن أن يعلنوا شكواهم مطالبين أهل الرأى من رجال الدين — وزعيمهم السيد عمر مكرم — أن يتدخلوا فى الأمر ، فـكان محمد على يراوغهم تارة ويرفع بعض الضرائب عنهم تارة أخرى ، حتى لا يصطدم بهم دفعة واحدة ، وانما يتخذ من الزمن صديقاً له ، وقد ظهرت هذه الخطة واضحة عند ما جاءت « حملة فريزر » الى الإسكندرية سنة ١٨٠٧ أى بعد ولايته بعامين .

زحفت الحملة إلى رشيد وكان محمد على فى صعيد مصر ، فلما سمع بها ، كان فى طريقه الى القاهرة ، ولما وصل إليها استقبله الشعب بزعامة السيد عمر مكرم ، معلنين استعدادهم للخروج مع جيشه إلى رشيد للدفاع عن البلاد ، فـكانت إجابته « إنه ليس على رعية البلد خروج وإنما عليهم المساعدة بالمال لعلائف العسكر » . وكأنه بذلك أعلن للشعب فى صراحة أنه لا يود منهم تدخلا

فى أمور البلاد وأنهم رعية عليهم دفع ما يطلب من المـال فحسب ، وأنه حاكم لا يرغب من رعيته أن تملك حق الدفاع عن بلادها أو تتجه وجهة أو تبدى رأيا ، بل هو صاحب الأمر يأمر وعلى الرعية الطاعة والتنفيذ ، كما أنه لا يرغب من رعيته الا المـال الذى يساند الحكم فى تنفيذ خططه ، وبذلك تصبح العلاقة واضحة بينه وبين شعبه ، وأنها لا تقوم إلا على المـاديات فحسب ، وهو الأمر الذى استمر ينفذه مدة حكمه . نظر الى البلاد على أنها مورد المـال وخزينة النقود سواء كان ذلك من الحقل أو المصنع أو المتجر ، وهو ما فرضه فيما بعد فى « نظام الاحتكار » أو « مذهب التجاريين » .

ولم تمر هذه الحادثة على نفسية زعيم الشعب — السيد عمر مكرم — فى يسر ، فقد كان هذا الرد بمثابة إنذار موجه اليه يفهمه حدوده فيكف عن التدخل فى أمور الدولة ، وأنه لا يستطيع — فيما بعد — أن يعبر عن الرأى العام ، إذ ذلك يتصل بسياسة الحاكم فحسب . وكانت هذه الحادثة دون شك صدمة شديدة له ، كما أنها بيتت الرأى العام فى حيرة شديدة . هكذا بدأ الخلاف يدب بين الوالى والرأى العام وزعامته ، حتى اذا ما انتصر على الحملة الإنجليزية التى اعتبرها رمزاً لتقدير قوته وادرا كا لمـا ينبغى أن يفهم الرأى العام من عظيم شكيمته التى أمنت مركزه لدى السلطان ، وأرضت عنه ولى أمره . فلا يحتاج بعد الى رأى الشعب يسنده كما أسنده فى المـاضى .

واستطاع بعد هذا الانتصار — وما خلفه من آثار — أن يعلن عن خطته ، ويزيد من مكنته فى الإدارة ، ويضبط الأمور ، ويكشف عن موارد الدولة ويثبتها فى دفاتر معلومة بحيث يصير فى غنى عن رضا العلماء . إذ أنه عند ما اجتمعوا وجمهرة من الناس ليصلوا صلاة الاستسقاء — بمناسبة انخفاض مياه النيل — وحضر إليهم محمد على ، قال له الشيخ الشرقاوى « ينبغى أن ترفقوا بالناس وترفعوا المظالم عنهم . فقال « محمد على » أنا لست بظالم وحدى بل أنتم أظلم منى فإنى رفعت عن حصتكم الفرض والمغارم إكراماً لكم وأنتم تأخذونها من الفلاحين

وعندى دفتر محرر فيه ما تحت أيديكم من الحصص يبلغ ألفى كيس ولابد أنى أبحث عن ذلك . . . » وبهذا الحديث يتبين لنا ما كان فى عقيدة العلماء من أنه حاد عن الطريق القويم وأثقل فى فرض الضرائب حتى أصبح ظلماً يقع على عاتق الرعية ، كما أنه يحمل لهم اتهاماً فى نفسه بأنهم يظلمون الفلاحين وبذلك اتهم كل فريق الآخر . وذلك مما يكشف عن الجفوة التى وجدت فى النفوس ، والثغرة التى اتسعت بين الحاكم والعلماء ، والشعب لا يعرف له طريقاً يسير فيه .

ومما زاد الأمور تعقيداً ، أنه عند ما أراد أن يرسل تقريره الى السلطان عن إيرادات الدولة ومصروفاتها ، وطلب من العلماء التصديق على ذلك فصدقوا إلا السيد عمر مكرم الذى أبى أن يلبى رجاءه . وكان ذلك بمثابة المحك بين الرجلين فى إنهاء العلاقة بينهما ، فقد اعتبر محمد على هذا الرفض بمثابة إتهام فى ذمته وخدش لكبريائه وإهانة لشخصه . الأمر الذى توسط فيه العلماء بينهما لإزالة ما يسببه من تقاطع وتدابر ، وألحوا على السيد عمر مكرم بمقابلة « الباشا » للتفاهم معه وإزالة ما قد علق فى النفوس ، أو بتوقيعه بالموافقة ، فكان رأيه الرفض فى كلتا الحالتين ، وكان هذا سبباً حول هؤلاء العلماء عن مناصرة زميلهم — وقد كانوا يحملون فى نفوسهم حقداً له — وجاءوا فى جانب محمد على متملقين له بما تورطوا فيه من الحط من شأن زميلهم وتبرعهم بتعداد عيوبه ارضاء لمحمد على الذى كان يعلم ما بنفوسهم من حقد وضعف ، وواتته الساعة التى يضرب فيها بعضهم ببعض مستغلا موقفهم ضد زميلهم — وكثيرا ما استغل الظروف وانتهز الفرص — فأمر بنفى السيد عمر مكرم إلى دمياط كى يبعده عن إثارة الرأى العام ضده حتى إذا أراد الشعب أن يتطلع إلى زعامة فى أمر من الأمور ، لم يجد الزعيم الذى عرفه سديداً فى مواقفه السابقة . إذ لم يكن بين العلماء الآخرين من يصلح لأن يقف موقف الزعامة الشعبية كما فعل السيد عمر مكرم .

حقيقة كان نفى السيد عمر مكرم — كما رأى محمد على — تأميناً لتحقيق

أهداف الحكم المطلق ، فإذا سكن صوته ، هدأ الرأى العام ، ولم يعرف طريقه إلى المناوأة والمناضلة ليرد حقوقه .

ودليل ذلك أنه عندما انتصر محمد على فى حرب « بلاد الحجاز » ، أعجب السيدعمر مكرم بما حظى به « الوالى » من انتصار اعتز به فى منفاه ، حتى أنه أراد أن يظهر شعوره فى هذه المناسبة ، فأرسل خطاب تهنئة مع أحد أفراد بيته الى محمد على ، يعلن فيه ما حملته نفسه تقديراً لهذا النصر ، فسمح له بالرجوع من منفاه — مبيحاً له أداء فريضة الحج — قائلا كلمته المعروفة « أنا لم أتركه فى الغربة هذه المدة إلا خوفاً من الفتنة والآن لم يبق شىء من ذلك فإنه أبى وبينى وبينه ما لا أنساه من المحبة والمعروف » .

هكذا لم يكن نفى السيد عمر مكرم لمسألة شخصية وقعت بينه وبين محمد على ، وانما كان ذلك لمبدأ رسمت لتحقيقه خطة وخشى صاحبها من وجوده فتفشل الخطة بإثارة فتنة ، مما جعل محمد على — بعد نفيه — يكمل خطته ويكشف عن نواياه ، فلم يستطع الشعب أن يحرك ساكناً .

استولى « محمد على » على أرض « الأوقاف الخيرية » التى كان يدير « نظارتها » بعض مشـــايخ الأزهر وانه بالرغم من معارضتهم لم يعبأ بهم ، وبذلك حلت سنة ١٨١٢ وكانت أرض الأوقاف فى قبضة يده ، وضم جميع أراضى القطر إلى الديوان معلناً ذلك سنة ١٨١٤ — وهو فى طريقه إلى بلاد الحجاز — يوجه أمور الزراعة فى الدولة . وبذلك خضع الشعب له : علماء ورعية مدة حكمه فبرزت سياسة الحكم المطلق واضحة .

محمد على والمماليك

عرف محمد على كيف كانت سلطة المماليك فى البلاد وكيف كانوا يتمتعون بالقوتين العسكرية والمادية وفطن إلى ما يتطلعون اليه من استرداد سلطانهم بعد الأحداث التى مرت بخروج الحملة الفرنسية من مصر ، ووعى صادقاً ما كان من

جهودهم فى هذا السبيل ، فما كانت جهود البرديسى والألفى ببعيدة عنه ، وكذا ما حاول زعماؤهم من بعدهما من استرضاء السيد عمر مكرم من ناحية ، والسلطان من ناحية أخرى لإعادة ما كان لهم من سلطة ونفوذ ، كما أنه عرف مؤمناً أنه إذا أراد الحكم المطلق فى البلاد فلا يتحقق ذلك إلا بالقضاء عليهم ، واتخذ لتحقيق ذلك خطة بحيث لا يصطدم بهم دفعة واحدة ، بل ليقضى عليهم بحسب ما تمليه الظروف والأحداث ، بدأ خطته بما يضعف قوتهم المادية ، فأعلن سنة ١٨٠٩ عن إلغاء « نظام الالتزام » ، لأنه يرى أن حكومته ليست بالحكومة الضعيفة التى تنتظر من الملتزمين جباية الأموال ، وكأنه بهذا الإلغاء يريد أن يحجبهم عن القرية وألا يتصلوا بالفلاحين فيتلاشى سلطانهم الإقطاعى على البلاد بحيث يسمع هذا النظام الجديد بأن تتصل إدارة الحكم بالشعب مباشرة دون وساطة وبذلك يرتسم الطريق الصحيح إلى الحكم المطلق .

وعندما أعلن إلغاء نظام الالتزام أراد تهدئة نفوس الملتزمين ، بأن رتب لهم فائض « الالتزام » وهو المنفعة المادية التى كان يحظى بها كل منهم من القيام بأعبائه بحيث اذا ما ضمنت لهم الدولة هذا الفائض هدأت نفوس الكثير منهم ، وكأنه يرى أن فى ذلك استمالة لبعضهم مما يدعوا الى تفريق كلمتهم وتوزيع جهودهم فى موقفهم ضده ، وقد حدث ما قدره ، فقبل « ملتزمو » الوجه البحرى نظام الدولة الجديد ، ورفضه زملاؤهم القاطنون فى صعيد مصر ، فأرسل إليهم ابنه «ابراهيم» يخضعهم ويمسح أراضيهم ويضمها الى الديوان ، وبالرغم مما وصل إليه من نتائج ظل يفكر فى أمرهم إذ اعتبرهم شوكة فى بناء حكمه .

ولقد لعبت الأحداث دورها فى أن ينفذ ما اتمر به من تجهيز حملة الى بلاد الحجاز — فاستغل هذا الظرف كعادته — وكان ما هو متواتر عن «وليمة القلعة» لتوديع الجيش تحت إمرة « طوسون » فدبر « مؤامرة القلعة » التى لم يكن للمماليك شأن يذكر بعدها فى تاريخ مصر .

الحكم المطلق والقوات المادية والعسكرية

مرت الأحداث على مصر — فى مستهل القرن التاسع عشر — وقد تخلص محمد على من قوة الرأى العام وزعامته ، ومن طبقة المماليك وسلطانها . ورأى أن حكمه المطلق يجب أن يقوم على قاعدة جديدة . هى قوة الجيش — وقد لمس ذلك فى انتصاره على حملة فريزر ، وتوفيقه فى حملة بلاد الحجاز — وما يلزمها من تدبير المال للإنفاق .

اتجه الحاكم الى تدبير المال الذى يساند الحكم ، وينظم به الإدارة ، ويكوّن الجيش على أسلوب حديث ، ويقيم المشروعات ، ويؤسس الدولة الحديثة التى يودها فيستقر بذلك حكمه ، ويثبت فى بيته الولاية على مصر .

ويتصل المال بانتاج الدولة ودخلها العام أيما اتصال ، وما دام قد تطلع الى المال — الذى أصبح حجر الزاوية فى بناء الدولة الحديثة — فقد تطلع الى الإنتاج الأهلى والدخل القومى الذى يقتسمه أفراد الشعب فيما بينهم ، وبذلك فقد تطلع الى مايتصل بعمل الأفراد ودخلهم ومافى أيديهم وما يملكونه .

والإنتاج الزراعى يمثل النصيب الأكبر من الدخل العام ، فكان عليه اذا ما أراد أن ينظر إلى الإنتاج القومى لتدبير المال ، أن يتجه الى الإنتاج الزراعى وما يتصل به من سياسة وخطط . وتعتبر الأرض إحدى المصادر الفعالة فى الإنتاج الزراعى ، فمن يملكها حق له الانتفاع بإنتاجها ، وتمتع بصافى ريعها . وأصبح الهدف واضحاً أمامه اذ فرض عليه منطق تدبير المال ، أن يفكر فى الأرض وملكيتها ورسم خطته لمصادرة ملكية الانتفاع للديوان .

وتدبير المال من الإنتاج الزراعى لا يقف عند حدود حق الانتفاع بالأرض — وإلا كان الغرض قاصراً — بل انما يتطلب التنمية الاقتصادية ، بالعناية بالإدارة والتفكير فى المشروعات اللازمة لتحسين وسائل الإنتاج ، فكان التفكير فى تحسين الرى والانتفاع بماء الفيضان ، وبعث سياسة الرى الدائم فى البلاد وجلب الغلات

المختلفة التى تزرع فى مناطق تشبه بيآتها البيئة المصرية ، وهو أمر خطير فى اقتصاديات مصر الزراعية ، وأصبح السواد الأعظم من السكان يعملون فى أراضى الدولة ، يزرعون وفق نظام تفرضه الإدارة الحكومية وهو « نظام الاقتصاد المرسوم » الذى يقضى بأن ترسم الدولة كل ناحية من نواحى الاقتصاد القومى ، وفى آخر المطاف ، يسلم الفلاح الانتاج الى شون الحكومة وتتم المحاسبة على نظام التسعيرة التى تصدرها الإدارة وبذلك قبضت الدولة على الإنتاج القومى ، ولم يبق للفلاح الا القـــدر اليسير الذى لايتفق وجهوده فى الحياة ، وحظيت الدولة « بالقوة المادية » .

ولقد علمت الدولة أن الحكم المطلق فى البلاد ، يجب أن تسنده القوة العسكرية بتأسيس جيش قوى — بجوار القوة المادية ، فتطلعت الى استخدام القوة المادية فى احياء القوة العسكرية . وتأسيس جيش قوى حديث ، يحتاج الى تجهيز يتصل بالتعليم العسكرى وإعداد الذخيرة والمؤونة ، فأعدت المشروعات التى تتصل باستكمال عدة الجيش ففتحت المدارس وأرسلت البعوث العلمية وشيدت المصانع على نظام حديث واستدعى الخبراء من الخارج ، وحشد آلاف العمال المصريين تحت سقف واحد ، وبذلك وجد نظام المصنع الكبير والإنتاج الكبير ، ليحقق هـــذا النظام سياسة « الاكتفاء الذاتى » للجيش ثم الشعب .

وما دامت الدولة قـــد قبضت على الإنتاج القومى ، فلا يستطيع التجار — مصريون وأجانب — أن يتعاملوا مع الأفراد ، بل قضى النظام ، بأن تكون التجارة — داخلية وخارجية — فى قبضة الدولة ، حتى تحظى بالأرباح . وبذلك فرض محمد على نظام « الاحتكار » أو « مذهب التجاريين » .

تتضح سياسة الدولة أنهـا تقوم على قاعدتين ، تكمل إحداهما الأخرى من الناحيتين السياسية والاقتصادية : فالقاعدة السياسية ترسو على مبدأ الحكم المطلق ، والزاوية الاقتصادية ترسو على نظام الاحتكار « أو مذهب التجاريين » .

والسياسة المادية التى ارتضتها الدولة فى نظام الاحتكار ، كانت من أشد العيوب التى تعرض لها حكم محمد على ، وكانت مثار دراسة سجلها قناصل الدول فى تقارير بعثوا بها الى دولهم .

قضى نظام الاحتكار — الذى فرضته الدولة — أنها تفكر فى المشروعات وتقوم بدراستها ، وترسم الخطط المنفذة لها ، وتراقب خطوات التنفيذ لتجنى الأرباح الصافية التى تعود بها هذه السياسة .

حقيقة ، كان الشعب يدفع دفعاً قوياً للحياة الاقتصادية والسياسة فى البلاد وقد لمست الدولة وسائل التجديد ، ووعت الحركة والنشاط الذى دب فيها : فرأت جيشاً قوياً يعد أحسن اعداد ، وأسطولا بحرياً يساير الأساطيل الحديثة فى العالم ، وامبراطورية مصرية تتسع حدودها ، ومصانع تشيد ، ومدارس تفتح ، وبعوثاً علمية ترسل الى الخارج لينهل أفرادها من منابع الثقافة الغربية ، ويستنيروا من مؤثرات النهضة الأوربية ، وشاهدت انقلاباً فى الانتاج القومى — سواء كان زراعيا أو صناعيا — ورواجا للتجارة المصرية . كل ذلك فى توجيه حكومى — مركزى — لنظام العمل الاجبارى الذى قضى أن يكون الشعب كخلية النحل لا يكف عضو فيها عن العمل .

إن « نظام الاحتكار » — كنظام اقتصادى عام — نظام تثقل كفة مساوئه ، إذ يقوم على الأثرة ، وحبس الحرية الاقتصادية ويقتل النظام الاقتصادى الفردى ، ويناهض طبيعة الأشياء فى أن الانسان كفرد له حرية التفكير والعمل وتحمل المسؤليات ، مردداً ما فى نفسه من دوافع طبيعية واستعدادات شخصية ، باحثا عن الطريق إلى الاستفادة من تكافؤ الفرص فى الحياة البشرية ، الأمر الذى مكن أنصار « المذهب الحر » فى أن يعيبوا على « مذهب التجاريين » أنه مذهب يقوم على أنانية المحبذين له والقائمين عليه لأنه لا يعرف معانى الانسانية الكريمة التى يجب أن تتوافر ليسعد بها الأفراد .

ولا يعنى هذا التحليل أن النظام الاقتصادى السليم ، يناصر الفردية ويكرم الذاتية — وإلا كان فى ذلك الأثرة البغيضة — بل انما قضت القاعدة السليمة ، أن للذاتية حقوقاً وعليها واجبات : فمن حقوقها التمتع بالحرية الاقتصادية التى تدعو الى التحسين والابتكار ، وخلق البواعث الجدية للتقدم والارتقاء ، وعليها واجبات لأنها لا تعيش منفردة منزوية ، بل تتصل بالجماعة ، فلا بد أن تؤدى ما ينبغى عليها أداؤه ، وأخصها الواجبات القومية فى إيمان وطنى صادق .

وإذا ما طبقت هذه القواعد على نظام الدولة ، وكان حكمها يقوم على سياسة الحكم المطلق ، ونظام الاحتكار . رأينا منطق التحليل يقضى بأنه لا يتفق والأصول المرعية السليمة للحكم الصالح الذى يرسوا على قواعد يقدس بها مصالح الرعية .

ولكن نظام الدولة قد قضى على الحرية الشخصية ، والحرية الاقتصادية فى دائرة الانتاج ، مسخراً الرعية فى تنفيذ برنامج مرسوم — سواء اتفق أو غاير الميول والاستعدادات الطبيعية للفرد — ناقصاً نصيبه من الدخل العام ، مثله فى ذلك مثل النحلة التى تضحى بعملها ، ليستمتع غيرها .

الإدارة المركزية

وقد خلع محمد على بحكمه المطلق على الإدارة النظام المركزى لايحيد عنه مهما كانت الأحداث ودليل ذلك أنه أسس مجالس للشورى بجوار الدواوين التى تتكون منها إدارة الحكم . ولما لاحظ أن مجالس الشورى تعطل بحث الموضوعات عمل على إلغائها تدريجيا بحيث تصبح جميع المسائل تدرس فى الدواوين وتعرض عليه لإبداء الرأى . وكأن محمد على أراد بذلك أن يخضع إرادة البلاد للنظام الدقيق والمركزية الشديدة حاملة سرعة البت فى المشروعات الجسيمة التى تطلبتها حاجة الحكم مقدرا قيمة الزمن حتى لاتتعطل المشروعات وأداؤها والنهضة التى رسمها وأهداف تحقيقها .

والنهضة التى أخذت هـذا الاتجاه وشغلت الأمة بأسرها ونظمت دواوين الحكومة من أجلها فلم يكن الموظفون القائمون بالإشراف على تنفيذ الخطط المرسومة بقدر عدد الموظفين الذين كانوا فى عهد الولاة السابقين إنما أشرف على تلك النهضة جماعات كونوا طبقة مميزة فى المجتمع المصرى : منهم أفراد أسرة محمد على وأصهاره ، وبعض الأتراك الذين استخدمهم وثوقاً منه فى إخلاصهم ، وبعض من الطوائف الشرقية ، وكذلك الأجانب الإخصائيون منهم فى شئون التعليم والجيش والصناعة والبحرية . ولقد تمتعت تلك الطبقة بميزات مادية ، كونوا بها ثروات خاصة لهم .

الثروات الفردية

ولا يعنى مصادرة الدولة لجميع الأراضى أنه لم توجد ثروات خاصة ولكن محمد على خلق بمرور الزمن فى عصره طبقة أرستقراطية تمتعت بالثروات الفردية فمنح أولاده وبعض أفراد أسرته الأراضى الواسعة التى عرفت « بالجفالك » وكذلك منح رجال حاشيته وكبار الموظفين وقواد الجيش الذين أخلصوا لحكمه فكانت لهم « الأبعاديات » — وهى الأراضى التى استبعدت من المساحة التى قام بها ابنه ابراهيم سنة ١٨١٣ وكذلك أعطى العربان الأراضى التى تقع على حافات الجبال والصحراء ليستقروا فيها ويعملوا على إصلاحها ويقيموا على زراعتها حتى تتوفر لهم أسباب المعيشة فتأمن البلاد والريف شرهم ، وفى ذلك إصلاح للأراضى البور وزيادة مساحة الأراضى الزراعية والدخل القومى .

ولم يدخل فى تقدير الثروات الفردية التى أوجدها محمد على فى مصر للأمة المصرية إلا لمشايخ البلاد الذين أعطاهم ٤٪ من مساحة زمام كل قرية مقابل ما كان يفرض عليهم من التزامات قبل الدولة وقد تدهش إذا ما نطقت الأرقام فى هذا الصدد إذ تدل على أن مساحة مصر الزراعية فى آخر عصر محمد على ٣٫٨٥٦٫٢٢٦ فداناً فيكون ما خص مشايخ البلاد الذين تكونت منهم العصبيات

والعائلات فى الريف فيما بعد ١٥٤و٥٢٠ فداناً وهو قدر ضئيل جداً يعطينا الصورة الواضحة عن نصيب أعيان البلاد من الثروات الأهلية . وتطلب إحياء الدولة — فى نظامها الجديد — العناية بأمور التعليم وفتح المدارس ، وإنشاء صناعة حديثة وتكوين جيش جديد وتحقيق مشروعات عمرانية لزيادة الإنتاج ، كل ذلك دفع محمد على إلى جلب المعلمين والمهندسين والخبراء الزراعيين والعسكريين من الأجانب وجعلهم فى خدمة الدولة وشجعهم بالمرتبات الكبيرة ومنحهم الأراضى الزراعية وأصبحوا من أصحاب الثروات الفردية فى مصر قبل أن يمنحهم هذا الحق سلطان تركيا وهو الذى قرره لهم فى سنة ١٨٦٧ فى عصر إسماعيل . ولما اتسعت آفاق التجارة فى عصر محمد على كثرت البيوتات الأجنبية — التجارية والمالية — فى مصر وكانت تتعامل مع الدولة رأساً فتجد بيت « بريجز Briggs » الذى يحمل لواء التجارة بين مصر وانجلترا وبيت « بسطره Pastré » الذى يمثل العلاقات التجارية بين مصروفرنسا وبيت « توسيجه » يمثل العلاقات بين مصر واليونان ودول شرق أوروبا عدا مئات من الأوروبيين والدول الشرقية التى ذكرت أسماؤهم فى وثائق ديوان التجارة — فى ذلك العصر — وما ترتب عليه تكوين ثروات أجنبية فى البلاد .

وتقضى حقيقة هذا النظام ، أن الشعب فقد ذاتيته وقاسى الحرمان وحلت به الفاقة ولبس ثوب البؤس ، وعاش فى نظام إقطاعى رهيب شمل الدولة بأسرها — كان أشد قسوة من نظام المماليك — إلا أن الشعب استكان لمجرى الأمور حيث لم تعط له فرصة للتفكير فى أموره ، يدبرها وفق مصلحته ، كما بهرته انتصارات الجيش المصرى التى كان يسمع عنها الفينة بعد الفينة ، حاملة صدى الشعور القومى ، معوضة له ما تحمله من حرمان وماقاسى من بؤس وفاقه .

الحركة الاستقلالية

لقد تعقدت الأمور بين محمد على والسلطان — الذى خلفت سياسته ضعف تركيا أمام الدول الأجنبية — مما حدا « محمد على » على محاربته ، واحتلال

بلاد الشام ، والانتصار عليه . واستمر هذا الخلاف ما يقرب من عشر سنوات وقد وضحت حركته الاستقلالية : فلم يعد تابعاً للسلطان يتقبل تجديد ولايته — كل عام — بمزيد الامتنان ، ولم يف بدفع الجزية السنوية — التى كان يقوم بها نقداً أو عيناً — ولم يقدم ميزانية الدولة المصرية ايراداً وصرفا ليحظى باعتمادها ، وقد شهر سيفه فى وجه السلطان كما أخضع به إرادة الشعب ، وطوح به رءوس المماليك من قبل ، وبذلك ثبت له الحكم المطلق فى مصر .

وتشبه الحركة الاستقلالية التى تمس العلاقة بين حاكم مصر وتركيا ، الحركات الاستقلالية التى قام بها أمراء المماليك فى القرن الثامن عشر ، وأبرزها الحركة الاستقلالية التى قام بها «على الكبير» . فلقد رسم كل من « على الكبير » و « محمد على » طريقه نحو الاستقلال ، مستخدماً الجيش وسيلة لتحقيق الأهداف ، واصطدم كل منهما بجيوش السلطان ، وكانت المعركة فى كلتا الحالتين تدور فى بلاد الشام ، ونتائجها هزيمة الجيوش التركية ، وتولت الإدارة المصرية شئون الحكم فيها ، على أن الخلاف بينهما كان فى الأسباب التى دعت الى ذلك ، ومدى الإمكانيات التى حققت الأهداف ، والخطط التى نفذت بها الإدارة المصرية طريقة الحكم . والحركة الاستقلالية التى رمى اليها « على الكبير » لم تتم بما رسم ، اذ قد حقد عليه أعوانه فدبروا مؤامرة للغدر به ، أما محمد على — الذى كان جيشه يهدد الأستانة — فقد انتهى أمر حركته الاستقلالية بتألب الدول الأوربية عليه لما لاقت تجارتهم وسياستهم فى بلاد الشام من مناهضة الحكم المصرى لها من جهة ، وخطورة اتساع الامبراطورية المصرية من جهة أخرى مما دعا الدول إلى اعتبار مشكلة محمد على والسلطان ، أنها مشكلة دولية .

تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١

كان الخلاف بين محمد على والسلطان — فى أول الأمر — خلافاً داخلياً محصوراً فى شئون الامبراطورية العثمانية ، ولكن الدول بعثت منه خطورة

دولية ، شكلتها بعقدة سياسية يجب أن تتدخل من أجل حلها .

ولا يعنينا ما كان من أمر الانهيار الذى ألم بالجيش التركى واضطراب الحالة فى الأستانة وتسليم الأسطول التركى لمحمد على بدلا من أن يسقط فى يد الدول الاوربية ، ولا ما كان من الوساطة التى قامت بها الدول — فى أول الامر — بزعامة انجلترا ، وتقديم عروضهم للصلح ، وما اتخذته من وسائل التهديد عند ما رفض محمد على العروض المقدمة إليه . وإنما الذى يعنينا ما تم عليه الصلح بمعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ — ١٨٤١ . ماسا سياسة الحكم فى مصر ، وبخاصة ما يتعلق بالنظام الاقتصادى وما سببته من مؤثرات :

الحكم الموروث فى أسرة محمد على

قضت التسوية المذكورة بتثبيت محمد على فى ولايته على مصر ، بحيث تكون وراثتها فى أسرته ، وبذلك تعلق حق أسرة محمد على فى الحكم على النفوذ الاجنبى ، واعترفت تركيا بذلك ، مما قضى بنقص حقوق السلطان .

نقص القوة العسكرية

ورأت الدول أن حكم محمد على استند إلى القوة العسكرية التى أصبحت خطراً يهدد مصالح الدول فى الشرق الاوسط ، كما أنها كانت سند الحكم المطلق الذى برز مظهراً واضحاً للعيان ، ودفع محمد على إلى أن يصطدم بالسلطان اصطداماً مسلحاً خطيراً .

رأت الدول من أجله فى تسوية لندن — تهدئة للحالة بين الفريقين المتنازعين من جهة ، وتأميناً لمصالحها من جهة أخرى — أن يقل عدد الجيش الذى يحتفظ به محمد على لسلامة الدولة بحيث لا يزيد عن ثمانية عشر ألف جندى ، وكان لذلك نتائج سياسية واقتصادية : إذ قيدت سياسته الخارجية ، وقللت من أطماعه ، وعرفته حدوده التى يجب أن يسير فيها ، ووجهته إلى الإصلاحات الداخلية .

القضاء على المحاولة الصناعية

وقد سبب نقص عدد الجيش نتائج اقتصادية واجتماعية خطيرة ، إذ كانت المصانع التى أنشئت يرتبط انتاجها أشد الارتباط بكفاية الجيش واستهلاكه ، وإذا استمرت سياسة الدولة فى الصناعة على هذا النمط ، فتكون قد خالفت القواعد الاقتصادية السليمة ، اذ يزيد الإنتاج عن حاجة الاستهلاك ، وتنعدم الموازنة الاقتصادية ، وتسبب المشكلة إفراط الإنتاج ، مما فرض على الدولة أن توازن إنتاجها باستهلاكها ، فقضى بإغلاق المصانع وانهيار الجهد الصناعى الذى قامت به الدولة ، ودبرت أمره حتى أتت ثمرته .

عرفت الدول الاوربية — وبخاصة انجلترا — الثورة الصناعية وقيمتها الاقتصادية ، إذ أصبحت الصناعة دعامة الافق الاقتصادى الذى تطلعت إليه الدول التى تود مسايرة ركب الحضارة فيما ترسم من أهداف جديدة لتحقيق الرفاهية المادية . والدول الاوربية — فى ظل هذه المعرفة — تود أسواقا لتصريف مصنوعاتها فيها . وقيام الصناعة فى مصر — متبعة منهج الاستكفاء الذاتى — أمر يبعد الصناعة الاوربية عن سوقها ، ويحمل المنافسة لها فى أسواق بلاد الامبراطورية المصرية . وتلك حالة لاترغب فيها أهداف انجلترا الصناعية . ولعل الدول الاوربية راقها — من وراء ما فرضته تسوية لندن — القضاء على الصناعة المصرية الناشئة ، وقد تحقق لها ما أرادت . وسرحت الدولة العمال ، فتشتتوا حاملين آفاق الصناعة الحديثة ، تعوزهم رءوس الاموال والتوجيه الفنى ، فعجزوا عن الاستمرار فى جهودهم .

القضاء على القوة المادية

وقضت تسوية لندن بإلغاء نظام الاحتكار والقضاء على « الرأسمالية الاحتكارية » وضمان الحرية الاقتصادية ، وبذلك فطنت الدول إلى أن نظام

الاحتكار كان الاساس المادى الذى تركزت عليه القوة العسكرية وهى بدورها قد أمنت أهداف الحكم المطلق .

وإذا كانت الدول قد هدفت الى نقص القوة العسكرية ، فكان لزاماً عليها أن تهدم الاساس المادى الذى قامت عليه ، حتى لا تسنح الفرصة المواتية لإعادة الحالة من جديد .

رأينا كيف كان نظام الاحتكار يتصل بالإنتاج القومى والدخل العام ، فإذا ما ألغى نظام الاحتكار ، سادت الحرية الاقتصادية فى البلاد ، ولزم توزيع الانتاج والدخل العام بين أفراد الشعب وهو أمر يرتبط بحياة الأمة من الناحية الاقتصادية .

هكذا ارتبطت الدولة بمبدأ اقتصادى برزت من أجله مشكلة مست سياسة الدولة من ناحية ، وحقوق الأمة من ناحية أخرى . والمشكلة تنحصر فى نظرة الدولة إلى مصالحها ولو تعارض ذلك مع مصلحة الافراد تمثل فى تحبيذها نظام الاحتكار : أو فيما يكون من تعضيد « النظام الفردى الحر » بحيث يؤدى كل ما ينبغى عليه أداؤه للدولة .

ولم تكن مشكلة النظام الاقتصادى قاصرة على مصر ، بل كانت أيضاً قائمة بين الدول الاوربية ، كذلك اتبعت معظم الدول « مذهب التجاريين » فى بناء الدول الاوربية الحديثة و [نظام الاحتكار] أثناء الحروب « النابليونية » وبخاصة ابان الحصار القارى ، ثم قامت حركة التحرير — مدرسة منشستر فى انجلترا وبتستيه فى فرنسا — لمناصرة المذهب الفردى الحر فى كل من انجلترا وفرنسا . وهنا تتولد الدهشة من أن الدول قضت فى « تسوية لندن » بإلغاء نظام الاحتكار واتباع المذهب الفردى الحر — فى مصر — قبل أن تعترف الحكومات الاوربية اعترافا رسمياً باتباع المذهب الحر .

وقد قبلت حكومة محمد على إلغاء نظام الاحتكار فى سنة ١٨٤٢ ولكنها

لا تزال تملك الارض وتوجه الزراعة ، فكان لزاماً عليها — وهى ترسم طريق النظام الفردى — أن تمنح الزراعيين حرية حق الانتفاع بالارض والتصرف فى الغلات والمتاجرة فى الارزاق ، وهذا ما قضت به لائحة الاراضى التى أصدرها محمد على فى سنة ١٨٤٦ . وكانت بمثابة نقطة تحول فى النظام الاقتصادى الذى اتبعته الدولة من مذهب التجاريين الى نظام الحرية الاقتصادية .

التعليم والنهضة الفكرية

ارتبطت النظم التعليمية — فى أول الأمر — بتكوين الجيش الجديد ، وتوفير أسباب النجاح للصناعة الكبيرة ، وحاجة الدواوين إلى الموظفين ، حتى عظمت الحركة التعليمية ، وأتت نتائجها الفكرية متأثرة بالمؤثرات الأوربية . ولما قضت تسوية لندن ١٨٤١ بنقص عدد الجيش ، تأثرت السياسة التعليمية به أيما تأثر ، إذ أغلقت — تدريجياً — المدارس العسكرية ، وتحول التعليم إلى غرض مدنى بحت ، فزاد عدد المتخرجين من المدارس عن حاجة العمل ، فاضطرت الدولة إزاء الظروف التى أحاطت بها ، وتوفيراً فى نفقات ميزانيتها أن تتبع سياسة الانكماش فى التعليم ، فأصابت الضربة التى منيت بها البلاد التعليم الإبتدائى بنوع خاص .

وتطلع القوم الى التعليم وقيمته — بخلاف نظرتهم إليه فى أول الأمر — فى الوقت الذى لم تستطع الدولة تحمل أعبائه ، ولم يكن فى قدرة المصريين القيام بما يعوض عجز الدولة فى هـــذا السبيل . على أن البلاد لم تحرم من مؤثرات الأفراد الذين نالوا حظاً من التعليم — فى ظل الدولة الحديثة — فحملوا وعياً علمياً فى مختلف العلوم والفنون سواء كان ذلك فى مصر أو الخارج .

هكذا تأثرت الحركة التعليمية والفكرية فى البلاد ، بمؤثرات تسوية لندن سنة ١٨٤١ . فتقهقرت الجهود التى بذلت للاستنارة ومحاربة الجهل ، وسارت البلاد فى قيم فكرية ناقصة . وانتاب المجتمع المصرى تيارات متناقضة : تيار يحمل أمل الأفراد فى التعليم ، والدولة تعجز عن تحقيق هذا الأمل ، وآخر يحمل مشعل العلم

والنور متأثراً بمؤثرات النهضة الأوربية ، يرجو أصحابه أن تستمر تلك المؤثرات في محيط الأمة .

الأجانب

رأينا كيف استخدم محمد على الأجانب — للاستفادة بجهودهم المختلفة — فى المدارس والصناعة والزراعة والجيش والأسطول ، وحظوا بالمرتبات والأراضى الزراعية ، كما زاد عدد هؤلاء الذين اشتغلوا بالتجارة لزيادة الصلات التجارية بين مصر والأسواق الخارجية ، وأصبحت لهم ثروات فردية عقارية ومنقولة . ولما ألغت تسوية ١٨٤١ — نظام الاحتكار ، وقررت الحرية الاقتصادية ، ترتب لهم مصالح اقتصادية ازداد قدرها ، وعظمت قيمتها ، بما كان لهم من امتيازات أجنبية — تقررت فى معاهدات بين تركيا والدول الأجنبية — فازداد نشاطهم فى مرافق الأمة ، وتعاملوا مع الفلاحين بيعاً وشراء ، ودخلت خزائنهم الارباح التي حرمت منها الدولة . وأصبح لهم شأن فى النشاط الاقتصادى فى ظل الحرية الاقتصادية والامتيازات الاجنبية .

انهيار الاقتصاد القومى

تفاعلت مؤثرات تسوية لندن سنة ١٨٤١ تفاعلا سلبياً فى اقتصاديات البلاد ، وأحدثت هزة عنيفة فى المحيط الاقتصادى وصلت الى جذور المجتمع ، وردد صداها الشعور العام . واتصلت هذه المؤثرات بنتائج السياسة الاقتصادية التى سارت فيها لتوجيه الإنتاج ، إذ كانت المعركة قائمة بين الفرد والجماعة أو بين المذهب الاقتصادى الحر ومذهب التجاريين [سياسة الاحتكار] الذى خطط سياسة الاقتصاد المرسوم على الافراد ، فصاروا مقيدين بحدوده ، مسخرين لتنفيذه .

حقيقة وعت الفردية — فى ظل سياسة الاحتكار — تجديداً فى سياسة الإنتاج ووسائله ونتائجه ، إلا أن « ثورة التجديد » لم تكن نتيجة تفكير الافراد وجهودهم

فلم يتعودوا التفكير فى المشروعات ، ولم يتحملوا المسئوليات ، ولم يبذلوا الجهود فى حل المشكلات بل كان ذلك من مهام الدولة دونهم . ولما شعت الحرية الاقتصادية بعد تسوية لندن ، وأصبحت مسائل الإنتاج ومشاكله من خصائصهم ، تعثروا فى طريقهم ، فتأثر الانتاج بذلك أيما تأثر .

وقضت تسوية لندن على مشروع الامبراطورية المصرية ، التى ارتبط إنتاجها وأسواقها بإنتاج مصر وتجارتها ، وكانت تمثل سلسلة مرتبطة الحلقات ، تخدم الاهداف الاقتصادية والحربية التى رسمتها الدولة . وأدى تفكك الامبراطورية المصرية من جهة واتباع الحرية الاقتصادية من جهة أخرى الى انحلال اقتصادى ، كان — دون شك — له مؤثراته على الإنتاج والاستهلاك المصرى ، فأخذت كل ولاية ترسم سياسة انتاجها واستهلاكها فى دائرتها الخاصة وما تمليه مصلحتها الذاتية .

يضاف الى ذلك ما قررته تسوية لندن سنة ١٨٤١ — مؤكدة شروط معاهدة بلطة ليمان سنة ١٨٣٨ — خاصاً بالحرية التجارية ، التى فتحت الباب على مصراعيه للبضائع الاجنبية — وبخاصة الصناعية منها — فظهرت المنافسة التجارية سافرة ، وغزت السلع الاجنبية أسواق مصر ، فأثرت على الإنتاج بصفة عامة ، وقضت على الصناعة المصرية بصفة خاصة . فكانت معركة مميتة ، اتخذت فيها أسلحة الاقتصاد فى أشد وسائلها — والبلاد حديثة عهد بتلك المعارك — فاضطربت سياسة الانتاج وانهارت اقتصاديات الدخل القومى . .

قام الفلاحون بالزراعة ، وحاولوا تتبع النظم الحديثة ، ووجهوا اهتمامهم الى الغلات الجديدة وبخاصة القطن الذى يعتبر أهم المحاصيل ، الا أن الزراعة تعرضت لمشاكل كثيرة لم يقو الفلاح على مواجهتها والتغلب على معضلاتها .

وكان أهم ما واجهه من المشاكل : مشكلة التأمين والتمويل الزراعى ، ومايحتاج اليه الانتاج من نفقة ، ومايتصل به من انتقاء البذور وتوفير السماد ، ومحاربة الآفات الزراعية ، وعمل التجارب الفنية ، وهى أمور لايستطيع الفرد الذى عاش — فى ظلال

السخرة — أن يتسع أفقه ، وتكبر تجاربه ، لمواجهة مشاكل الانتاج والتغلب عليها ، فضلا عما تعرض له الفلاح من أداء الضرائب الواجب عليه أداؤها للدولة — وكان معظمها عيناً — مما نقص صافى الريع ، وأصبح الدخل القومى ودخل الافراد يتدهور تدهوراً ملحوظاً أدى الى انهيار اقتصادى فى ظل الحرية الاقتصادية ، ولا يعنى ذلك الطعن فى نظام الحرية الاقتصادية بل انما يقصد به عدم قيام سياسة « الترشيد الاقتصادى » التى كان عليها أن تأخذ بيد الفردية الناقصة فى وعيها ، حتى تأمن الدولة خطأ الافراد ، وتحصن الإنتاج تحصينا يؤدى الى نتائجه المرجوة فى دور الانتقال .

وامتدت مؤثرات تسوية لندن الى الصناعة الحديثة . فالنظام الصناعى الحديث للدولة قد قوض معالم الصناعات المنزلية الصغيرة ، حتى أصبحت أثراً بعد عين ، والصناعة الحديثة عندما قامت كانت مرتبطة بحاجة الجيش ، وساعد نشاطها نظام الاحتكار الذى حماها من منافسة السلع الاجنبية ، فاذا ما ضعفت أسباب قيامها وتلاشت مقوماتها ، تأثرت بتلك الاسباب والمقومات . وكان نقص الجيش من جهة والمنافسة الاجنبية — فى ظل الحرية الاقتصادية — من جهة أخرى من العوامل التى أدت الى انهيار الصناعة المصرية . وواجه العمال مشاكل أعجزتهم عن مواصلة العمل ، فأنى لهم رءوس الاموال والتوجيه الفنى وبناء المصانع ودراسة الاسواق وغيرها من الاسباب التى يجب توافرها لارساء الصناعة المصرية بطابعها الحديث محققة الرجاء ، مؤدية رسالتها فى ظل الحرية الاقتصادية . وعندما سرحت الدولة العمال — بإغلاق مصانعها — واجهتهم المشاكل ، فارتد بعضهم الى القرى ، يعملون فى المزارع ، وحاول البعض البحث عن الصناعات الصغيرة فلم يجدوها ، وأصبحوا حيارى فيما بينهم لايدرون ماذا يعملون ، وتوالت البضائع الاجنبية على الاسواق المصرية فغزتها ، ولم تترك فرصة لان يعيد هؤلاء البناء — على أية صورة — فكان الانهيار الشامل فى الانتاج الصناعى .

أما أمر التجارة ، فلم يكن أحسن حظاً من الزراعة والصناعة ، فزحف

الاجانب بأموالهم إلى الاسواق المصرية واحتكروا العمل فيها ، وكانوا همزة الوصل فى العلاقات التجارية بين الدول الأوربية ومصر ، وحلوا محل الدولة فى هذا الشأن ، وغنموا الأرباح التى خسرتها الدولة ، فأصبحوا بأموالهم وثرواتهم الفردية ، وما تمتعوا به من مزايا قانونية ، قوة فى المجتمع المصرى ، وخطراً على سياسة الحكم .

تضىء هذه الدراسة ، ما كان لتسوية لندن سنة ١٨٤١ — من آثار فعالة فى حياة الأمة من نواحى متعددة عسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية ، مظهرة سياسة الدول الأوربية — فيما رسمته — فى توجيه مصر وجهة خاصة ، محولة دفة أمورها ، بما يتفق ومصالحها فى البلاد .

* * *

٥

الحـكم المطلق : ١٨٤٨ – ١٨٨٢

[الحرية الإقتصادية والرأسمالية الفردية]

وعى تاريخ هذه الفترة أحداثاً جسيمة ، اتصلت بسياسه الحكم وانعكست آثارها على الأمة ، التى تأثرت بنتائجها السياسية والاقتصادية ، فظهرت مشاكل جديدة معقدة النتائج ، حاملة معها مخلفات الماضى .

حملت أحداث النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ما كان من مؤثرات تسوية ١٨٤١ ، وما انطوت عليه من إقرار حكم مصر فى أسرة محمد على . وعرفت البلاد حكم كل من عباس وسعيد وإسماعيل وتوفيق ، وما استقر فى نفوسهم من حقيقة ظاهرة : أن حكم مصر أصبح ميراثاً لهم — تعلق بهم هذا الحق كما ارتبط مصيرهم به ، وعقدوا النية على المحافظة عليه . ولكن الحكم الموروث الذى قررته التسوية ، قد جردته الدول من مقومات القوة التى تسانده ، حتى لايعود إلى ما كان عليه أيام محمد على .

رمت الدول الأوربية بتسوية ١٨٤١ ، الى أن تجرد الحكم الموروث من أسلحة القوة حتى يصبح ضعيفاً ، يخضع لمؤثراتها ، وينفذ رغباتها ، فجردته من القوة المادية بإلغاء نظام الاحتكار ، وفرض الحرية الاقتصادية لتنتقص موارد الدولة حتى لاتقوى على الإحياء والإنشاء ، وتنكمش برامج الحكم وتضعف سياسته . واتخذت الدول «الشلل الاقتصادى» الذى انتاب الأمة سلاحاً تحاربها به ، فهيأت لها المشروعات ، وسهلت لها عقد القروض ، حتى أوقعتها فى الإفلاس الذى تذرعت

الدول به للتدخل فى شئون البلاد . وقضت الدول — أيضاً — فى تلك التسوية ، بتجريد الحكم من القوة العسكرية ، فنقص عدد الجيش ، وأهملت وسائل العناية به فلم تعد الحكومة تهتم بتسليحه ، أو متابعة الفنون العسكرية بما يساير التطور الحديث ، حتى إذا ما تطورت أحداث مصر فى سنة ١٨٨٢ لم يستطع مواصلة الدفاع عن البلاد ، وكان الاحتلال البريطانى .

هكذا جردت الدول — بتسوية ١٨٤١ — الحكم الموروث من أسلحة القوتين المادية والعسكرية لتضمن التدخل فى شئون البلاد — وهو أمر قد أخفقت فى تحقيقه فرنسا فى سنة ١٧٩٨ ، وانجلترا فى سنة ١٨٠٧ — وأصبح الحكم الموروث حكماً أعزل من أسلحة القوة ، ضعيفاً لا يقوى على المناضلة والدفاع عن حقوقه وحقوق الأمة ، بل ظل — فى تلك الفترة — بين مد وجزر يتأرجح بين أطماع الدول ومصالحه الخاصة ، تملكته عوامل الذعر والخوف للمحافظة على مظاهره ، مغفلا حقوق شعبه ، كلما تعرض لأزمة — وكثيراً ما تعرض للازمات — أو قامت حوله مناورات الدول لتحقيق هدف من أهدافها ، دافعاً الثمن الذى كان ينتقص شيئاً فشيئاً من استقلال البلاد .

وحددت التسوية علاقة مصر بالدولة العثمانية ، فلم يعد نظام الحكم فى مصر متأثراً بطابع النظام العثمانى — كما كان من قبل — بل أصبحت دولة لها استقلالها الداخلى : لواليها حق التنظيم فيما يحقق مصالحها ، ويهدف إلى ترقيتها .

وتأثر الحكم الموروث — أيما تأثر — بالنتائج الاقتصادية التى فرضتها التسوية بإلغاء الاحتكار واتباع الحرية الاقتصادية ، وعلاقة ذلك بالإنتاج الأهلى وحقوق التمليك والقدرة على الاستثمار ، وتحقيق سياسة التنمية الاقتصادية ، والتفكير فى المشروعات الإنتاجية ، وما تعرضت له البلاد من منافسة الأجانب لها ، بخبرتهم الفنية وأموالهم الكثيرة ، وما تمتعوا به من امتيازات أجنبية كفلت لهم ميزات قضائية ومالية .

تطلع الحكم الموروث — فى مستهل هذه الفترة — إلى الطريق الذى يسير فيه

فوجده غير مأمون العواقب إذ تعددت المشاكل التى رافقته :

فالدولة العثمانية تود أن تسترد ما أرغمت على منحه ، فتعود مصر إلى حظيرة الدولة العثمانية : والدول الأوربية تود كل منها — وبخاصة انجلترا وفرنسا — تحقيق أطماعها فى مصر ، إذ وضحت أهمية مركز مصر الجغرافى ، بعد أن تطورت مصالحها فى بلاد الشرق : والرعايا الأجانب أخذوا يزيدون من سلطان امتيازاتهم يفسرونها بما يتفق ومصالحهم حتى مست تلك الامتيازات سيادة الدولة : والحرية الاقتصادية — التى احتاجت إلى سياسة ترشدها — أعطت الفرصة لهؤلاء الأجانب أن يتوغلوا فى النشاط الاقتصادى للدولة ، ويتحكموا فى الدخل القومى ، ويحتكروا الصناعة والتجارة فى أيديهم ، ويقبضوا على التوجيه الاقتصادى فى البلاد يسيرونه فيما يعود عليهم بالأرباح : والشركات التى رحبت بها الدولة ، ومنحتها امتيازات بتكوينها ، قــد أضرت بمصالح البلاد أيما ضرر ، فقناة السويس وما تضمنه امتيازها من إجحاف بحقوق البلاد ، وما جر الى الاستدانة ، قد أفلس الدولة ، وأعجز ماليتها عن الوفاء بحاجة الأمة حتى فتح الباب للتدخل الأجنبى ، فكان تدخلا مالياً ، مهد للاحتلال العسكرى .

كان جماع ذلك قوى سلبية تعرض لها الحكم ، كما تعرضت لها البلاد ، فكلما فرغ من معالجة واحدة منها قامت الأخرى ، والشعب يقاسى الهوان ، فيما تعرض له من ثقل الضرائب التى فرضت عليه ، وحصلت منه فى إكراه وقسوة ، وتسخيره فيما لا يكرم الدولة .

الحكم المصرى والدولة العثمانية

سارت العلاقة بين مصر وتركيا فى اتجاهين متضاضين : فالباب العالى يقوم بالمحاولات المختلفة لإعادة البلاد إلى حظيرة الإمبراطورية العثمانية ، ومصر تود المحافظة على حقوقها التى تقررت لها فى تسوية ١٨٤١ ، بل ترسم الطريق الذى تأمل فيه بتثبيت استقلالها الذاتى :

وقعت الأزمات بين الباب العالى وكل من عباس وإسماعيل فيما يتعلق بتنفيذ « التنظيمات » السلطانية ، وعقد امتياز حفر قناة السويس ، والإفراط فى الاستدانة .

والحكم المجرد من القوة تتطلع إلى الدول الأجنبية لمناصرته ، لأن الخلاف كان فى أمر يتعلق بما قررته الدول فى تحديد العلاقة بين البلدين بتسوية ١٨٤١ فعليها أن تقول كلمتها فيما تطورت اليه تلك العلاقة ، وانتهزت الدول هذه الفرصة التى سنحت لها — للتدخل فى شئون مصر ، وبرزت المنافسة السافرة بين انجلترا وفرنسا ، متخذة كل منها أساليبها الخاصة فى تحقيق أطماعها .

طلب الباب العالى من عباس تنفيذ « التنظيمات » السلطانية التى تقلل من الاستقلال الذاتى ، وتطبع الإدارة المصرية بالطابع العثمانى ، فتدخلت الدول وآزرت انجلترا عباساً وانتهى الأمر بالتوفيق بين رغبات الفريقين ، واستطاعت انجلترا بموقفها إزاء أزمة التنظيمات — أن تؤثر فى عباس — أيما تأثر — بتوجيهات السياسة البريطانية وذلك برفض مشروع حفر قناة السويس والاستعاضة عنه بإنشاء الخط الحديدى بين الاسكندرية والسويس .

وبرز الخلاف بين الباب العالى وسعيد خاصاً بامتياز حفر قناة السويس . وكان سعيد متأثراً بالسياسة الفرنسية — على عكس عباس — فاستطاعت انجلترا أن تؤثر على الباب العالى ، مهاجمة المشروع الفرنسى مبينة الأضرار التى تتولد من تنفيذه وبذلك ماطل الباب العالى فى التصديق على فرمان عقد الامتياز . على أن ذلك لم يعطل الشركة فى تنفيذ المشروع .

كانت علاقة الباب العالى مع اسماعيل متضاربة ، إذ استطاع أن يقدم المال للسلطان ورجال حاشيته لحصل على امتيازات تقوى حكمه ، وتثبت استقلاله — وهو أمر يناقض آمال تركيا نحو الحكم المصرى — فقد حصل على فرمانات ١٨٦٦ ، ١٨٦٧ ، ١٨٧٢ ، ١٨٧٣ : قررت له الحصول على لقب « خديو » ، كما زادته سلطة فى الإدارة ، واستقلالا فى عقد الاتفاقات التجارية والقروض المالية ، ورتبت وراثة الحكم المباشر فى اسرته ، ونظمت قواعد الوصاية . ولما أفرط اسماعيل فى

الاستدانة ، حرمه الباب العالى فى فرمان سنة ١٨٦٩ من عقد القروض إلا بأذن منه ، ولكن سرعان مادفع المال ، وحظى بحرية الاستدانة ، وهو أمر قد أضر البلاد وأفسد اقتصادها الأهلى ، ومكن للتدخل الأجنبي وطوح باستقلالها .

وفى الفترات التى كانت تسودها حسن العلاقات مع تركيا ، كانت مصر تؤازر تركيا فى أزماتها الدولية ، فقدم كل من عباس وسعيد واسماعيل المساعدات الحربية فى حروب القرم وكريت والبلقان .

هكذا سارت العلاقة التركية المصرية فى تضارب ، بين مد وجذر ، وقوة وفتور ، متأثرة — ايما تأثر — بالظروف والملابسات التى أحاطت بها ، وبخاصة سياسة الدول — انجلترا وفرنسا — التى كثيرا ما تدخلت فى رسم العلاقة بين البلدين ، وليس بخاف تأثير الدول فى الضغط على تركيا لعزل اسماعيل سنة ١٨٧٩ من جهة ، وموقفها إزاء السلطان فى محاولته استغلال الفرصة ، للقضاء على الامتيازات — التى حصل عليها اسماعيل ، ومكنته من تثبيت الاستقلال الداخلى — ليرجع الحكم التركى بطابعه من جديد ، وهو أمر لا يتفق ومصالح الدول الأوربية .

هكذا ، تعرض حكم البلاد بين ١٨٤٨ و ١٨٧٩ لتيارات متضاربة : فالحكم المصرى يود المحافظة على حقوقه ، والسيادة العثمانية ترسم وسائل الرجعية لتزيد من سلطانها ، والدول الأجنبية توجه العلاقة بين مصر وتركيا ، تحقيقا لاطماعها ، فكلما زاد تدخل الدول فى شئون مصر الإدارية والمالية وقفت الدول أمام المحاولات التركية ، لتردها على أعقابها .

الغزو الاقتصادى

تعرضت البلاد لمعركة جديدة فى أسلحتها ووسائلها ، استخدمت فيها الأساليب الاقتصادية — وهو أمر جديد لم تتعوده البلاد — حتى تضعف قواها المادية ، ويسهل السيطرة على مواردها ، فيتم الغزو الاقتصادى الذى يحقق اطماع الدول فى الاحتلال العسكرى .

واجهت اقتصاديات البلاد ضربات أحكم وضعها : منها ما قصد به اضطراب إداة الحكم ، وتوريط الدولة فى المشروعات التى لا تقوى إيرادات الميزانية على الوفاء بها ، مما يضطرها إلى الاستدانة . ومنها ما قصد به المساهمة فى المشروعات الإنتاجية — بتكوين الشركات المختلفة والمصارف — فيتغلغل رأس المال الأجنبى فى الاقتصاد القومى ، منافساً النشاط الأهلى ، وقد سندته ما كان يتمتع به الأجانب من « الامتيازات الأجنبية » التى كفلت له حماية قضائية ومزايا مالية .

حقيقة ، كانت المعركة الاقتصادية واسعة النطاق ، استغرقت وقتاً للوصول إلى اهدافها ، وحققت « الشلل المادى » الذى انتاب أداة الحكم واقتصاديات الأمة .

بدأت الضربة الأولى الموجهة إلى إدارة الحكم بما تورطت فيه مصر — أيام حكم سعيد - من شراء أسهم قناة السويس ولم يكن بميزانية الدولة وفر يساعد على الوفاء بالالتزامات المطلوبة ، فاضطر سعيد إلى الاستدانة التى استمر فيها — خلفه — إسماعيل ، حتى وصلت الديون السائرة والثابتة إلى ما يقرب من المائة مليوناً من الجنيهات ، وأشرفت البلاد على الإفلاس ، مما أدى إلى تدخل النفوذ الأجنبى بإقرار المراقبة الثنائية ، وإنشاء صندوق الدين ، وتعيين وزراء من الأوربيين ، وسلمت الدولة أكثر مواردها ضماناً للديون ، فاستطاعت الدول توجيه السياسة المالية ، ورسمت طرق الإنفاق كما جاء فى قانون « التصفية » الذى صدر فى سنة ١٨٨٠ ، وقد أقر إحلال الدول محل الدائنين ، وتخصيص نصف إيرادات الدولة لدفع أقساط الدين ، والنصف الآخر لميزانية الحكومة ، مما دعا إلى وقف المشروعات الانتاجية ، وعجز الحكومة عن متابعة سياسة الاحياء ، فضعفت اقتصاديات البلاد ، وتأخرت المشروعات العامة ، وسيرت الدولة فى طريق مرسوم حدت من حرية الدولة فى سن القوانين ، حتى لا تتعارض وحقوق الدائنين ، وفى ذلك اعتداء على سيادة الدولة .

وكان مشروع قناة السويس مركز الثقل الذى تجمعت حوله مشاكل مصر الاقتصادية والسياسية إذ حوى عقد الامتياز إجحافاً بحقوق البلاد فيما فرضه من

نظام السخرة ، وامتلاك الأراضي التي تقع في منطقة القناة ، حتى إذا ما حاول إسماعيل إلغاء هذه الامتيازات اضطر إلى دفع التعويض الذي قضى به « نابليون الثالث » وهو ٣٫٣٦٠٫٠٠٠ ج . ك .

وكان مشروع القناة سبباً فيما تورطت فيه مصر من المساهمة في المشروع بشراء ١٧٦٫٦٠٢ سهماً ، يقدر ثمنها بنحو ٤٤٪ من رأس مال الشركة . ولم يعتبر إسماعيل أن الأسهم التي تملكها مصر ، والفوائد التي تأتي منها ، ضرباً من ضروب التثمير المالي الذي تلجأ إليه الدولة في زيادة إيراداتها ، بل اعتبره « رصيداً » خاصاً يلجأ إليه كلما احتاج إلى المال . ففي سنة ١٨٦٩ حرمه السلطان من عقد القروض المالية ، وكانت الميزانية قد أرهقها دفع أقساط الديون ، وكثرة الإنفاق فاضطر إلى بيع أرباح الأسهم التي تملكها مصر ، وبذلك حرمت البلاد من الفائدة المادية التي تنتظر أن تحظى بها من حفر القناة وشراء الأسهم . ففي سنة ١٨٧٥ عندما اشتدت الأزمة المالية بإسماعيل ، وعجز عن الوفاء بأقساط الدين العام ، والانفاق على ما يوجبه الانفاق ، عرض أسهم قناة السويس للرهن أولاً ثم اضطر إلى بيعها ، واشتدت المنافسة بين انجلترا وفرنسا على شراء تلك الأسهم ، ففازت بها بريطانيا مقابل أربعة ملايين من الجنيهات ، فأمنت انجلترا طريق مواصلات امبراطوريتها ، وحظيت بالاشتراك في مجلس إدارة الشركة ، وأصبحت من أكبر الدعاة للمحافظة على سلامة الملاحة في القناة ، وقطعت انجلترا بذلك أوسع خطوة نحو احتلال وادي النيل . ولم يبق لمصر — بعد ذلك — إلا نصيبها من أرباح الشركة ، فلما تأزمت الحالة بعد عزل إسماعيل ، رأت المراقبة الثنائية سنة ١٨٨٠ ، بيع نصيب مصر وكان مقدراً بنسبة ١٥٪ من أرباح الشركة .

كانت قناة السويس إذاً ، باباً دخلت منه مشاكل كثيرة ، فورطت مصر في الاستدانة ، وفقدت الأموال التي دفعت ثمناً للأسهم ، وضاع على مصر نصيبها في فوائد الأسهم وأرباح الشركة . وهو أمر إن دل على شيء ، فانما يدل على القصور في مسئوليات الحكم ، وعدم الاكتراث في توجيه السياسة المالية للبلاد ، وكانت

القناة — أيضا — الثغرة التى دخلت منها جنود الاحتلال .

هكذا ، كانت الضربة الأولى التى وجهت إلى الإدارة الحاكمة ، فاذا ما نجحت ، توالت الضربات التالية التى وجهت إلى غزو الاقتصاد الأهلى .

دخلت الأموال الأجنبية إلى السوق الاقتصادى الحر لتساهم فى الاستغلال والتثمير ، فألفت الشركات والمصارف ، ودخلت فى ميدان الزراعة والصناعة والتجارة ، وقد ساعد تنشيطها الحرية الاقتصادية التى كفلتها الدولة .

استطاع الأجانب بنشاطهم وأموالهم وخبرتهم دخول ميدان النشاط الاقتصادى فى ظل الحرية الاقتصادية ، وانعقدت المنافسة — الظالمة — بينهم وبين المصريين الذين عاشوا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر فى ظل سياسة الاحتكار والتوجيه الاقتصادى الحكومى ، فتعثروا — فى هذه المنافسة — لقلة رءوس أموالهم ، وحرمانهم من الخبرة الفنية فيما يتصل بسياسة زيادة الإنتاج ووسائل التنمية الاقتصادية . وأدت المنافسة — التى لم تتوازن مقاييسها — الى سيطرة الاجانب على النشاط الاقتصادى المصرى ، وقد أعطاهم السلطان حق تمليك الأراضى الزراعية سنة ١٨٦٧ ، مما زاد قدرتهم فى امتلاك الأرض وإصلاح الأراضى البور وتكوين شركات عقارية وزراعية ، فضلا عن نشاطهم المتفوق فى ميدان الصناعة والتجارة .

الرأسمالية الفردية

إن الحرية الاقتصادية التى سادت المحيط الاقتصادى المصرى ، قد أعطت الفرصة لتكوين ثروات فردية ، برزت منها الرأسمالية الفردية . وتألف المجتمع المصرى من السواد الأعظم من الفلاحين ، الذين ظلوا فقراء يعملون فى فلاحة الأراضى التى امتلكتها الطبقة المميزة التى ظهرت منذ عصر محمد على .

وتألفت الطبقة الارستقراطية — وهم قلة — من الأتراك والجراكسة وبعض المصريين الذين واتاهم الحظ فى خدمة الوالى ، وقد حظوا بملكية الأراضى والوظائف الكبيرة فى الدولة ، ودخل هذا الميدان معهم الأجانب الذين تمتعوا بالثروات الكبيرة منقولة وعقارية ، وسيطروا على اقتصاديات البلاد .

ولكن الحرية الاقتصادية التى حلت محل سياسة الاحتكار ، تحتاج إلى سياسة رشيدة تساندها حتى تأتى ثمارها ، ولكن الدولة قد شغلتها حركات الغزو الاقتصادى والتدخل الأجنبي مما أقعدها عن رسم سياسة لترشيد الحرية الاقتصادية ، فتركت الأفراد يتحملون وحدهم أعباء التوجيه والتمويل وتحمل المسئوليات ، ومواجهة المنافسات ، ولكنهم وجدوا أنفسهم يواجهون المؤثرات العامة التى تأثرت بها اقتصاديات الدولة ، من اضطراب الحالة المالية ، وانهيار أسعار القطن بعد انتهاء الحرب الأمريكية ، إلى غير ذلك من العوامل التى أدت إلى تعثر المصريين فى الميدان الاقتصادى .

وتحمل سواد الشعب ، ما فرضته الدولة عليهم من أعمال السخرة التى عرقلتهم عن مواصلة الانتاج الزراعى ، فكثيراً ما تعطلت زراعة الأراضى التى تركها أصحابها للقيام بالواجبات التى فرضتها عليهم الدولة ، وكثيراً ما حشد الفلاحون للعمل فى حفر قناة السويس ، تاركين أولادهم وحقولهم ، تحقيقاً لالتزامات عقدها الأجنبي مع حاكم البلاد ، ولم تكن السخرة أو ضريبة العمل — هى آخر ما تعرض له الفلاح من واجبات ، بل كثيراً ما فرضت الدولة عليه الضرائب الباهظة ، كلما احتاجت إلى المال دون مراعاة للقواعد الاقتصادية فى فرض الضريبة من حيث قدرة دافعيها أو وقت تحصيلها أو عدالة توزيعها . ولما اشتدت الأزمة باسماعيل ، أصدر قانون « المقابلة » سنة ١٨٧١ ، وقد حاول به استمالة الفلاح ، فى مقابل دفع الضرائب المفروضة على أرضه ست سنوات دفعة واحدة ، تمنحه الدولة صك تمليك الأرض .

وقابل الإرهاق الذى صادف حياة الفلاحين ، أن المشروعات العامة التى أنفقت عليها أموال الدول — وهى أموال الشعب — كمشروعات الرى وإصلاح الأراضى ، أدت إلى زيادة الرقعه الزراعية بحوالى مليون فدان . ولكن هذه الزيادة فى مساحة الأرض ، وبالتالى فى الإنتاج ، قد حظى بها إسماعيل ، دون أن تستفيد الأمة من مشروعات الإصلاح التى أنفق عليها المال الكثير .

وهكذا نشأت بعد سنة ١٨٤١ ، الحرية الاقتصادية التى أدت إلى الرأسمالية الفردية نتيجة لأن الثروات الفردية لم تكن موزعة توزيعاً متناسباً ، بل برزت طبقة ارستقراطية — قليلة العدد — ملكت الضياع الواسعة ، بينما كان سواد

الفلاحين لايمتلكون إلا المساحات الصغيرة التى تفتتت — بمرور الزمن — تبعاً لنظام الميراث ، مما هبط بدخل سواد الأمة ومستواها الاجتماعى .

يقظة الرأى العام

يقع النشاط البشرى بين الحق والواجب فى أهدافه المختلفة سواء للفرد أو الجماعة ، أو الحاكم والمحكوم . ومما هو مسلم به أن الواجب المفروض على الإنسان أداؤه هو حق الغير — فرداً كان أو جماعة — والحاكم عليه واجبات وله حقوق ، فإذا لم يؤد الواجبات ، طالبه أصحاب الحقوق بحقوقهم .

والحكم المصرى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر لم يؤد الواجبات المفروضة عليه إزاء المحكومين ، فكان من حقهم المطالبة بحقوقهم . واسماعيل — فيما أصاب الدولة من غزو اقتصادى وتدخل أجنبى وشلل مادى — لم يؤد الواجب عليه ، فكان للمحكومين أن يطالبوا بحقوقهم .

والحكم الموروث — الأعزل من القوى المادية والعسكرية — قد قوض سلطانه التدخل الأجنبى ، والإرتباك المالى ، والإمتيازات القضائية والمالية . وكانت المراقبة الثنائية بمثابة الوصى على القاصر الذى لم يبلغ الرشد أو السفيه الذى أساء التصرف فى ماله .

والمراقبة الثنائية — التى أصبحت لها الوصاية على أدارة الحكم — قد سيطرت على مالية الدولة — إيراداً و صرفا — فأصبحت الميزانية فى قبضة يدها ، تقيد بنودها ، وترسم كيفية أدائها لبرامج الحكم . والميزانية فى الواقع بمثابة عقد بين الحاكم والمحكوم ، فالمحكوم يدفع الضرائب التى تتكون منها الإيرادات ، والحاكم يرسم برامج الحكم فيما ينبغى أن يقدمه لشعبه من خدمات اجتماعية ومنافع اقتصادية ، والميزانية تتكفل بالإنفاق على تلك الخدمات . فالميزانية أخذ وعطاء وهى موازنة بين الحق والواجب : الواجب المفروض على المحكوم أداؤه بدفع الضرائب ، والحق المقرر له فيما يجب أن يقوم به الحاكم من خدمات عامة .

وعلى هذا الأساس ينبغى أن تهدف الميزانية — فى ناحيتها التطبيقية — إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بمعالجة مشكلة « الحرمان » وتفاوت المستويات الانسانية

فى النواحى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . والمراقبة الثنائية — وقد سيطرت على ميزانيةالدولة — قد انتقل إليها — بطريق غير مباشر — هذا العقد القانونى بين الحاكم والمحكوم . ولكن اللجنةالثنائية لم تراع حق المحكوم بقدر ماحرصت على مراعاة حق الدائنين من رعايا الدول الأجنبية : فكأن الميزانية قد تحولت إلى عقد بين الدائنين الأجانب — تنوب عنهم وتمثل مصالحهم اللجنة الثنائية — والمحكومين ، أما الحاكم الشرعى فقد سلبسلطانه ونحىجانبا بعد أن أساء الحكم حتى أقدم على رهن لإيرادات الدولة ضمانا للديون . فتعطلت بذلك سلطة الحاكم ، وتعثرت البرامج الاقتصاديةوالإنشائية ، ووقفتعوامل التقدم ، وظهر للمصريين بجلاء ماجره فساد الحكم عليهم من نكبات .

وتقدم التدخل الأجنبى الذى تمثل فى المراقبة الثنائية خطوة أخرى ، فقد زحف إلى كراسى الحكم — وليس ذلك غريباً — فقد أصبحت الميزانية فى يده وهى معيار القوى العامة فى الدولة .

وهكذا شكلت وزارة نوبار المختلطة — فىآخر حكم إسماعيل — التى وضعت مصر فى مركز دولى لاتحسد عليه ، فالسلطان صاحب السيادة العليا فى البلاد ، واسماعيل الحاكم الذى يتمتع باستقلال ذاتى ، وبريطانيا يمثل أطماعها وزير جلس على كرسى وزارة المالية يقبض على الايرادات ، وفرنسا يحقق أطماعها وزير جلس على كرسى وزارة الأشغال يوجه سياسة الانفاق .

وتطلعت وزارة نوبار — فى باكورة أعمالها — إلى نقص بنود المصرفات — ووزير المالية بريطانى — فكان فيما اتجهت إليه النية فى خفض المصروفات ، إنقاص ميزانية الجيش — وليس ذلك بجديد على نوايا بريطانيا فى الحد من قوة الجيش المصرى وماحققته فى تسوية لندن ١٨٤٠ — وقضت سياسة الوزارة بإحالة ٢٥٠٠ ضابط علىالاستيداع بنصف مرتباتهم — وفقاً لما ادعته من سياسة الاقتصاد — فثار هؤلاء دفاعا عن كيانهم ، وأهانوا نوبار والوزير الانجليزى — وتحققت مطالبهم باسقاط الوزارة المختلطه . ثم تحول المحكومون من الدفاع عن حقوقهم الشخصية إلى الدفاع عن حق عام . تحولت الحركة إلى المطالبة بتأليف وزارة وطنية مسئولة أمام مجلس نواب ، وتطلب الأمرتنقيحالدستور واستكمال مقوماته حتى يصبح البرلمان ممثلا — أتم تمثيل — لصوت الشعب إزاء إدارة

الحكم . وتقدم الرأى العام — فى ظل الحياة الدستورية الجديدة — لعلاج ماأفسده الحاكم ، ذلك بوضع تسوية مالية تراعى فيها حقوق الأمة . دفع الرأى العام إلى هذا فى شعوره ، ما لمسه صادقاً من الأحداث التى سارت فيها الأمة ، والتدخل الأجنبى ، ووطأة الديون على اقتصاديات البلاد ، وتغلغل الأجانب بأموالهم وامتيازاتهم فى الاقتصاد القومى . وزاد الشعور القومى إرهافاً ما وعاه من التطور الفكرى والثقافى الذى شاع فى مصر والعالم الاسلامى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، حين نمت فكرة « الجامعة الإسلامية » التى ترمى إلى تخليص البلاد الإسلامية من براثن الأطماع الأجنبية ، وسبيل المسلمين إلى هذا الاتحاد والتكتل فيما بينهم ، والسعى إلى تقويم أداة الحكم ، واستغلال مرافق الأمة الاقتصادية بما يعود على أبنائها بالخير .

هكذا تحولت الأحداث من حركة جيش قامت لإعادة حق شخصى إلى شعور قومى عام يقف أمام التدخل الأجنبى ، ويعالج التسوية المالية ، وينشر الحياة الدستورية الحقة ، وكلها مسائل لا ترغب فيها الدول الأجنبية . ومما زاد الأمور تعقيداً ، أن نواب الأمة عملوا على تنفيذ التسوية المالية التى وضعوا خطوطها ، وانضم اسماعيل إلى الحركة يعضدها ، حتى يتخذها سنداً لحكمه بعد أن أضعفه هو بسوء تصرفه ، ثم جاء التدخل الأجنبى فسلبه كل سلطان ، فعرضت الدولتان — انجلترا وفرنسا — على اسماعيل أن يتنازل عن العرش ، مع تقرير مرتب سنوى له ، ولكنه رفض التنازل ، فاتجهت الدول إلى الضغط على الباب العالى ، وتم عزل اسماعيل فى سنة ١٨٧٩ ، وبذلك طوحت الدول بالحكم وسلطانه فى سبيل ابقاء نفوذها فى مصر . وبرز الصراع سافراً بين التدخل الأجنبى والرأى العام — وهو شىء جديد فى الأفق السياسى المصرى — بعد أن كان الصراع دائراً بين الدول الأجنبية وأطماعها من جهة والحكم وأهدافه من جهة أخرى ، وقد يبدو أن تدخل الدول فى سنة ١٨٧٩ مشابهاً لتدخلها فى سنة ١٨٤١ ولكن ثمة فارقاً بين الحالتين ، إذ كانت الدول فى تدخلها فى سنة ١٨٤٠ بعيدة عن أفق السياسة المصرية ، فلم تصطدم بالرأى العام فى مصر ، أما فى سنة ١٨٧٩ ، فكانت قد تغلغلت فى مرافق البلاد جميعا حتى لقد وصلت إلى الحكم نفسه واستعمرت البلاد اقتصادياً ، ووجهت السياسة العامة للدولة ، وكان الرأى العام فى مصر قد نما واشتد ساعده ، ومن هنا كان اصطدام التدخل الأجنبى فى ١٨٧٩ باليقظة القومية فى مصر .

٦

مشاكل الأمة والثورات الثلاث

خلفت حوادث عزل اسماعيل فى سنة ١٨٧٩ ، الاصطدام السافر بين التدخل الأجنبي والرأى العام المصرى . وتبلورت المشاكل فى زواياها الداخلية والخارجية فيما بين الأمة والحاكم ، وبين الأمة والنفوذ الأجنبي : فيما يتعلق بسيادة الدولة وتدخل الأجانب فى إدارة الحكم ، وتغلغلهم فى ميدان النشاط الاقتصادى ، والثروة العامة . فكان لموقف الأمة إزاء التدخل الأجنبي جانبان : جانب يتعلق بسيادة الدولة من الناحية السياسية والسلطة العامة ، وجانب يتعلق بمواردها الاقتصادية والمالية ، نشاطاً وتوجيهاً ورسماً للمشروعات الإنشائية وضبطاً لمالية الدولة إيراداً وصرفاً .

ونهضت الأمة الى الكفاح : كفاح الحاكم فى سبيل استقرار الحياة الدستورية السليمة ، وكفاح الدول الأجنبية تحقيقاً لاستقلال الأمة وسيادتها ، وكفاح لوضع تسوية مالية عادلة لتواصل الأمة الوفاء بالتزاماتها ، وكفاح فى سبيل الاستقلال الاقتصادى إزاء الأجانب وأموالهم وامتيازاتهم ومنافستهم ، حتى تتحرر اقتصاديات البلاد ، فيزيد الدخل القومى ودخل الأفراد ، وترتفع المستويات الاجتماعية والثقافية والإنسانية . وهكذا خطط الرأى العام الطريق الذى ينبغى أن يسير فيه ليصل إلى الأهداف القومية ، وهكذا تبلور الكفاح حول مسألتين رئيسيتين : الأولى أن تكون الأمة مصدر السلطات ، وذلك بالقضاء على الحكم المطلق ، والثانية أن يقف التدخل الاجنبي فيتحقق للأمة استقلالها السياسى والاقتصادى ، وتتمصر القوى المادية للثروة القومية .

والجهاد الذى اتخذته الأمة لتحقيق الأمانى القومية — سياسية كانت أو اقتصادية — سار فى طرق مختلفة ، منها ما كان سلمياً ، أو ثورياً سافراً . والطريق السلمى اتخذ الجدل والمنطق سبيلا للمطالبة بالحقوق القومية . فتألفت الجمعيات والأحزاب — علنية أو سرية : سياسية أو عسكرية — وأصدرت الجرائد والمجلات تنبه الاذهان ، وتفسر الحق والواجب ، وتناقش منطق الحوادث ، وهى فى هذا

السبيل لاتنقطع عن مواصلة تقديم الغذاء العقلى والمعنوى حتى تستقر العقيدة فى النفوس ، فيصبح إيماناً صادقاً . تتوحد الصفوف ، وتجتمع الكلمة ، ويسهل البذل والتضحية ، حتى إذا ماتعقدت الاحداث ، وتعثرت الوسائل السلمية فى تحقيق الأمانى القومية ، أصبحت الثورة هى الوسيلة الفعالة والسلاح الماضى الذى تحمله الأمة ، ولقد صدق منطق الإيمان بالأمانى القومية ، فتمخض تاريخ مصر الحديث عن ثورات ثلاثة : الثورة العرابية ، وثورة ١٩١٩ ، وثورة يولية ١٩٥٢

وإذا انتهت ثورة من الثورات ، وتخلفت أو التوت عن تحقيق أهدافها كاملة ، حملت بذورها إلى ثورة تالية ، ذلك لأن الثورة لايقضى عليها بل تهدأ ملياً ، وتستتر جانباً فى محيط الرأى العام ، جامعة قواها ، معدة أسلحتها ، فإذا ما اطمأنت إلى جهادها — فى ظل الاحداث — قامت — من جديد — تواصل المعركة . فالجهاد الثورى لتحقيق الأمانى القومية — فى تاريخنا — جهاد متصل ، وإن ضعفت مظاهره واستكانت حوادثه فترات محدودة ، والجهاد القومى متصل مستمر — بوسائله السلمية والثورية — لأنه متعلق بالحق العام ، الذى ارتبط بالأمانى القومية للأمة لاستكمال سيادتها السياسية واستغلال مواردها الاقتصادية .

سيادة الأمة

انعكست أضواء الثورة فى أفق السياسة المصرية ، واستنار الرأى العام بتلك الاضواء ليسير فى الطريق الذى يوصله إلى الحق . وتطلع الى سيادة الأمة ، فوجد الحكم المطلق والتدخل الاوربى قد طوحا بها ، فآمن الرأى العام أن لاسبيل الى القضاء عليها إلا بإعلاء كلمة الأمة ، حتى تكون حقاً مصدر السلطات ، ولاضمان لتحقيق ذلك إلا بالحياة الدستوريه الصحيحة ، متخذة من مبادىء «الثورة الفرنسية» قواعد تقوم عليها وهى : الحرية والإخاء والمساواة ، وإذا ماتحققت الحياة الدستورية الصحيحة آمنت الأمة أن يسير الحكم وفق القواعد الصحيحة ، يرعى مصالحها ، ويعالج مشاكلها على أسس سليمة ، ويقضى بذلك على عوامل الفساد الذى تمثل فى : فوارق الطبقات فى المجتمع المصرى سواء فى الوظائف العامة — وبخاصة فى الجيش — أو فى الالتزامات العامة المفروضة على الأفراد ، كما تمثل فى الثروة — وسوء توزيعها — مما كان سبباً فى ظهور الفوارق الطبقية ، وما صحب ذلك من

فساد وضعف للحياة العامة . وفى الوقت نفسه تكون الحياة الدستورية الصحيحة سلاحاً ماضياً ضد النفوذ الأجنبي فيتحقق استقلال البلاد .

ويحدثنا التاريخ السياسى عن أن الفارق الطبقى أو التمييز العنصرى — بين الشراكسة والمصريين — فى الترقيات لوظائف الجيش ، كانت المحك المباشر فى أن يتجه نفر من الضباط المصريين — وزعيمهم عرابى — الى المطالبة بحقهم فى الترقيات . ثم ما كان من اعتقالهم فى ثكنات قصر النيل ، مما أثار شعور زملائهم من الضباط ، وما أحدثوه من معاونتهم — بحركة عامة — فى الافراج عنهم وتحقيق طلبهم ورد حقوقهم ، وكان ذلك مشجعاً الى توحيد كلمتهم بتأليف « الحزب العسكرى » . ولم يكن الرأى العام فى شعوره — بأقل من هؤلاء — ثورة على فساد الحكم ، والتدخل الاجنبي ، وماجرته التسوية المالية من مشاكل . وأدى هذا الى وحدة الرأى بين العسكريين وفريق من السياسيين ممن مارسوا الحياة النيابية — أيام إسماعيل — فألفوا حزباً سياسياً عرف « بالحزب الوطنى » وأسسوا له الجرائد التى تعبر عن أهدافه وآماله . هكذا توحد الرأى العام ، وتطلع الى حل مشاكل الأمة ، مطالباً بالحياة الدستورية الصحيحة ، ولا يتحقق ذلك إلا بإصدار دستور كامل .

والحكم الموروث يتشبث بالحكم المطلق — ويرى أن الحياة الدستورية الصحيحة — إذا ما تحققت حدت من سلطانه . والدول الأجنبية تعرف أن الحياة الدستوريه معناها تمثيل الرأى العام فى الحكم ، وتقوية مقوماته ، وفى ذلك أضرار بمصالح الدول الاجنبية ، وبذلك اتفقت مصلحة الحاكم مع أطماع الدول الاوربية فى تعطيل إقامة الحياة الدستورية السليمة .

وإذا ما انتصر الجيش فى — حادثة قصر النيل — وتحققت رغباته ، وتطلع الرأى العام — جيشاً وشعباً — الى المطالبة بالحياة الدستورية ، وسلم الحاكم مضطراً — بعد مظاهرة عابدين — فأسند الوزارة الى شريف — وقد ارتبط تاريخه بالحياة الدستورية — وعمل شريف على تحقيق الحياة الدستورية بإصدار الدستور ، فتفاعلت قوى التقدم فى الرأى العام ، كما زاد الجيش قوة وسيظهر أثره فى سنة ١٨٨٢ ، وتمسك نواب الأمة بحقهم فى إقرار ميزانية الدولة ، رأت الدول

أن إقرار الميزانية أمر يتعلق باللجنة الثنائية وصندوق الدين ، فاعتبرت الدول أن رغبة الرأى العام — فى ظل الحياة الدستورية — اعتداء على حقوقهم وحقوق الدائنين ، وتضيعاً لجهودهم التى بذلوها منذ أن رسموا سياسة التدخل فى تسوية سنة ١٨٤١ .

وهكذا تبلور الصراع بين الرأى العام والدول الأجنبية حول حق إقرار ميزانية الدولة ، فنواب الأمة يرون أن ذلك من حقهم — لأنهم يمثلوا الأمة — والدول الأجنبية ترى — فى هذه المحاولة — ضياعاً لجهودها ومسئوليتها أمام الدائنين . وسارت عجلة الزمن فى اضطراب ، وتعقدت المسائل بين شريف — رئيس الوزارة الذى ود تأجيل هذا الموضوع — وتوفيق — الذى يقاوم الحياة الدستورية — والدول الأجنبية — التى تود المحافظة على مصالحها وعلى التسوية المالية التى رسمت حقوق الدائنين — وبين الرأى العام فى توجيه الحياة الدستورية الوجهة التى تحقق سيادة الأمة . وتدخلت انجلترا وفرنسا — كما تدخلت فى سنتى ١٨٤٠ ، ١٨٧٩ — بمذكرة مشتركة تحتج على قرارات النواب ، معلنة تدخلها فى مجرى الأمور صيانة لحقوق الدائنين ، ومحافظة على حقوق القصر فى الحكم . ولم يقتصر أمر الدولتين على إرسال « المذكرة المشتركة » إنذاراً الأمة ، بل جاءت بوارجها إلى ميناء الاسكندرية تعلن مظاهرة حربية لترهب الرأى العام ، وتخضعه للقوة — كما أرهبت انجلترا محمد على فى سنة ١٨٤٠ . وتطلع عرابى الى الاستعداد الحربى — وقد فطن الى أهداف انجلترا الحقيقية — كما دعا الى خلع توفيق ، ولكن السياسيين خذلوه فيما دعا اليه . وكشفت هذه الفرقة فى الرأى العام عن ظهور القوى الرجعية تسير فى طريقها المرسوم فى إرضاء القصر ومؤازرته . واشتد الصراع بين العرابيين والقصر ، وتطلعت تركيا الى معالجة الموقف إذ رأت فيه فرصة لاسترداد سلطانها فى البلاد — وقد أفلت من يدها الزمام — وعقدت الدول مؤتمراً فى الاستانة داعية الى إعادة النظام فى البلاد . ولكن بريطانيا وجدت الفرصه سانحة لأن تحقق أطماعها باحتلال البلاد ، فانفردت بضرب الاسكندرية ، وكانت معارك الميدان الغربى ، وأحس الرأى العام أن الوطن فى خطر ، فانضم أعيان البلاد الى الجيش للدفاع عن البلاد بقيادة عرابى ، الذى رتب الدفاع فى

الميدان الشرقى أيضاً — لأنه خشى من انتفاع الإنجليز بقناة السويس ، وقد رأى استكمالا لأسباب الدفاع عن البلاد — أن يردم القناة ، ولكن فرديناند دى ليسبس غرر بعرابى ، فقد أكد له أن انجلترا لن تستطيع استخدام القناة لأنها دولية ، وفرنسا على استعداد لأن تقف بجوار مصر إذا ما اعتدى على حياد القناة ، ولكن كان هـذا الجانب هو الباب الذى دخلت منه الجيوش البريطانية التى ساعدها بعض «الرجعيين» الذين أرادوا الإخلاص للقصر — فدخلت القاهرة ، وبارك توفيق عرضاً عسكرياً لهم فى ميدان عابدين .

هدمت انجلترا آمال العرابيين وجهاد الأمة ، وأصبحت سيادة الدولة فى قبضة الاحتلال الذى يوجه السياسة العامة : فيما يتصل بالرأى العام ، والحياة الدستورية وإدارة الحكم . أما عن الرأى العام فأراد الاحتلال تصفية الثورة العرابية بمحاكمة رجالها — الذين نفوا وسجنوا وجردوا من أملاكهم — وبتسريح جيش الثورة . وأما عن الحياة الدستورية فيحد الاحتلال دائرتها ، فأقدم على إلغاء الحياة الدستورية السليمة وإنشاء هيئة محدودة العدد والاختصاص دعاها « مجلس شورى القوانين » ، وكون المجالس القروية ومجالس المديريات ، ثم أسست الجمعية التشريعية — فيما بعد — فى سنة ١٩١٣ . أما إدارة الحكم فتسير وفق الخطط التى رسمتها السياسة البريطانية بإنشاء جيش جديد — محدود العدد وفق الحاجة — وفتح مدارس تخدم الثقافة الانجليزية ، وتسيير ادارة الحكم تحت إشراف مستشارين بريطانيين : وبذلك أرست بريطانيا سلطانها بالسيطرة على إدارة الحكم بحيث أصبحت سلطة « الخديو » رمزية . وإذا كانت بريطانيا — قبل الاحتلال — قد وافقت على إنشاء المحاكم المختلطة ، كما اشتركت فى المراقبة الثنائية للمحافظة على حقوق الدائنين ، فقد رأت — بعد الاحتلال — فى هذه الهيئات الدولية أداة لمناهضة سلطان الحكم ، فودت لو استطاعت أن تلغى الامتيازات الأجنبية والمراقبة الثنائية ، بحجة أنها وحدها قادرة على المحافظة على تحقيق ما تهدف اليه تلك النظم ، من رعاية المصالح الأجنبية فى مصر ، ولكنها لم تنجح فى هذا السبيل .

وإذا كان توفيق قد رضى بما أصاب البلاد من نكبات ، فإن «عباساً» قد تطلع

إلى حقه فى الحكم ، فكانت مناوأته للمعتمد البريطانى ، واستمرت زمناً الجفوة بين القصر والسياسة البريطانية ، وفى هذا الصراع اتجه عباس إلى الرأى العام — كما اتجه اسماعيل من قبل — ليسانده ، وكان جهاد الأمة قد رسمه « الحزب الوطنى » — وزعيمه مصطفى كامل — الذى نادى بالجلاء واستقلال البلاد . وتعطل الجهاد بأحداث الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨) وأعلنت بريطانيا « الحماية » على مصر ، وانتهاء السيادة التركية وعزل الخديو من الحكم .

وانتهت الحرب ، وأعلنت مبادىء «ولسن» التى نادت بحق الشعوب فى تقرير مصيرها ، فاتخذ الرأى العام ذلك وسيلة لمعاودة الكفاح فى سبيل الاستقلال ، وعارضت بريطانيا مما أثار الأمة ، وبعثت بثورتها فى سنة ١٩١٩ واستمر الجهاد إلى أن اضطرت بريطانيا أن تعلن فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وتطلع القوم إلى الحياة الدستورية ، ووضع الدستور فى سنة ١٩٢٣ ، ولكن الثورة وما حققته من حياة دستورية ما لبثت أن احتاطت بها الطبقة « الارستقراطية» التى عادت عليها أرباح الحرب العالمية الأولى بقوة مادية ، وحققت لها رأسمالية ، فأرادت المشاركة فى الحركة العامة تأميناً لمصالحها . وإذا كانت الحرب العالمية الأولى قد خلقت معها طبقة « بورجوازية » محدودة سايرت الجهاد ، فإن هذه الطبقة سارت تحت لواء الطبقة الرأسمالية ، التى اتخذت الحياة الدستورية وسيلة للوصول إلى كراسى الحكم ، وأعطت الفرص للبورجوازية أن تسير فى ركابها ، وتحول الطريق إلى خدمة الحكم المطلق ، تأميناً للمصالح الذاتية ، وتحقيقاً للمنافع الشخصية . وإذا كانت الأمة — فى ظل حياتها الدستورية — قد استطاعت أن تحدد علاقتها مع بريطانيا بمعاهدة ١٩٣٦ ، فقد بقى الاحتلال قائماً فى منطقة القناة ، يدعو إلى مواصلة الجهاد لتحقيق سيادة الأمة واستقلالها .

الاقتصاد القومى

تعرض الاقتصاد القومى — فى الربع الأخير من القرن الماضى — إلى غزو اقتصادى : فالأزمة المالية أفقدت الثقة المالية التى يجب أن تتمتع بها الدولة ، وحبست موارد البلاد ضماناً للوفاء بالتزاماتها . والمراقبة الثنائية كانت تمثل وصاية الدائنين —

فى صورة دولية — على ميزانية الدولة ، وقيدت الحكم فى أداء الخدمات العامة الواجبة عليه إزاء المحكومين ، وحدت سلطة الدولة فى التشريع والأهداف التى ترسم الاحياء والتقدم (٢) وصندوق الدين عطل الناحية الفنية التى كانت تقوم بها إدارات وزارة المالية ، إذ كان يقبض الإيرادات ، ويعطى الدولة « فضلة » مالية لا تتعداها (٣) وقانون التصفية — الذى صدر فى سنة ١٨٨٠ — كان بمثابة إعلان لافلاس الدوله ، وقضى القانون بأن تحل الدول الأجنبية محل الدائنين الأجانب ، فزالت عنها الوكالة ، وأصبحت صاحبة الحق فى المطالبة بالديون ، فثبت تدخلها وزاد نفوذها (٥) والامتيازات الأجنبية قد حظت بتشريع ومحاكم مختلطة ترعى حقوق الأجانب ، والمصريون يخضعون للقضاء الأجنبى فى خصوماتهم مع الأجانب ، وفى ذلك اعتداء صريح على سيادة الأمة (٦) والانتاج الأهــلى — الزراعى والصناعى — قد تعرض لسيطرة رءوس الأموال الأجنبية ، فتألفت الشركات والمصارف ، ودخلت منافسة للنشاط الاقتصادى فى البلاد (٧) والإنتاج الأهلى قد تعرض لمنافسة البضائع الأجنبية — فى ظل الحرية الاقتصادية — وقد ساندتها السياسة الجمركية القائمة على سياسة الباب المفتوح . وقامت المنافسة رهيبة بين الدول فى هـذا الميدان الاقتصادى ، فإذا كانت بريطانيا قد انفردت باحتلال البلاد احتلالا عسكريا ، فإن الدول الأجنبية أرادت أن تعوضه بالاحتلال المالى ، فاستطاعت فرنسا أن يكون لهـا القسط الأكبر من رءوس الأموال الأجنبية فى مصر ، فأصبحت أموالها صاحبة التفوق الاقتصادى فى البلاد .

ورسمت بريطانيا السياسة الاقتصادية والتجارية على أساس أن ترتبط بعجلة السياسة البريطانية الاقتصادية فتكون مصر حقلا زراعياً ، يتخصص فى إنتاج القطن ، وتضمن انجلترا لها شراء محصولها فى مقابل أن تغزو المنتجات الصناعية البريطانية السوق المصرية ، وتتوازن بذلك سياسة الإنتاج والكفاية الاقتصادية لإشباع الحاجات ، وأصبحت مصر لا تتطلع إلا إلى عميل واحد ، هو انجلترا فى تصريف الإنتاج الزراعى ، وفى الكفاية الاستهلاكية .

تكونت من جماع هذه الألوان المختلفة سياسة الدولة المالية والاقتصادية ، فى ضعف وقنوط ، ومما ساعد المشكلة تعقيداً ، سوء توزيع الثروة العامة مما كان له مؤثراته على حياة الأفراد ، وعلى توجيه الحياة السياسية والنيابية فى البلاد .

وأهل القرن العشرين والأمة تواصل الجهاد فى تمصير اقتصادياتها ، كما تواصل جهادها السياسى والدستورى . وكان لقيام الحرب العالمية الأولى مؤثراتها الاقتصادية ، فقد لجأ الاحتلال نفسه إلى إحياء الصناعة كفاية للجيش والشعب ، وانهار بذلك مبدأ التخصص الزراعى ، وتعلم الشعب أن الصناعة عصب هام فى حياة الأمة الاقتصادية ، ولمس الأفراد الأرباح التى عادت عليهم من هذا الباب ، وكانت «لجنة التجارة والصناعة» التى تألفت فى سنة ١٩١٦ عاملا من العوامل العلمية والفنية ، فقد مهدت دراساتها إلى التعرف على إمكانيات البلاد فى هذا الميدان الجديد ، وكان لإنشاء مصلحة التجارة والصناعة — التى تحولت فيما بعد إلى وزارة — من الدعائم القوية لتشجيع المصريين بمتابعة السير فى هذا الطريق .

انتقلت الجهود من الناحية النظرية إلى التحقيق العملى للتطور الصناعى فى البلاد ، بحيث لا تصبح الصناعة فقط جهاز من أجهزة الحرب — لا تقوى إلا بقيامها — إنما تقوم على أساس اقتصادى سليم لتحقيق الاكتفاء الذاتى ، وتنتفع الأمة بمواردها ويخلق ميداناً جديداً للعمل ، فتقل البطالة وينمو الدخل القومى .

وإذا كان الوعى القومى قد ثار فى سنة ١٩١٩ ، لتحقيق الأمانى القومية ، فلا بد أن يسانده وعى اقتصادى فى البلاد ، فكان إنشاء بنك مصر فى سنة ١٩٢٠ وشركاته ، ليدفع النشاط الاقتصادى فى البلاد ، ويعمل على تحقيق أهداف التمصير فى هذا الميدان . وإذا كانت سياسة الباب المفتوح فى السياسة الجمركية ، تساعد السلع الأجنبية على منافسة الإنتاج الأهلى ، فكان واجباً على الدولة أن تسن التشريعات ، وترسم الخطط التى تحقق حماية الإنتاج الأهلى ، فرسمت الدولة سياسة جمركية جديدة ، وأقفلت الباب فى وجه السلع الأجنبية التى تنافس المصنوعات المصرية ، وهذا ما هدفت إليه التعريفة الجديدة التى صدرت فى ١٦ من فبراير سنة ١٩٣٠

ولما كان الإنتاج الأهلى قد خضع لنظام «ائتمان» فرضه الأجانب ، فقد أسست الدولة بنك التسليف الزراعى والعقارى ، وساهمت بنسبة ٥١٪ من رأس المال حتى تملك توجيه السياسة المطلوبة ، وتضمن تحقيق الغاية المرجوة . ولم تقصر جهودها على الائتمان الزراعى بعد أن استقرت الصناعة فى البلاد ووضحت نتائجها — بعد

الحرب العالمية الثانية — فأسست البنك الصناعى مساهمة بنسبة ٥١٪ من رأس ماله ليكون دعامة لرسم برامج التصنيع .

ولما كانت الدولة قد سمحت للأجانب بامتلاك أراضى عقارية ، ووضح للدولة ما تعرضت له البلاد فى أزمة ١٩٣٠ من أضرار هددت الثروة العامة ، فقد أصدرت قانون سنة ١٩٥١ الذى حرم على الأجانب امتلاك أراضى زراعية جديدة .

أما الامتيازات الأجنبية فقد ألغيت فى اتفاقية «مونترو» سنة ١٩٣٧ ، كما تم إلغاء المحاكم المختلطة فى سنة ١٩٤٩ . واذا كانت التسوية المالية قد أضرت بالبلاد أيما ضرر ، فقد عملت الدولة على تصفية آثارها وذلك بإلغاء صندوق الدين سنة ١٩٤٠ ، وامتصاص الأرباح التى عادت من الحرب العالمية الثانية — وكانت القدرة الشرائية التى نتجت عنها ، سبباً فى الغلاء المتزايد — فقد رؤى استغلال الأموال الزائدة — أو القدرة المالية الفائضة — فى تحويل الدين العام الى قرض وطنى فى سنة ١٩٤٣

واستطاعت الجهود — حكومة وشعباً — إزاء سياسة التمصير الاقتصادى ، أن تحد من سيطرة الأموال الأجنبية ، فأصبحت الأموال المصرية المستغلة فى السوق المالية بنسبة ٤٠ ٪ بعد أن كانت فى مستهل القرن العشرين ٩ ٪ فقط .

ولكن الأمة فى جهادها المستمر — سواء كان سلبيا أو ثورياً — قد حققت أهدافاً ، وعجزت عن تحقيق أهداف أخرى لا تزال تدعو إلى مزيد من البذل والتضحية : فسيادة الدولة كاملة لا تتحقق إلا بالجلاء التام . والحياة الدستورية قد صارت إلى فساد . والقصر يعتدى على حقوق الأمة . والثروة العامة موزعة توزيعاً سيئا . وعاش السواد العام من الناس فى مستويات الفقر والمرض والجهل ، وتبلورت المشكلة القائمة فى مصر إلى مشكلة تقوم على القيم الأخلاقية ونقائصها ، وعلى الفردية وأطماعها ، وكان صراعاً رهيبا كاد ينسى الأمة مثلها العليا ويضيع عليها جهادها وتضحياتها .

ثورة يوليه سنة ١٩٥٢

كانت الآمال تتطلع إلى ثورة تقضى على الفساد العام وما تعلق به من الفردية

والأنانية فى كل زاوية من زوايا النشاط العام للدولة : الفساد الذى مس كيان البلاد بالاحتلال الجاثم ، والفساد فى الحكم المطلق ، والفساد فى الحياة النيابية ، والفساد فى حياة الأفراد والقيم الأخلاقية . فكانت ثورة الأمة — جيشاً وشعباً — فى ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ ، وكانت ثورة « بيضاء » لم ترق فيها دماء ، ولم يتدخل فى خطواتها الاولى عوامل دولية ، وكانت سريعة فى تحقيق أهدافها ، واعية الاحداث التى ترتبت عليها ، فعالجتها بحكمة وأناة ، فتطلعت إلى سيادة الدولة ، وإلى الحكم المطلق وفساده ، فرأت أنه إذا كان الرأى العام قد بايع — محمد على — فى حكم البلاد ، وقد استمرت أسرته — من بعده — تحكم البلاد بما قضت لها تسوية ١٨٤٠ ، وقد خانوا المبايعة ، وحادوا عن العهد — فقد آن للشعب أن يرد اعتباره إزاء أسرة محمد على ، ويأخذ حقوقه منها وذلك بطرد الملك — الذى أفسد الحكم ، واعتدى على حق الامة — وإلغاء النظام الملكى والمناداة بمصر « جمهورية » وإلغاء الألقاب والرتب . وإذا كان محمد على قد اعتدى على ملكية الأراضى الزراعية ، ومنح أفراد أسرته « الجفالك » ، وملك إسماعيل الأراضى الواسعة التى أصلحت بأموال الدولة — وهى الضرائب التى دفعها أفراد الشعب — وما اقتطعه من جاء من بعده ، فكانت سلسلة من اغتصابات ، تكونت منها رأسمالية احتكارية كبيرة أضرت باقتصاديات البلاد ، فقد قضت الثورة بمصادرة أملاك أفراد تلك الأسرة لمصلحة الشعب . وهكذا صفت الثورة ميراث التاريخ من هذه الناحية .

وتطلعت الثورة إلى سيادة الدولة ، والاحتلال لا يزال قائماً فى أرض القناة ، فكان الإيمان بضرورة الجلاء ، والعمل على تحقيق استقلال البلاد استقلالا تاما . وإذا كانت الحياة النيابيه قد أفسدت الحياة العامة ، فقد تطلعت الثورة إلى إلغاء الأحزاب السياسية — التى كانت السبب فى تمكين الحكم المطلق فى تحقيق مآربه — وإلغاء الدستور ، ووضع دستور جديد يساير الأهداف الجديدة لأمانى البلاد . وإذا كانت الحياة العامة قد فسدت وطغت عليها الفردية ، فإن الثورة قد عملت على تطهير النفوس بقانون التطهير ومحاكمة الذين استغلوا البلاد استغلالا سيئاً فكانت محكمة الغدر ومحكمة الثورة . وإذا كانت الثروة موزعة توزيعاً سيئاً شح منه

مظاهر الاقطاع ونتائجه السيئة ، فكان قانون الإصلاح الزراعى الذى قضى بتحديد الملكية وتحديد الإيجارات الزراعية ، وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، وتطلب ذلك حل الوقف الأهلى حتى يخضع للتنظيم العام ، وألفت الثورة لجنة الإصلاح الزراعى لتتولى تنفيذ القانون ، وتعمل على توزيع الأراضى المستولى عليها ، حتى يصلح التوزيع ، وتقوم البورجوازية الاقتصادية ، وقد سندها قانون حماية الخمسة الأفدنة (١٩٥٣) حتى لا تتفتت مساحتها .

وإذا كانت الثورة ، تهدف إلى القضاء على الفساد ، فإنها تحمل عوامل إيجابية للصالح العام ، فاتجهت إلى القوة المادية تنظم إنتاجها ، فكان مجلس التنمية الاقتصادية ليرسم خطوط الإنتاج الأهلى : فى الزراعة يعمل على زيادة الرقعة الزراعية ، بإصلاح أراضى جديدة ، وتحويل أراضى الحياض إلى رى دائم ، وتوفير مياه الرى بإنشاء السد العالى وتحديد المساحات الزراعية وفق سياسة الاكتفاء الذاتى . وفى الصناعة يرسم خطط تصنيع البلاد ، ويدعم البنك الصناعى ليكون مركزاً يسيطر على تحقيق المشروعات الإنتاجية أو يسهل تمويل تلك المشروعات ، ويدرس موارد الثروة الطبيعية حتى يزداد الدخل العام ، فيسعد الأفراد . وفى التجارة يرسم التبادل التجارى ، بحيث يكون ميزان التجارة سليما ، وتتخلص مصر من حرب انجلترا من الناحية الاقتصادية فى احتكار تجارة القطن ، فاتبعت الدولة سياسة التبادل الثنائى ، وتكون المقايضة بين القطن والسلع الاستهلاكية التى تحتاج إليها البلاد ، فيتوازن الإنتاج والاستهلاك .

وفلسفة الثورة تهدف إلى القضاء على المطامع الفردية ، وتحقق الأمانى القومية ، وتوطد الديمقراطية ، وتقرب ما بين الطبقات الاجتماعية ، فيصبح الإيثار رائد الجميع ، مما يحقق فردية سليمة وجماعة قوية متماسكة .

* * *

القسم الأول

تطور الزراعة في مصر

الفصل الأول

استقرار الملكية الزراعية « الفردية » فى مصر

إن موضوع الملكية من الموضوعات الهامة فى دراسة تاريخ الزراعة فى مصر لأنه يتعلق بامتلاك الأرض ، أو أداة الانتاج التى يعمل فيها الفلاح ، واطمئنانه عليها ، فاذا تملك الأرض وأمن التهديد والجور والعسف بعثت فى نفسه الرغبة فى العمل فيكثر الإنتاج وتتنوع الغلات وتزداد الثروة الأهلية للبلاد ولاشك أن طبقة الفلاحين تكوّن السواد الأعظم من سكان الدولة المصرية فاذا شملت هذه الطبقة بالرعاية وشاع بينها الاطمئنان ، انصرف كل إلى عمله فتزدهر الحالة الاقتصادية فى البلاد .

وقد يتساءل المرء متى استقرت حقوق تمليك الأرض للفلاح ، ومتى استطاع أن يقول « هذا ملكى ، أأستطيع أن أتصرف فيه بكل أنواع التصرفات الشرعية » ؟

والإجابة عن هذا السؤال أن الملكية الفردية لم تكن قائمة فى التاريخ الاقتصادى المصرى فى معظم مراحله الطويلة التى مرت على سكان هذا الوادى ولم تستقر إلا فى نهاية القرن التاسع عشر ، ولا ريب أن هذه الحالة تثير الدهشة والعجب وتحرك فى النفس التوق إلى معرفة ظروفها والأدوار التى مرت بها حتى وصلت إلى ما وصلت اليه من استقرار .

الفتح العثمانى والملكية

تقرر الشريعة الاسلامية أن الأرض التى غنمت عنوة بحد السيف تكون حقاً لفاتحها .

وعندما فتح السلطان سليم مصر أصبحت الأرض حقاً للسلطان له حق « رقبتها » وله أن يوزعها على الفلاحين لزراعتها مقابل دفع الضرائب المقررة عليها وبذلك أصبح لهم حق « الانتفاع » بها ، واستمر هذا حقاً للفلاح ولأولاده من بعده ، مادامت العائلة قادرة على زراعتها موفية أموال الحكومة ، كما ساعد الملتزمين القائمين على البلاد على امتلاك الأرض بشرط أن يدفعوا « الميرى » .

وكان نظام « الالتزام » نظاماً « ضرائبياً » الغرض منه جمع الضرائب العقارية المقررة لخزانة الدولة . وسنبحث هذا النظام فى موضوع « الضرائب » ؛ إلا أن نظام الالتزام خلف لطبقة الملتزمين حقوقا فى امتلاك أرض « الوسية » التى يتمتع بها الملتزم . وعلى هذا يمكن أن تقسم أنواع الأرض التى كانت موزعة على القائمين بالزراعة فى مصر إلى :

(١) الأثر : وهى أرض الفلاحين .

(٢) الوسية : وهى أرض الملتزمين .

(٣) الوقف : وهى أرض موقوفة على جهات البر والإحسان ولأغراض دينية أو « رزقة »[١] لبعض العائلات والعلماء .

أرض الأثر

هى أرض الفلاحين التى يزرعونها فى القطر المصرى ، لا يملكون حق « الرقبة » فيها وإنما يملكون زراعتها ماداموا قائمين بواجباتهم قبل الحكومة من زرع ودفع

(١) الرزقة : غلة أرض موقوفة يحبسها السلطان على بعض أفراد العائلات والعلماء .

الضرائب المقررة عليهم ولهم أن ينقلوا حق الانتفاع بهـا إلى ذريتهم من بعـدهم بالشروط المعلومة ، وأن يبيعوا هذا الحق إلى غيرهم ، أو أن يرهنوا جزءاً من الأرض رهنا كان يسمى « بالغاروقة » . أما إذا مات الفلاح دون عقب أو لم تكن له ورثة فان الأرض ترجع إلى الملتزم الذى يدفعها إلى زارع آخر بحسب قانون « بيت المال » الذى يلزم زراعة الأرض لئلا يحرم من مالها الذى ينفق منه على عمارة البلاد .

أرض الوسية

هى أرض الملتزم يسخر الفلاحين فى زراعتها ولا يدفع عنها مالا وكان الملتزم[1] يملك فى بادىء الأمر أرض « الوسية » لمدد محدودة ثم مدى الحياة ، وإذا مات نال الالتزام أحد أفراد أسرته بعد أن يدفع للحكومة « الحلوان » وبذلك تملك الملتزمون أرض الوسية ونشأت عائلات قوية من أصحاب العصبيات فى الأقاليم ، وإن لم يدفع هذا الحلوان ترجع الأرض لبيت المـال وتقوم المزايدة على الالتزام من جديد . وكان لهذا النظام عيوبه من حيث توزيع الضرائب وطريقة تحصيلها سنعالجها فى مكانها .

أرض الوقف

هى الأراضى التى وقفها فى عصور مختلفة السلاطين والأمراء وبعض الأغنياء لأغراض دينية كالمساجد والمدارس « والأسبلة » وأعمال الخير والبر ، أو التى منحت « رزقة » لبعض الأفراد وهم العلماء فى الغالب وكانت هذه الأراضى معفاة من الضرائب لها صفة الملك التام .

---

(١) الالتزام : نظام ضرائبى لجأت إليه الحـكومة عندما عجزت فى آخر العهد العثمانى المملوكى عن تحصيل الضرائب العقارية وذلك بطرح ناحية أو عدة نواح لتحصيل الضرائب المقررة عليها مقابل منفعة خاصة للملتزم منها الانتفاع بأرض الوسية .

وقد أشرف بعض علماء الدين على أرض الوقف لأنها موقوفة على المدارس والمساجد « والأسبلة » التى يديرونها غير أن كثيراً منهم لم يحسن الإدارة فضلا عن تعدى أصحاب السلطة من الأفراد والملتزمين على أموال الأوقاف ، فساءت أحوالها وخرب كثير من المدارس والمساجد ، وتعطلت الشعائر الدينية .

الحملة الفرنسية والملكية

ظل نظام تمليك الأرض يسير على هذا النحو ، حتى كانت الحملة الفرنسية ، إذ أصدر نابليون أمره فى ١٦ سبتمبر سنة ١٧٩٨ م بإنشاء ديوان خاص سماه « محكمة القضايا » . وأهم اختصاص هذا الديوان فيما يتعلق بتمليك الأرض :

(١) أن السندات التى فى أيدى الفلاحين بأراضيهم ، لا تكفى لإثبات ملكيتها بالبيع أو الميراث ، بل يجب أن يكشف عنها فى سجلات « الرزنامة » نظير دفع رسم لذلك .

(٢) إذا وجدت « حجته » مقيدة بالسجلات يكتب له سند جديد « تمكين جديد » .

(٣) يقدر ثمن الأرض من جديد ويدفع صاحبها رسماً باعتبار ٢٪ رسم التسجيل النهائى .

(٤) وإذا لم تكن لدى الفلاح حجة أو سند أو لم تكن مقيدة بالسجل ، تضبط لجانب « الجمهورية » وتصير من حق الديوان يتصرف فيها من جديد .

(٥) وأقر نظام التوريث فى الشريعة الإسلامية وأوجد له نظاماً يقضى بدفع رسم للحكومة عن كل خطوة فيه . فرسم يدفع عند الوفاة ، وآخر عند حصر التركة بعد ٢٤ ساعة على الأكثر ، وعند إثبات الوراثة ومدى علاقة كل بالمتوفى ، و « ضريبة الميراث » عند « تمكين » كل فرد من الحصول على ميراثه ، ورسم لمن يريد أن يثبت أن له ديناً فى ذمة المتوفى .

وأمر بالنداء فى الأسواق بأن يحضر الناس سندات ملكيتهم وأمهلهم شهراً ثم مد الفترة إلى شهر آخر فيها يضاعف دفع الضرائب .

هذه هي النظم أو التوجيهات التي قامت بها الحملة الفرنسية نحو الملكية . والظاهر أنه لم يقصد بها إلا وجود وسيلة من الوسائل التي بها تحصل الحكومة على أموال تسد بها بعض أوجه نفقاتها .

ملكية الأرض في النصف الأول من القرن التاسع عشر

عرف محمد على منذ الفترة الأولى من حكمه أن أساس الإنتاج في مصر هو الزراعة ، وأن المماليك هم الطبقة القوية في الأمة ، ومنهم أغلب الملتزمين ، الذين يملكون « الأوسية » ويجمعون الضرائب من القرية . وهم الذين يتصلون بالفلاحين اتصالا مباشراً . وبعبارة أخرى هم الذين يحجبون إدارة الحكم العثماني عن الاتصال بالقرية المصرية .

وقد رأى محمد على أن يركز السلطة في الحكومة ، لتصبح قوية تستطيع أن تسير بالبلاد في طريق الإصلاح الذي ينشده لها ، وأن يجمع بين التنظيم المادي في الداخل وإعلاء شأنها في الخارج .

لذلك لم يكن صراع السياسة ، في هــــذه الفترة الأولى من حكمه بين حاكم ومحكوم بل بين حاكم قديم وحاكم جديد . وقد أوجب هذا الصراع على محمد على أن يزيل كل عقبة تقف حجر عثرة في طريق هذه السياسة ، وأن يرفع الحواجز التي تحول بينه وبين الاتصال بالقرية .

أراد أن يخلص الأرض مما يعوق الاصلاح الزراعي ، فيجعلها ملكا له . ليصبح صاحب الكلمة العليا ، يوجه فينفذ توجيهه ، ويأمر فيطاع ، ويزيد من الانتاج فيفيد ويستفيد ، ولا يكون ذلك إلا بالاستيلاء على أرض « الوسية » و « الوقف » ثم مساحة الأرض ، وقيدها في دفاتر معلومة ، حتى يستطيع أن يضع أسسا للزراعة ويدخلها تحت نظام جديد يتفق وسياسته في الحكم .

هذه المرحلة هي مرحلة الكشف والضبط والتحقيق ، وهي مرحلة هامة لأنها

مرحلة الدرس والكشف عن المسائل وضبطها وإجراء التجارب عليها لوضعها في مظاهرها الجديدة .

هكذا مرت المرحله الأولى ومحمد على يهدم أسس النظام القديم ؛ ويكشف عن مسائل ملكية الأرض ، وضبط مساحتها ، ويحقق المسائل المالية والاقتصادية ليقيم نظاما جديدا .

أرض الوسية

أبطل محمد على نظام الالتزام ، ذلك النظام الذى خضعت له مصر عدة قرون ، ليقطع اتصال الملتزمين بالقرية ، ويقلل من نفوذهم ، وكان ذلك فى سنة ١٨٠٩ ؛ ثم أراد بعد ذلك أن يستولى على أرض « الوسية » ليحصل على الفائدة التى كان يتمتع بها الملتزم ، وليس هناك مايبرر التمتع بها مادام نظام الالتزام فى دور الانحلال .

فعارض أمراء المماليك القاطنون فى الوجه القبلى ، وأبوا أن يخضعوا لهذه الأوامر فأخضعهم محمد على بالقوة وأمر ابراهيم « أمير الصعيد » فى ذلك الوقت ، بأن يقبض على أوسية الملتزمين ، فنفذ إبراهيم ذلك بحيث لم يبق لأربابها شىء منها أما بعض الملتزمين من المماليك الذين خضعوا للباشا فقد رتب لهم مرتبات قليلة من « الروزنامة » .

وعلى هذا مسح ابراهيم أرض الصعيد كلها وضبطها لديوان الباشا ، بلافارق بين أرض الملتزمين وأرض الأمراء .

أرض الفلاحين

استمر الباشا يشدد فى جمع الضرائب فى ربيع الاخر سنة ١٢٢٦هـ (١٨١١م) حتى يقلل من سلطة الملتزمين وهيمنتهم على القرية ، فأخذ الموظفون ومعهم الجند ينزلون القرى ويلازمون الفلاحين ويضيقون عليهم الخناق حتى يحملوهم على الدفع

بأى طريق كان ، أو أن يتنازل الفلاح عن حصته وحقه فيها بالمبيع « الفراغ » للديوان ، ويتألم الشيخ الجبرتى لذلك فيقول « ولا يبق بيده [الفلاح] ما يقتات به ويصبح فقيراً لا يملك شيئاً »

أرض الوقف

هى الأرض التى أوقفت على أعمال البر والمساجد ، وكان يشرف على إدارتها علماء الأزهر ، وفى ربيع الأول سنة ١٢٢٧ هـ (سنة ١٨١٢ م) أمر محمدعلى بأن تفرض عليها الضرائب ثم سلخ إدارتها من هؤلاء المشايخ ، واستولى عليها ليكون له دخلها ، كما استولى على أوقاف الكنائس أيضا ، على أنه لم يتعرض لمبدأ الوقف فى ذاته ، وإنما أراد أن يسيطر على إدارة الوقف ، ليحسن أحوالها وينظم شئونها ويدعم نظمها ، ويزيد من دخلها ، وذلك بأن يشرف عليها وينفق على ما تحتاج إليه ثم يستولى على فائضها بدلا من استيلاء المشايخ عليه ، فعارضه المشايخ فى ذلك ، ولكنه أقنعهم بأن الخليفة [السلطان] هو صاحب الحق فى إدارة الوقف وأمور المسلمين وهو نائب الخليفة فى مصر فهو أولى بذلك منهم .

مساحة الأرض « تاربيع » سنة ١٨١٣

أمر محمد على بعمل « تاريع » عام الأراضى الزراعية سنة ١٨١٣ ، لضبطها وقيدها فى السجلات ، ووجدت معظم قوائم المساحة القديمة فى « دفتر خانة » المديريات مبصومة بخاتم الباشا ، موضحة مساحة أراضى كل ناحية من نواحى المديريات ، وكان الغرض من هذا العمل توجيه الزراعة ، الوجهة التى تريدها الدولة ، وسيرها فى الطريق الذى يرسمه لها محمد على .

إعلان ملكية الأرض

أصدر محمد على أمره بأنه صاحب الأراضى الزراعية فى مصر ، وكان قد سافر إلى الحجاز ليقود الجيش بنفسه بعد رجوع ابنه « طوسون » منها ، وترك شأن

إعلان هذا الأمر الى « الكتخدا » [وكيل الباشا] فأعلن للناس فى أول فبراير سنة ١٨١٤ « بأن الأراضى الزراعية كلها ملك للباشا» [أى ملكية حق الانتفاع] فاجتمع الناس والمشايخ بعد سماع هذا النبأ وطلبوا إلغاء هذه الأوامر ، فرد «كتخدا » عليهم بأن هذه أوامر سيد البلاد التى لايجرؤ أحد على ردها .

وبمرور الزمن أصبح من المستحيل التمييز بين ما كان للمماليك أو للأوقاف أو للفلاحين .

النظام الجديد

فكر محمد على فى تنظيم هذه الأملاك الشاسعة ، فوضع لها نظاماً تسير عليه . أخذ منه ما يخص الملكية ، فوزع الأرض من جديد على الفلاحين ، وعلى مشايخ القرى ، ومنح أقاربه وأفراد أسرته « الجفالك » ؛ وأعطى العربان« الأبعاديات » وأعلن نظام « الاحتكار » سنة ١٨١٦

وبعد انتهاء الاحتكار منح الفلاح حق « الانتفاع » بأرضه التى يزرعها ، وعلى هذا كان النظام الجديد موضوعا لسياسة معينة هى حرمان الفلاح من حقوق الانتفاع للاستيلاء على المحصولات وجمعها لتنظيم الاحتكار التجارى . وسندرس هذا فى التجارة .

أرض الفلاحين

كان لزاماً على محمد على أن يفكر فى نظام توزيع الأرض على الفلاحين ، ليرتب زراعتها ، ويقرر أساليبها ، وبخاصة بعد أن وضع يده على مساحة القرى «مفصلة» ، فوزع على الفلاحين الأطيان ، وأصاب كل فلاح ثلاثة أفدنة أو أربعة أو خمسة على حسب مساحة زمام كل قرية وتعداد سكانها من الشبان القادرين على العمل ، وأعطى فى كل ناحية لمشايخ كل بلد ٤ ٪ من أرضها ، وأعفاها من كل ضريبة ، مساعدة لهم على القيام بنفقات إضافية كإيواء جباة الأموال الأميرية الذين

كانوا يمرون فى بلادهم ، ومقابل ما كانت الحكومة تتكلف به أولئك المشايخ مما سمى « مسموح المسطبة » .

وحرم على الفلاحين البيع والشراء والتصرف فى الأراضى التى يزرعونها أو تأجيرها أو السماح لغيرهم بزراعتها ، وأن من مات عن حصته أو رزقته حبست وأضيفت إلى الديوان ولو كان له أولاد أو ورثة .

أرضه « الجفالك »

هى الضياع الواسعة التى أنعم بها «محمد على» على أفراد أسرته ، فكانت «جفالك» إبراهيم و « جفالك » عباس ، وهكذا . وكانوا يتمتعون بها ويملكونها ملكية تامة .

أرضه « الابعاديات » لرجال الحاشية والمقربين

هى الأرض التى كانت مستبعدة من مساحة الأراضى الزراعية سنة ١٨١٣ ، ولم تدخل فيها وقد أنعم بها على رجال حاشيته والمقربين إليه منذ ٤ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٥ ﻫ (١٨٢٩ م) فمنحهم حق ملك منفعتها وذلك بأن تكون وقفا عليهم وعلى ذريتهم .

وفى ٢٧ شوال سنة ١٢٥٢ ﻫ (١٨٣٦م) تصبح منفعة الأرض لورثتهم فان لم تكن لهم ذرية فلمماليكهم البيض وإن لم يكن للمنعم عليهم ذرية ولا مماليك آلت الأرض إلى الحرمين الشريفين . وبعد صدور هذا الأمر أعطى المنعم عليهم تقاسيط من الروزنامة وحججاً من المحاكم الشرعية متضمنة الشروط التى يحتوى عليها الأمر السابق .

أرضه « العربان »

كان العرب أيام الحكم العثمانى [وفى الفترة التى زاد فيها الاضطراب وانتشر الفساد فى إدارة القرية وكثر ظلم الملتزمين والمماليك] مصدر قلق واضطراب ،

يغيرون على القرية ، وقت حصاد الغلات و يحصلون على غنائم منها ، ثم يولون وجوههم شطر الصحراء ، وهكذا كانت قوة الصحراء تسطو على الوادى والقرى والحقول .

ورأى محمد على أنه إذا أعطى العرب أرضا خصبة يزرعونها ، فإن ذلك يحملهم على الاستقرار ليزرعوا أرضهم ويباشروها فتحسن حالتهم الاقتصادية والمالية ويكفوا عن شن هذه الغزوات على القرى ، ويزيد من ثروة البلاد الزراعية بإضافة إنتاج جديد وضم مساحة جديدة للأراضى الزراعية وعرفت هذه الأراضى بأرض «العربان» وقد قضى الأمران المؤرخان فى ٨ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٩ هـ (١٨٣٤م) ٢٣ صفر سنة ١٢٥٧ هـ (١٨٤١ م) بأن الأراضى التى تعطى لهم تكون فى حواجز الجبال بالبلاد التى يفضل بها شىء من الأطيان زائدا عن حاجة الأهالى من الأراضى المعمورة او المستبعدة .

ارضى الأجانب

منح محمد على بعض الأجانب الذين كانوا فى خدمته ارضا وقد حرم عليهم فى ذلك الوقت امتلاك أرض فى الإمبراطورية العثمانية إلا بموجب الفرمان السلطانى الذى صدر فى عهد إسماعيل سنة ١٨٦٧ ، وقد نتج عن هذه المنح التى منحها الأجانب فى مصر فى عصر محمد على أن أصبح لهم حقوق فى الممتلكات الثابتة قبل أن يصدر الفرمان السابق .

تحويل النظام الجديد

استطاع محمد على أن يوجه نظام ملكية الأرض وفق برنامجه الزراعى الذى رسمه ، ولكن عندما اعترضت الدول الأوربية عليه ، وعقدت انجلترا معاهدة بلطة ليمان سنة ١٨٣٨ لإلغاء الاحتكار ثم تكرر ذلك فى معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ واتفاقية سنة ١٨٤١ ، فرأى أن يتدرج فى إعطاء الحرية الاقتصادية فى الزراعة والتجارة .

وعندما اضطر محمد على إلى إلغاء نظام الاحتكار تنفيذا للالتزامات الدولية ، التى ارتبط بهـا بالنسبه لعلاقته بالدولة العثمانية ، سن فى آخر العهد نظما زراعية جعلت للفلاح حق مشاركة « الميرى » فى المحصولات بمقدار النصف بحسب لائحة ٢٦ ذى القعدة سنة ١٢٦٢ ﻫ (١٨٤٥ م) ثم أعطى الفلاح أدوات الانتاج فمنحه حقوقه القديمة المكتسبة فى حق الانتفاع فأصدر لائحة ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٦٣ ﻫ (١٨٤٦م) وهى اللائحة الأولى من لوائح « الأطيان » أو التمليك فى تاريخ مصر الاقتصادى الحديث ، وقد أباحت هذه اللائحة حرية التعامل بالأراضى التى يزرعها الفلاحون ، فللفلاح أن يتنازل عنها لغيره أو يرهنها ، وإذا كان قد هاجر من بلدته أو كان غير قادر على زراعتها وأصبح فى مكنته الزراعة فله أن يستردها ، إلى غير ذلك من التصرفات التى تدخل فى حدود « الحرية الاقتصادية » بشرط أن تكون هذه التصرفات بموجب سند رسمى بين البائع والمشترى ، ويكون هذا السند حكوميا يشترى من المديرية وألا تسمع دعوى فى مشاكل البيع إلا إذا كان التصرف مكتوبا على سند مدموغ وإلا أصبح التصرف باطلا .

وبمقتضى هذه اللائحة أصبح الفلاح يملك أداة الانتاج وأصبح محصوله له يتصرف فيه كيف شاء ويوجه زراعته كما يريد .

هكذا كانت مظاهر الملكية العقارية فى مصر. فنرى أن معظم الأراضى الزراعية « خراجية » تملك الحكومة حق رقابتها والفلاحون حق منفعتها ، وكان هذا الحق مقيدا فى معظم عصر محمد على إلا فى السنوات الأخيرة منه حسب لائحة الأطيان التى صدرت فى سنة ١٨٤٦ ، وكانت الملكية الفردية التامة محدودة أيضا بحسب مساحة الأرض وعدد مالكيها .

الملكية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر

سعيد باشا وملكية الأراضى

لم يكن لعباس عمل هام فى أثناء حكمه من حيث حقوق تمليك الأطيان، أما «سعيد» فقد صدرت فى عهده لائحتان الأولى فى سنة ١٨٥٤م (١٢٧١هـ) والأخرى فى سنة ١٨٥٨م (سنة ١٢٧٤هـ) والأخيرة وهى اللائحة المشهورة بلائحة الأراضى والتى يعتبرها بعض المؤرخين أنها اللائحة الأولى لتمليك الأرض ولكنها فى الحقيقة اللائحة الثالثة من حيث التنظيمات والقوانين. باعتبار أن اللائحة الأولى صدرت فى آخر عصر محمد على سنة ١٨٤٦ م.

[١] لائحة ٨ جمادى الأولى سنة ١٢٧١ هـ (سنة ١٨٥٤ م):

أصدرها «سعيد» محتوية على تسع مواد منقحة للائحة سنة ١٨٤٦ م، ومثبتة لحقوق الفرد، وحددت طريقة رهن «الغاروقة» (١) كما أوجدت طريقة للمديرين لإيجاد وسيلة يتعيش منها المهاجرون الذين وصلوا إلى قراهم، كما نظمت طريقة البيع لأنه يجب أن يحرر بواسطة المديرية وأن يكون ثابتا بحجة أو بعقد قانونى تتخذ فيه الإجراءات الآتية:

١ — يقدم المشترى طلبه ليتحقق به من المديرية أن الأطيان التى يجرى فيها البيع من استحقاق صاحب الأرض فيأذن المدير بالتصرف.

٢ — بعد أن يؤشر المدير على الطلب بما يفيد الإذن يرسل إلى المحكمة الشرعية.

---

(١) الغاروقة: عقد يتسلم الدائن بمقتضاه أرض المدين، يستغلها وينتفع بثمارها نظير فائدة دينه حتى يسدد المدين هذا الدين.

٣ — تحرر العقود الشرعية بين المشترى والبائع وتثبت فى سجل المحكمة .

٤ — « تكلف » الأطيان باسم المشترى فى دفتر الصراف .

وأباحت المادة الثامنة من اللائحة «للإناث» زرع الأرض فإذا مات صاحب الأثر [الأرض] وأعقب ذرية فيعطى لهم الأثر إذا كانوا ذكورا أما الإناث فإذا طلبن جانبا من الأطيان وأثبتن أنهن محتاجات إليها ليعشن لى طابهن ، وتكلف الأطيان عليهن بشرط أن يؤدين ما عليها . ونلاحظ من ذلك أن نظام التوريث الشرعى لم يعمل به لأن الأرض لم تكن مملوكة إلا ملكية انتفاع فقط .

[٢] لائحة سنة ١٨٥٨ م (٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٧٤ هـ) :

أصدرها « سعيد » وتحتوى على ٢٥ مادة وفيها سلطة أوسع وحقوق اكتسبها الأفراد جعلت لهم السيطرة والائتمان على ما يزرعون من الأرض ، فخطا الفلاح خطوة كبيرة نحو الملكية الفردية :

١ — فقد أقرت اللائحة للفلاح أن يورث أبناءه أرضه ذكورا وإناثا وأن تقسم بينهم وفق أحكام الميراث الشرعى .

٢ — وكل فلاح وضع يده على أرض مدة لا تقل عن خمس سنوات لا تنزع الأرض منه إلا لمصلحة عامة .

٣ — وللفلاح أن يؤجر أرضه لآخر لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات وله أن يرهنها ثم يستردها بعد أن يدفع الدين الذى عليه . وله كذلك أن يوقفها على أن يكون الايجار أو الرهن أو الوقف بعقد رسمى .

٤ — وإذا نزعت الحكومة من الفلاح أرضه أو جزءاً منها «لمنفعة عامة» وسبب له هذا ضيقا فى معاشه ، فعليها أن تعوضه بقطعة أرض أخرى .

٥ — وإذا أقام الفلاح على أرضه أبنية أو حفر سواقى أو غرس أشجارا أصبحت الأرض ملكاً له ولورثته من بعده بشرط أن يتم هذا بعد صدور هذه اللائحة .

على أن الأرض مع هـذا تبقى ملكا للحكومة وكان ينص فى حجج التوريث على ذلك وليس للفلاحين شىء سوى حق الانتفاع بهـا عدا الأرض التى غرست أشجاراً ويتضح من ذلك أن جهود سعيد كانت الخطوة الأولى لإصلاح حالة الفلاحين فرسم لهم الطريق الذى يوصلهم الى حق الملكية الفردية ؛ وأصبح للفلاح كيان إقتصادى منفصل عن الحكومة .

اسماعيل وملكية الأرض

[١] قانون المقابلة سنة ١٨٧١ :ـ

تمتع الفلاح كما رأينا بفضل لائحة سنة ١٨٥٨، بنوع من الاستقرار فى أرضه وأصبح له حق التصرف والرهن والبيع والتأجير، ولكن هذه الملكية لم تكن تامة إذ كان ينقصها اعتراف القانون بها ، وظلت ملكيته للأرض على هذا النحو حتى ساءت أحوال البلاد المالية فى عهد اسماعيل ، ولم تكف الأموال التى اقترضها من الأجانب لسد حاجته ، فلجأ إلى الاقتراض من أهالى البلاد حين أشير عليه بأن الديون التى ترزح مصر تحت عبئها تساوى مجموع الضرائب العقارية فى ست سنوات ولذلك سنت الحكومة قانون المقابلة فى أغسطس سنة ١٨٧١ م الذى يقضى بأن من يدفع للحكومة ما يساوى ستة أمثال الضريبة السنوية المقدرة عليه ، يعفى فى مقابل ذلك من نصف هذه الضريبة على الدوام، ويعطى صكا يثبت ملكيته لأرضه ملكية تامة. وعلى هـذا صدرت لائحة سنة ١٨٧٥ غير أن كثيراً من ملاك الأرض لم يقبل على هذا القرض ولذلك سمح بدفعه على ١٢ قسطاً .

وفى ٧ مايو سـنة ١٨٧٦ أوقف العمل به واحتفظ للساهمين فيـه بحقوقهم المكتسبة ، وفى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ أعيد العمل بقانون المقابلة وجعل إجبارياً ، وفى يناير سنة ١٨٨٠ صدر أمر آخر بإلغاء قانون المقابلة .

[٢] لائحة سنة ١٨٧٥ م (٧ شعبان سنة ١٢٩٢ هـ) :

أصدر اسماعيل هـذه اللائحة وهى فى الواقع تنقيح للائحة ١٨٥٨ أو تعديل

لبعض موادها أو إدماج لموادها فى مادة واحدة أو حذف ما لا قيمة له حسب مقتضيات الأحوال حتى أصبحت لائحة ١٨٧٥ عبارة عن خمس عشرة مادة .

وأصبح الفلاح فى حكم اسماعيل بعد صدور هذه اللوائح الأربعة يتمتع بحقوق تقربه من الملكية الفردية ، ولم يكن ينقصه إلا الاعتراف النهائى بأن كل واضع يده على أرض تصبح ملكه ملكا تاماً ، ولقد تم هذا الشرط الأخير الذى ينقص الملكية نتيجة ظروف سياسية وأحوال مادية اعترت البلاد ودعت إلى أن يحصل الفلاح على نتيجتها لحصوله على الملكية الفردية .

[٣] الأجانب والملكية العقارية :

صدر فرمان سلطانى سنة ١٨٦٧ يسمح للأجانب بحيازة أراض وعقارات داخل الدولة العثمانية ، ولقد طبق هذا الفرمان فى مصر باعتبارها ولاية عثمانية ، وأدى هذا إلى أن الأجانب أصبحوا يملكون الأراضى الزراعية فى مصر .

الملكية العقارية فى تطوراتها الأخيرة

١ — قانون التصفية — صدر فى ١٧ يوليه سنة ١٨٨٠ وهو القانون الذى أصدرته لجنة دولية لوضع نظام مالى لتسوية الديون العامة ورسم طريقة سدادها وهو يعد أساس النظام المالى حتى سنة ١٩١٤ وقد نص أيضاً على إلغاء لائحة المقابلة .

٢ — قرار مجلس الوزراء فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٠ — قرر إعطاء عقد امتلاك لمن دفع المقابلة فقط لأطيانه يذكر فيه أنه دفع المقابلة وأن تلك الأطيان صارت مملوكة له مع تكليفه بدفع رسم جزئى نظير تسجيلها وتحريرها .

٣ — القانون المدنى الأهلى الصادر فى ٢٨ ديسمبر ١٨٨٣ — ونصت المادة الثالثة منه على ما يأتى [تسمى ملكا العقارات التى يكون للناس فيها حق الملك التام وتعتبر فى حكم الملك الأطيان الخراجية التى دفعت عنها المقابلة] اتباعاً للائحة المقابلة وبالأمر العالى الصادر فى ٦ يناير سنة ١٨٨٠

٤ — أمر عال فى ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ — وفى هذا التاريخ صدر أمر عال، هذا نصه :

[بعد الاطلاع على المادة الخامسة من أمرنا الصادر فى يناير سنة ١٨٨٠ بإلغاء المقابلة اعتباراً من هـذا التاريخ يـكون لأرباب الأطيان الخراجية التى لم تدفع عنها المقابلة حقوق الملـكية التامة أسوة بأرباب الأطيان التى دفعت عنها المقابلة بتمامها أو جزء منها] .

ثم عدلت المادة السادسة — من القانون المدنى الأهلى الذى صدر فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٣ — التى سبق ذكرها بقانون ٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦ [تسمى ملكا العقارات التى يكون للناس فيها حق الملك التام بما فى ذلك الأطيان الخراجية] .

ومن هذه الدراسة يتضح لنا أن الملـكية الفردية الدائمة وجدت فى مصر فى أواخر القرن الماضى — أى منذ نصف قرن — وصار لصاحبها حق التصرف فيها بكل أنواع التصرفات الشرعية ، وأصبح النظام الاقتصادي مثبتاً غير مزعزع ، وأصبح للفلاح وجود اقتصادى بعد أن كانت كل جهوده للحكومة والدولة فقط .

هكذا مرت على الملـكية العقارية أدوار مختلفة ، وتنظيمات متباينة ، انتهت باستقرارها فى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر . ولم يكن هذا الاستقرار الذى نالته الملـكية ، أمراً رغب فيـه الحاكم قبل المحكومين ، إنما أرغم عليه . واضطر له ، ترديداً لما أملته الظروف والأحداث .

والملـكية العقارية تعلق بها حقان : حق الانتفاع ، وحق الرقبة .

أما حق «الانتفاع» — فقد طوح به محمد على عندما رسم سياسة الاحتكار ليسيطر على الإنتاج القومى ، فحرّم على الفلاحين ما كانوا يمارسونه بالتصرفات الشرعية من رهن وبيع وإيجار ومزارعة لأراضيهم .

وعندما اضطر محمد على — مرغماً — إلى تنفيذ إرادة الدول فى إلغاء نظام الاحتـكار ، منح الفلاحين حق الانتفاع ، ورد لهم حرية التصرفات بموجب لائحة ١٨٤٦ ، وزاد هذا الحق ثبوتاً ماقضت به لائحة ١٨٥٨

أما حق « الرقبة » — الذى حرم منه الفلاح قرون عديدة — فقد قررته الظروف والملابسات التى برزت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . ولما أحاطت مشكلة الديون ، بحكم اسماعيل ، وقد حرمه السلطان من حق الاستدانة ومصارف أوربا قد انكمشت معاملاتها متأثرة بأحداث الحرب السبعينية [بين ألمانيا وفرنسا] مما ضيق عليه الخناق عندما اشتدت حاجته الى المال . لجأ اسماعيل الى الشعب يطلب منه المال فى استمالة ، وأصدر قانون المقابلة سنة ١٨٧١ ، الذى يقضى : لمن يدفع الضريبة العقارية ست سنوات مقدماً ، أن يحظى بصك التمليك [أى حق رقبة الأرض] ، وكان تنفيذ قانون المقابلة اختيارياً فى أول الأمر ، فجعله اجبارياً وقسطه على ١٢ قسطاً ، فأرهق الفلاحين فى جباية حصيلته ، وورط أعيان البلاد فى تطبيقه . واستطاع أن يجمع أكثر من ٢٣ مليوناً من الجنيهات . ولما صدر قانون التصفية سنة ١٨٨٠ ، أبطل العمل بقانون المقابلة ، وأجبر الدولة على الاعتراف بحق الرقبة لمن دفع المقابلة — بتمامها أو جزء منها — وأضيف الى القانون المدنى الأهلى سنة ١٨٨٣ مايفيد اعتراف الدولة بهذا الحق حتى يكفل هذا الاعتراف حقوق الأفراد فى تصرفاتهم أمام المحاكم الأهلية ، وفى سنة ١٨٩١ رأت الدولة سياسة موحدة تقضى بالإعتراف بحق الرقبة لكل من يملك عقاراً ممن لم يدفع المقابلة ، وعدل القانون المدنى الأهلى سنة ١٨٩٦ حتى يكفل القانون الناحية التطبيقية فيما رسمته الدولة لاستقرار الملكية الفردية .

إذاً كان إلغاء نظام الاحتكار — الذى اضطر محمد على الى تنفيذه — حجر الزاوية فى تمتع الفلاحين بحق « الانتفاع » واستكمال هذا الحق بما قرره « سعيد » فى لائحة ١٨٥٨ ، وكذلك كان قانونا المقابلة سنة ١٨٧١ ، والتصفية سنة ١٨٨٠ — وما أوجبت الظروف الى إصدارهما — من الأسباب المباشرة لإقرار حق « الرقبة » واستقرار الملكية الفردية فى أواخر القرن التاسع عشر . وإذا كانت الملابسات التى تطلعت إلى استقرار الملكية الفردية ، وقد شغلت الأذهان وتعلقت بها الآمال فى الربع الأخير من القرن الماضى ، فإنها قد حملت

معها مشاكل ترسبت نتائجها فى القرن الحالى . فالأجانب وما تمتعوا به إبان حكم محمد على من أراضى منحت لهم ، وما قرره لهم فرمان ١٨٦٧ من حق امتلاك عقارات داخل الامبراطورية العثمانية ، وما أداه ذلك من اندفاع رءوس أموالهم لاستثمارها فى المشروعات العقارية والزراعية بتكوين شركات لهذا الغرض جعل ملكية الأجانب للأراضى العقارية من المشاكل التى ارتبطت باستقرار الملكية الفردية . كما أن الثروات الفردية التى وجدت فى عصر محمد على ، وتطلعت الى المزيد فى عصر الحرية الاقتصادية — فى النصف الثانى من القرن الماضى — قد مهدت الطريق الى تثبيت أركان — الرأسمالية الفردية — التى برزت معالمها فى أواخر القرن الماضى وانحدرت منها مشكلة « سوء توزيع الثروة » — الى القرن العشرين .

الملكية العقارية فى القرن العشرين

إنتهى القرن التاسع عشر ، وبه استقرت أصول التمليك بإقرار حق الرقبة للأراضى الزراعية ، وجاء القرن العشرين ، وصحبته مشكلتان هامتان هما : ملكية الأجانب ، وسوء توزيع الثروة ، وما خلفته كل منها من نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية .

[١] ملكية الأجانب :

كان من نتيجة فرمان ١٨٦٧ — الذى منح الأجانب حق تملك الأراضى فى مصر — أن تكونت شركات عقارية — بأموال أجنبية — غرضها الإصلاح الزراعى ورهن الأراضى . أما شركات الإصلاح الزراعى فقد أمكنها الحصول على امتيازات بامتلاك أراضى واسعة ، فوضعت برنامجاً تقدمت به للحكومة لتغريها على منحها الامتياز المطلوب وانحصر هذا البرنامج فى :

(١) اصلاح مساحات من الاراضى القابلة للزراعة .

(٢) تحسين وسائل الزراعة فيها .

(٣) تقسيمها الى قطع صغيرة لبيعها .

ولقد ساهمت الشركات بنصيب فى إصلاح الأراضى البائرة ، وجعلها صالحة للزراعة . وأهم هذه الشركات العقارية هى :

(١) شركة أبو قير ليمتد

(٢) شركة الأراضى المصرية

(٣) الشركة المساهمة لأراضى كوم أمبو

(٤) الشركة العقارية لأراضى الشيخ فضل

وتحصل هذه الشركات من بيع هذه الأراضى على أرباح عظيمة ، فقد حصلت على أراض لإصلاحها وثمن الفدان فيها جنيه مثلا وبعد عملية التحسين البدائية كانت تبيع الفدان بمائتين من الجنيهات كما حدث فى مديريتى البحيرة والغربية

أما شركات الرهن العقارى ، فقد سهلت الاستدانة أمام الملاك الذين اندفعوا فى هذا الطريق ، وحينما حلت الضائقة المالية — التى انتابت العالم سنة ١٩٣٠ — لم يستطع المدينون — الملاك — الوفاء بالتزاماتهم قبل المصارف العقارية والافراد حتى أصبحت الثروة العقارية مهددة بالضياع ، فاضطرت الحكومة الى التدخل لصيانة الثروة العقارية — باصدار تشريع فى مارس سنة ١٩٣٣ ينظم العلاقة بين الفلاح ومصارف الرهن العقارى ، وكانت هذه الملابسات من الأسباب التى وجهت الأمة — حكومة وشعباً — الى بذل الجهود فى تمصير الاقتصاد الأهلى ليكمل به الاستقلال الاقتصادى حتى يساند الاستقلال السياسى ، وكان فيما رسمته الدولة سنة ١٩٥١ ، أن أصدرت قانوناً — أبطل العمل بفرمان سنة ١٨٦٧ تدريجياً — ومقتضى هذا القانون أنه يحرم على الأجانب امتلاك أراض زراعية فى مصر . وهى خطوة موفقة ، تقلل مع الزمن من نفوذ هذه الطبقة فى القرى ومن امتلاكهم الأراضى الزراعية وتهديدهم للثروة العقارية .

[٢] سوء توزيع الثروة العقارية :

وتمثلت المشكلة الثانية فى سوء توزيع الثروة العقارية الذى أدى إلى وجود

طبقتين : طبقة كبار الملاك — وعددها قليل — والأخرى طبقة صغار الملاك وعددها كبير ، وبينهما ثغرة واسعة ، أثرت على المستويات الاقتصادية والاجتماعية ، والآفاق الثقافية .

ولقد أدى سوء توزيع الثروة إلى الخلل فى توزيع الدخل القومى . فطبقة كبار الملاك يملكون الضياع الواسعة ، ويحصلون على « ريع » كبير من أراضيهم ، وينعمون بمتع الحياة ، ويسيطرون على القرى ، ويسيرون الفلاحين فى طريق يكفل لهم الحصول على منافعهم الذاتية حتى برزت « الرأسمالية الكبيرة » واضحة المعالم ، واحتكر هؤلاء — بقدرتهم المالية — المراكز السياسية ، ووجهوا سياسة الدولة ونظمها بما يضمن لهم بقاء مصالحهم ، ودوام ملكيتهم ، واستقرار مقومات الرأسمالية الكبيرة . ويقابل ذلك طبقة محرومة من العيش الكريم . وفيما يلى توزيع الثروة العقارية حسب إحصاء ١٩٤٩ :

المساحة	١٩٤٩		
	عدد الملاك	المساحة بالفدان	متوسط المساحة بالفدان
أقل من فدان	١و٩٥٥و٧٧٣	٧٨٨و٦٠٤	٠و٤٠
١ — ٥ أفدنة	٦١٨و٢٦٢	١و٣٠٥و٣٠٢	٢و١١
٥ — ١٠ «	٧٩و٦٤٧	٥٢٧و١٣٦	٦و٦٢
١٠ — ٢٠ «	٤٣و١٠٠	٥٨٩و٠٢٨	١٣و٦٧
٢٠ — ٣٠ «	١٢و٧٤٧	٣٠٣و١٦٠	٢٣و٧٨
٣٠ — ٥٠ «	٩و٤٨٨	٣٥٨و٦١٥	٣٧و٨٠
أكثر من ٥٠ فدان	١٢و١٠٣	٢و٠٨٦و١٨٩	١٧١و٠٥
المجموع	٢و٧٣١و١٢٠	٥و٩٤٨و١٣٤	٢و١٨

ويتضح من الاحصاء السابق ما يأتى :

المساحة	النسبة المؤية لعدد الملاك بالنسبة إلى المجموع الكلى	النسبة المئوية للمساحة بالنسبة للمجموع الكلى
أقل من خمسة أفدنة	٩٤ ٪	٣٥ ٪
أكثر من خمسة أفدنة	٦ ٪	٦٥ ٪

وإذا رجعنا إلى إحصاء السنوات السابقة منذ مستهل القرن العشرين ، لم نجد إختلافاً كبيراً يغير من الحقيقة الواعية التى يفطن اليها الباحث الاقتصادى : أى أنها لاتتفق والقواعد الاقتصادية الصحيحة من حيث : توزيع العمل ، والتنظيم الفنى ، وربط الإنتاج بالاسواق أو الاستهلاك ، وتوزيع الدخل توزيعاً عادلا يتناسب مع تكافؤ الفرص ، والضمان الاجتماعى لكفالة المستويات الإنسانية التى ينبغى أن يعيش فى رحابها الأفراد .

واتجهت الجهود إلى تشجيع الملكية الصغيرة وحمايتها ، علاجاً للمشكلة القائمة إذ ان الملكية الصغيرة — من الناحية الاقتصادية — لها فوائد تعود على المتمتعين بها : فالفلاح يوجه كل عنايته الى مزرعته الصغيرة ، يهبها كل وقته و ينتقى لها أجود البذور وأحسن الأسمدة ، ويراقب نمو الزرع بها ، فيحصل منها على أحسن انتاج ممكن .

ودخل المزرعة الصغيرة لا يمكن مقارنته بدخل المزرعة الكبيرة ، إذ أن عناية الفلاح بمزرعته الصغيرة يجعل الفدان فيها من القمح يغل ثمانية أرادب ، بينما فى المزرعة الكبيرة قد لا يزيد على أربعة أو خمسة أرادب .

ولهذا فالفرق ظاهر بين الدخلين ، وكلما زادت مساحة المزرعة ، قلت نسبياً عناية الفلاح فيها ؛ وقل تبعاً لذلك الدخل قلة ليست مطردة ولكن إلى حد معين .

فالملكية الصغيرة تزيد من همة الفلاح ، وتوحى اليه بالعمل ؛ وتجعله يعمل فيها بنشاط كأنها حقل تجارب ، يزيد دخله كلما عمل فيها .

ولقد عرفها القانون : بالملكية التى لا تزيد عن خمسة أفدنة ، وحماها القانون الصادر فى مارس سنة ١٩١٣ بعدم توقيع الحجز على محصولها الزراعى ، ولقد بذلت مجهودات نحو تعميم الملكية الصغيرة وتشجيعها والمحافظة عليها .

إلا أن المجهودات التى بذلت لم تكن صادقة لتحقيق هذا الهدف ، الذى يتعارض مع أهداف الرأسمالية ، التى تود توفير العمال الزراعيين ، ورخص أجورهم ، فتضمن بذلك تنظيم الإنتاج بأقل النفقات دون مراعاة لصالح المعوزين منهم فى الريف . .

ويظهر سوء توزيع الثروة العقارية بوضوح إذا ما قارنا بين مساحة الأرض وعدد السكان ، والزيادة فى كل منهما . فتزداد هذه الحقيقة ثبوتاً حين نعرف أن عدد السكان يزداد بمتوالية هندسية بينما تتسع الرقعة الزراعية بمتوالية حسابية [نظرية مالتس] كما يتضح من الأرقام الآتية :

السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان
١٨٠٠	٢و٤٧٧و٩٥٠	١٨٩٧	٩و٧١٤و٥٢٥
١٨٢١	٢و٥٣٦و٠٠٠	١٩٠٧	١١و٢٨٧و٣٥٩
١٨٣٦	٣و٠٠٠و٠٠٠	١٩١٧	١٢و٧٥٠و٩١٨
١٨٤٨	٤و٤٥٢و٦٢٠	١٩٢٨	١٤و٢١٧و٨٦٤
١٨٧١	٥و٢٥٠و٠٠٠	١٩٣٧	١٥و٩٣٢و٦٩٤
١٨٨٢	٦و٨٠٤و٠٢١	١٩٤٧	١٩و٠٨٧و٨٥٧

ولو قارنا زيادة عـدد السكان بزيادة المساحة القابلة للزراعة فى تلك الفترة [متدرجة من مليونين من الأفدنة إلى أكثر من خمسة ملايين من الأفدنة] لوجدنا فرقاً كبيراً فى نسبة الزيادة ، ولو استمر الحال على هـذه الظاهرة لما أمكن أن يطرد الإنتاج مع هذه الزيادة ، وذاك أمر يدعو إلى التفكير فى علاج هذه الظاهرة علاجاً حاسماً .

ومما ساعد على تشجيع الملكية الصغيرة ، أن نظام الإرث فى الشريعة الإسلامية - وما هو متبع فى قوانين الأحوال الشخصية للطوائف غير الإسلامية - يساعد على تجزئة الأرض على الورثة بأنصبة معينة ، فيساعد هذا على زيادة الملكية الصغيرة بسرعة بخلاف الأقطار الأخرى التى ينص القانون فيها على أن تنتقل الملكية كلها أو معظمها الى الإبن الأكبر وهذا يحتاج الى وقت طويل حتى تتجزأ فيه الملكية الى أجزاء صغيرة . ثم بذلت الجهود لصيانة الملكية الصغيرة فيما أعد من نظم لتسهيل عملية الاقتراض والرهن العقارى وتقديم البذور والسماد .

فأسس « البنك الزراعى » قبل الحرب العالمية الأولى ، لمساعدة أصحاب الملكية الصغيرة للاقتراض منه بفوائد بسيطة بدلا من الاقتراض من المرابين بفوائد مرتفعة قد ينجم عنها ضياع ملكيتهم كما أسس « بنك التسليف الزراعى » المصرى سنة ١٩٣١ لمساعدة صغار الملاك قبل كبارهم ، وتقديم البذور والأسمدة الجيدة والقروض الزراعية بفوائد يسيرة ليستطيع الفلاح أن يتخلص من أضرار الإستدانة من المرابين الجشعين . ورسمت الاتجاهات الإقتصادية للدولة تشجيع نظام التعاون الزراعى بتأسيس الجمعيات التعاونية فى القرى بإشراف حكومى منظم .

ولم تؤت تلك الجهود ثمرتها فى حل المشكلة القائمة وهى ما يتعلق بسوء توزيع الثروة ، إذ يتطلب الحل ، تقريب مستويات الدخول ، ولا يتأتى ذلك إلا بالحد من الملكيات الكبيرة ، وهو أمر يتنافى مع رغبات القائمين على الحكم — والعمل على رسم برنامج اقتصادى يهدف إلى الانتفاع بموارد الثروة المعطلة ، حتى يزداد الإنتاج زيادة تتمشى مع زيادة السكان ، بإيجاد عمل جديد يستخدم فيه العدد

الزائد فى تعمير أراض جديدة ، صالحة للزراعة ، كالأراضى البور فى شمال الدلتا و بالقرب من حافة الصحراء ، كما هو الحال فى مديريات البحيرة والشرقية والفيوم وخلق واحات صناعية فى الصحراء الغربية كما فعل الفرنسيون فى الصحراء الكبرى والاتجاه نحو تنشيط الصناعة فى مصر ، وتشجيع الهجرة إلى السودان ، وامتلاك أراض زراعية هناك ، وليس أقدر من الفلاح المصرى على القيام بهذا العبء ، وعلى تحمل المناخ ، والعمل فى تلك الجهات ، وعلى التفاهم مع الأهالى الذين تربطنا بهم اللغة والدين ؛ وهذا مما يقرب بين وجهتى النظر بين السودانيين والمهاجرين من المصريين . كما يعود بالفائدة على ترقية الاقتصاد الأهلى فى السودان واستغلال موارد الثروة الطبيعية فيه ، فضلا عن أن هذه الحركة تزيد من الروابط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين البلدين .

وهكذا برزت مشكلة سوء توزيع الثروة العقارية وما صحبها من عدم التوازن الإقتصادى فى دخل الأفراد الذى يعتبر مقياسا لقوتهم الشرائيه وما يترتب عليها من مستويات اجتماعية وثقافية . وعلى هـذا ارتبطت مشكلة سـوء توزيع الثروة بالدخل وبالقوة الشرائية وبمستوى المعيشة وبالقدرة على الانتاج إذ جذبت الثروة العقارية المدخرات المالية نحوها لأن كل فائض من الإنتـاج الزراعى يتحول إلى رأس مال يرغب صاحبه فى تثميره فيتجه به إلى الناحية الزراعية سواء بشراء الأراضى أو تأجير المزارع الكبيرة .

وكان تحويل المدخرات المالية إلى دائرة النشاط الأقتصادى مما أبعد الكثير من رءوس الأموال المصرية عن أن تدخل فى دائرة النشاط الصناعى والتجارى . وتركزت الثروات العقارية فى صورة « رأسماليه إقطاعية » وأصبحت فى أيدى نفر يتحكمون فى اقتصاديات البلاد من جهة وفى توجيه العمل فى تلك المزارع من جهة أخرى وفى سوء معاملتهم للعمال الزراعيين الذين يربو عددهم على خمسة ملايين من السكان ، وكان هؤلاء يخضعون لمؤثرات اقتصادية إذ يتحدد الأجر على حسب العرض والطلب ولكنه كان من جانب واحد إذ يقرره ملاك الأراضى فيصبح

العمال الزراعيون تحت رحمة الملاك اللذين يحتكرون توجيه العمل وتنظيمـــه . فالملكيةوسوءتوزيعها ، والإيجاروتعسف الملاك فى تحديدقيمته ، والعمال الزراعيون وما صادف تحديد أجورهم من إغتصاب وإمتهان ، والوقف الأهلى وما تعرض له من حبس مصادره عن التداول والتثمير الإقتصادى ،كان جماع ذلك كله مشكلة خطيرة هددت الحيـاة الإقتصادية والدخل القومى . وانعكست على حياة الأفراد من الناحية الاجتماعية والسياسية والإقتصادية . وبرزت حرب الطبقات بين أفراد المجتمع المصرى . وإذا ما برزت حرب الطبقات فى مجتمع ما فى صورة واضحة كان ذلك نذيراً لما تستهدف اليه البلاد من خطر يعرقل النشاط الإقتصادى والتقدم الإجتماعى والإستقرار السياسى . وحرب الطبقات تؤدى إلى أن تنقسم الأمة إلى فريقين كل منهما يحاول الإنتصار على الآخر فإذا ما برزت مشكلة سوء توزيع الثروة على تلك الصورة السابقة وجرت معهـا حرب الطبقات : فمعناه أن الطبقة الرأسمـالية هى الطبقة الحاكمة المسيطرة على اقتصاديات البلاد وتوجيه دفة سياستها ، التى تحمل أساليب الرجعية ، والتى لا تحقق أهداف الإصلاح الصحيح للمشكلة : والإصلاح الصحيح يحتاج إلى هدم الأسس التى برزت منها المشكلة ، وهذا الهدم ، يتعارض مع وسائل الرجعية التى تود المزيد من قوتها المادية .

والمجتمع المصرى ينقسم إلى طبقتين : إحداهما قليلة تستمتع بالثراء والأخرى كبيرة تستهدف للحرمان ، الأمر الذى يتطلب إصلاحاً يهدم الأساس ويقتلع الجذور التى أدت الى وجود تلك المشكلة . والحق الذى تجب المطالبة به والدفاع عنه هو حق الطبقات الكادحة قبل الطبقات الرأسمالية فلا بد أن يكون الإصلاح والمناداة به من الطبقة السفلى إزاء الطبقة العليا . وليس ذلك جديداً على أحداث التاريخ فقد ثارت الطبقات الدنيا فى المجتمع الفرنسى فى أواخر القرن الثامن عشر محررة نفسها من قيود الاستعباد مطالبة بحقوقها من طبقات الأشراف .

فليس غريباً على المجتمع المصرى إذا جال فى نفوس الطبقة الدنيا الأمل فى أن تطالب بحقوقها إزاء طبقة الرأسمالية ، وقد تحقق الأمل بثورة «بيضاء» قامت من أجل الإصلاح والمطالبة بحقوق البلاد حاملة ما ينبغى على المدافع عن الحق أن يحمله من أسلحة الإيمان الصادق المطمئن الى الوصول إلى أهدافه فكانت ثورة (٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢) التى مثلت تحقيق مطالب الشعب إزاء الطبقة الرأسمالية . وكان حجر الزاوية فى البناء الاقتصادى الذى رسمته ، والفلسفة المادية التى طبعت بها حدودها ، ما تعلق بتصفية مشكلة سوء توزيع الثروة ، فرسمت طريق الإصلاح بإصدار «قانون الاصلاح الزراعى» ـ فى سبتمبر سنة ١٩٥٢ ـ مبتعدة عن أنصاف الحلول متخذة العلاج الصحيح فى تلك الناحية حتى تحقق العدالة وتقرب الطبقات وتحد من الرأسمالية وتخلق طبقة جديدة قوية هى الطبقة المتوسطة «الطبقة البرجوازية» يزداد عددها بقدر ما تنال تلك الطبقة من توزيع الثروة ، رافعة أكبر عدد ممكن من الطبقة الكادحة إلى الطبقة المتوسطة ، وهابطة بأكبر عدد ممكن من الطبقة العليا إلى الطبقة المتوسطة .

وهكذا كانت الثورة فى برامجها باعثة على وجود الطبقة البورجوازية من هؤلاء الذين هبطوا من الطبقة الرأسمالية وأولئك الذين ارتفعوا من الطبقة الكادحة لأكبر عدد يمكن أن يدخل هذه الدائرة ، وبذلك يتلاشى حرب الطبقات إذ قد دعمت الثغرة التى وجدت بين الطبقتين السابقتين ، طبقة جديدة هى الطبقة «البورجوازية» بما لها من مؤثرات اقتصادية واجتماعية .

الاصلاح الزراعى

رسم قانون الاصلاح الزراعى طريق التصفية الكاملة لكل ما يتعلق بمشكلة سوء توزيع الثروة فيما كان من أمر الملكية الكبيرة ، وسوء النتائج التى ترتبت على مشاكل الإيجار الزراعى وتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر ، وما ارتبط أيضاً

بالعلاقة بين المالك والعامل الزراعى ، وبذلك نظر الاصلاح الى المشكلة برمتها ، فعالج النواحى المختلفة من زواياها الواقعية وما حملت من مشاكل وما تعرضت اليه حياة الأفراد — فى ظلها — من سوء .

أما فيما يتعلق بالملكية الكبيرة — وهى مشكلة المشاكل — فإن القانون قد هدم الاساس الذى برزت منه المشكلة ، فقضى بتحديد الملكية تحديداً قاطعاً لجميع أفراد الأمة دون استثناء بحيث يصفى الماضى بمساوئه ويستثمر الجديد بأهدافه ونتائجه : بأن لا يجوز لأى شخص أن يمتلك من الأراضى الزراعية أكثر من مائتى فدان . وكان هذا التحديد هو نقطة الارتكاز الذى على أساسه يشيد المستقبل ، وما يتبقى من الملكيات الكبيرة بعد هـــذا التحديد تستولى عليه الدولة لتوزعه على الطبقة الكادحة حتى يستقر أمر الطبقة البورجوازية . وكانت الثورة فى تقنين هذا الاصلاح ، تضع الاسس والقواعد التى تتصل بالتنفيذ ، فرسمت طريق التصفية : فى كيفية تنظيم الاستيلاء على الاراضى ، ومحاربة التهريب ، والقضاء على الوسائل الصورية التى تحول بين الدولة وبين الاستيلاء . وجعلت مدة التصفية خمس سنوات حتى تستطيع أداة الحكم أن تنفذ التنفيذ الصحيح .

وعهدت بذلك الى إدارة خاصة سميت «باللجنة العليا للإصلاح الزراعى» تتولى عمليات الاستيلاء والتوزيع ، وإدارة الاطيان المستولى عليها إلى أن يتم توزيعها ، حتى لا يتعطل الانتاج القومى ، متعاونة مع مصلحة التعاون فى التوجيه والاشراف على الجمعيات التعاونية لتحقق الأغراض التى تتصل بعملية الاستيلاء والتوزيع .

وحدد القانون ثمن الأرض بعشرة أمثال القيمة الايجارية التى قدرت بسبعة أمثال الضريبه الاصلية . وحلت الدولة مشكلة التمويل للوفاء بثمن الاراضى التى تستولى عليها بإصدار قرض داخلى فى حـــدود ٢٠٠ مليون جنيه سندات على الخزينة المصرية بقيمتها الاسمية بفائدة ٣ ٪ سنوياً تستهلك فى مدى ثلاثين عاماً . ويمكن التعامل بهذه السندات وفاءاً لثمن الاراضى البور التى يمكن أن تشترى من الحكومة لاصلاحها وفى الوفاء بالضرائب على الاطيان وعلى التركات . وان تحصل

الحكومة من الفلاحين ثمن الاراضى مضافاً اليه ٣ ٪. فائدة سنوية ومبلغ إجمالى قدره ١٥٪ من ثمنها مقابل نفقات التوزيع والادارة ثم يؤدى مجموع الثمن أقساطاً سنوية متساوية فى مدى ثلاثين عاماً. وقرر القانون بأن توزع الاراضى المستولى عليها فى كل قرية على صغار الفلاحين وعلى خريجى المعاهد الزراعية، وأعفى القانون من قيد تحديد الملكية الشركات الصناعية حتى تواصل الاستغلال الصناعى، والجمعيات الزراعية العلمية، والجمعيات الخيرية، وهذا الاعفاء مشروط بتكوين تلك الشركات والجمعيات قبل صدور هذا القانون.

كما أنه سمح للشركات والافراد أن تمتلك أكثر من القدر المحدد فى الاراضى البور تشجيعاً للإصلاح الزراعى لمدة ٢٥ عاماً، ثم بعدها يطبق القانون. وكذلك حدد القانون قدر المساحة التى توزع بخمسة أفدنة وجعلها الحد الاعلى ولا تقل عن فدانين وهى الحد الادنى. وأراد القانون أن يجنب الاصلاح الزراعى المشكلة التى تنشأ مع الزمن من نظام التوريث وغير ذلك مما يدعو إلى تفتت الملكية فتعود المشكلة من جديد ولكنه أراد فيما رمى إليه أن يجعل التصفية نهائية بأن يحرم تفتيت الملكية ويبقى على الطبقة البورجوازية بقاء الزمن، فحرم البيع فيها إلى أن يسدد ثمنها، كما أنه منع الميراث فيها، واذا تعدد المستحقون فيها بالميراث تراضوا فيما بينهم لمن تؤول اليه — وهو أكثرهم اشتغالا بالزراعة — وإلا فصل القضاء فى أمر من تؤول إليه اذا ما دب الخلاف بينهم.

ولما مس الاصلاح «الرأسمالية» وكانت هناك أراض واسعة موقوفة حبست من التبادل الاقتصادى ولزم أن يشملها قانون الاصلاح وجب الامر أن يلغى الوقف إلغاءاً تاماً وأن يؤول الى مستحقيه حتى يشمله الاصلاح من زواياه المختلفة فيما يتعلق بسوء التوزيع. أو فيما يرتبط بالتداول والتثمير والنشاط الاقتصادى الحر، أى أن يحرر الوقف من الجمود، وأن يرد حق المجتمع فيما تكون منه من رأسمالية اقطاعية.

أما الزاوية الثانية وهى التى تتعلق بعلاقة المستأجر بالمالك إذ كان الملاك يؤجرون أراضيهم بإيجار مرتفع بحيث أصبح الإيجار عبئا على المستأجر لا يستطيع بعـــد أدائه أن يبقى لنفسه فائضاً يكفل له معيشته . كما أن هؤلاء الملاك بنفوذهم وسطوتهم كانوا يستأجرون أراضى واسعة مما جاورهم من أرض الأوقاف أو الأفراد ثم يوزعونها بإيجار أعلى . أى أنهم اتخذوا أنفسهم وسطاء فى تجارة الأرض، يربحون منها ويثقلون كواهل الفلاحين بما يحملونهم من أعباء مالية جسيمة . فكانت التصفية أيضاً شاملة لهذه الناحية معالجة لمشاكلها . فحددت سعر الإيجار بأن لا يزيد على سبعة أمثال الضريبة العقارية . كما أن الإصلاح منع الوسطاء فى الإيجار وحدد العلاقة المباشرة بين المالك والمستأجر وكذلك أراد الإصلاح أن يحد من سلطة صاحب الأرض فجعل الأرض - التى تعتبر رأس مال - مساوية للعمل أو بعبارة أخرى ارتفعت قيمة العمل فأصبحت مساوية للأرض . إذ قضى القانون أن يجعل من باب الإيجار «المزارعة» أو المقاسمه بأن يكون المستأجر شريكا بالنصف مع المالك على أساس أن الأرض والعمل متساويان ، وجعل نفقات كل ما يخدم الأرض ذاتها يكون على المالك وحده ، وما يخدم المحصول وحده يتحمله المزارع ، وما يشترك فى الانتفاع بين الأرض والمحصول يكون مشاركة بينهما . وجعل مدة الإيجار أدناها ثلاث سنوات مرتبطة بالدورة الزراعية الثلاثية حتى يمكن أن يحصل المستأجر على متوسط الربح فى السنوات الثلاث بحسب الدورة الزراعية .

ولم يغفل القانون العدد الكبير من العمال الزراعيين فشملهم برعايته وحدد أجرهم بأن يكون أجراً مجزيا لعملهم يهدا السبيل إلى عيش كريم ، وسندت قوانين الإصلاح تحديد أجر العامل اليومى إلى لجنة يتمثل فيها العمال الزراعيون والملاك وموظفو الدولة للتوفيق بين مصلحة الفريقين . وهو أمر جديد فى السياسة الاقتصادية أن تعترف الدولة بحقوق العامل الزراعى ، وأن يكون له ممثل فى لجنة يتساوى تمثيله فيها مع رب العمل صاحب الأرض يدافع عن حقوقه ويرفع الظلم عنه إذا ما مسه الظلم ، وفى ذلك شفاء لما فى نفسه ، إذ تحل العقدة النفسية التى توارثها العامل مع الزمن ،

ميراث الأب والجد ، ما كان يحمله من تقديس لملاك الأراضى على أنهم أصحاب الأرض وسادة القرية . فالتمثيل على قدم المساواة فى لجنة حكومية مع رب العمل يقرر حقه فى الأجر إزاء رب العمل أمر جديد تستقر معه أصول الديموقراطية .

وهدف قانون الإصلاح إلى ضمان تنفيذ أهداف الإصلاح بأن فرض العقوبات الرادعة سواء بالحبس أو مصادرة الأملاك لمن يخالف أو يعترض التنفيذ . أما فيما يتعلق بأجر العامل اليومى فقد قرر أن هذا الحق من الحقوق المدنية ويستطيع العامل الزراعى أن يطالب بحقوقه المدنية إزاء رب العمل [المالك] . إذ أن القانون لم يعتبر مخالفة هذا الحق من باب المخالفات الجنائية . كما أن القانون حدد مشكلة العلاقة بين المالك والمستأجر أثناء تنفيذ القانون حتى لا يتزعزع الاقتصاد القومى فنص على عدم جواز إخراج من كان يزرع الأرض بنفسه سواء كان مستأجراً أصليا أو مستأجراً من الباطن ، وفى الحالة الأخيرة تنظم العلاقة المباشرة بين المالك والمستأجر .

وهكذا تطورت مشكلة الملكية العقارية فى القرن العشرين فيما يتعلق بملكية الاجانب وما كان من إصدار تشريع سنة ١٩٥١ بأن يحرم على الاجانب ملكية الاراضى العقارية ، وكذلك ما كان من مشكلة سوء توزيع الثروة وما قرره قانون الإصلاح الزراعى لتصفية تلك المشكلة وما ترتب عليها من مساوىء ، استطاع الإصلاح الجديد أن يرسى البناء الاقتصادى فى الريف على أساس جديد يخلق معه الطبقة البورجوازية التى اعتبرها أساس المجتمع الجديد تساندها الدعائم الاقتصادية فيما ينبغى أن يتوفر لها من قوة اقتصادية تتطلع فى ظلها إلى حياة مستقرة تتحرر من رواسب الماضى لتشع منها تقاليد إجتماعية وسياسية تتمثل فيها ما يتمناه الوعى القومى لامانى البلاد .

* * *

الفصل الثانى

السياسة المائيـة

كان نظام الرى فى القرن الثامن عشر يجرى على طريقة الرى بالحياض فالاراضى المزروعة تقسم إلى حياض ؛ وإذا حل الفيضان غمرت المياه الارض وتظل فيها فترة من الزمن ؛ ثم تصرف المياه الباقية إلى النيل ؛ ولهـذا كانت أكثر الاراضى تزرع مرة واحـدة فى السنة وكانت الحبـوب هى المحصول الرئيسى للبلاد .

الحملة الفرنسية ومشروع الرى الدائم

واهتم الفرنسيون فى أثناء مقامهم بمصر بتنمية موارد البلاد فعملوا على توفير الماء الكافى للأراضى الزراعية وشرعوا فى تنظيم الرى وضبط ميـاه النيل ، كيلا تذهب إلى البحر الابيض سدى ووضعوا لذلك مشروعا يرمى إلى خزن المياه وتصريفها عند الحاجة بإنشاء سد على فرعى النيل عند رأس الدلتا ، ودرس بعض العلماء الفرنسيين ترع القطر المصرى تمهيـداً لإعادة حفر الترع التى ردمت ، وتطهير الترع الاخرى ، كما أنهم أصلحوا مقياس الروضة ؛ وهكذا كان تفكير الفرنسيين فى هذه الناحية ودراستهم لها الحافز القوى على توجيه الافكار إلى كيفية الاستفادة من الموارد الطبيعية لخدمة البلاد .

محمد على ونظام الرى الدائم

بدأ التفكير فى نظام الرى الدائم فى عصر محمد على عندما أراد التوسع فى زراعة القطن الذى يحتاج إلى الماء فى أثناء انخفاض النيل . فأخذ يعمل على تغيير نظام الرى القديم — نظام الرى بالحياض — الذى عرفته مصر منذ عرفت الزراعة فيها ، وقد كانت زراعة القطن تحتاج إلى الماء فى أثناء انخفاض النيل ، ولهذا الغرض أنشئت القناطر الخيرية على فرعى النيل عند رأس الدلتا لخزن مياه الفيضان ؛ وتصريفها فى وقت الحاجة بوساطة العيون ، ولم يتم إنشاء هذه القناطر على نحو مرض إلا فى سنة ١٨٦١ فى آخر عهد سعيد ، وكذلك حفرت الترع الكثيرة ومن أهمها ترعة المحمودية [التى حلت محل ترعة الإسكندرية القديمة التى كانت تأخذ مياهها من الرحمانية] وتستمد ترعة المحمودية مياهها من فتحه عند العطف . وقصد محمد على من حفرها إحياء الاراضى الزراعية فى مديرية البحيرة ، واتخاذها طريقاً للمواصلات بين الإسكندرية وداخل البلاد ، وانتعش الثغر وعمرت البلاد التى تمر بها هذه الترعة . وكذلك أنشئت القناطر الكثيرة ، وحفرت الترع العديدة وأصلحت الجسور لمقاومة ضرر الفيضان العالى مما زاد فى الإنشاء والتعمير . وكانت خطوة جريئة لاتزال برامجها تنفذ الى اليوم للتحكم فى ماء النهر والاستفادة منها فى الزراعة .

اسماعيل والرى

واستمر الحال كذلك فى عهدى عباس الاول وسعيد ، وعنى الخديوى اسماعيل عناية فائقة بالتوسع فى نظام الرى الدائم لتوفير المياه اللازمة للحاصيل الصيفية وأهمها القطن فاهتم بتنظيم الرى وحفر الترع وقد بلغ ما حفر منها فى عهده ١١٢ ترعة وأهمها ترعة الإبراهيمية وهى من أطول ترع العالم وتم حفرها فى خمس سنوات (١٨٦٧ — ١٨٧٢) وبفضل حفر هذه الترعة تقدمت الزراعة فى الوجه القبلى ولا سيما زراعة قصب السكر فى بنى سويف والمنيا وأسيوط .

أما فى الوجه البحرى فقد تم حفر ترعة الإسماعيلية وكذلك طهرت الترع القديمة وزيد فى عمق بعضها وأقيمت السدود على طول نهر النيل ولا سيما فى الدلتا لتنظيم مياه الفيضان . وقد أقيم عدد كبير من الجسور على النيل والترع بلغ عددها فى عهد إسماعيل ٤٣٠ جسراً أشهرها [كوبرى] كفر الزيات [وكوبرى] قصر النيل .

عهد الاحتلال والاستقلال

ثم استمرت حركة التوسع فى نظام الرى فى عهدى الاحتلال والاستقلال وبذلك تقدمت الزراعة تقدماً محسوساً بفضل تنظيم وتعميم الرى الدائم حتى سنة ١٨٩١ ، وهى السنة التى بدىء فيها باتباع وسيلة جديدة ، غير حفر الترع ، للتوسع فى الرى ، وهى سياسة بناء الخزانات ، فقد اهتمت الحكومات المتعاقبة بعد سنة ١٨٩١ بإقامة خزان أسوان ، على عرض النهر وتم ذلك فى سنة ١٩٠٢ وكان لزاما لهذه السياسة أن تقام القناطر التى تخدم هذه الفكرة فشيدت قناطر أسيوط وزفتى ، واستمرت تعلية الخزان ، فتمت التعلية الأولى فى سنة ١٩١٢ ثم التعلية الثانية فى سنة ١٩٣٧ ، ولم تكن فكرة هذه المشروعات فى مصر فحسب ، بل توجهت الأفكار إلى إقامة مشروعات الرى فى أعالى النيل ، فعملت الأعمال الهندسية فى السودان الأوسط ، وتم بناء خزان مكوار سنة ١٩٢٤ ثم عقبه خزان جبل الأولياء . ولا تزال هناك مشروعات كثيرة يمكن التفكير فيها فى أعالى النيل فى بحيرتى فكتوريا وألبرت ومنطقة بحر الجبل .

كل هذه المجهودات تخدم فكرة معينة هى تعميم الرى الدائم وحجز مياه الفيضان لتصل المياه إلى أكبر مساحة من الأراضى القابلة للزراعة ، لاستصلاحها وزراعتها فيزداد الإنتاج الزراعى .

تعميم الرى الدائم

إن المشروعات التى وجدت لتعميم الرى الدائم نوعان :

(١) الأعمال الهندسية التى أجريت داخل الحدود المصرية كالقناطر والخزانات والترع .

(٢) الأعمال الهندسية التى تمت داخل حدود السودان .

النوع الأول

الأعمال الهندسية داخل البلاد

القناطر الخيرية

أصلحت القناطر بين سنتى ١٨٨٤و١٨٨٩ [الاحتلال] وبنيت العيون والفتحات من جديد وأقيمت سدود أمام القناطر وطهرت الترع الرئيسية [الرياح المنوفى والرياح التوفيق] وحفر الرياح البحيرى وكان لهذا الإصلاح فوائد أهمها :

١ — زرعت الأرض أكثر من مرة فى السنة وتمكن الفلاح من زراعة غلات مختلفة شتوية وصيفية ونيلية .

٢ — اتسعت المساحة القابلة للزراعة وبذلك تمكنت الحكومة من فرض ضرائب عقارية على مساحات جديدة فزادت إيرادات الحكومة .

٣ — زاد الإنتاج الزراعى زيادة ملموسة فمثلا زاد الإنتاج لمحصول القطن بفضل بناء القناطر الخيرية على الصورة الآتية ؛

فى سنة ١٨٨٨ كان محصول القطن ٢٫٧٢٣٫٠٠٠ قنطار .

فى سنة ١٨٩٢ كان محصول القطن ٥٫٢٢١٫٠٠٠ قنطار .

فى سنة ١٨٩٧ كان محصول القطن ٦٫٥٤٤٫٠٠٠ قنطار .

على أن هذه القناطر لم تستطع أن تساير التوسع الزراعى فى الدلتا الذى يتطلب وفرة الماء فرأت الحكومة فى السنوات الماضية إنشاء قناطر جديدة أخرى تحل

محلها وقد سميت قناطر محمد على وتم بناء هذه القناطر فى سنة ١٩٣٩

خزان أسوان

وضع المهندس الإنجليزى ولكوكس سنة ١٨٩٢ عدة تصميمات لإقامة خزان بالقرب من الحدود المصرية الجنوبية اختار أنسبها عند أسوان وقد تم إنشاؤه سنة ١٩٠٢ ولم يكن يسع غير مليار واحد من الأمتار المكعبة وتقررت تعليته فى سنة ١٩٠٧ وقد تمت هذه التعلية فى ١٩١٢ ، وبذلك ضوعفت سعة الخزان ثم تقررت تعليته للمرة الثانية سنة ١٩٣٤ وتمت فى ١٩٣٧ وغمر الماء بعض الأراضى فى بلاد النوبة فعوضت الحكومة أصحابها .

ولقد كان لبناء هذا الخزان العظيم شأن كبير فى حياة مصر الاقتصادية وخاصة بعد أن تمت تعليته الأخيرة حتى أصبح من الممكن تعميم الرى الدائم فى كل أنحاء المملكة المصرية وإصلاح الأراضى البور فى شمال الدلتا .

قناطر زفتى

أنشئت سنة ١٩٠٢ والغرض منها زيادة المياه فى فرع دمياط لتساعد على تنظيم الرى فى مديريتى الدقهلية والغربية .

قناطر أسيوط

أنشئت قناطر أسيوط سنة ١٩٠٢ وكان الغرض من إنشائها حجز المياه حتى يرتفع منسوبها لتملأ ترعة الإبراهيمية التى أصلحت أيضاً لتنظيم الرى فى مديريات أسيوط والمنيا وبنى سويف والجيزة . ولقد رئى تقوية هذه القناطر لتعميم الرى الدائم فى تلك المديريات وتمت هذه التقويه سنه ١٩٣٨ وبهذا تحولت معظم أراضى الحياض إلى الرى الدائم .

قناطر اسنا

أنشئت سنة ١٩٠٩ والغرض منها أن يرتفع منسوب المياه حتى يمكن إتمام رى الحياض فى مديريتى قنا وجرجا .

قناطر نجع حمادى

تم إنشاؤها فى ١٩٣٠ ولقد ساعد هذا المشروع على ضمان رى الحياض وزيادة الأراضى التى تروى ريا صيفيا فى مديريتى جرجا وأسيوط .

هذا عدا تطهير الرياحات وحفر الترع العديدة التى تصل بين الأراضى البعيدة ومجارى النهر الرئيسية .

النوع الثانى

الأعمال الهندسية فى السودان

لم تكن الأعمال الرئيسية المائية الكبرى محصورة فى داخل القطر بل تعدته إلى مجرى النيل الأعلى وقد أمكن القيام بهذه الأعمال لأن الحكم المصرى امتد فى السودان وقلب أفريقية ، ودعا إلى تنفيذ هذه الأعمال الهندسية عوامل أهمها :

١ ــ التفكير فى زيادة مساحة الأراضى المزروعة لاستمرار زيادة عدد السكان ولا يمكن زراعة هذه الأراضى الجديدة إلا بتخزين كميات عظيمة فى أثناء الفيضان .

٢ ــ أدى اشتراك الانجليز فى حكم السودان إلى تكوين شركات إنجليزية تثمر رؤوس أموالها فى استغلال أراضى السودان الزراعية ويحتاج هذا العمل إلى العناية بشئون الرى فيه .

دعا ذلك كله إلى التفكير فى مشروعات الرى العظيمة والنظر إلى النيل كوحدة

طبيعيةوسياسية واقتصادية من منبعه إلى مصبه فأقيم خزان سنار على النيل الأزرق وخزان جبل الأولياء على النيل الأبيض لتوفير ماء الفيضان وخزنه إلى وقت الحاجة وتصريفه حسب الضرورة .

وهناك مشروعات أخرى لم تسمح الظروف بتنفيذها وهى موضع الدراسة والتنفيذ الآن مثل خزان بحيرة تانا وخزان البرت ومشروع منطقة السدود وخزان بحيرة فكتوريا .

الصرف

كان نظام الصرف غير معروف فى مصر ، لأن نظام الزراعة الحوضية لا يحتاج إلى صرف منظم ، ولكن سياسة الرى الدائم سببت التفكير فى اتباع نظام محكم للصرف الأغراض الآتية :

١ — تقليل الرطوبة التى توجد فى الأراضى الزراعية بسبب كثرة ريها على مدار السنة .

٢ — إذابة الأملاح الزائدة فى الأرض .

٣ — تصريف ماء الرى الزائد عن حاجتها .

وكان نقص محصول قطن سنة ١٩٠٩ هو السبب الرئيسى فى التفكير فى تنظيم وسائل الصرف ، وقسمت مناطق الدلتا سنه ١٩١١ إلى مناطق صرف رئيسية ، إلا أن قيام حرب سنة ١٩١٤ لم يعط الفرصة الكافية لتنفيذ هذه المشروعات .

ولذلك رئى تنفيذ هذه السياسة بعد الحرب العالمية الاولى ، ونالت مديرية البحيرة وشمال الغربية والدقهلية عناية خاصة فى وسائل الصرف لأن أراضيها تكثر بها الأملاح والرطوبة . كما رئى أن تقام مضخات عند نهاية المصارف الرئيسية لسحب المياه المتجمعة فيها وطردها إلى البحر .

ولا تزال الحكومة تواصل إنشاء المصارف فى أجزاء أخرى من القطر مثل المناطق الجنوبية من الدلتا ومصر الوسطى .

مشروع السد العالى

هدفت السياسة الجديدة الى الإهتمام بتنفيذ مشروع السد العالى لما يحمله من نتائج عظيمة الأثر . والمشروع عبارة عن إنشاء سد كبير على النيل فى منطقة أسوان يبعد عنها بما بين ٦ و ١٢ كيلو مترا . والغرض من هذا المشروع حجز أكبر كمية من ماء النهر بحيث تستفيد منها الزراعة المصرية . ويعد المشروع بحيث يرفع منسوب الماء المخزون من ١٢٠ إلى ١٨٠ قدماً وفى ذلك استيعاب لأكبر كمية من مياه النهر حتى لا تضيع فى البحر . وتقدر تكاليف المشروع بحوالى ٢٠٠ مليون جنيه .

أما الفائدة المرجو تحقيقهافهى تحويل أراضى الحياض الى ري دائم وإصلاح الأراضى البور إذ يمكن إصلاح ما يقرب من مليونين من الأفدنة ، وهى مساحة لا يستهان بها إذا ما أضيفت إلى المساحة المقررة للزراعة كما أنه يمكن تحويل ٧٠٠,٠٠٠ فدان من ري الحياض الى الرى الدائم و إضافة ٤٠٠,٠٠٠ ألف فدان الى الرقعة الزراعية وهى الأراضى العالية فى جنوب الوادى ، وتمتد من أسوان الى نجع حمادى فضلا عن زراعة ٧٠٠,٠٠٠ ألف فدان لمحصول الأرز وكذا تصريف المياه حسب حاجة الزراعة على مدار السنة .

وهكذا يتضح الأثر الإقتصادى الذى يعود على البلاد من تنفيذ مشروع السد العالى . فالرقعة الزراعية ستزداد مساحتها الى ما يزيد على سبعة ملايين من الأفدنة وفى ذلك زيادة فى الإنتاج الزراعى والدخل القومى والقوة الشرائية كما أنه يكفل إنتاج المواد الغذائية التى تحتاج الى استيرادها من الخارج وفى ذلك توفير لمواردنا ومدخراتنا إذ تكفل هذه الموارد الجديدة أن تعيش الدولة فى دائرة إمكانياتها الإقتصادية وفى ذلك تحقيق لمبدأ اقتصادى سليم هو مبدأ « الإكتفاء الذاتى » .

ونجاح المشروع على هذه الصورة وما يهدف اليه من زيادة مساحة الأراضى الزراعية ، فيه فائدة للدولة اذ تفرض الضرائب على الأرض التى تستصلح للزراعة مما يعتبر مورداً من موارد الدولة .

الفصل الثالث

الغلات الرئيسية

كان القمح في القرن الثامن عشر هو المحصول الرئيسي الذى كانت تنتجه مصر في ذلك الوقت ، ومافاض منه عن حاجة البـــلاد يصدر الى الخارج . ومن أهم المحصولات أيضاً الذرة وهو غذاء الـكـثرة من أهل البلاد . والأرز وكان يزرع في شمال الدلتا حول رشيد ، والشعير والفول والعدس والـكتان والبصل وقصب السكر وتزرع فى جهات مختلفة فى أقاليم شتى من الوجه القبلى . أما القطن فـكان يزرع منه أنواع رديئة ، تبقى فى الارض ثمانى سنوات أو عشرا ، وبعضه يزرع كل عام ، وكان الفلاحون فى بعض بلاد الصعيد ينسجون أنواعاً خشنة من المنسوجات القطنية ، وفى مصر الوسطى زرعت النيلة واستخرجت منها الاصباغ ، ولـكن زراعتها لم تـكن منتشرة لانها كانت تتطلب عناية خاصة . وفى بعض بلاد الصعيد زرع قصب السكر وأنشأ المماليك مصانع للسكر فى فرشوط وأخميم .

أهم الغلات الزراعية

القطن

اهتم محمد على بشئون الزراعة اهتماماً عظيما ، وقدسمع عن أهمية القطن كمحصول زراعى تقبل المصانع الاوربية على شرائه ، فاهتم بزراعته . وكان هذا فى سنة ١٨٢١ حيث صدر منه أول رسالة الى انجلترا سنة ١٨٢٢ باعها لبيت « بريجز Briggs »

وقد أحس محمد على بفائدته المالية ، فطلب من أمريكا بذوراً طويلة التيلة ، كما جلب من الهند بذوراً أخرى وزعها على حقول تجاربه المنتشرة فى جهات مختلفة من الدلتا ، فاذا مانجحت تجاربه وكثرت بذوره ، وزعها على الفلاحين لتعميم زراعتها ، وعمل على تحسين وسائل الرى الدائم من أجل زراعة القطن .

وعنى محمد على بمحاربة آفات القطن عناية فائقة ، لأنه عرف أنها تضر بمقدار الإنتاج ، كما عمل على نقل البذور من مديرية إلى أخرى ، أو جلبها من الخارج ، وأدخل أيضا زراعته فى السودان ، وإن جاء محصوله رديئا لعدم اتباع الطريقة الصحيحة لزراعته .

تحولت اقتصاديات البلاد بفضل إنتاج القطن والتوسع فى زراعته ، وكان لذلك نتائج أهمها :

(١) زادت قيمة الصادرات المصرية بفضل ماصدر من القطن .

(٢) زادت إيرادات الحكومة بفضل احتكار التجارة ، وأهم السلع التى احتكرت تجارتها ، القطن .

(٣) كانت انجلترا أكبر عميل لشراء القطن طوال عهد محمد على ، فارتبطت مغازل لنكشير بالتيلة المصرية .

كان ذلك سببا فى زيادة اهتمام الحكومة به ، وأصبحت تجارته فى آخر عصر محمد على تمثل رقما عاليا ، وصار فى المقام الأول من الصادرات المصرية الأخرى .

وكانت لهذه النتائج قيمتها فى توجيه العناية بزراعة القطن وفى حلوله المقام الأول بين سلع الصادرات المصرية .

ولما انتهى نظام الاحتكار فى آخر عصر محمد على ، وأصبحت تجارته حرة يستطيع الفلاح أن يبيع ما ينتجه منه إلى التجار مصريين وأجانب ، نال من عناية الأفراد والفلاحين عناية كبيرة ، كما قامت الحكومة بتوجيه زراعته وفق التجارب العلمية والعملية الحديثة .

وفيما يلى إحصاء يبين تطور إنتاج القطن ، فى عصر محمد على ومتوسط أسعاره حتى يمكن الوقوف على الأثر الذى أوجده فى مالية البلاد :

السنة	الـكمية بالقنطار	السعر بالريال
١٨٢١	٩٤٤	١٦
١٨٢٢	٣٥,١٠٨	١٥,٥
١٨٢٣	١٥٩,٤٢٦	١٥,٥
١٨٢٤	٢٢٨,٠٨٨	١٧
١٨٢٥	٢١٢,٢١٨	١٦
١٨٢٦	٢١٦,١٨١	١٣
١٨٢٧	١٥٩,٦٤٢	١٣
١٨٢٨	٥٩,٢٥٥	١٣
١٨٢٩	١٠٤,٩٢٠	١٢
١٨٣٠	٢١٣,٥٨٥	١٢
١٨٣١	١٨٦,٦٧٥	١٠ ½
١٨٣٢	١٣٦,١٢٧	١٥
١٨٣٣	٥٦,٠٦٧	٢٥
١٨٣٤	١٤٣,٨٩٢	٣٠ ¼
١٨٣٥	٢١٣,٦٠٤	٢٥ ½
١٨٣٦	٢٤٣,٢٣٠	١٨ ½
١٨٣٧	٣١٥,٤٧٠	١٣
١٨٣٨	٢٣٨,٨٣٣	١٥
١٨٣٩	١٣٤,٠٩٧	١٨ ½
١٨٤٠	١٥٩,٣٠١	١٣
١٨٤١	١٩٣,٥٠٧	١٣ ¼
١٨٤٢	٢١١,٠٣٠	١٠
١٨٤٣	٢٦١,٠٦٤	٧ ¼
١٨٤٤	١٥٣,٣٦٣	١٨
١٨٤٥	٣٤٤,٩٥٥	٦
١٨٤٦	٢٠٢,٠٤٠	١٠ ¼
١٨٤٧	٢٥٧,٤٩٢	١٠
١٨٤٨	١١٩,٩٦٥	٧
١٨٤٩	٢٥٧,٥١٠	١٠

وزاد اهتمام الفلاح بزراعة القطن وإنتاجه عندما زادت حقوقه في حيازة الأرض ، وصدرت لائحتا الأراضى فى ١٨٥٤ و ١٨٥٨ فى عهد سعيد ، وفضلا عن ذلك زادت الكمية المصدرة منه وارتفعت قيمتها .

وساعدت الظروف الخارجية على أن يجنى الأفراد والجماعات أرباحا عظيمة من زاعته فى أوائل حكم اسماعيل ، وكان ذلك بسبب قيام الحروب الأهلية فى أمريكا (١٨٦١ — ١٨٦٤) فقل إنتاج القطن الأمريكى ، وابتدأ الغزالون الإنجليز يبحثون عن قطن فى جهات أخرى ، ومنها مصر وبسبب ذلك ارتفع سعر القنطار من القطن المصرى من جنيهين الى اثنى عشر جنيها مصريا ، فأقبل الزراع على زراعته ، وامتلأت البلاد بالثروة الواردة إليها ، فأثر هذا تأثيراً كبيراً فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى ذلك الوقت ، وكان انتاج البلاد من القطن (فى سنة ١٨٦٠) ٤١٥ و ٥٠١ قنطاراً فأصبح (فى سنة ١٨٦٥) ٢و١٣١و٧١٦ قنطاراً وارتفعت قيمة الصادرات من ٣و٨٤٢و٠٠٠ جنيه (فى سنة ١٨٦١) الى ١٤و٤١٧و٠٠٠ جنيه (فى سنة ١٨٦٤) وارتفعت ايرادات الحكومة من ٢و١٥٤و٠٠٠ فى سنة ١٨٦١ الى٦و٩٧٢و٠٠٠ جنيه (فى سنة ١٨٦٤) .

وبعد أن وضعت الحرب الأمريكية أوزارها هبطت أثمان القطن هبوطا فاحشاً ابتداء من ١٨٦٥ وكان لذلك أسوأ الأثر فى موارد الأفراد والحكومة ، على أنها لم تقلل من نفقاتها ، ولم تخفض الضرائب ، بل استمرت تجبيها كأنها فى سنى الرخاء ، دون أن تراعى ماطرأ على البلاد من أزمة مفاجئة فى هذه الظروف السيئه ، فقد انتشر الطاعون وفتك بالماشيه ، فقل الإنتاج ، واضطر كثير من الفلاحين إلى هجر أراضيهم أو بيعها بأثمان بخسة ليؤدوا ما عليها من المال للحكومة أو للمرابين .

وكانت زراعة القطن سنة ١٨٧٩ تشمل ٧٢ ٪ من مجموع مساحة الأراضى المزروعة ، وهذا دليل على الاهتمام بزراعته . وبلغ الانتاج حوالى ثلاثة ملايين من القناطير .

وجهت الحكومات فى عهد الاحتلال البريطانى (١٨٨٢ — ١٩١٤) الفلاحين إلى الزراعة عامة والى زراعة القطن خاصة ، فاهتمت بمشروعات الرى حتى تنقل المياه الى أكبر مساحة يمكن زراعتها ، واتبعت بريطانيا سياسة نحو القطن ، فأقبلت على شراء الناتج من زراعته كل عام ، بأسعار معقولة ، فزاد رخاء الفلاح وضمنت انجلترا لمصانعها قطناً من نوع طويل التيلة . وتحول اهتمام المصريين عن الصناعة وكسبت بريطانيا سوقاً لمصنوعاتها ، وهكذا تبوأ القطن مكانته فى الاقتصاديات المصرية على مر السنين وكر الأيام .

وكلما أصيب القطن بما ينقص من كميته أو يقلل من قيمته [سواء بالآفات أو بانخفاض الأسعار] اضطربت له أحوال الأفراد وظروف البـــلاد المالية بالرغم من الاطراد المستمر فى حالة البلاد الاقتصادية نتيجة لمحصوله ، فقد انخفضت أسعاره سنة ١٩٠٧ التى كانت من العوامل الفعالة لحدوث أزمة سنة ١٩٠٧ ، كما سببت قلة الخصوبة لكثرة الأملاح فى الأرض — لقلة المصارف — نقصا فى محصول سنة ١٩٠٩ ، مما دعا إلى توجه الحكومة إلى دراسة مشروع الصرف فى البلاد .

وتطورت أهمية القطن بعد الحرب الماضية (١٩١٤ — ١٩١٨) تطوراً خطيراً إذ اعتبر القطن «محصول النقود» ، يدفع منه الفلاح الايجار المستحق عليه ، إذا كان مستأجراً ، والأموال الأميرية إذا كان مالكا ، وأقساط البنوك اذا كان مديناً واعتمدت مصر اعتماداً كلياً على محصول القطن إذ شغلت زراعته ثلث المساحة المزروعة ، كما كونت تجارته [القطن الشعر ، والبذرة والكسب وزيت البذرة] حوالى ٨٥ ٪ من مجموع الصادرات ، واعتبر القطن أيضاً مقياس القوى الشرائية التى بها استطاع الأفراد أن يحددوا استهلاكهم ، وعلى هذا فان قيمة صادرات القطن هى التى تحدد قيمة الواردات . وفيما يلى إحصاء يوضح تطور إنتاج القطن

السعر بالريال	الكمية بالقنطار	السنة
١١و٧١	٢و٧٩٢و٠٠٠	١٨٨٥
١١و٥٢	٤و١٥٩و٠٠٠	١٨٩٠
١١و٠٣	٥و٢٧٦و٠٠٠	١٨٩٥
١٠و٧٧	٥و٤٣٥و٠٠٠	١٩٠٠
١٥و٩٨	٥و٩٦٠و٠٠٠	١٩٠٥
١٧و٦٠	٧و٥٠٥و٠٠٠	١٩١٠
١٩و٠٢	٧و٦٦٤و٠٠٠	١٩١٤

ولم تصل أهمية القطن إلى هذا الحد إلا وقـــد جرت معها مشاكل واجهت الأفراد والحكومات ، وتنحصر فى مشكلتين أساسيتين .

أولا – قلة محصول القطن

إن محصول الفدان قد نقصت كميته كما يتضح ذلك من الأرقام الآتية :

متوسط محصول الفدان	المحصول بالقنطار	المساحه المزروعه بالفدان	السنه
٥و٢٩	٥و٢٧٦و٠٠٠	٩٩٧و٧٣٥	١٨٩٥
٤و٤٢	٥و٤٣٥و٤٨٠	١و١٣٠و٣١٩	١٩٠٠
٣و٨٠	٥و٩٥٧و٨٨٣	١و٥٦٦و٦٠٢	١٩٠٥
٤و٥٧	٧و٥٠٥و٠٧٣	١و٦٤٢و٦١٠	١٩١٠
٤و٠٢	٤و٧٧٤و٧٦٨	١و١٨٦و٠٠٤	١٩١٥
٣و٣٠	٦و٠٣٦و٠٠٠	١و٨٣٧و٨٦٨	١٩٢٠
٤و١٤	٧و٩٦٥و٠٠٠	١و٩٢٤و٣٨٢	١٩٢٥
٣و٩٨	٨و٢٧٦و٠٠٠	٢و٠٨٢و٤٢٠	١٩٣٠
٥و١١	٨و٥٣٥و٠٠٠	١و٦٦٩و٠٠٥	١٩٣٥

تحدثنا الأرقام عن أن كميات محصول القطن زادت لزيادة المساحة المزروعة ولكن محصول الفدان قد نقص ويرجع ذلك إلى عوامل أهمها :

١ — إجهاد الأرض بزراعة أكثر من محصول واحد .

٢ — قلة خصوبة التربة نظراً لتعميم نظام الرى الدائم وعدم كفاية نظام الصرف .

٣ — تعرض محصول القطن للآفات الزراعية التى تفتك به فتكا ذريعاً وتقلل من محصول الفدان ، وبخاصة الآفات التى تأتى من رى البرسيم المجاور لمحصول القطن بعد ١٠ مايو من كل عام .

٤ — الإقبال على زراعة القطن السكلاريدس وهو بطبيعته قليل المحصول ، ولكن الزارعين يقبلون عليه لارتفاع أسعاره التى تعوض قلة إنتاجه .

وقد عولجت هذه الحالة باتباع نظام الدورة الزراعية وتسميد الأرض تسميداً صالحاً لها ، وإنشاء المصارف اللازمة ، ومقاومة الآفات الزراعية ومكافحتها برش النبات بالمواد الكيمائية المختلفة ، وباستنبات بذور أخرى لها صفات التيلة الطويلة تنتج محصولا وفيراً ، وتمتاز بمقاومتها للآفات ، وأهمها أنواع المعرض والجيزة ٧ والكرنك وغيرها وهى تقارب السكلاريدس فى الجودة وتمتاز عنه بوفرة المحصول .

ثانياً — رخص أسعار القطن

تتوقف أسعار القطن على العلاقة بين طلب القطن العالمى والمعروض منه ، وإنتاج مصر لايزيد عن ٩٪ من الإنتاج العالمى ، ولذلك لاتستطيع أن تتحكم فى العرض أو الطلب ، إنما الولايات المتحدة التى تعتبر أكبر الدول إنتاجاً له هى التى تتحكم فى العرض كما تحكمت انجلترا واليابان (قبل سنة ١٩٣٩) فى الطلب العالمى لأن بهما أكبر مصانع الغزل والنسيج فى العالم . وكان لاستخدام الحرير الصناعى فى صناعة المنسوجات أكبر الأثر فى خفض أسعار القطن .

وترينا الأرقام الآتية التطور التاريخي لأسعار القطن المصرى .

السنة	متوسط سعر القنطار بالريال	السنة	متوسط سعر القنطار بالريال
١٨٩٥	١٠و٠٣	١٩٢٢	٣٠و٧١
١٩٠٠	١٠و٨٧	١٩٢٥	٣٠و٤٦
١٩٠٥	١٥و١١	١٩٢٦	٢١و٣٥
١٩١٠	١٧و٦٠	١٩٣٠	١٢و٠٤
١٩١٥	١٩و٢٨	١٩٣٥	١٣و٦٤
١٩٢٠	٣٤و٥٠		

تحدثنا الأرقام السابقة عن أن مستوى الأسعار أخذ فى الارتفاع قبل الحرب الماضية (١٩١٤ — ١٩١٨) وبالرغم من الصعود الذى أعقب الحرب مباشرة لإعادة فتح مصانع النسيج ثانية ، فقد استمر الهبوط منذ سنة ١٩٢٢ وقاوم الأهالى الأزمات المالية ، إلا أن النقود التى عادت عليهم أثناء الحرب ، قد ساعدتهم على تحمل أعباء الأزمة حتى حلت الأزمة العالمية سنة ١٩٣٠ فلم يقو الكثير منهم على دفع آثارها عنهم ، ومما زاد فى إرهاقهم أن انخفض سعر القنطار الى ٢٤٠ قرشاً فخاب أمل الفلاح فى الاعتماد على محصول القطن كمحصول للنقود ، يرتب عليه أحواله المالية .

وبعد سنة ١٩٣٠ رئى أن مشاكل العالم الاقتصادية ليست مشاكل انتاج ولكنها مشاكل توزيع ، وأن أية سياسة زراعية لن يرجى لها النجاح ان لم يقدر القائمون بها الظروف الاقتصادية التى تسيطر على الانتاج الزراعى مثل ديون الفلاح والسياسة الجمركية وتشجيع التجارة الداخلية والخارجية .

وقد لجأت الحكومة المصرية فى ذلك الوقت إلى علاج هذه الحالة باتباع سياسة زراعية إزاء انتاج القطن ترمى الى .

١ — تحديد مساحة القطن ، على أمل أن قلة المحصول يتبعها ارتفاع فى أسعاره ،

وقد يكون هذا الزعم صحيحاً اذا كانت مصر تتحكم فى الانتاج العالمى وتؤثر فى الكمية المعروضة فى السوق الدولية .

(٢) منح الفلاح تسهيلات مالية على حساب قطنه حتى لا يندفع كل منتج الى بيع قطنه فيغرق السوق ، فتنخفض الأسعار .

(٣) تقديم القروض الزراعية من سماد وبذور وأموال للفلاحين حتى يتمكنوا من زراعة أرضهم دون ارهاق فأنشىء بنك التسليف الزراعى سنة ١٩٣١ .

(٤) الدعاية للقطن المصرى فى الخارج ، والبحث عن أسواق جديدة تقبل على شرائه ، فزادت صادراتنا الى اليابان وايطاليا ودول أوربا الوسطى نتيجة لهذه السياسة .

(٥) تشجيع زراعة الحبوب والفاكهة فى المساحة التى قلت فيها زراعة القطن حتى تتنوع الغلات الزراعية ، ويتحرر الفلاح من تحكم نوع معين فى موارده المالية .

(٦) اتباع سياسة جمركية معينة تساعد على تشجيع الزراعة ، وزيادة الصادرات وتقليل الواردات من الأصناف التى يمكن صناعتها محلياً .

وقد نفذ معظم هذا البرنامج ، وجنى الزارعون أرباحاً من زراعة الفاكهة والخضروات فى السنوات الأخيرة .

(٧) تدخل الحكومة فى السوق مشترية لتتحسن أسعاره كما حدث فى الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ ، وعندما حدثت الأزمة العالمية ١٩٢٩ — ١٩٣٢ وكذلك عند ما أعلنت الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ — ١٩٤٥ ، ولاتزال تحمى السوق بتحديد سعر أدنى حتى لايستغل المغرضون ظروف العالم فى خفض أسعار القطن .

وفيما يلى إحصاء يوضح مركز أسعار القطن فى السنوات الأخيرة .

السنة	المساحة المزروعة بالفدان	المحصول بالقنطار	متوسط محصول الفدان بالقنطار
١٩٤٠	١,٦٨٤,٧٦٩	٩,١٦٩,٦٣٤	٥,٣٥
١٩٤١	١,٦٤٣,٦٢٩	٨,٣٧١, ٩٠	٥,٠٩
١٩٤٢	٧٠٥,٨٩٠	٤,٢٣٢,٧٨٧	٥,٨٨
١٩٤٣	٧١٢,٨١٠	٣,٥٦٩,٤٠٨	٥,٠١
١٩٤٤	٨٥٢,٩٤٩	٤,٦٤٠,٢٦٢	٥,٤٤
١٩٤٥	٩٨٢,٤٣٥	٥,٢٢٠,٩٧٥	٥,٢٠
١٩٤٦	١,٢١١,٧٣١	٦,٠٦٥,٧٣٦	٤,٨٩
١٩٤٨	١,٤٤١,٤٥٥	٨,٨٩٩,٧٣٢	٦,١٧
١٩٤٩	١,٦٩٢,٠٠٤	٨,٧٠٤,٤٣٠	٥,١٤

يتضح من هذه الاحصائية أن ظروف الحرب العالمية الثانية فرضت سياسة لزراعة القطن تقيدها بقلة المساحة فى حدود الربع ، ويمكن للحكومة المصرية بالاشتراك مع اللجنة البريطانية شراء محصول القطن وتخزينه ، ويمكن زراعة باقى المساحة بالمواد الغذائية وبخاصة القمح لتموين الشعب وجيوش الحلفاء بالغذاء اللازم . ولما انتهت الحرب سمحت بزراعة ثلث الأرض قطناً ثم سمح بالنصف . وتقرر أخيراً أن تكون زراعته فى حدود ٣٠ ٪ من المساحة .

قضت السياسة القطنية التى اتبعتها الدولة بعد الحرب العالمية الثانية إلى تحديد مساحة القطن وتحديد زراعة أصنافه فى المناطق التى تجود فيه ولكن استهدف محصول القطن إلى مضاربات جعلت أسعاره فى تقلبات أثرت - أيما تأثير - على زراعته كما أن انجلترا حاولت بشتى الطرق محاربة تجارته - وهى محاربة اقتصادية - للضغط على اقتصاديات الأفراد والدولة ولكن السياسة التى اتبعتها « حكومة الثورة » من تحديد مساحة زراعة القطن ، وتنظيم تجارته الداخلية بأن أغلقت بورصة العقود وحددت أسعاراً تشترى بها الدولة وتعتبرها مجزية للمنتج ونظمت تمويل شرائه وجعلت تجارته الخارجية حرة فى حدود هذا التنظيم حتى تضمن حلجه ، وفى النهاية تنظم

الحكومة عملية التصدير عن طريق اتحاد المصدرين ، كما أنها عالجت الحرب الإقتصادية لتجارته بالدعاية فى الخارج وعقد الصفقات لمبادلة القطن بالسلع التى تحتاج اليها البلاد أى إعتبرت الدولة فى سياستها الجديدة القطن ومركزه بالنسبة للإقتصاد الأهلى فوازنت به الصادرات والواردات المصرية وقدرت على أساس تلك الموازنة العلاقات التجارية التى تنشأ بينها وبين الدول الأجنبية الأخرى .

الحبوب

كانت الحبوب تزرع فى مصر للاستهلاك المحلى ، ولذلك لم يكن يصدر منها إلى الخارج إلا القليل ، ولقد انتشرت زراعة الحبوب فى مناطق جديدة مثل كندا وأستراليا والأرجنتين ، وأدت سرعة المواصلات إلى إغراق الأسواق الأوربية بقمح هذه البلاد ، فلم تعد لها حاجة إلى القمح المصرى ، وأهمل الفلاحون زراعة الحبوب بسبب الأرباح التى جنوها من القطن فنقصت الحبوب حتى خشيت الحكومة أن يحل القحط بالبلاد فقررت فى سنة ١٨٦٤ منع تصدير الحبوب إلى الخارج بل شجعت استيرادها .

وبعد أن هبطت أسعار القطن ابتداء من سنة ١٨٦٥ عادت زراعة الحبوب إلى الانتعاش ، وفاض المحصول عن حاجة البلاد ، وعاد تصدير الحبوب إلى الخارج ، ورجع التوازن بين المحصولين الرئيسيين فى القطن والحبوب .

وفى عهد الاحتلال البريطانى عاد الاهتمام بمحصول القطن . كما وجهت العناية إلى زراعة الحبوب ، ومما ساعد على ذلك تعميم نظام الرى الدائم ، وإصلاح أراض قابلة للزراعة ، فزادت المساحة المزروعة ، وتطورت أحوال البلاد الاقتصادية ، واستمر الحال حتى عهد الاستقلال ، والحكومات المتعاقبة توالى جهدها فى موازنة المنافسة بين القطن من جهة والحبوب من جهة أخرى ، ويظهر ذلك جليا فى سنى الحرب إذ تشرع الدولة ما يقلل من زراعة القطن وتعمل على زيادة مساحة القمح لتوفير المواد الغذائية للشعب والجيوش المتحالفة . وفيما يلى جدول يبين النسب المئوية لأهم الغلات الزراعية فى مصر .

النسب المئوية لأهم الغلات الزراعية فى مصر

السنة	القطن	الذرة	القمح	البرسيم	الفول	الشعير	الأرز	قصب السكر
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪
١٨٩٨ - ١٨٩٩	١٦٫٤٠	٢٢٫١٨	١٧٫٦٥	٢٢٫٤٩	٩٫٠٧	٧٫٦٢	٣٫٠٩	١٫٢٣
١٩٠٣ - ١٩٠٤	١٨٫٩٤	٢٣٫٤٣	١٦٫٤٧	٢١٫٨٧	٨٫٨٨	٦٫٢٥	٢٫٩٨	٠٫٨٨
١٩٠٨ - ١٩٠٩	٢٠٫٨٣	٢٣٫٤٢	١٦٫٢٨	٢٢٫٠٥	٧٫٣٩	٥٫٥٢	٣٫٥٤	٠٫٥٧
١٩١٣ - ١٩١٤	٢٣٫١٩	٢٤٫١٥	١٦٫٥٥	٢٠٫١٧	٥٫٦٦	٥٫٠٦	٠٫٥٦	٠٫٦٤
١٩١٤ - ١٩١٥	١٥٫١٦	٢٢٫٨٣	١٩٫٦٠	٢٠٫٢٦	١٫٩٧	٥٫٦٩	٤٫٠٨	٠٫٦٧
١٩١٥ - ١٩١٦	٢١٫٧٣	٢٢٫٠٨	١٨٫٣٠	١٩٫٥٥	٦٫٦٠	٥٫٥٥	١٫٩٤	٠٫٧٨
١٩١٦ - ١٩١٧	٢١٫٨٢	٢١٫١٢	١٤٫٠٠	٢٢٫٦٦	٦٫١٤	٦٫٢٣	٣٫٤٢	٠٫٨١
١٩١٧ - ١٩١٨	١٦٫٨٢	٢٢٫٣٢	١٥٫٨٤	٢٤٫٩٨	٦٫٠٨	٤٫١٥	٤٫٧٥	٠٫٨١
١٩١٨ - ١٩١٩	٢٠٫٤٥	٢٢٫٤٥	١٦٫٥٨	٢٣٫١٥	٦٫٥٦	٤٫٤٧	١٫٨٨	٠٫٧٤
١٩١٩ - ١٩٢٠	٢٣٫٤١	٢٣٫٩١	١٤٫٦٩	٢٢٫١٨	٥٫٣٦	٤٫٢٠	٢٫٠٤	٠٫٦٦
١٩٢٠ - ١٩٢١	١٦٫٠٣	٢٤٫٩٣	١٧٫٤٣	٢٢٫٥٢	٦٫١٢	٤٫٧١	٣٫٨٧	٠٫٧٩
١٩٢١ - ١٩٢٢	٢١٫٩٤	٢٣٫٨٨	١٧٫٨٢	٢١٫٥٠	٥٫٨١	٤٫٤٠	٠٫٦٠	٠٫٧٦
١٩٢٢ - ١٩٢٣	٢١٫١٧	٢٢٫١٧	١٨٫٢٧	٢١٫٧٥	٥٫٨١	٤٫٧٥	٢٫٢١	٠٫٦٨
١٩٢٣ - ١٩٢٤	٢٢٫١٥	٢٢٫٤٢	١٦٫٩١	٢١٫٧٧	٥٫٤٠	٤٫٤٤	٣٫٠٤	٠٫٦٤
١٩٢٤ - ١٩٢٥	٢٣٫٤٣	٢٤٫٣٥	١٦٫١٨	٢١٫٠٢	٥٫٤٣	٤٫٣٠	١٫٦٧	٠٫٦٣
١٩٢٥ - ١٩٢٦	٢١٫١١	٢٤٫٦٦	١٧٫٤٥	٢١٫١٥	٤٫٩٠	٣٫٧٩	٢٫٧٠	٠٫٦٢
١٩٢٦ - ١٩٢٧	١٧٫٥٠	٢٤٫٦٢	١٨٫٤١	٢١٫٣٨	٥٫١٨	٣٫١٨	٤٫٨٥	٠٫٥٥
١٩٢٧ - ١٩٢٨	٢٠٫١١	٢٣٫٨٢	١٧٫٧٢	٢١٫٦٧	٥٫٩١	٤٫٠٨	٢٫٩٤	٠٫٦٦
١٩٢٨ - ١٩٢٩	٢١٫٣٥	٢١٫٤١	١٨٫٠٤	١٧٫١١	٥٫٨٢	٤٫٤٨	٣٫٦٦	٠٫٦٣
١٩٢٩ - ١٩٣٠	٢٤٫١٢	٢١٫١٦	١٦٫٩٨	١٦٫٩٥	٤٫٩١	٣٫٨٥	٤٫٠٠	٠٫٦٢
١٩٣٠ - ١٩٣١	١٩٫٦٩	٢٤٫٧٣	١٨٫٥٩	١٧٫٧٧	٤٫٩٥	٣٫٤٥	٠٫٧٦	٠٫٧٦
١٩٣١ - ١٩٣٢	٢١٫٥٢	٢٢٫٥٣	١٩٫٤٣	١٨٫٧٧	٦٫٧٨	٤٫٠٣	٥٫٤٠	٠٫٨٠
١٩٣٢ - ١٩٣٣	٢١٫٧٨	١٩٫٠٥	١٦٫٥٩	١٩٫٠٧	٥٫٦٦	٣٫٤٠	٥٫١٠	٠٫٨٦
١٩٣٣ - ١٩٣٤	٢١٫٤٥	١٩٫٤٧	١٧٫٢٠	١٨٫٦٣	٥٫٣٥	٣٫٣٩	٤٫٨٥	٠٫٧٠
١٩٣٤ - ١٩٣٥	٢٠٫٧٣	١٩٫٥٥	١٧٫٥٠	١٧٫٨٥	٥٫١٦	٣٫٤٧	٥٫٨٥	٠٫٧٥
١٩٣٥ - ١٩٣٦	٢١٫٤٥	١٩٫٥٣	١٧٫٦٢	١٨٫٨٨	٤٫٩٣	٣٫٤٠	٥٫٦٥	٠٫٨٠

وترينا الأرقام السابقة مايأتى :

١ — زادت مساحة الأراضى التى زرعت ذرة وقمحاً وفولا وأرزاً ، فى السنوات الأخيرة ، وهى السنوات التى هبطت فيها أسعار القطن .

٢ — زادت المساحة الزراعية بالقمح فى سنتى ١٩٣١ و ١٩٣٢ وما بعدهما نتيجة للسياسة الجمركية الجديدة التى اتبعت ، وكان من جرائها أن وجب على مصر كبلد زراعى ، أن تعتمد على نفسها فى إنتاج المواد الغذائية وأهمها الحبوب .

٣ — زادت زراعة الأرز بعد سنة ١٩٣٠ زيادة محسوسة ، نتيجة وفرة مياه الرى اللازمة لزراعته من جهة ، وزيادة تصديره إلى الخارج من جهة أخرى .

٤ — كثرت الكميات المصدرة من الحبوب ، كما قل استيرادها من الخارج ، وفى ذلك تنظيم للتجارة الخارجية من جهة ، وتقليل من ضرر مشاكل القطن من جهة أخرى .

وفى سنوات الحرب العالمية الثانية . تتضح السياسة التى رسمتها الحكومة للموازنة بين إنتاج القطن والحبوب ، كما يظهر ذلك من الإحصاء التالى :

النسب المئوية للمساحات المشغولة بأهم المزروعات إلى جملة مساحتها بالفدان

السنة	القطن	الذرة	القمح	البرسيم	الفول	الشعير	الأرز	قصب السكر
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪
١٩٤١ — ١٩٤٢	٧و٦	٣٠و٣	١٧و٠	٢٢و٤	٣و٩	٣و٥	٧و٣	٠و٩
١٩٤٢ — ١٩٤٣	٧و٨	٢٩و٣	٢١و٠	١٨و١	٤و٢	٤و٦	٧و٠	٠و٩
١٩٤٣ — ١٩٤٤	٩و٢	٢٨و١	١٧و٧	٢١و١	٤و٦	٣و٦	٦و٦	١و
١٩٤٤ — ١٩٤٥	١٠و٧	٨٠و٠	١٨و٠	٢٠و٥	٤و٣	٣و٩	٦و٩	١و١
١٩٤٥ — ١٩٤٦	١٣و٥	٢٤و٧	١٧و٧	٢٢و٠	٤و٣	٢و٧	٧و١	١و٠

وإذا تعرضت السياسة الزراعية إلى مشكلة الإعتماد على محصول واحد هو القطن فإنها تعرضت أيضاً الى مشكلة توفير المواد الغذائية . فإن إنتاج القمح بنوع خاص لايتفق وحاجة العدد المتزايد من السكان مما اضطر الدولة إلى استيراد كميات كبيرة من القمح من الخارج مما حمل ميزانية الدولة أعباء مالية كبيرة لأنها تتحمل الفرق بين سعر الشراء المرتفع وما تبيعه به للإستهلاك الشعبي هادفة بذلك إلى سياسة الحد من الغلاء حتى تخفف ثقله عن كاهل الطبقة الفقيرة ، فاضطرت إلى إصدار تشريع لتحديد المساحة الزراعية التى تزرع من كل صنف للموازنة بين الإنتاج وحاجة الإستهلاك ، فقضى التشريع الجديد إلى تحديد مساحة القمح بنسبة ٤٠ ٪ من مجموع المساحة الزراعية فيزداد الإنتاج ويقل بذلك الإستيراد من الخارج ويخف تبعاً لذلك ماتتحمله ميزانية الدولة فى هذا الصدد ويتحول الإتجاه الزراعى إلى الكفاية الذاتية .

قصب السكر

فى سنة ١٨٦٥ هبطت أسعار القطن ، فأخذ الفلاحون يقللون من زراعته حتى بلغ المحصول فى سنة ١٨٦٦ نصف محصول سنة ١٨٦٥ ، وأراد إسماعيل أن يعنى بزراعة محصول آخر يعوض هذه الخسارة فاهتم بزراعة قصب السكر فى الوجه القبلى ، ولكن الفلاحين لم يقبلوا على زراعته كما كان يقدر إسماعيل لأن أسعار القطن عادت بعد ذلك إلى مستواها الطبيعى ، فشعر الفلاح بأن القطن هو المحصول الرئيسى الذى يعتمد عليه فى معاشه ، فعاد إلى الاهتمام بالتوسع فى زراعته ، وصحب ذلك زيادة الكمية المصدرة من القطن إلى الخارج .

وقد نقصت المساحة المزروعة من قصب السكر بعد إسماعيل . حتى إن مصانع السكر فى سنة ١٩٠٥ لم تجد مايسد حاجتها من القصب . ولكن بعد أن اتفقت الحكومة المصرية مع شركة السكر سنة ١٩٣١ على احتكار صناعته وتنظيم بيعه ، عادت زراعة القصب إلى الانتعاش بالوجه القبلى من جديد .

وكانت المساحة المزروعة بالقصب (سنه ١٩٣٠) ٥٤٫٥٤٩ فداناً وزيدت فى

سنة ١٩٢٨ إلى ٦٨,٢٦١ وفى سنة ١٩٤٦ أصبحت ٩٢,٢١٠ فداناً وفى سنة ١٩٤٨ صارت ٩١,٢٥٠ فداناً .

الدخان

أدخل محمد على زراعة الدخان فى مصر ، وكانت زراعته من الزراعات الهامة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وكان الفلاح حراً فى زراعته ، يستهلك معظمه محليا ، حتى رئى أن تجارة الدخان المستوردة من الخارج أخذت فى الزيادة وأن الجمارك التى تحصل عليه ، تعد دخلا للحكومة ، يزيد من إيراداتها فحرمت زراعته فى مصر سنة ١٨٩٠ ، وفرضت عليه ضرائب جمركيه عالية ، لايتسنى للحكومة فرضها أو تحصيلها من الفلاحين إذا مازرع داخل البلاد .

وزاد الوارد من الدخان التركى واليونانى والعجمى ، وكافحت الحكومة زراعته المحرمة فى مصر ، بفرض غرامات كبيرة على أصحاب المزارع ، حتى استطاعت بذلك أن تمنع زراعته منعاً باتاً .

والضرائب الجمركيه المحصلة فى الوقت الحاضر تعتبر مورداً هاماً من موارد الميزانية ، إذ كانت قبل الحرب الماضية تزيد عن ثمانية ملايين ، وفى الوقت الحالى تصل إلى مايزيد عن الأربعين مليوناً من الجنيهات .

الفاكهة والخضروات

شجعت الحكومة بعد أزمة سنة ١٩٣٠ زراعة الفاكهة والخضروات حتى تتخلص البلاد من الاعتماد على محصول القطن ، فقدمت المساعدات المختلفة لأصحاب الأراضى الراغبين فى زراعة بعض منها كأشجار الفاكهة ، بأن ترسل الوزارة من موظفيها من يقوم برسم الحدائق وشتلها ، وإرشاد الزراعيين ، فزرعت الفاكهة ، وبخاصه الموالح . وكانت الوزارة تقوم بتبخير الأشجار مجاناً تشجيعاً لزراعتها .

ولم تقف مجهودات الحكومة عند هذا الحد ، بل شجعت تصدير محصول الفاكهة

وبخاصة المواطح بكل الطرق المختلفة ، فقامت بالدعاية الكافية فى الأسواق الخارجية وقدمت إعانات التصدير حتى يباع المحصول فى الخارج بأسعار مزاحمة لمثيلاتها فى الأقطار الأخرى ، وراقبت التصدير حتى يكون الصنف المصدر متفقاً والدعاية المعمولة له ، حتى تحوز أصناف الفاكهة المصرية سمعتها الطيبة فى الأسواق الخارجية فيقبل الناس على شرائها واستهلاكها ، وتفضيلها على غيرها .

وشجعت الحكومة زراعة الخضروات المختلفة ، حتى لقيت رواجاً كبيراً فى الأسواق المحلية والبلاد القريبة منا فى الشرق الأوسط .

وحمت التعريفات الجمركية الجديدة محصول الفاكهة والخضروات المصرية من كل منافسة خارجية ، فحرمت دخول الفاكهة الأجنبية إلى مصر أثناء موسم مثيلاتها حتى لا تؤثر على الإنتاج المحلى . وفرضت ضرائب مانعة على الفاكهة غير المصرية ، ولكن سمح لها بالدخول وقت أن يكون موسم المحصول المصرى قد انتهى أوانه ، وخير مثل لذلك الاتفاقات التجارية بين مصر وفلسطين بشأن المواطح بأن تدخل مصر بعد انتهاء موسمها فى مصر .

* * *

الفصل الرابع

السياسة الزراعية فى مصر

درجت الزراعة قبل عصر محمد على على الأساليب القديمة العتيقة فكانت زراعة حوضية تخضع لفيضان النيل وانخفاضه وتستعمل فيها الأساليب البدائية البسيطة وتستخدم الآلات الأولية كالمحراث والنورج والزحافة إلى غيرذلك من الأساليب الأولية . وقد أثرت نظم الحكم فى الزراعة تأثيراً كبيراً إذشملت السلطة المفروضة على القرية كل ناحية من نواحى الحكم والإدارة ، فنظام الالتزام الذى وجد بسبب جباية الأموال من القرى قد أعطى سلطة لهؤلاء الملتزمين على الفلاحين كما خلق هذا النظام أنواعاً من الظلم والاجحاف فى القرية حتى أصبح الفلاح لايتمتع بإنتاجه فأهمل شئونها ولم يهتم بزيادة الإنتاج ولم يتبع الأساليب المنظمة لها .

وكان الملتزم يستعين بعدد من الموظفين لإدارة قرى الالتزام ويمكن أن نذكر من هؤلاء الموظفين :

١ — شيخ القرية : وهو الذى يوزع الأراضى على الفلاحين ويراقب أهل القرية ويبلغهم أوامر الملتزم ، وكان الفلاح الذى تعطى له قطعة الأرض يصبح مالكا لحق الانتفاع بها ويمكن توريث هذا الحق لورثته غير أنه إذا لم يكن له ورثة أو توقف عن دفع الضرائب المطلوبة تعود أرضه إلى الملتزم وكان الشيخ يقوم بالوساطة بين الملتزم والفلاحين بعرض طلباتهم عليه ويقوم مقامه حين غيابه ، وإذا كان للقرية أكثر من شيخ سمى أكبرهم شيخ المشايخ .

٢ — الشاهد : ومهمته أن يحفظ سجل لأراضى دائرة الالتزام الذى يدون فيه مساحتها وأسماء الفلاحين وفئات الضرائب المضروبة على الأرض .

٣ — الصراف : وهو الذى يقوم بجباية الضرائب طبقاً للمعلومات المدونة بسجل الشاهد ويسلم ما يجبيه من الضرائب نقداً أو عيناً للملتزم .

٤ — الخولى : ومهمته القيام بإدارة أراضى الوسية كما أنه مكلف بجانب ذلك بمعرفة حدود القرية وحدود ملكية كل فلاح وهو الحكم فيما يقوم من المنازعات فى هذا الشأن .

٥ — المشد : ويقوم بتنفيذ ما يوقعه الملتزم أو الشيخ من العقوبات على الفلاحين الذين يتوقفون عن دفع الضرائب أو يمتنعون عن عمل فى أرض الوسية أو يهملون فى هذا العمل وكان « الجلد » هو العقوبة الشائعة فى هذا العهد .

٦ — الكلاف : ويعنى بمواشى الوسية ويقوم بتطبيبها كما يقوم بتطبيب مواشى الفلاحين . ولكل قرية إمام ونجار وحداد وحلاق يعيشون على ما يدفعه لهم الفلاح فى موسم كل محصول من المحصولات الزراعيه ويقومون بخدماتهم لجميع أفراد القرية . وللملتزم الحرية فى بيع حق الالتزام أو توريثه لورثته غير أنه إذا لم يكن للملتزم ورثة أو اذا توقف عن دفع ثمن الالتزام عادت أراضيه للحكومه أى أن حق الملكيه للأراضى كان دائماً للحكومه .

ولم تكن سلطة الملتزمين على القرية وطرق جباية الضرائب هى وحدها التى جرت على الفلاحين الظلم بل كانت الحروب الكثيرة التى يشنها الأمراء المماليك بعضهم على بعض سبباً من أسباب اجتياح حقول الفلاحين وهلاك مزارعهم . كما أن القبائل العربية الضارية فى مناطق الصحراء وعلى حافات المناطق الزراعية القريبة من القرى كانت تشن غاراتها على القرى عندما يحين وقت الحصاد فأصاب الفلاحين من وراء هذا مصائب كان لها أثر سيىء على الزراعة .

محمد على والسياسة الزراعية

رسم محمد على السياسة الزراعية فأدخل الغلات الجديدة . وأقام حقول التجارب فى المناطق المختلفة حتى إذا مانجحت التجربة توسع فى نشرها وعممها وأنتج بذلك الانتاج الزراعى الكبير وجلب بذور القطن من سيلان ومن أمريكا واستحضر منها خبيراً فى زراعته وجلب بذور قصب السكر والأرزمنها ، وبذور النيلة من الشام والهند وتركيا وأدخل زراعة الأفيون لينافس الأفيون التركى الذي كان يتهافت على شرائه التجار الأمريكان . ثم الكتان وأشجار التوت ، وغير ذلك من أنواع النباتات الهامة .

كما جلب بذور أنواع الفواكه المختلفة وأشجارها من الشام واليونان وكريد وزرع أيضاً الغابات لسد حاجة البلاد بأشجارها بعد أن ظل محمد على سنوات طويلة يستوردها من الأناضول وكريد واليونان وتركيا ومن جهات أوربا حتى من مراكزه الشهيرة فى السويد .

وكان يرغب فى أن يدخل فى مصر كل مايراه هاماً من أنواع النباتات وبذلك زاد الانتاج فى عصره زيادة كبيرة

وحمل مع هذه النهضة إحياء الزراعة فى البلاد التى فتحها ونشر الغلات التى نجحت فى مصر بل ربطها بالانتاج الزراعى فى مصر كما ربط إنتاج مصر بإنتاج تلك البلاد فجلب منها الجزية وأرسل اليها مادعت حاجتها اليه . فتراه أدخل فى السودان زراعة النيلة بعد أن نجحت فى مصر كما أدخل زراعة القطن والتوت والأفيون بغض النظر عن نجاحها أو عدم نجاحها لأنه حاول الاحياء فى تلك الجهات وحاول أن يعلم الناس فنون الزراعة والأخذ بأساليبها .

وشجع زراعة القطن المصرى فى بلاد الشام وزراعة النيلة والعناية بأشجار التوت وتعميم زراعة الحبوب . ولكن فترة الحكم المصرى فى بلاد الشام كانت قصيرة حملت معها الحروب الطاحنة وثورة الشعب على الحكم المصرى ودسائس الأجانب

وعيون السلطان ، فلم يأت النظام الزراعي الذى أدخله محمد على بنتائجه التى كان يرمى إليها ، وقد فعل مثل ذلك فى بلاد العرب . وأراد أن يصلح مزارع البن فى بلاد اليمن .

أما جزيرة كريد فقد أثمر المجهود فيها فتقدمت الزراعة فيها تقدماً عظيماً وبخاصة زراعة العنب والزيتون ، واهتم بالأشجار الخشبية لأنه استفاد مدة طويلة بمحصولها كما نظم حرفة الرعى وعنى بتربية الأغنام .

وعلى هذا النحو نالت الزراعة عنايتها من محمد على سواء فى مصر أو فى الإمبراطورية المصريه ، وعدت تلك النهضة فى عصره الحجر الأساسى فى بناء النهضة الزراعية فى القرن التاسع عشر الذى ورثنا عنه أساليب جديدة لا نزال نتبعها ونعمل على النهوض بها . ورأى محمد على أن الثروة الحيوانية فى مصر ناقصة وأن الاهتمام بتربية الماشية غير ملحوظ وأن الطرق المتبعة نحوها طرق عتيقة قديمة لا تحقق العناية بها ووقايتها ، فكان كلما أحس بنقص فيها بسبب عدم كفايتها أو لنقص عددها بانتشار الطاعون والأمراض المختلفة استورد من الخارج ما يكمل هذا النقص ، كما عين الأطباء البيطريين للتفتيش على المزارع والجفالك وإرشاد الفلاحين إلى المبادىء التى تتبع فى أبسط الحالات كيلا تصاب البلاد بضرر من جراء إهمالها .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل إنه كان كلما فتح قطراً من الأقطار جلب الماشية منه كما فعل فى بلاد السودان ، إذ اهتم بجلب الماشية فمهد لها الطرق وحفر آبار المياه اللازمة وأقام الحظائر لحمايتها وعين محطات لراحتها فى أثناء سفرها الطويل ، وأقام الموظفين والأطباء للعناية بها واستطاع أن يجلب آلاف الماشية على اختلاف أنواعها من بلاد السودان من بقر وجمال وجاموس حيث كانت بلادها المترامية الأطراف تعج بهذه الحيوانات ، و إذا ما وصلت مصر وتسلمها متسلم جرجا وزع بعضها على أراضى الصعيد ويرسل الباقى إلى إمبابة ومنها يوزع على مزارع وجفالك الوجه البحرى .

وقد وجه عنايته إلى جلب سلالات ممتازة من الحيوانات لتربيتها فجلبها من الأناضول والبلقان وتركيا، كما جلب أغنام المارينو من أسبانيا وأحضر معها الرعاة الأخصائيين فى تربيتها ليتعلم منهم المصريون هذه الحرفة واستطاع أن يحصل منها على الصوف الجيد الذى تنتفع به المصانع، وجلب الماعز من كشمير لصناعة شيلان الكشمير من صوفها، وأقام المراعى فى جهات شبرا ومزارع الغربية ليوجه نظر المصريين إلى الاهتمام بحرفة الرعى وتربية الحيوانات وهى حرفة لاتزال بدائية إلى الوقت الحاضر .

عباس وسعيد

تعتبر هذه الفترة فترة هبوط مكملة للفترة التى انتكست فيها مصر بعد سنة ١٨٤٠ بالرغم مما نال الفلاح من زيادة فى الحرية الاقتصادية بامتلاكه غلات الأرض وزيادة حقوقه فى التمليك وترقية وسائل الرى .

اسماعيل والسياسة الزراعية

وكان عصر إسماعيل مدرسة الأساليب الزراعية فقد شاهدت البلاد تقدماً فى النهضة الزراعية التى ظهرت فى زيادة مساحة الأراضى القابلة للزراعة وفى زيادة الإنتاج والعناية بالماشية وتحرير أساليب التفتيش الزراعى وفى توجيه التعليم الزراعى .

شجع إسماعيل تجارب إنشاء الحدائق، وعلم الأهالى فلاحة البساتين التى كانت ناقصة فى البلاد . وكذلك أدخل أشجار الفاكهة والأشجار الخشبية ونباتات الزينة والزهور .

وقد أدى نجاح حقول تجارب فلاحة البساتين إلى إنشاء حدائق الجيزة [التى تعتبر الأرمان جزءاً منها] وحدائق الجزيرة [التى بقى منها حدائق الأسماك والزهرية] وحدائق الأزبكية وحديقة النزهة بالإسكندرية، كما أنشأ حديقة الحيوانات فى مصر وهى نواة حديقة الحيوانات الحالية فى الجيزة .

واستورد اسماعيل أشجار الموالح والعنب فأنشأ فى الجيزة حديقة الليمون وغرس بها أشجار البرتقال والعنب التى جلبها من قبرص وإيطاليا واليونان وفرنسا وغيرها واهتم بأشجار الغابات وغرسها بالقرب من الإسكندرية فى مساحة تبلغ ألف فدان كما غرس منها أشجاراً فى السكك الزراعية وحول السواقى .

وقد سببت العنايه بزراعة القطن والاهتمام بالغلات « النقديه » التى تدر المال على المزارعين أنهم أهملوا علف الماشية فنقص عددها نقصا عظيما ، كما سبب الطاعون الذى كان يفشو من آن إلى آخر نقصاً كبيراً أحدث أزمة فيها وهى لا تزال عماد العمل فى الحقل وفى إمداد الفلاحين بالغذاء .

وتقدر الخسارة التى انتابت البلاد من الفتك بالماشية بنحو ١٢ مليون جنيه .

وفى سنة ١٨٦٤ حل إسماعيل هذه الأزمة باستيراد الماشية من الخارج . فاستورد الأغنام والماشيه والماعز والخيول والطيور الداجنه من الشام وتركيا وروسيا وغيرها من البلاد الأوربية ، وبذلك انفرجت الأزمة التى كانت تهدد البلاد والزراعة بالخراب . وعمد إسماعيل إلى وضع أثمان هذه الماشية وتوزيعها على المزارعين بالتقسيط .

الزراعة فى فترة الاحتلال

استمرت الزراعة ترقى فى أساليبها وفنونها فى أثناء تلك الفترة حتى وجه الإنجليز البلاد نحو سياسة زراعية خاصة تتمثل فى الاهتمام بالرى ووسائله وزراعة القطن الذى جعل الفلاح يهتم به ويزيد من إنتاجه لأنه أصبح المورد الذى يعتمد عليه فى دخله اعتماداً كليا. ووضع الإنجليز سياسة خاصة تزيد من هذا الاهتمام فاشتروا من الفلاح محصول القطن بأسعار غالية أو مقبولة فأصبح لا يفكر فى تصريفه وتوزيعه والبحث عن أسواقه . وبذلك فرضت هذه السياسة تبعية القطن المصرى وأسواقه لانجلترا وبخاصة أسواق لنكشير ومصانعها .

عصر الاستقلال والسياسة الزراعية

إن الإضطرابات السياسية التى انتابت تلك الفترة لم تؤثر فى السياسة الزراعية

للبلاد إذ ظلت ثابتة وفى تقدم ، ولقد استفادت البلاد من ظروف الحرب الماضية (١٩١٤ — ١٩١٨) إذ اتجهت مصر إلى زيادة الانتاج المحلى وتقليل الاعتماد على سياسة الاستيراد وبناء أسس اقتصادية جديدة كانت هى نفسها عاملا هاماً لعلاج مشكلة هبوط الأسعار . وعندما أخذت مصر فى تغيير التعريفات الجمركية فى ١٦ فبراير سنة ١٩٣٠ كسبت مصر حماية الانتاج المحلى والأسواق الداخلية ؛ كما أن تعلية خزان أسوان سنة ١٩٣١ من الوسائل الهامة فى زيادة ماء الرى وزيادة المساحة المزروعة . وتعميم نظام الرى الدائم فى البلاد .

وقامت وزارة الزراعة بالأبحاث العلمية التى تزيد من تحسين الانتاج ومحاربة الآفات واستنبات البذور وتوجيه الفلاح حتى تقدمت الزراعة تقدما محسوساً فى السنوات الأخيرة .

الإدارة الزراعية ([illegible])

نالت الزراعة عناية محمد على فأسس لها ديواناً خاصاً يهيمن على شئونها هو « ديوان الأصناف » . ففى سنة ١٨١٦ أمر بإنشاء هذا الديوان لتنظيم الزراعة والعناية بأمورها وإرشاد الفلاحين والعناية بجمع المحصولات . ثم اهتم هذا الديوان بعد إنشائه بمدة بالغلال وتسويقها ونقلها وبيعها وأصبح ديوانا لشراء الغلات من الفلاحين وبيعها للتجار فصار بذلك يؤدى عملا تجاريا .

وبعد أن ألف محمد على هذا الديوان أحال شئون الزراعة والاهتمام بها إلى مديرى المديريات والمأمورين يرشدون الفلاحين إلى ما يريد محمد على أن يقوموا به ويراقبون عملهم فى الحقول ، واستمر هذا الحال إلى أن يعطى محمد على القرى عهداً لأعيان البلاد وكبار القوم ، يحصلون على ما تفرضه الحكومة على الفلاحين . واستمر هذا الحال حتى عهد عباس الأول الذى ألغى هذا النظام ، ولكن استمر إشراك كبار المزارعين ومديرى المديريات فى تنفيذ أوامر الحكومة الخاصة بالزراعة طول عهد عباس وسعيد .

مجالس التفاتيش الزراعية

ولما جاء عصر إسماعيل اهتم بالتوجيه الكافى للزراعة ، فأنشأ « مجالس الزراعة » فى الأقاليم للتفتيش عليها وتحسين حالتها ، وإرشاد المزارعين إلى أحدث الأساليب وكفالة توزيع ماء الرى ، كما أنشأ مجلسين كبيرين فى الوجه البحرى ، وثلاثة مجالس فى مصر الوسطى والوجه القبلى .

ديوان الزراعة

واستمرت الإدارة الحكومية توالى أعمالها وتنظم شئون الزراعة فى عهد الاحتلال البريطانى حتى أصبح هذا الديوان وزارة لها أقسام وفروع تهتم بالاتجاهات الحديثة للزراعة لتساير الفنون الزراعية الجديدة فى العالم ، ولها فروع فى المديريات والمراكز والقرى الكبرى ، حتى انتشر موظفوها انتشاراً يكفل القيام بالتوجيه اللازم للزراعة . كما انتشرت الجهود الأخرى لتنمية وسائل الزراعة كإنشاء الجمعية الزراعية وتكوين الجمعيات التعاونية وتأسيس بنك التسليف الزراعى . كل ذلك لمساعدة الفلاح مساعدة جدية ، لزيادة الانتاج الزراعى وتنمية الثروة القومية للأفراد

* * *

الفصل الخامس

تطور زيادة الإنتاج الزراعى

لم يعرف القرن الثامن عشر سياسة زراعية خاصة لزيادة الإنتاج . إنما عرف الوسائل التى تنتفع بها الحكومات من الفلاحين ، كفرض الاحتكار على أنواع معينة من الغلات ، وجمع الضرائب المختلفة من القرى ، ولم يفكر وال من الولاة فى برنامج إصلاحى للزراعة ، ليزيد من إنتاجها .

وكان محمد علي أول من فكر فىسياسة زيادة الإنتاج الزراعي ، واستمرت هذه السياسة إلى الوقت الحاضر ، آخذة من أصول الإصلاح بالقدر الذى تستطيع أن تحمله من كل عصر ، حتى وصلت إلى حالتها الراهنة .

عوامل زيادة الانتاج

أولا — زيادة المساحة المزروعة .

ثانياً — خصوبة التربة .

ثالثاً — اتباع فنون الزراعة الحديثه

رابعاً — تنويع الغلات الزراعية .

خامساً — تقليل نفقات الإنتاج .

سادساً — توزيع الغلات المصرية . الزراعية

اولا – زيادة المساحة المزروعة

فى سنه ١٨١٣ مسح محمد على الأراضى الزراعية فى القطر المصرى وسجلها فى سجلات خاصة فكانت حوالى ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ فدان ، ثم منح العرب وكبار رجال القوم أرضاً سميت بالأبعاديات لأنها لم تدخل فى المساحة الرسمية ، وكانت تلك الأراضى بالقرب من الصحراء والجبال ، وأعفاهم من الضرائب ، حتى يصلحوها ويزرعوها ويزيد محصولها من الإنتاج الزراعى فى البلاد .

ترك عصر محمد على مساحة مزروعة تقدر بنحو ٣٫٨٥٦٫٠٠٠ فدان ، وأصبحت فى عصر إسماعيل ٤٫٨١٠٫٠٠٠ ، وبهذا أضاف عصر إسماعيل أكثر من مليون فدان ، أى مايقرب من ٣٠ ٪ من المساحة القابلة للزراعة . ويرجع الفضل فى ذلك إلى التوسع فى وسائل الرى الدائم بحفر الترع الجديدة أو إصلاح الترع القديمة واستخدامها فى الرى الصيفى . وكان لحفر ترعتى الاسماعيلية والابراهيمية فى عصره أكبر الأثر فى إتمام هذه المساحة .

ووصلت المساحة فى سنة ١٩٤٥ إلى ٥٫٧٣٠٫٢٢٣ فدانا . ولكن هذه الزيادة التى وصلت إليها فى القرن العشرين لم تساير زيادة عدد السكان التى وصلت إلى ٢٠ مليوناً فى سنة ١٩٤٧ وأصبح نصيب الفرد ٠٫٢٨٦ من الفدان أى حوالى ربع فدان .

ومما لاشك فيه أن زيادة المساحة المزروعة ساعدتها سياسة الرى الدائم ، فقد زادت بين سنة ١٩٠٠ وسنة ١٩٠٥ ، ويرجع ذلك إلى إنشاء خزان أسوان سنة ١٩٠٢ ، وبعد سنة ١٩٠٥ نلاحظ بطئاً فى التقدم الزراعى بسبب الأزمة المالية التى حلت بالبلاد سنة ١٩٠٧ . وكذلك توالت الزيادة بسبب تحويل الأراضى التى تروى بطريق الحياض إلى الرى الدائم لأن وصول الماء إلى المساحات البعيدة عن النهر وزراعة الأراضى أكثر من مرة واحدة بفضل طريقة الرى الدائم يزيد من مساحة الأراضى المزروعة ، ويزيد من الانتاج الزراعى ، ويكثر من دخل الفرد والحكومة وينمى الثروة الأهلية للبلاد .

ثانياً – خصوبة التربة

إن المحافظة على التربة من الوسائل الهامة فى الانتاج الزراعى ، إذ كلما قلت خصوبتها ضعف المحصول وقل الإنتاج ، ولهذا وجدت سياسة متفق عليها للمحافظة على خصوبة التربة باتباع سياسة خاصة للصرف منذ ١٩٠٩ ، وتوسعت الحكومات فى هذه السياسة حتى يمكن غسل الأرض من الأملاح الموجودة بها .

كما اتبعت سياسة الدورات الزراعية التى تنظم أصناف الغلات التى تزرع بحيث يكون منها ما يفيد الأرض ويجدد خصوبتها كزراعة البرسيم قبل القطن وهكذا ، وبالمحافظة على خصوبة الأرض تزداد محاصيل كل غلة من الغلات ، فيزداد الإنتاج الزراعى .

ثالثاً – اتباع فنون الزراعة الحديثة

إن فنون الزراعة الحديثة تشتمل على أبحاث كثيرة منها :

١ – محاربة الآفات الزراعية :

إن الأنواع الجديدة التى دخلت مصر ، كالقطن كانت تصيبها الآفات ، وكانت الحكومة تحاول جهد الطاقة محاربتها ، ولقد عين محمد على الخبراء الأجانب فى محاربة الآفات الزراعية ، واستمرت هذه الجهود حتى الوقت الحاضر .

وأكثر الغلات التى تؤثر فيها الآفات هو القطن ، ولذلك بذلت الجهود الحديثة لمحاربة آفاته ، وعملت التجارب للقضاء على أمراضه المختلفة ، حتى لا يصيب محصوله النقص ، بل إذا أمكن التغلب على أمراضه زاد المحصول وزاد إنتاجه منه وكثرت نقود الفلاحين .

كما صدرت اللوائح التى تنظم زراعته مثل تحريم رى البرسيم بعد ١٠ مايو ومنع زراعة القطن (العقر) بحيث لا يزرع القطن مرتين فى نفس الأرض ، وتبخير بذوره ومراقبتها ، أو ما هو متبع فى تبخير الموالح عند ظهور آفات بها ، أو اتباع طريقة غير مباشرة باستنبات بذور منه لها مناعة ضد الآفات .

٢ — تقدم الأبحاث الزراعية :

قامت الحكومات منذ الحرب الماضية (١٩١٤ — ١٩١٨) بأبحاث خاصة ، على أسس علمية جديدة ، وعملت فى محطات تجارب بمناطق مختلفة من القطر ، فاذا نجحت التجربة عممت زراعتها . وتنفق على هذه التجارب أموال تعود على الإنتاج الزراعى بالمورد العميم إذا مانجحت وعممت ، وخير مثل لذلك تجارب استنبات أصناف من القطن الطويل التيلة مثل جيزة ٧ ، فقد عادت هذه التجربة بالملايين من الجنيهات على أهالى البلاد .

والفن الزراعى الحديث لايشمل استنبات البذور فحسب ، إنما يدخل فيه اختيار الأسمدة التى تلزم كل نبات وتحتاج إليها كل تربة ، واختيار التربة التى تجود فيها بذور معينة وتنظيم الدورات الزراعية ، وإصلاح التربة إذا ماضعفت كيما تبقى صالحة للزراعة ، وذلك بفضل تقدم دراسات الجيولوجيا والكمياء وغيرها من العلوم التى تخدم هذه الناحية .

٣ — تحسين طرق الزراعة :

إن طرق الزراعة قد مرت عليها أطوار مختلفة فمنها ماهو بسيط كان متبعا فى فلاحة الأرض التى تروى بطريقة الحياض ، ومنها ماهو أعلى مرتبة منها ، وكان مستعملا فى عصر محمد على ، ومنها ماتطور واستعمل حتى الوقت الحاضر . وقد يتمثل هذا التحسين فى تطوّر استعمال الآلات الزراعية فمن المحراث والشادوف والبدالة إلى استخدام الآلات الميكانيكية فى الحرث والرى والجنى ، كل ذلك قد وفر المجهود البشرى فأصبحت المزرعة التى كانت تحتاج إلى مائة عامل تحتاج الآن إلى آلات حديثة وعدد قليل من العمال لإدارتها والاشراف على تنظيم العمل فى المزرعة .

رابعا — تنويع الغلات الزراعية

أمكن اتباع هذه السياسة الاقتصادية فى الزراعة ، لأن تنويع الغلات فيه فوائد

كثيرة، فإذا أصيب محصول من المحصولات لفرد من الأفراد بقلة الانتاج أو خفض الأسعار، عوضه الصنف الآخر، وبذلك يتلافى ضرر الاعتماد على غلة واحدة. وما زالت اقتصاديات مصر الزراعية خاضعة لتأثير الاعتماد على محصول القطن.

وتنويع الغلات أيضاً يخضع لنظام الدورة الزراعية الذى يجب أن ترتب الدورات على أساسه لأمكان استغلال غلات مناسبة على مدار السنة دون إجهاد للأرض من كثرة الزراعة.

خامسا – تقليل نفقات الانتاج

كلما قلت نفقات الانتاج، أصبحت السلعة اقتصادية فى السوق التجارية، تأتى بربح، وتتحمل الظروف التى تؤدى إلى خفض الأسعار، ولأجل الوصول إلى خفض نفقات الإنتاج يجب اتباع الأساليب الاقتصادية الحديثة فى الزراعة، مثل استخدام الآلات الزراعية فى الحرث والرى والحصد، وهى التى تستعمل فى الزراعة الواسعة «Extensive Agriculture» فى أمريكا. كما يجب اتباع نظام الجمعيات التعاونية فى أساليب الإنتاج بالنسبة للملكيات الصغيرة التى لا تستطيع أن تشترى الآلات المختلفة لتصل إلى الفوائد التى تتمتع بها الملكيات الكبيرة، وعلى هذا يمكن تقليل نفقات الإنتاج قلة تعود على المنتج بالربح وتشجعه على مواصلة العمل.

سادسا – توزيع الغلات الزراعية

يعتبر توزيع الغلات من العوامل غير المباشرة لزيادة الإنتاج، إذ يساعد على استمرار دولاب العمل الزراعى سائراً فى طريقه دون توقف أو تعطل، كما أن قلة توزيع الغلات معناه بقاء جزء من المحصول يؤثر فى تقدير المساحات التى تزرع فى الأعوام التالية، كما يدعو إلى خفض الأسعار.

وكانت فكرة محمد على أن يتولى احتكار التجارة، ليشرف على التوزيع

ويروج الغلات المصرية فى الأسواق الخارجية ، ولذلك زاد الإنتاج الزراعى فى عهده وثبتت زراعة الأصناف الجديدة . وعندما زاد تصدير القطن فى عصر إسماعيل أقبل الفلاحون على زيادة انتاجه ، وعلى العكس فان ظروف الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨) كانت سبباً فى قلة المصدر منه ، وكان ذلك عاملا فى نقص محصوله ، ولذا كان من حسن السياسة لاستمرار زيادة الانتاج ، تنظيم توزيع الغلات الزراعية فى السوق الداخلية والخارجية .

التجارة الداخلية

كانت هناك وجهتان لتنظيم التجارة الداخلية : أولاهما حماية السوق المحلية من المنافسة الأجنبية . وثانيتهما تنظيم أحوال المتاجرة فى الأسواق نفسها . وقد حميت السوق المحلية بواسطة التعريفات الجديدة التى عمل بها فى ١٦ فبراير سنة ١٩٣٠ والتى عدلت مرات لتلائم الحاجة الداخلية . وقد أخذ تنظيم أحوال التجارة فى الأسواق الداخلية الاتجاهات الآتية :

١ — إنشاء أربع أسواق تحت إشراف الحكومة لتجارة الجملة : اثنتين فى القاهرة هما سوق روض الفرج وأثر النبى والثالثة بالاسكندرية والرابعة برشيد . وتطبع تقريرات رسمية عن الأسعار والأوزان وتنظيم التجارة وفقا للأنظمة الحديثة [أحوال البيع . ميعاد التسليم . تحديد النقد . الخ] .

٢ — تشجيع إنشاء مصانع للمنتجات الزراعية ، وقد أنشأت وزارة الزراعة مصانع نموذجية منذ سنة ١٩٣٢ لصناعات الألبان والمربة والفواكه المختلفة والخضروات المحفوظة وعصير الفواكه (الطماطم . العنب . البرتقال . . . الخ .)

٣ — إنشاء سوقين للجملة بالقاهرة للمستخرجات الزراعية وذلك فى سنتى ١٩٣١و١٩٣٥ ، وقد ساعدت هاتان السوقان على تحسين التجارة الداخلية فى الخضر والفاكهة للأسباب الآتية :

(ا) تخفيض نفقات الأسواق وتركيز تجارة المستخرجات الزراعية وسرعة تنفيذ العمليات التجارية .

(ب) تخفيض نفقات النقل لقرب الأسواق من محطات السكك الحديدية وإعطاء السلطات المحلية بعض التسهيلات لهذه الأسواق .

(ج) تنظيم العرض والطلب فالبضائع التى لاتباع فى يوم تحفظ فى ثلاجات ليوم آخر وبهذه الطرق حفظت الأشياء قيمتها وتجنبت الخسارة بقدر المستطاع .

(د) سهلت هذه الأسواق وحفظت وقت المشترين لأن المشترى استطاع أن يجد حاجته فى سوق واحدة وسويت الديون التجارية أحسن من ذى قبل .

(هـ) تحسين الأحوال الصحية لأن البضائع عرضة للتفتيش عليها .

(و) إنشاء مخازن التبريدات .

وبجانب هذه الفوائدالتى جنتها مصرنتيجة لخفض أسعارالفاكهة والخضروات مع ازدياد كمياتها ، أصبحت مصر فى حالة تمكنها من زيادة منتجاتها من هذين الصنفين وتحسين نوعهما ، لأن المفتشين يكتبون تقريرات عن التحسينات التى يمكن عملها على الأشياء المعروضة فى السوق . فمثلا إذا كان إنتاج جهة من الجهات حسناً فى نوعه أو حجمه تعمل التجارب لمعرفة سبب ذلك ، أوهو راجع إلى حسن التربة أو العناية بانتقاء البذور أو تحسن طرق الزراعة ، وترسل النتائج التى يحصل عليها إلى الجهات الأخرى للعمل بها لكى يتحسن إنتاجها ، وبهذه الطريقة تستطيع السلطات عن طريق مفتشيها الفنيين أن تحسن من أحوال زراعة الخضر والفاكهة فى مصر .

التجارة الخارجية

رسمت الحكومات المتعاقبة سياسة تشجيع تصدير المنتجات المصرية إلى الاسواق

الخارجية ، حتى يمكن تصريفها فيستمر دولاب العمل فى الإنتاج متواصلا أما إذا ركد تصريف الانتاج فى الأسواق الخارجية سنة بعد أخرى ، فإن ذلك يؤثر فى الإنتاج ويضعفه ولا يأتى بالثمرة التى يرجوها الفلاح من وراء صبره وجهده طول العام .

ولذلك سارت الحكومات على سياسة تشجيع التصدير بكافة الوسائل المشروعة والدعاية للإنتاج المصرى فى الأسواق الخارجية ، كما أنها نظمت الأساليب والطرق التى تكفل حسن سمعة الإنتاج المصرى فى الخارج وفقاً للدعاية التى تقوم بها ، وأهم هذه الوسائل هى :

١ — النظر فى حالة التصدير عن طريق معرفة مناطق انتشار المنتجات المصرية فى الأسواق الأجنبية وتقدير أى شكوى من المستوردين سواء أكانت من النوع أم الكمية أم حالة الأشياء المصدرة عند وصولها إلى الخارج ، وقد بدأت معرفة أحوال تصدير البصل فى مارس سنة ١٩٣٢ ومعرفة أحوال تصدير البيض فى نوفمبر سنة ١٩٣١ ونجاح هذه التجارب دعا الحكومة فى سنة ١٩٣٣ إلى تعميم هذين الصنفين وفى سنة ١٩٣٧ عممت الفاكهة وكذلك الحال نحو القمح والأرز .

وقد أنشىء مكتبان للنظر فى شئون التصدير فى نوفمبر سنة ١٩٣١ أحدهما بالاسكندرية والآخر ببورسعيد ، ثم أقيمت مكاتب مماثلة فى القاهرة والسويس والقنطرة ودمياط ورشيد ، وتختبر المكاتب البضائع المصدرة قبل شحنها ، وتمنع من التصدير المنتجات التى تكون أقل فى نوعها من المستوى الذى نصت عليه القوانين .

٢ — إعداد المنتجات للتصدير : وهذا يدخل فى أعمال فنية خاصة بطرق جنى الخضر والفاكهة من الحقول واختيارها وتنظيفها وحزمها وذلك محافظة عليها من التلف فى أثناء النقل إلى جانب الحصول على سعر طيب فى السوق الخارجية . وقد اتبعت الطرق الأمريكية من تلوين المنتجات بألوان صناعية كالموز والطماطم والبلح ، وأنشأت الحكومة منشأتين لإعداد المنتجات للتصدير : إحداهما

بينها والأخرى بالفيوم وأمدتهما بما يلزم من المواد والآلات والأشخاص ؛ وهناك أمل فى انتشار مثل هذه المنشآت فى مختلف مراكز الفاكهة والخضر .

٣ — مساعدات التصدير : ولكى يزداد تصدير المنتجاب المصرية إلى الخارج بأسعار منافسة لأسعار الدول الأخرى ، وتعويض خسائر المصدرين الذين يصيب منتجاتهم التلف فى أثناء التصدير ، رأت الحكومة منذ سنة ١٩٣٢ منح تسهيلات للتصدير وصلت أحياناً إلى نصف مليون جنيه ، وقد نالت تجارة الفاكهة والحبوب والبصل والبيض هذه المساعدات بشرط أن يكون التصدير تحت إشراف الحكومة ومثال ذلك أننا نرى هذه الديون تفتح لها اعتمادات فى ميزانية الحكومة لتعويض نفقات تصدير الفواكه وحدها .

٤ — التبادل التجارى مع الدول : رأت دول وسط أوربا نفسها فى صعوبة منذ سنة ١٩٣٤ للحصول على منتجات الدول الأجنبيه فدعاها هذا ودعا الحكومه المصرية إلى خلق روابط تجاريه بين هذه البلاد مبنية على أساس التبادل التجارى [المقايضة] وكان ذلك على الأخص مع ألمانيا التى رأت أن تمد مصر بالأسمدة مقابل حصولها على القطن المصرى وغيره من الصادرات ، وقد سمحت الحكومة المصرية أيضاً للصناعات الألمانية بالدخول فى الأسواق المصرية ، وقد قلد بعض كبار التجار الحكومة فى عملها هذا وتبادلوا التجارة مع التجار الألمان ، بل إن بعض الهيئات الحرة ونصف الحكوميه طبقت هذا النظام فمثلا نجد بنك التسليف الزراعى يشترى ٢٠ ألف طن من الأسمدة ويدفع ثمنها قطناً وذلك سنة ١٩٣٥

ولا تزال الحكومة تشجع التبادل التجارى بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ — ١٩٤٥) لتشجيع الإستيراد مقابل تصدير الغلات المصرية وبخاصة القطن والأرز حتى يمكن أن تجد أسواقاً للقطن المصرى غير سوق انجلترا وحتى لا نعتمد على عميل واحد يتحكم فى أكبر جزء من تجارتنا .

* * *

الفصل السادس

الأزمة العقارية

إن القرض العقارى يتصل بالملكية العقاريه اتصالا وثيقاً ويهدد الملكية الفردية التى استقرتْ فى مصر منذ عهد قريب والتى نالها الفرد بعد جهد وبعد أن مرت عليه أحداث تاريخية وظروف وملابسات خاصة كما رأينا .

اعتادالفلاح أن يستدين من المرابين والمصارف ، وقد يلجأ فى أغلب الأوقات إلى أن يرهن أرضه ضمانا لصاحب الدين ، والفلاح بطبيعته غير ميال للتبذير ، غير أنه لعدم قدرته على الموازنة بين إيراده ومشروعاته التى يقبل عليها يقع فى خلل يدفعه إلى الاستدانة ، ويمكن أن نعرض بعض الصور الاجتماعية والاقتصادية التى تسبب للفلاح الارتباك والاقدام على الاستدانة ، فمثلا حبه لشراء الأرض رغبة فى الامتلاك أو أن يدخل فى منازعات وخصومات مع العائلات الأخرى فى قريته ، حتى ولو كان بينهم أواصر القرابة وروابط النسب ، وحب الظهور ويتجلى هذا فى مناسبات الزواج والأعياد والمواسم ، ونحو ذلك مما يسبب الانفاق الذى لا يتمشى مع غلة الأرض ، وقد تهبط أسعار المحصولات من جهة أخرى مثل هبوط أسعار القطن فتزاد الطينه بلة ، وتشتد الحاجة إلى المال .

وقد اعتاد أعيان البلاد عند حدوث أزمات ماليه لهم أن يذهبوا إلى المرابين ويقترضوا سراً ما هم فى حاجة اليه بفوائد عالية ، بدلا من التوجه إلى تقديم « كشوف » أو رهن أرض ، فيعرض عن معاملة « البنوك » رغم فوائدها القليلة المعقولة ،

حتى لا يذاع سره ، ويلجأ إلى المرابين الذين يسهلون له عملية الاقتراض بفوائد عالية ثمناً لحفظ هذا السر .

وقد لايدوم هذا الحال فيضطر بعد ذلك تحت تأثير الضغط الشديد أن يبيع أرضه أو يرهنها لدى « البنوك » العقارية ويتسع الخرق على الراتق ويعجز الطبيب عن وصف الدواء .

هكذا وجدت ظروف الأزمات الزراعية فى مصر ، فنسمع عن أزمة سنة ١٩٠٧ وأزمة ١٩٢١ ، ولكنها لم تمتد كثيراً بسبب بقايا النقود التى تجمعت من أرباح الحرب (١٩١٤ — ١٩١٨) ، ثم استمر انخفاض أسعار القطن والحبوب من جهة وارتفاع مستوى المعيشة من جهة أخرى حتى تجمعت عوامل أزمة شديدة عمت العالم كله ، سببها زيادة الانتاج الزراعى عن الحاجة ورخص فى الأسعار فلم تتحسن أحوال العالم الاقتصادية . وكانت الأزمة العالمية الكبرى التى ظهرت فى سنة ١٩٢٩ واشتدت فى سنة ١٩٣١ فجرفت الفلاح المصرى معها ، إذ كان من نتائجها أن عجز عن تسديد دينه ، ولم يستطع الوفاء بدفع ما التزم به من قبل ، وكادت «البنوك» العقارية وأصحاب الديون يهددون الفلاح بنزع ملكيته ، وكثرت القضايا أمام المحاكم المختلطة بصفة خاصة ، وأصبح أمام المحاكم ثلث الثروة العقارية تقريباً مهدداً بانتقاله إلى « البنوك » والأفراد من الأجانب ، ففزع الفلاح واستنجد بالحكومة وتقدم الاقتصاديون بأبحاثهم ، وأفسحت الجرائد والصحف أنهرها لمناقشة هذه الأزمة ، وتدخلت الحكومة بحلولها فأنشأت «بنك التسليف الزراعى والعقارى» لخدمة الفلاح ، كما تدخلت بموجب تشريع صدر فى مارس سنة ١٩٣٣ لتنظيم العلاقة بين الفلاح من جهة «والبنوك العقارية» من جهة أخرى ، فى مد أجل الدين وخفض أسعار الفائدة ، ولقد لجأت أخيراً فى علاج الأزمة بالتدخل بين الدائن والمدين بتخفيض جزء من الدين بحسب دراسة كل حالة على حدة بمقتضى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٩ والقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ ، وتألفت لذلك لجنة تسوية الديون العقارية .

ولقد قدمت حتى ٦ يونيه سنة ١٩٤٦ طلبات بالتسوية لتفحصها هذه اللجنة بلغ عددها ٣٤٦٧ طلباً ، قبل منها نهائياً ١٠٥٨ طلباً ، وبلغ دين هذه الطلبات المقبولة

١٨,٢٦٥,٩٦٦ ج . م ، وقدرت القيمة العادية لأملاك المدينين [وهى ٦١,٨٢٨ فداناً و ٥ قراريط و١٢سهماً ومساحة ٩٥٤,٣٢٣ متراً مربعاً ، ٨٦ منزلا] على أساس الأثمان العادية فى سنة ١٩٣٩ بمبلغ ٥,٩١١,٢٣٠ ج . م و ١٣٧ مليما وخفضت الديون كلها إلى الحد المعادل لمقدار ٧٠٪ من هذه القيمة أى إلى مبلغ ٤,١٣٧,٨٦١ج . م و٥٩٦ مليما فيكون مقدار ما أزيل عن كاهل المدينين الذين قبلت طلباتهم نهائياً هو مبلغ ٣,٦٨٨,٧٣٥ ج . م .

وكان متوسط عبء الفدان الواحد من قبل تطبيق القانون ٤٣٠ج . م و ١٣١ مليما فأصبح الآن ٦٦ ج . م و ٩٢٠ مليما .

وكانت لقوانين التسويات العقارية التى عدلت فى قانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ فوائد جمة حققت ما يأتى :

١ ــ شطر الديون وتجزئتها ، أى أن جزءاً اعتبر ديناً سريع السداد والجزء الثانى أجل ويدفع عنه فائدة بسيطة حتى يخف عبء السداد عن المدين .

٢ ــ خفض الديون العقارية والعادية .

٣ ــ تحديد التزامات المدينين بعد التسوية التى تقرها اللجنة بما لايتجاوز ٧٠٪ من قيمة عقاراتهم .

٤ ــ مد آجال الديون وتجميع المتأخرات ، وإلغاء الاجراءات وتحديد القسط بما لايتجاوز ½٤٪ من قيمة عقاراتهم بحسب المعاملات العادية .

ولقد حققت هذه القوانين ، وتلك الجهود أيضاً ، وضوح العلاقة بين الدائن والمدين ، وأوجدت بينهم حياة جديدة أساسها مقدرة هؤلاء على التسديد ، وأن يكون الارتباط الجديد قائماً على تقديرات دقيقة بين الطرفين .

على أن المدينين أقبلوا على دفع أقساط ديونهم بل قد مكنتهم فترة الحرب الأخيرة من أن يدفعوا جزءاً من تلك الديون مقدماً أو أن يدفعوا كل الديون ، مما أدى إلى صيانة الثروة العقارية ، كما أصدرت الحكومة فى سنة ١٩٥١ قانوناً يحرم على الأجانب امتلاك أراض زراعية فى مصر صوناً للملكية العقارية .

القسم الثانى

تطور الصناعة فى مصر

الفصل الأول

الصناعة فى أواخر القرن الثامن عشر

الصناعة فى عهد الولاة العثمانيين (١٥١٦ — ١٨٠٥)

ازدهرت الصناعة المصرية فى عصر سلاطين المماليك ، والآثار الباقية من هذا العصر كالمدارس والمساجد « والأسبلة » وكذلك المصنوعات الجميلة الدقيقة المحفوظة بدار الآثار العربية لاتزال تشهد برقى الصناعة فى ذلك العصر .

ولما جاء العصر العثمانى بدأت الصناعة تتدهور فقد أخذ السلطان سليم معه إلى عاصمة ملكه نحو ٥٠٠ عامل من المصريين فكان ارتحالهم هذا نذيراً بارتحال الرقى الصناعى عن البلاد ، إذ نشأت — فضلا عن هذا العامل — عدة عوامل أخرى تضافرت على إضعاف الصناعة ، ونورد هنا أهمها :

١ — تحول مجرى التجارة بين الشرق والغرب على أثر كشف البرتغاليين طريق رأس الرجاء الصالح وما ترتب على ذلك من ضعف التجارة المصرية .

٢ — انتقال مقر الخلافة ومركز الحكم من القاهرة إلى الآستانة ، فانعدمت مظاهر الترف وأبهة الحكم وعظمة الملك .

٣ — تعسف نظام الضرائب الذى وضعه الولاة العثمانيون ، إذ كان جل همهم أن يحصلوا لأنفسهم على ما تناله أيديهم من أموال القطر فأغفلوا تنمية موارد البلاد ولم يعملوا على تثمير الثروة فيها .

٤ — إهمال الولاة العثمانيين ضبط أمور الحكم وتوانيهم فى نشر لواء

الأمن وهما الدعامتان اللتان بدونهما لاتقوم للصناعة قائمة .

٥ ـــ اضمحلال الجيش والأسطول المصرى على أثرفقد البـــلاد استقلالها وما ترتب على ذلك من اضمحلال الصناعات الحربية تدريجاً .

وقد نجم عن هذا النظام الجديدنتائج سيئة أعظمها أثراً انصراف أرباب الفنون إلى تقليد النماذج الواردة من الآستانة فانحطت الفنون العربية التى كانت ـــ حتى ذلك العهد ـــ محافظة على طبعها الأصلى غير مشوهة بعنصر أجنبى مع ارتقائها فى مدارج الاتقان . فلما وقع ذلك الانقلاب تخلى الفن العربى عن مكانه وحلت محله أساليب يرجع أصلها إلى فن بيزنطى غير معتنى به لم تلبث آثاره أن ظهرت فى المشيدات والمبانى كما ظهرت فى كثير من الفنون والصناعات الأخرى .

الصناعات المنزلية

كانت العوامل السابقة معولا قوياً فى هدم الكثير من الصناعات الأهلية الراقية ، ولكن بقيت الصناعات المتصلة بحياة الناس والتى لا تصنع فى المصنع الكبير ، الذى لم يعرف فى مصر حتى هذا العصر ، إذ كانت الصناعات كلها صناعات صغيرة فى منازل الصناع فى القرى ، وفى مصانع منتشرة فى أحياء المدن الكبيرة .

واعتمد أغلب المصريين على الصناعات المنزلية ، فالفلاحون وهم السواد الأعظم فى الأمة كانوا ينسجون لباسهم بأنفسهم .

وأهم الصناعات فى ذلك العهد ، صناعة النسيج ، وطحن الغلال ، وضرب الأرز وتبييضه ، واستفراخ البيض ، وصناعة السكر ، وعصر الزيت من السمسم والكتان .

١ ـــ صناعة النسيج :

انتشرت صناعة المنسوجات القطنية والكتانية والصوفية فى بلاد كثيرة من صعيد مصر وفى قرى ومدن الوجه البحرى لسد حاجة الأهالى ، ويحدثنا كتاب

« وصف مصر » عما كتبه علماء الحملة عن الصناعات المنزلية ، المنتشرة فى القطر ، فنجد المنسوجات القطنية للملابس والشيلان وغيرها فى قنا وجرجا والقاهرة والمحلة الكبرى وطنطا ومنوف والمنصورة وغيرها من المدن الكبيرة وكذلك المنسوجات الصوفية [وبخاصة فى الفيوم] حيث يكثر استعمال « الأحرمة » ثم المنسوجات الحريرية التى كانت رائجة فى المحلة الكبرى ، وتجلب مادتها من الحرير الخام من الشام ويقوم بدور الوساطة تجار دمياط . ووجد فى دمياط مصنعان لصنع الحرير الذى استخدم جزء منه فى صنع « البراقع » التى أكثر السيدات من استعمالها فى ذلك العهد .

ويتصل بصناعة النسيج صناعة منسوج أشرعة المراكب التى كثر استعمالها فى النيل .

وكان لهذه الحرفة شيخ من أقدم المشايخ يتولى الاهتمام بشئونها ويفصل فى المنازعات القائمة بين أفراد حرفته ويوزع عليهم الضرائب المفروضة شأنه فى ذلك شأن شيخ أية حرفة أخرى .

٢ — صناعة مواد البناء والأدوات المنزلية :

كانت هذه الصناعه على بساطتها هامة فقد سدت فراغا كبيراً لحاجة سكان القطر إلى منتجاتها فالأوانى الفخارية كانت رائجة واشتهر بصناعتها صعيد مصر وبخاصة قنا . والهضاب التى تحف بالوادى المزروع أخذ منها الجير للبناء بعد إعداده ، وصنع أيضاً الطوب والآجر لبناء المنازل .

وكانت صناعة الحصير من الصناعات الرائجة المنتشرة إذ لاغنى عن منزل من منازل الريف عن استعمالها فى أغراض كثيرة وما يصنع منها فى الشرقية وفى المنوفية يعد من أمتن وأجمل أنواعها إذ كان الصناع يزركشونها بتلوينها بألوان مختلفة .

٣ — صناعة الزيوت المختلفة :

يعد الزيت من المواد الدهنية الهامة فى غذاء الإنسان وكان يعصر فى معاصر

خاصة يديرها الحيوان أو تستخدم فيها قوى الانسان ويحصل عليه من بذور الخص والقرطم والسمسم والكتان .

وكانت كل منطقة تستخدم نوعاً من الزيت حسب إنتاج المحصولات الزراعية فمنطقة إسنا تستخدم بكثرة زيت الخص وفى مصر الوسطى يكثر استعمال زيت الكتان والسمسم وكذلك فى مصر السفلى .

وكان العرقى يقطر فى كثير من بلاد الصعيد ولكنه كان للإستهلاك الشخصى . أما الخل فاستخدم فى صناعة العنب الجاف والبلح .

٤ — صناعة السكر :

كان قصب السكر ينمو فى بعض جهات من صعيد مصر وأقيمت المصانع لاستخراج السكر منه فى منطقة فرشوط وأخميم ، لكن المصانع كانت أولية تستعمل معصرة من الخشب لعصر عيدان القصب ثم يغلى العصير مرات فى أفران أعدت لذلك وبعد غليه يوضع فى قوالب ثم يجفف بعد ذلك ، أما صناعة تكرير السكر فلم تكن معروفة حتى هذا الوقت .

٥ — الصناعات الأخرى :

وكانت هناك صناعات أخرى أهمها صناعة ماء الزهر وتشتهر به منطقة الفيوم وصناعة ملح النشادر [الأمونياك] وتفريخ البيض وعمل الملح من الملاحات والنطرون ودبغ الجلود وصناعة الحلوى .

وكانت صناعة الحديد وصهره والنحاس من الصناعات الرائجة .

نقابات الحرف

كانت الصناعة محلية بسيطة فصاحب العمل يشترى المواد الأولية اللازمة لعمله ثم يقوم على إعدادها فى محله ومعه أبناؤه وصبيانه وهو الذى يتولى بيعها بأسواق المدينة أو القرية .

وكان المشتغلون بحرفة ما يجتمعون فى [طائفة] أو نقابة لينظروا فى كل

الشئون المتعلقة بحرفتهم فنقابة الحرفة الخاصة بنسج [الأقمشة] مثلا كانت تعنى بالخيوط التى تستعملها فى النسج وأنواع الصباغة وغير ذلك مما تتطلبه هذه الحرفة .

وقد جرت الأمور على أن يختار أعضاء الطائفة أو النقابة رئيساً أو شيخاً عليهم تتصل به الحكومة فى كل مايخص الحرفة ورجالها كتوزيع بعض الضرائب التى تطلبها الحكومة منه وفض المنازعات بينهم وتأديب المخالفين منهم وكان لايسمح لعامل أن يزاول حرفة ما إلا إذا أذنت له نقابة الحرفة فاذا درب على العمل [صبياً] ثم أراد أن يصير [معلماً] ذهب به معلمه إلى شيخ الطائفة وشهد له بأنه أجاد الصنعة فينادى به الشيخ معلماً ويصبح عضواً فى نقابة حرفته ، وكان لكل حرفه مشايخها وأعلامها وطبولها وتمثل فى الاحتفالات العامة كمولد النبي ووفاء النيل ورؤية هلال رمضان .

الحملة الفرنسية والصناعة المصرية

فى فترة الحملة الفرنسية ، عندما انقطع الاتصال بين مصر وفرنسا بسبب موقعة أبى قير البحرية ، اشتدت حاجة الجيش الفرنسى إلى الملابس والأحذية والذخائر فاضطر الفرنسيون إلى إصلاح دار الصناعة التى كان مراد بك أنشأها فى الجيزة لصنع المدافع والسفن وأقيمت عدة مصانع بحى الناصرية ومنها مصنع النسيج [القماش] وآخر لصنع الصابون والصباغة والشمع ودبغ الجلود وآلات الطباعة وسك النقود وأقيم معمل لصنع البارود فى الروضة وكذلك أنتجت بعض مصانع الآلات الدقيقة والنظارات والمجاهر للمهندسين والعلماء وآلات الجراحه الأطباء .

وقد اندثرت هذه الصناعات على أثر خروج الفرنسيين من مصر ولكنهم خلفوا وراءهم تعاليم جديدة فى الصناعة المصرية .

على هذه الصورة كانت حالة الصناعة قبل عصر محمد على ، ومنها نستبين مجهوداته التى بذلها من أجل إحياء الصناعة فى مصر فى القرن التاسع عشر .

الفصل الثانى

المحاولة الصناعية فى القرن التاسع عشر

الصناعة فى عهد محمد على

رأينا كيف كانت الحملة الفرنسية وماوضعته من برامج لإحياء الصناعة المصرية، إذ استطاعت بنظمها الحديثة أن تخلق من مصانع مراد وإبراهيم معينا يستمد منه الجيش الفرنسى مايستعين به على حفظ كيانه وصيانته بعد أن أصبحت الحملة فى عزلة عن فرنسا بسبب موقعة «أبو قير البحرية».

ولما ولى محمد على حكم مصر بإرادة الشعب تهيأت له الظروف والأحوال ليتجه فى برامج نهضته اتجاها صناعيا على نسق نظام آلى حديث.

التمهيدات الأولى لقيام الصناعة المصرية

كانت الأسباب الدافعة فى أول الأمر لإحياء الصناعة المصرية هى سد حاجة الجيش إلى الأسلحة والمؤنة اللازمة له، وكان الحافز على ذلك ما أحرزه محمد على من نصر على حملة فريزر سنة ١٨٠٧، كما وجد فى إعداد الحملة على بلاد الحجاز، الدافع الأكبر إلى التوجيه الصناعى، لأنه وجد أن الضرورة ملحة لانشاء سفن تنقل الحملة: جنودها وذخيرتها ومؤنتها من مصر إلى الموانىء العربية، فأسس ترسانة بولاق سنة ١٨٠٩ وحشد لها الصناع وجمع الأشجار والأخشاب من بلاد القطر وبنى أسطوله الشراعى الأول الذى مخر عباب البحر الأحمر، وكان من جراء هذا

العمل أنه أخضع هـذه الصناعة إلى ترتيب حكومى ، وشرع أصول العمل بها ورتب لها النظم على أسلوب يتفق والأهداف التى يرمى اليها .

وقد رأى محمد على أن الأنوال التى تنسج « الأقمشة » على اختلاف أنواعها منتشرة فى جهات القطر ، ويعرض إنتاجها فى السوق التجارية بيعاً وشراء لطبقة المستهلكين ، فتدخل محمد على فى تنظيم هذه العلاقة بتحديد أسعار السلع ؛ واستطاع بهذا التنظيم أن يحصل على الملابس والمصنوعات المختلفة والمنسوجات لسد حاجة الجيش الذى حارب فى بلاد العرب وفتح بلاد السودان .

وفى سنة ١٨١٦ أخضع الزراعة لتوجيه الدولة ؛ وملك أدوات الانتاج الزراعى وهى الأرض ، وحدد علاقته مع الفلاحين ، واستطاع بهذه الوسائل أن يملك المواد الخام التى تحتاج اليها الصناعة ، فكان ذلك تمهيداً للتنظيم الصناعى على أسلوب جديد ، وبدأت نقطة التحول فى طريق اقتصاديات مصر .

معالم السياسة الصناعية الحديثة

ظهرت هذه المعالم واضحة سنة ١٨١٨ عندما أسس محمد على مصنعاً كبيراً فى جهة « بين السورين » وجهزه بالعدد والآلات اللازمة وعين به نحو ٤٠٠٠ عامل يعملون فيه ، فكان هذا العمل نواة لتأسيس الصناعة الحديثة إذ حشد العمال ووجه الانتاج إلى نطاق جديد ، وتركزت الصناعة فى يد الدولة ، وبهذا كله تجمع آلاف العمال يعملون تحت سقف واحد ويخضعون لادارة واحدة وينتجون إنتاجاً كبيراً .

وحينما نجحت زراعة القطن سنة ١٨٢١ أمر بأن يمنع الأهالى عموماً من تشغيل أنوال الغزل وعمل الدوبارة ، فأفصح بذلك عن سياسته فى توجيه الصناعة للدولة كما أخضع الزراعة من قبل .

النهضة الصناعية الحديثة

أسس محمد على المصانع الكثيرة وجلب لها الآلات الحديثة من الأقطار التى

عرفت الانقلاب الصناعي الأوربي ليساير الزمن في العمل والانتاج كي يتفق الانتاج مع الجهد الذي يبذل واستطاع أن يحشد آلاف العمال في تلك المصانع الحديثة لتكفي بانتاجها حاجة الجيش والشعب معاً حتى إذا مادب الخلاف بينه وبين الدول الصناعية الأوربية أمكن أن يكفي نفسه بنفسه وينفذ برامجه السياسية معتمداً على الجهد الاقتصادي الذي تبذله الدولة .

وقد استطاع محمد على بهذه السياسة أن يمهد لانقلاب صناعي حديث في البلاد لم تعرفه من قبل وجلب الخبراء والمهندسين من الخارج لأنهم يعرفون دقائق الصناعة الحديثة والآلات الجديدة التي تجهلها البيئة المصرية لأن الظروف لم تهيئها لها من قبل وكان كلما جلب آلة جديدة أتى بخبراء من البلاد التي استوردها منها ليتولوا أمرها وبذلك توفرت له عقليات فنية أوربية من مختلف الأقطار لتخدم الصناعات المختلفة . أراد أن ينتفع بالجهود المختلفة في البلاد الأوربية ليحصل على ثمرة عقولهم المستنيرة على اختلاف جنسياتها ورائده في ذلك نجاح مشروعاته . وقد أحسن في معاملته معهم بالمرتبات ليستقروا في البلاد ؛ ولكن رضاه عنهم كان بميزان إخلاصهم ومدى نشاطهم وحسن أدائهم الأعمال التي كلفوا بأدائها .

وكان لابد من الأيدي العاملة التي تعمل في هذه المصانع فرتب نظاما دقيقا بأن حشد عدداً ضخماً من العمال الذين كانوا يعملون في مناطق الصناعة الأولية في مصر ليعملوا في مصانع الدولة حتى يزيد الانتاج ليحصل على مايكفي الجيش والشعب . وفي ظل هذه البرامج وتلك النظم التي رتبها اعتقد محمد على تمام الاعتقاد أن الحشد العمالي في مصانع الدولة فرض لازم على العامل أداؤه ، فقد صور في صورة قومية تحتم القيام به ، إذ كان يرى أن الفلاحين في الحقول والعمال في المصانع إنما يعملون جميعاً لتوافر الانتاج الزراعي والصناعي لامداد الجندي المصري بما يحتاج اليه في ساحة القتال لأن معارك الحرب وبرامج السياسة يخضع نجاحها لتدبير أدوات الانتاج وتنظيم العمل في المحيط المصري لافاصل بينها فالفلاح في الحقل والعامل في

المصنع والجندى فى ساحة القتال يشتركون جميعاً فى معركة كبرى أحد طرفيها مصالح الدولة والطرف الآخر يمثل السياسة الدولية وأهدافها .

وقد استطاع بهذا الجهد الجبار أن يحشد قوى الانتاج فى الدولة حشداً فى لون جديد يخضع لسياسة جديدة تمثلت فى روعة الانشاء والاحياء التى شاهدتها البلاد : شاهدت ترسانة بولاق الضخمة التى بنيت سنة ١١١٥ مركبا نيليا ينقل ثلث مليون من الأرادب دفعة واحدة ، كما شاهدت المصانع الكبيرة التى ضمت آلاف المغازل ومئات الآلات والأجهزة والعدد ، يعمل فيها آلاف العمال .

وقد عم النشاط الصناعى المناطق الأخرى الصناعية المتفرقة فى بلاد القطر فى عواصم المديريات حتى ألحت عليه ظروف العمل وقضت بانشاء ديوان خاص سماه « ديوان الفابريقات » .

وعلى هذا النظام الحديث سار العمل تحت إدارة منظمة وتوجيه دقيق لا يعرف فيه العامل إلا محمد على وإدارته بعد ما كان لا يعرف إدارة الحكم إلا عن طريق نقابته وفى ظل هذا النظام الصناعى الجديد لم يزاول عمله فى ورشة قذرة صغيرة ولم يعرف معلماً خاصا ولا نقيباً لطائفة يشهد له بالعمل فى ختام المطاف ولكنه عرف المصنع الكبير والإدارة الدقيقة وأنه أصبح عامل الدولة وعضواً فى معركة التحرير الاقتصادى للبلاد .

ولم تكن مصانع محمد على مصانع إنتاج فحسب وإنما كانت إلى جانب هذا مدارس صناعية يتعلم فيها العامل أسلوب الصناعة الحديثة . وكثيراً ما كان محمد على يأمر بجمع آلاف من الصبيان يلحقهم بالمصانع ليعلمهم الصناعة الحديثة على أيدى الخبراء الأجانب وكان يزيد من مرتباتهم نظير قبولهم لهذا العمل .

ولعل محمد على أراد فيما ذهب اليه من تعليم الصبية فى مصانعه على أيدى الخبراء الأجانب أن يخلق منهم طبقة تجرى فى الصناعة على أسلوبها الحديث لأنه لم يشأ أن يكون الإنتاج الصناعى مقصوراً على ما تنتجه الآلات الحديثة التى يجلبها من الخارج بل كان يرمى فى برنامجه الواسع إلى تكوين طبقة جديدة نشئت تنشئة حديثة تستطيع

أن تحل محل الخبراء الأجانب وتكون عدة الصناعة وبذرتها الحية تضفى ظلها مستقبلا على آفاق البلاد .

ولاشك أنه أراد بهذا التوجيه الدعوة إلى انقلاب صناعى شامل يكمل اقتصاديات البلاد لتكسب الأمة حرفة جديدة بجوار حرفة الزراعة فتصبح الصناعة زاوية من الزوايا الهامة التى يشاد عليها البناء الاقتصادى القومى .

وقد تنوعت مصانع الانتاج وتعددت لسد حاجة الجيش إلى الأسلحة والذخيرة والكساء والغذاء وقرب الماء وتقوم بإنتاج مايحتاج إليه الشعب منها فى استهلاكه .

أهم الصناعات الحديثة

حلج القطن وكبسه

كان القطن قبل سنة ١٩٢٠ يحلج بالآلات الأولية التى تدار باليد ولكن التوسع فى صناعة القطن وتصديره تطلب استخدام آلات حديثة كبيرة فأقيمت محالج القطن وزودت بأحدث الآلات واستحضرت آلات لكبس القطن فى [بالات] تمهيداً لتصديره إلى الخارج .

غزل القطن ونسجه

كان محمد على يستبقى جزءاً من محصول القطن فى مصر للأغراض الصناعية وأنشأ عدداً كبيراً من مصانع الغزل والنسج فى أنحاء مختلفة من البلاد استطاعت سد حاجة البلاد من المنسوجات القطنية وعلى الأخص الأنواع الرخيصة منها . وكان الانتاج ضخما إذ بلغ ماصنع بسنة ١٨٣٧م لسد حاجة الجيش فقط ٦،٧٤٥،٢٦٩ ثوباً من الأقمشة القطنية .

نسج الصوف

أنشيء بالقاهرة مصنعان لنسج الصوف ولكن إنتاجهما لم يكن جيداً فاستورد محمد على الأغنام من الخارج بغية تحسين الصوف المصرى واستدعى خبراء من الأجانب ولكن مصانعه لم تستطع إنتاج الأنواع الجيدة من الصوف ولو أنها كانت تنسج الصوف السميك الذى كانت تصنع منه ملابس الجند وأغطية النوم .

نسج الكتان

وهو من الصناعات التى عرفها المصريون من قديم الزمان وفى عهد محمد على كثرت مصانع نسج الكتان وكان معظم إنتاجها يستهلك فى مصر لصنع ملابس الأهالى أو قلاع السفن .

نسج الحرير

اهتم محمد على بتنمية هذه الصناعات فى مصر فغرس أشجار التوت فى مساحات واسعة بمديرية الشرقية واستدعى من بلاد الشام العمال الماهرين فى تربية دودة القز واستخراج الحرير ولكن خيوط الحرير لم تكن من نوع جيد ولم تف كميتها بحاجة المصانع التى أنشأتها الحكومة لنسج الحرير فاستوردت الحرير الخام من بلاد الشام .

صباغة الجوخ

أنشأت الحكومة مصنعاً للجوخ على شاطيء النيل فى بولاق لسد حاجة الجيش من المنسوجات الجوخية وأرسل بعض المصريين إلى الخارج لتعلم هذه الصناعة وكان الجوخ ينسج أيضا فى دمنهور وبعض مصانع أخرى فى القاهرة ويستعمل فى نسجه الصوف الردىء ويرسل ما ينسج منه إلى مصنع بولاق لدهنه وصبغه وكبسه .

تبييض القماش

أنشئت [مبيضة] بين بولاق وشبرا على شاطىء النيل لتبييض المنسوجات التى تصنع فى المصانع الأخرى طبقا للأسباب الحديثة وقد طبعت فيها منسوجات [الشيت] وكانت جميلة الصنع ثابتة الألوان إلى حد أن أصبح الأهالى يفضلونها على أنواع [الشيت] الواردة من الخارج وقد أنشئت فى بعض البلاد [مبيضات] أخرى لهذا الغرض .

صناعة الطرابيش

أنشأ محمد على مصنعا [للطرابيش] فى فوة سنة ١٨٢٤ وأحضر من بلاد المغرب مهرة الصناع وعلى أيديهم حذق المصريون هذه الصناعة . وكان الصوف الذى يستخدم فى هذا المصنع من صوف الأغنام الاسبانية ولذلك كان إنتاجه جيدا وصدر بعضه إلى الخارج .

صناعة السكر

أنشأت الحكومة فى سنة ١٨١٨ مصنعا للسكر فى بلدة الريرمون بمركز ملوى وتولى إدارته انكليزى ، ثم أنشأت مصنعين آخرين بالصعيد أيضا وكان السكر الذى يصنع فى هذه المصانع يرسل إلى مرسيليا حيث يكرر ، ثم أنشأت الحكومة معملا لتكرير السكر فى الريرمون فى سنة ١٨٣٠

الصناعات الحربية

أنشىء فى بولاق أكبر مصنع لسبك الحديد وصناعة قطع « الغيار » وصناعة الآلات وإصلاحها وكان يديره المهندس الانجليزى « جالوى » وهو من كبار المهندسين الأجانب الذين كانوا فى خدمة محمد على . كما أسس مصانع الأسلحة والذخيرة لصنع البنادق والمدافع والسيوف وجعل نماذجها وتصميماتها على أحدث ما كان

يصنع فى أوربا ، فجلب أنواعها الحديثة بأسعار مرتفعة وقلدها لتصنع منها كميات بالآلاف بنفقات معتدلة .

بناء السفن

نشأت حركة بناء السفن الزراعية فى بولاق وأسيوط خاصة وذلك لنشاط حركة النقل فى النيل والترع لنقل الغلات المصرية ، ولقد بلغ عدد قطع الأسطول النهرى ١١١٥ مركبا تنقل نحو ثلث مليون أردب من الغلال دفعة واحدة ، كما أسس ترسانة الاسكندرية وبنى الأسطول البحرى الذى كان من أكبر العمارات البحرية فى البحر الأبيض المتوسط .

صناعات أخرى

أنشئت مصانع التيلة والصابون ومدبغة للجلود برشيد ومصانع تبييض الأرز ومصانع للزجاج والصينى والشمع ومعاصر للزيوت ومصنع للورق .

إلى أن معظم هذه المصانع أغفلت وأهملت فى عهدى عباس الأول وسعيد .

زوال نقابات الحرف

أخذ نظام نقابات الحرف يتلاشى شيئا فشيئا منذ عهد محمد على ويرجع السبب فى ذلك إلى إدخال الصناعات الكبيرة من جهة وتدخل الحكام فى تقليل سلطة مشايخ الحرف من جهة أخرى حتى قضى على الطوائف قانونيا على أثر الأمر العالى الصادر فى ٩ يناير سنة ١٨٩٠ وقد قرر حرية احتراف أية مهنة ولم يشترط أن يكون المحترف صبياً متمرناً فمهد بذلك السبيل لقيام الجماعات الاختيارية بين أهل الحرفة الواحدة وكذلك نقابات العمال الحالية .

ولم يقف إنتاج الصناعة عند حد كفاية الجيش والشعب ، وإنما نرى من تجارة الدولة ما يدل على أن الفائض من استهلاك الشعب لهذه الصناعات كان يدخل فى دائرة أسواق الامبراطورية المصرية ، فكثيراً ما حملت قطع من أسطوله

البحرى المنسوجات المصرية من أنواعها المختلفة مثل البفتة والشيت إلى بلاد الحجاز واليمن وبلاد الشام لتباع فى تلك الأسواق ، وكانت رائجة حقاً .

ومما يزيدنا فخراً بهذه النهضة أن بيت «بريجز» - البيت البريطانى - صدر كميات من خيوط غزل القطن المصرية إلى مغازل الهند ومغازل انجلترا نفسها .

ولم يغفل محمد على أمر حماية الصناعة من المنافسة الأجنبية ففرض رسوماً مرتفعة على الصناعات الأجنبية وأعفى أو خفض الرسم على الصناعات المصرية . فكان رسم الصادر منها ٥ ٪ ورسم الوارد ١٢ ٪ وبذلك شجع تصدير منتجات البلاد الصناعية .

واستمرت هذه النهضة الصناعية مدى عشرين عاما تسد حاجة الجيش والشعب معاً ، ويدخل فى دائرة التجارة ما يفيض منها عن حاجة الاستهلاك القومى ، فاستمدت الدولة من ذلك قوة مادية ، اعتزت بها ورسمت لها الخطوط الرئيسية للاستقلال الاقتصادى .

وعلى هذا النحو عاشت مصر فى حكم محمد على فى أفق جديد لنهضة جديدة ، بنيت على نظم حديثة لتطور لم تكن تعرفه من قبل ، إذ أن الصناعة لم ترق ، والإنتاج لم يزد فحسب ، وإنما استطاعت أن تتذوق نتائج الثورة الفكرية التى أوحت بالثورة الصناعية لخدمة الشعب وإشباع حاجاته ، وتوحيد الجهود والدأب على العمل ، وزيادة الحركة ، وغير هذا مما جعلها أمة ناهضة تحيا حياة لم تتذوقها من قبل لأهداف نامية ولنتائج سامية ، إذ تضافرت جهود الأمة للحصول على أكبر نفع من مواردها الطبيعية ممثلا فى الحقل وتوجيه الجهد البشرى إلى حذق الفن وإثارة الشعور ودفع الطاقة البشرية إلى العمل فى المصنع ؛ ذلك كله ليكون جنة ودرعاً ليحصن الجيش ويكفى حاجته وترفع روحه المعنوية ، وكان من جراء كل هذا أن الأمة أصبحت فى وعى اقتصادى دفعها إلى معرفة أن الحياة لاتقوم إلا بالعمل ، وأن العمل لاينتج إلا بالتعاون وتضافر القوى لخدمة القومية المصرية .

رأى الأجانب فى النهضة الصناعية

كتب كثير من الأجانب عن النهضة الصناعية المصرية فوصفوها وذكروا مراكز الإنتاج ومقاديره ، وقالوا إن مصر بلد زراعى لم تنجح فيه الصناعة ؛ واستدلوا على فشل النهضة الصناعية فى نظرهم بالعوامل الآتية :

١ — أن المصريين لم يتعودوا مزاولة الصناعات الكبيرة فى المصانع الحديثة فأغلب الأهالى كانوا يعملون فى الزراعة ، والصناع منهم يجهلون كثيراً من الصناعات الجديدة كصناعة الأسلحة والذخائر وبناء السفن ؛ وقد تغلب محمد على على هذه العقبة بأن ساق العمال المصريين إلى مصانعه الجديدة ، وفرض العمل عليهم ، وحدد لهم أجورهم ، واستدعى الفنيين الأوربيين ليعلموهم ويرشدوهم إلى الأساليب الحديثة ، فنجم عن ذلك كثرة التكاليف .

٢ — عدم وجود الفحم والحديد بمصر ، فاضطر محمد على الى استيراد مايلزمه منهما من أوربا فكلفه هذا أموالا عظيمة .

٣ — أن الآلات فى أكثر المصانع تديرها الحيوانات كالثيران والبغال ، وكثيراً ما كانت تتعرض للخلل ، لأن حركتها غير منظمة ؛ وإصلاحها أو صنع غيرها يكلف الحكومة مبالغ كبيرة

٤ — ومما زاد فى نفقات المصانع غذاء الماشية وأجور الرجال الذين يلاحظونها .

٥ — فساد الإدارة ، وشيوع الرشوة ، وضياع جانب كبير من المواد الأولية من غير حساب .

وقد أدى هذا كله إلى كثرة النفقات حتى أصبحت مصانع الحكومة عبئاً عليها وصار كثير من مصنوعاتها يكلفها أكثر مما لو استوردت من الخارج .

لم يكن الحقد مقصوراً على ما كتبه المؤرخون الأجانب ، بل إن الدول الأجنبية [بزعامة انجلترا] لمست قوة محمد على العسكرية وعرفت حدود أمبراطوريته التى تتعارض مع مصالح بريطانيا فى الشرق الأوسط ، لأن مطامعها قد زادت فى الهند ومنطقة البحرين ، كما عرفت أن مركز مصر الجغرافى فريد فى نوعه يوصلها إلى أقرب طريق يصل بين مصانعها وبين حقول الهند . وقد لمست سرعة النقل والتجارة عن طريق شركة الهند الشرقية واتفاقياتها مع محمد على ، وإحياء الطريق البرى ؛ وتحققت لها أهداف محمد على السياسية بالنسبة للأمبراطورية العثمانية ، إذ جيوشه قد اكتسحت أملاك السلطان لأن الحكم المصرى امتد من بلاد اليمن والحجاز الى بلاد الشام ، بل دخلت جيوشه معارك دامية فى منطقة كوتاهية وهددت الآستانة .

وعرفت كذلك اتجاهات بعض كبار الحكام الأتراك الذين نظروا إلى قوة محمد على كرجل الساعة الذى اتجهت اليه الأنظار لتخليص الدولة العثمانية من أطماع الدول الأوربية . يدل على هذا حادثة « فوزى باشا » الذى سلم الأسطول التركى فى الأسكندرية لمحمد على فى حرب الشام الثالثة .

وقد بدت محاربة محمد على لأطماع بريطانيا وتجارتها فى بلاد الشام وفى تنبيه السلطان إلى عدم منح الحكومة البريطانية — ممثلة فى شركة الشرق التجارية [لفنت كمبانى] — امتياز نقل فى منطقة نهر دجلة .

وبهذا وغيره تجمعت عوامل كثيرة أمام بريطانيا دلت على مدى خطر محمد على وسياسته وحروبه وأمبراطوريته لتلك المصالح ؛ فتعارضت السياستان واشتركت المصلحتان ، فدفع ذلك بريطانيا إلى أن تؤلب الدول الأوربية ضد محمد على وقد أرادت أن تضعف من شوكته أو تقضى عليه من الناحية الاقتصادية لأنها عرفت تمام المعرفة أن القوة العسكرية أساسها وسندها القوة المادية والاقتصادية ،

فلو حاربت الأساس الاقتصادى ومصدر المادة وقوتها التى مكنت محمد على من إعداد الجيوش وتجهيز الأسلحة والذخيرة ، لاستطاعت بهذا العمل أن تضعف سياسته وأن تجهز عليه .

عرفت أن القوة المادية أساسها الاحتكار وتنظيم الزراعة وإحياء الصناعة فى البلاد ، فسعت إلى تحقيق الحرية الاقتصادية مع مصر بعقد معاهدة مع سلطان تركيا فى بلطة ليمان (١٦ أغسطس سنة ١٨٣٨) بمنع الاحتكار فى جميع ممالك الأمبراطورية العثمانية ومنها مصر .

وفى أثناء ذلك كان محمد على فى حرب الشام ضد السلطان فلم يخضع لهذه المعاهدة ولم ينفذها ، واشتدت المنافسة والصراع بين محمد على وانجلترا ، وسلكت انجلترا طريقاً عملياً بأن ألبت عليه الدول لصده وإخضاعه من الناحية السياسية وإلزامه بقبول اتفاقية مع السلطان بشروط معلومة ذكرت بنودها فى معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، واتفاقية سنة ١٨٤١ التى أدت الى الحرية الاقتصادية بفك الاحتكار وتقلص عدد الجيش إلى ١٨ ألف جندى . فاضطر محمد على إزاء هذه الاتفاقات الدولية أن ينقص الجيش ، ويطلق سراح الباقين ، يرجعون إلى قراهم يعملون فيها كما كانوا يعملون من قبل ، وإذا كان عدد الجيش سينقص إلى هذا الحد لضمان السلام والأمن فى مناطق الشرق الأدنى . فلماذا تستمر المصانع قائمة ، ولحساب من ما تنتجه من أسلحة وذخيرة وعتاد حربى وملابس عسكرية وغيرها ؟

ذلك ما حدا بمحمد على إلى التفكير فى أن تلك الحركة الهائلة وذلك الإنتاج العظيم المتصل بالجيش لافائدة ترجى منه الآن ، فعمد إلى تقليل الانتاج فأغلق المصانع الحربية وغيرها مما يزيد عن الاستهلاك ، فسرى النقص إلى الصناعة بل أقفلت بعض مؤسساتها ، وقل اهتمام الإدارة الحاكمة بها وسرح عدد كبير من هؤلاء العمال ، لأن العمل لايتطلب وجودهم .

هكذا نرى كيف وجدت الصناعة المصرية فى عصر محمد على لهدف خاص ، إذ اعتبرت أداة من أدوات الحرب وجهازاً من الأجهزة اللازمة لاقتصاديات البلاد .

وسد حاجتها ، ولكننا نرى فى آخر هذا العصر السكون بعد الحركة والصمت بعد الصخب والاهمال بعد العمل والجهد . فالمصانع هادئة ساكنة خيم عليها الظلام وخلت من الحركة ، وقد تعود الناس أن يروا فيها حياة نابضة وعملا متواصلا وإنتاجاً تلو إنتاج . ولقد كان من قسوة القدر على هؤلاء الذين عملوا فترة طويلة بين جدرانها وآلاتها ، أن يروا دواليب العمل قد توقفت ، وحركة الإنتاج قد ضعفت وسكنت ، والشعور الوطنى الدفين قد استبد به المستبدون ، فحجب ضوءه وتقلص نوره .

بيد أن هذه الحال المؤلمة ، والموقف الأخير المحزن ، تجاوبت أصداؤه فى النفوس ، فلم يقض على نغم الآلات التى تعودتها آذان العمال ، ولم يضعف النشاط والتضامن والتعاون الذى كانت ثمرته ذلك الانقلاب الخطير فى الصناعة . ولم يستطع الزمن بأحداثه أن ينسى المصريين أو يجعلهم يهملون نهضتهم الصناعية المباركة ، فنقلوا معالمها إلى المجتمع المصرى ، يعملون فيه أحرارا .

الصناعة فى عصر عباس وسعيد

رأينا ما انتهت اليه حال الصناعة فى عصر محمد على ، وما كان من أثر اتفاقية سنة ١٨٤١ ، وتغيير الرسوم الجمركية التى فتحت باب التجارة للسلع الأجنبية التي غزت الأسواق ، ونافست الصناعات المحلية ، حتى قضت عليها أو كادت ، فتحولت الصناعات الكبيرة إلى صناعات صغيرة ، وهجر العمال مصانع الدولة بعد إغلاقها ، وشرعوا ينشئون مصانع صغيرة تفتقر فى إرسائها وبقائها إلى رءوس الأموال .

وهكذا نجد الصناعة فى عصر عباس صغيرة منتشرة فى أحياء متفرقة ينقصها التمويل ، وتفتقر الى تشجيع بفرض الرسوم الجمركية لحمايتها ، وتحتاج الى دراسة فنية عملية ، وتوجيه حكومى لتسير فى طريقها .

وقد كان من جراء هذا النقص ومنافسة الصناعات الأجنبية لها أن هبطت الصناعة فى هذا العهد .

واستمر هذا الركود فى عصر سعيد الذى اهتم بالانتاج الزراعى ، وبتحسين حالة الفلاح ، وإلقاء العبء عن أكتافه برفع الضرائب المتأخرة عليه وزيادة حقوقه فى ملكية الأرض . وقد أعرض سعيد باتجاهه هذا عن الصناعة ، فلم يهتم بها ، ولم يشجعها التشجيع الذى يبعث فيها الحركة والنشاط ، وكانت فى حالها وضعفها تحتاج الى الرعاية والترشيد لتستفيد منها البلاد .

الصناعة فى عصر اسماعيل

استمر ركود الصناعة فى بداية عصر اسماعيل على ما كان عليه فى عصر سعيد ، ولم تتغير ظروف الصناعة والعوامل التى اكتنفتها ؛ ولكن اسماعيل حاول محاولة ثانية للنهوض بها وإحيائها ، بيد أن هذا كان محصوراً فى دائرة ضيقة لم تتسع كما كان الحال فى عصر محمد على .

وأهم الصناعات التى قامت فى عصر إسماعيل هى :

صناعة السكر

توسع اسماعيل فى زراعة قصب السكر بعد أن هبطت أسعار القطن بعد الحرب الأهلية الأمريكية ، وأقام المصانع بالوجه القبلى لصنع السكر وتكريره ، وبذل فى بنائها وإعدادها أموالا كثيرة ، وجلب لها المهندسين من الخارج ، ودرب المصريين على إدارتها . وقد ارتفعت كميات السكر المصدرة الى الخارج ، غير أن الحكومة وجدت أن هذه المصانع تستدعى إنفاق الكثير من المال ، وكانت الأزمة المالية قد استحكمت ، فاضطرت الى إلغاء كثير منها .

الصناعات الأخرى

أحيت حكومة اسماعيل بعض الصناعات التى اندثرت منذ حكم محمد على فأنشأت مصنعين أحدهما فى بولاق والآخر فى شبرا ، كما أنشأت مصنعاً للطرابيش فى طره . ومصنعاً لدبغ الجلود بالأسكندرية ، وأحواضاً فى السويس والاسكندرية

لترميم السفن ، وقد سلكت مطبعة بولاق طريق التقدم ، فألحق بها مصنع صغير لصنع الورق .

بيد أن هذا النشاط الذى رآه عصر اسماعيل كان محدوداً ، فقد ظل متأثراً بالتعريفات الجمركية التي تركت الباب مفتوحا للمنافسة الأجنبية فقضى على كثير من الصناعات الأخرى .

وبعد عصر اسماعيل استمر ركود الصناعة حتى اذا ماجاء عهد الاحتلال البريطانى خضعت الصناعة للسياسة التي رسمها الانجليز ، وهى أن تظل مصر بلداً زراعياً ، وسوقاً للصناعات الانجليزية

الصناعات فى عهد الاحتلال البريطانى [١٨٨٢—١٩١٤]

نحا الاحتلال البريطانى نحواً جديداً من الناحيتين السياسية والاقتصادية ، ووجه الدولة إلى الاهتمام بالإنتاج الزراعى فحسب ، باعتبار أن مصر دولة زراعية ، وشاعت الآراء بأن الصناعة لا يمكن أن تنجح فى مصر ، لأن عوامل قيامها لم تتوافر بعد فى البيئة المصرية ؛ فالفحم والآلات والعمال الفنيون ورءوس الأموال ، كل ذلك ينقص البيئة المصرية لقيام الصناعة بها .

وكان من جراء ذلك أن التخصص والجهد يجب قصرهما على الزراعة لأن موارد الطبيعة تدفع الإنسان إل العمل فى هذا الاتجاه .

بهذا قضت سياسة الاحتلال ، وبه حكمت بأن تظل مصر تعمل فى حقولها للإنتاج الزراعى — وبخاصة إنتاج القطن — وتصبح معرضا للصناعات الانجليزية التى أتاحت لها الرسوم الجمركية البسيطة الفرصة فانفسح الطريق أمامها ومهدت السبيل إلى السوق المصرية فغمرتها وراجت بها .

ولم يطلع فجر القرن العشرين حتى تحولت الأنظار عن الصناعة المصرية ، وأصبح المشتغلون بها من سكان القطر لا يزيدون عن ٣٨ ألف نسمة حسب

إحصاء سنة ١٩٠٧ ، وإذا قورن عدد الصناع بجملة السكان كانت النسبة ٤و٣٪ وهى نسبة ضئيلة جداً إذا ما قورنت بما يناظرها فى البلاد الأخرى .

وينقسم المشتغلون بالصناعة فى مصر إلى طائفتين : طائفة تحترف الصناعات الصغيرة ، وهى تضم الشطر الأكبر من أرباب الحرف ، وطائفة تشتغل بالصناعات الكبيرة ، ويقوم بها الشطر الأصغر من الصناع ، ولنذكر هنا ما جاء فى إحصاء سنة ١٩٠٧ عن المشتغلين بالصناعة حسب توزيعهم على الحرف المختلفة :

اسم الصناعات	عدد المحترفين
استخراج المعادن	١١٢و٤
النسج	٢٣٨و٨٣
أشغال الجلود والمواد الصلبة المستخرجة من الحيوانات	٢١٨و١
أشغال الجلود	٥٠٦و٧
« المعادن	١١١و٣٠
الفخار	٦٥٣و٩
المصنوعات الكيميائية وما شاكلها	٦٩٠
صناعات الأطعمة	٦٦٩و٤٠
« الملابس وأدوات الزينة	٤٠٩و٧٦
« الأثاث	٤٢٠و٥
صناعة البناء	٩٢٥و٩٤
« معدات النقل	٨٦٦و٣
إنتاج ونقل القوى الطبيعية	٦٠١و٨
صناعات أخرى	٠٣٥و١٤
الجملة	٣٤١و٣٧٦

الصناعات الصغيرة

وهى فى حوانيت ضيقة بها [ورش] صغيرة يشتغل فيها عدد يسير من العمال أو هى التى يزاولها أصحابها فى حوانيت ضيقة يشتغلون فيهـا عادة لحسابهم بمعونة بعض الصبيان ، وهذه الصناعة لها المقام الأول لأنها منتشرة فى جميع أنحاء القطر وتضم الشطر الأكبر من الصناع .

ويدخل فى نطاق الصناعات الصغيرة صناعة البناء والنسج والصباغة والحدادة وأشغال المعادن والنجارة وملحقاتها ثم الدباغة وصناعة الأحذية وطحن الحبوب والصناعات الكيمياوية [وتشمل صناعات الصابون والزيوت والشمع الخ] ثم صناعات الزخارف وتحتوى على الصياغة والنجارة الدقيقة وحفر المعادن .

وأول مايسترعى نظر الباحث فى حالة الصناعات الصغيرة رداءة الأماكن القائمة فيها ، فإن كان الصانع من أهل القرى وجدته يشتغل فى كوخه بين الأقذار والأوساخ التى لاتفارق مساكن القرويين ، وإذا كان من أهل المدن رأيته يمارس مهنته غالبا فى [ورشة] منزوية فى بعض الأحياء القـذرة من المدينة ، ذلك فضلا عن أن الصناع أنفسهم لا يهتمون البتة بالنظام أو بحسن الهيئة والشروط الصحية ، وإنما همهم الوحيد الذى يتلاشى بجانبه كل هم سواه تدبير مكان رخيص الأجرة ، أضف إلى هذا اتباعهم الأساليب القديمة فى الصناعة فهم لا يقبلون تغييراً أو تجديداً ، بل إنهم يستنكفون من استعمال الآلات الحديثة ، ولو كان فى ذلك زيادة لراحتهم أو إتقان لعملهم . ولا ينفكون مثابرين على تكرار النماذج والرسوم التى ورثوها عن أسلافهم من قديم الزمان ؛ ولا شك أن فى ذلك ضررهم إذ ترتفع تكاليف صناعتهم عن مثيلاتها من الصناعات الأجنبية .

الصناعات الكبرى

يطلق هذا الاسم فى مصر على الصناعات التى تتناول كميات وافرة من الخامات وتباشر فى مصانع كبيرة تدار بالقوة الآلية مع استخدام عدد كبير من العمال ،

ومثال ذلك كمية القطن التي يستنفدها المغزل الأهلي بالاسكندرية وهي تقدر سنويا بنحو خمسين ألف قنطار، ويصنع من الخيط ما زنته ٣٫٥٠٠٫٠٠٠ رطل انجليزى ومن المنسوجات ما يتراوح بين ٨و٩ ملايين من الياردات، ويبلغ ما تنتجه شركة السكر في كل سنة ١٠٠٫٠٠٠ طن وهي تستخدم ١٧٫٠٠٠ عامل ويقدر ما تنتجه صناعة الكحول في ذاك الحين بنحو ١١٫٠٠٠٫٠٠٠ كيلوجرام، ثم هناك معاصر الزيوت، وهي تستنفد ربع محصول بذرة القطن وتخرج ما يربى على ١٠٠٫٠٠٠ طن من الكسب ونحو ١٤٠٫٠٠٠ برميل من الزيت.

ووجدت أيضا عدة صناعات أخرى تفي بمطالب متنوعة للبلاد وتؤدى أنفع الخدمات وهي صناعة التعدين و [السجاير] والأسمنت والملح والصودا و [الطرابيش] والسكر والطوب ومواسير الفخار والبيرة والمطاط والأطعمة المحفوظة إلى غير ذلك من الصناعات الهامة. ويدخل في هذا الباب أيضاً صناعات حلج القطن وضرب الأرز وطحن الدقيق وكلها من الصناعات الزراعية الهامة والغزل والنسج.

كل هذه الصناعات — التي تقوم بمعظمها شركات — اقتضت لتأسيسها مبالغ كبيرة من النقود، وتقدر أصول الأموال المثمرة في هذه الشركات مع ما أصدرته من السندات بما يناهز ٩٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه.

النظام الجمركي والصناعة المصرية

كانت الرسوم المقررة على الواردات لا تتجاوز ٨ ٪ من قيمتها ما عدا السكر المكرر وخشب البناء وأنواع الكحول المحلى أو المقطر [التي لا تشتمل على أكثر من ٥٠ درجة من الكحول الصرف] فانه يجوز للحكومة أن تزيد الرسوم المقررة عليها بمقدار ٢ ٪ من قيمتها، ويستثنى من ذلك الحيوانات والبترول وأنواع الكحول فيؤخذ عليها ٧ ٪ من قيمتها. وهناك رسوم خاصة بالدخان وغيره. وكانت الرسوم على الصادرات المصرية على وجه العموم ١ ٪ من قيمتها.

على أن هذه الضريبة المفروضة (٨ ٪) كانت عامة لم يفرق فيها بين الواردات التي تساعد الزراعة، والتي يحتاج إليها الفلاح، وبين الكماليات التي ينعم بها أصحاب

الجاه العريض والثروة الواسعة ، فكان هذا النظام لا يوافق ظروف مصر الاقتصادية والصناعية .

ثروة مصر المعدنية والصناعية

لقد أهمل البحث هـذه الثروة ، حتى كانت سنة ١٩١٣ ، فقد أخذ السعى فى استغلالها يزداد وبدأت مصر تصدر زيت البترول الخام ، وفى سنة ١٩١٤ كشفت منابع الغردقة ، فساعدت على تموين البلاد فى أيام الحرب ، وأقيمت معامل لتكرير البترول فى السويس ، وزاد المستخرج منه زيادة محسوسة .

هذا إلى وجود الفوسفات فى سفاجة والقصير بالقرب من ساحل البحر الأحمر ، وكانت هناك شركة إيطالية تعدن الفوسفات من القصير وتصدره إلى اليابان ثم يحول إلى سوبر فوسفات ، وبعد ذلك يستخدم فى التسميد ، وكانت مصر تستورد كمية منه .

ويوجد المنجنيز والحديد فى طورسينا وخاصة فى منطقة أبو زنيمة ، كما ينتظر الحصول على معدن الحديد من حقول فسيحة غنية بالقرب من أسوان وقد دلت التجارب على غناها بهذا المعدن .

هذا إلى ما يوجد فى الصحراء الشرقية وفى أماكن متفرقة من الأسمنت والأحجار التى تستخدم فى البناء ورصف الطرق وتعبيدها ، والطفل الذى تصنع منه الأوانى الخزفية والفخارية .

هذه هى الحال التى كانت عليها البلاد فى فترة الاحتلال : ضعف واضمحلال وتقهقر وتأخر ، وحرب شعواء أعلنها الانجليز على الصناعة ، وضيقوا عليها الخناق ، فلم تجد لها متنفسا إلا فى أنواع منها صغيرة ، أقام لها محترفوها مصانع صغيرة انتشرت فى البلاد . أما الصناعات الكبيرة فكانت محدودة العدد ، مقصورة على بعض أنواع قليلة .

هذا إلى ما تمخضت عنه التعريفة الجمركية من فتح أبواب كانت موصدة فى وجه

الصناعات الأجنبية ، فأصبح الطريق أمامها ممهداً إلى السوق المصرية ، فغزتها وأغرقتها ، ونافست الصناعات المحلية حتى خنقتها .

على أن البلاد رغم ما أحاق بها من سوء ، وما أصابها من عسف وجور على يد الاحتلال البريطانى ، بذلت مجهوداً مشكورا فى البحث عن موارد المعادن فى البلاد ، والانتفاع بما وصلت إليه نتيجة بحثها .

* * *

الفصل الثالث

المحاولة الصناعية فى القرن العشرين

الصناعة فى ظل الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ – ١٩١٨)

استمرت سياسة الاحتلال آخذة بالتخصص الزراعى ، وبخاصة الاهتمام بزراعة القطن ، وبزيادة مشروعات الرى الدائم ، وتبادل منتجات مصر الزراعية بالمصنوعات البريطانية ، إلى أن اندلعت نار الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ وقطعت طرق المواصلات بين الدول ، وقلت البضائع المستوردة من الخارج ، وألحت ظروف الحرب ودعت كفاية الاستهلاك الى التفكير فى الاعتماد على اقتصاديات البلاد والبحث فى خلق مشروعات صناعية تقوم على الجهود والعمل والتوجيه الفنى ، لسد النقص الذى أحس به الشعب من جهة ولكفاية جيوش الحلفاء من جهة أخرى .

وهكذا نرى أن ظروف الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ نفثت فى الصناعة روح الحياة ، ودفعت بها إلى البناء والتعمير والتقدم والتوجيه الاقتصادى على أسس من الدراسة العلمية الفنية للاستفادة من موارد البلاد والاعتماد عليها .

والمتتبع لهذه الدراسة يرى أن ظروف الحرب وجهت البلاد إلى السير فى سبيل الاستكفاء الاقتصادى ، وبخاصة الإنتاج الصناعى ، كما دفعت الحملة الفرنسية من قبل إلى الصناعة لصيانة الجيش .

وما كان إحياء الصناعة فى عصر محمد على إلا لتموين الجيش والشعب ، حتى إذا

ماانقطع اتصاله بالدول الخارجية اعتمد على موارد البلاد .

ولقد كانت الحرب العالمية الأولى دافعاً من الدوافع القوية التى دفعت بالصناعة إلى مكانة ملحوظة لسد النقص بانقطاع الواردات من الخارج بسبب ظروف الحرب فنشطت الحركة الصناعية ، وساعد ذلك على الانتعاش الاقتصادى ، وامتلأت أيدى المصريين من صناع وتجار بالدراهم التى ربحوها من قيام الصناعة وانتعاشها ، فخفف ذلك من وطأة الحرب عليهم ، وأقبلوا على مساعدة انجلترا فى موقفها ، فأمدوها بالزاد والمؤونة والحيوان والرجال .

وهكذا قامت صناعات مختلفة تسد حاجة الشعب والجيش من الغذاء والكساء وحاجة الجيش من الذخيرة وصيانة الأسلحة والصناعات المعدنية المختلفة ، فأنشئت مصانع غزل ونسج المنسوجات القطنية والكتانية والصوفية والحريرية ، وزادت الأنوال التى انتشرت فى القرى والمدن ، وكثرت معاصر الزيوت ومصانع الدباغة ومطاحن الغلال وورش السبك والحدادة والنجارة والصناعات الدقيقة وغير هذه وتلك مما يسد حاجات الأمة ، معتمدة فى ذلك على موارد البلاد الطبيعية ومواهب رجالها وعمالها الفنية .

وليس أدل من هذه النهضة على إمكان قيام الصناعة فى مصر إذا ما تغلب الانسان على العقبات الموجودة أمامها ، لأن فى مصر من الموارد الزراعية والمعدنية مايساعد على قيامها ، وفيها الأيدى العاملة الرخيصة التى تزاولها وتقوم بها ، ولكنها تحتاج الى تنفيذ التوجيهات التى أشارت بها [لجنة التجارة والصناعة] المؤلفة سنة ١٩١٦ لدراسة الأسس التى تشاد عليها الصناعة المصرية ، وقدمت تقريرها الذى يعتبر دستوراً للسياسة الصناعية والتجارية إلى الوقت الحاضر .

وقد رأت اللجنة — وفيما رأت الصواب — أن الصناعة تحتاج إلى التعليم الفنى والتوجيه الحقيقى الصادق فى كل ناحية من نواحى الإرشاد المختلفة والعمل على صيانة الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية بتعديل التعاريف الجمركية ، ومنح الإعانات المالية ، والدعاية للمنتجات المصرية ، وسد حاجات المصالح الحكومية

منها ، وخفض رسوم الواردات اللازمة للصناعة ، وتقليل أجور النقل داخل البلاد وتشجيع المعارض والمتاحف الصناعية والفنية لحث الهمم ، وتنشيط الفكرة بين رجال الصناعة .

ولا شك أن فى إقبال المصريين بأموالهم على الصناعة تثميراً لهذه الأموال الراكدة المدخرة ، فيساعد ذلك على وجود الائتمان المالى فى الدولة ، ومزاحمة رءوس الأموال الأجنبية التى تثمر داخل البلاد .

المنافسة الأجنبية بعد انتهاء الحرب

ولما وضعت الحرب أوزارها ، حاولت الدول الوصول ببطء إلى الحرية الاقتصادية ، وحرية الصناعة ، وحرية التصدير والاستيراد ، فسرعان ما تدفقت الصناعات الأجنبية على السوق التجارية المصرية ، وكانت منافسة شديدة الوطأة على مثيلاتها من الصناعات المصرية ، وحاولت الصناعات المصرية أن تصمد أمام تيار المنافسة فى الأسعار والجودة ، معتمدة فى ذلك على الأرباح التى عادت عليها أيام الحرب . غير أن الصناعة لم تستطع الصمود فى المعركة ، وتغلبت عليها الصناعات الأجنبية ، واضطرت صناعات كثيرة ناشئة إلى إغلاق مصانعها وورشها . وهكذا كانت الحرية الاقتصادية والمنافسة الأجنبية سبباً من الأسباب التى هدمت الصناعة الشعبية التى قامت وخدمت الشعب ، كما كانت الحرية الاقتصادية فى ظل اتفاقية لندن سنة ١٨٤١ سبباً فى إغلاق مصانع محمد على . بيد أننا قد كسبنا من تجربة الصناعة فى الحرب العالمية الأولى شيئاً هاماً هو دراسة نواحى الموضوع دراسة فنية مؤسسة على خبرة تامة أسفرت عن إعداد برنامج قومى وشعبى ، ومعرفة الحكومة الأسس التى يجب أن تقوم عليها الصناعة . وقد كان عمل [لجنة الصناعة والتجارة] أول حجر وضع لتوطيد الصناعة الحديثة .

جهود الشعب لقيام الصناعة

عرفت الأمة فى ظل ثورتها السياسية سنة ١٩١٩ أن الاستقلال الاقتصادى دعامة الاستقلال السياسى . ولذلك اتجهت المجهودات إلى إحياء الصناعة ، إذ فيه إحياء للمواردالطبيعية للبلاد والاستفادة من جهودالعاملين من المصريين ، وراعت ألا تخضع هذا لظروف حرب طارئة كما كان من قبل . ولذلك كانت الجهود التى بذلت لإحياءالصناعات الأهلية نتيجة لاتجاهات جديدة لم تمر بتاريخنا الاقتصادى ، فقد اتجه الشعب نحو الصناعة على أنها حرفه من الحرف الأساسية لمقومات الحياة الاقتصادية فى البلاد .

مجهودات بنك مصر

اتجه رجال الأعمال نحو الصناعة بفضل منشآت بنك مصر وتوجيهاته التى قام بها ، وحث الأمة على الإقبال على مشروعاته ، حتى نجحت وأصبحت تنطق بفائدتها ، وكان ذلك المجهود الجبار ، الذى قام به المغفور له « محمد طلعت حرب » وأعوانه المخلصون لهذا المشروع ، أعظم درس تعلمه الشعب المصرى ، فحقق الفكرة التى نادت بها [لجنة التجارة والصناعة] .

وقد رأى بنك مصر ، منذ أن بدأت قدماه تثبتان فى الأعمال المصرفية والمالية أن البلاد فى حاجة قصوى الى التوازن بين قواها الانتاجية ، وأن السعى لتحقيق أعمال صناعية يساعد على هـــذا التوازن ، ويخلق ميداناً جديداً لأعمـال تثمر الأموال ، فاقتطع فى كل عام من فائض أرباحه مبلغاً من المـال خصصه لإنماء الأعمال الصناعية وتشجيعها ، واستطاع بهذا وبإقبال المصريين على تلبية ندائه إلى الاكتتاب العام ، فى أى عمل من الأعمال ، أن ينشىء الشركات المختلفة . وفيما يلى بيان بالشركات الصناعيه التى عاون بنك مصر فى تأسيسها مع بيـان رأس مالهـا لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٨

اسم الشركة	تاريخ التأسيس	رأس مال الشركة الأول	رأس مال الشركة لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٨
		جنيه	جنيه
مطبعة مصر	١٩٢٢	٥و٠٠٠	٥٠و٠٠٠
شركة مصر لتجارة وحلج الأقطان	١٩٢٤	٣٠و٠٠٠	٢٠٠و٠٠٠
الشركة المساهمة المصرية لصناعة الورق	١٩٢٤	٣٠و٠٠٠	٣٠و٠٠٠
شركة مصر للنقل والملاحة	١٩٢٥	٤٠و٠٠٠	١٠٠و٠٠٠
« « (للسينما)	١٩٢٥	١٥و٠٠٠	١٥و٠٠٠
« « لغزل ونسج القطن	١٩٢٧	٣٠٠و٠٠٠	٣٠٠و٠٠٠
« « لنسج الحرير	١٩٢٧	١٠و٠٠٠	٣٠و٠٠٠
« « لمصايد الأسماك	١٩٢٧	٢٠و٠٠٠	٥٠و٠٠٠
« « للكتان	١٩٢٧	١٠و٠٠٠	١٠و٠٠٠
المجموع		٤٦٠و٠٠٠	٧٨٥و٠٠٠

وبهذا أصبح التفكير فى الصناعة جديا ، وأقبل عليها الشعب ، فأصبحت دعامة شعبية ومؤسسة وطنية ، تلبي حاجة الزمن ، وتسد نقصا فى حياة المجتمع ، وتزاحم مثيلاتها الأجنبية .

وتقدم « بنك مصر » بتقرير مفصل إلى وزير المالية في سنة ١٩٢٩ عن إنشاء الصناعات الأهلية وتنظيم التسليف الصناعى ، ويرمي هذا التقرير إلى توجيه العناية إلى الصناعات الآتية ، وهى التي حرمت مصر منها وكانت ، أو كادت تنقصها .

١- الصناعات الزراعية

وهذه الصناعات تستخدم المواد الأولية من الزراعة المصرية ، فاذا ما وجهت الهمة إلى العناية بمستخرجات الألبان ، وتربية الماشية ، بتحسين المراعى ، وزيادتها

والعمل على الاكثار من الأغنام والجمال وتحسين نسلها لأخذ الصوف منها ، قلت الواردات من مثيلاتها من الخارج .

وتقوم على هذا النشاط أيضاً صناعة حفظ اللحوم فى العلب ، وإذا ما عنى بالخضروات أمكن تصديرها إلى الأقطار المجاورة .

صناعة المعادن

يقدر عدد العمال الذين يعملون فى صناعة المعادن حسب إحصاء سنة ١٩٢٧ بعشرة آلاف عامل بين حدادين وبرادين وسباكين وخراطى معادن «وميكانيكيين» وغيرهم من أمثالهم ، ويرى التقرير إلى أن السياسة الصناعية حيال الصناعات المعدنية ينبغى أن تقوم على أربع قواعد أساسية :

الأولى : السعى لتوافر المعادن « الخام » فى أحسن حال للصناعة وبأرخص الأثمان .

الثانية : تشجيع المصانع وتوزيعها فى البلاد بحسب حاجاتها بحيث يتكون من مجموعها وحدة عامة منسجمة .

الثالثة : السعى لقطع مرحلة جديدة فى الصناعات المعدنية الحاضرة بزيادة إتقانها الأعمال التصليحية وتوسيع نطاق أعمالها الإنشائية .

الرابعة : السعى تدريجاً لتحويل بعض الصناعات المعدنية الصغيرة إلى صناعات معدنية كبيرة .

الصناعات المعدنية

تنتشر فى الصحراء الشرقية معادن مختلفة من حديد وبترول وفوسفات ونحاس ومنجنيز كما رأينا ، ولكن ينقص تعدينها عوامل هامة تتوقف عليها صناعة التعدين واتساع نطاقها مثل توفير الماء ووفرة العمال ، وسهولة النقل ووجود رأس المال وإعداد المدن للسكن والاقامة ؛ واستمرار البحث الجيولوجى والتنقيب عن المعادن

قليلها وكثيرها ؛ ومعرفة أغوارها ، حتى يمكن الوقوف على مدى نجاح التعدين بحيث تكون تكاليف استخراجه أقل من ثمنه فى السوق التجارية ، وبذلك يكون التعدين اقتصاديا . وباستخدام الكهربا بجوار هذه المعادن تقوم صناعات هامة مثل الصناعات الحديدية ، والفوسفات ، والكبريت ، والملح ، والذهب ، والأوانى ، وغيرها من الصناعات التى تروج فى السوق المصرية وغيرها من الأسواق المجاورة .

الصناعات الكيميائية

وهى صناعة هامة ، مثل تحويل الفوسفات إلى سوبر فوسفات واستخدامه سمادا فى الزراعة ، وصناعة الصابون الذى يعتمد على زيت بذرة القطن ، وصناعة تبييض « القماش » وتحتاج إلى « أحماض » يحصل عليها من الأملاح ، والفوسفات والكبريت والكربون وهى توجد بمصر وهذا ما تقوم به الآن الشركة الامبراطورية للصناعات الكيمائية .

الصناعة النسجية

وبالرغم من انتشار صناعة النسيج بالأنوال لعمل « القماش » أو السجاجيد والأكلمة ، قامت شركة الغزل الأهلية بالأسكندرية . وفى سنة ١٩٢٧ [أسست شركة الغزل بالمحلة الكبرى وهى أكبر من سابقتها ، وأقيمت مصانع لصناعة القطن والحرير والكتان والتيل ، وينتظر تقدم هذه الصناعات عندما يزداد إنتاجها ، ويشتد الإقبال عليه .

وقد قامت كذلك صناعات أخرى مثل صناعة الملابس المعدة [الجاهزة] وصناعة الخشب وصناعة البناء وصناعة الجلود والزجاج والصناعات الغذائية وصناعة الفضلات الحيوانية وغيرها .

هذا نصيب بنك مصر ومؤازرة أفراد الأمة له فى الاكتتاب الذى دعا إليه عند تأسيس هذه الشركات ، وتلبيتهم نداءه . ثم أخذت المنشآت الصناعية المختلفة تتسع بجهود الأفراد أو بتأسيس شركات مساهمة على غرار شركات بنك مصر ،

فقد أصبحنا وأمسينا نسمع عن مؤسسات بنك مصر ، وشركات عبود ويحيى وفرغلى الخ .

ويستطيع الاستقلال المالى أن يرى جنوده وقواده فى معركة التحرير وهى معركة تعتبر أساس العتاد السياسى ؛ بل تكون القوة المادية للمعركة الحربية . وقد استطاعت هذه الحركة المباركة أن توجه الصناعة والتجارة إلى دائرة التمصير وزيادة الأموال المصرية الصميمة فى محيطنا المالى لمنافسة الأموال الأجنبية التى كانت متغلغلة فى اقتصادياتنا فترة طويلة من الزمن ، على أن هذا البرنامج القومى والإقبال الشعبى لإحياء الصناعة يحتاج الى معاونة الحكومة بالتوجيه الفنى والإرشاد ، وبإصدار التشريعات اللازمة لرعاية الصناعة وحمايتها .

مجهودات الدولة

عرفت الدولة أن الأزمات الإقتصادية التى تمر بالبلاد إبان الحرب وغيرها تتطلب الاستكفاء الصناعي الذى يجب أن ترسم له الخطط وتوضع البرامج ، وتصدر من أجله التشريعات المختلفة حتى تشب وتترعرع فى ظل الحماية الحكومية ، حتى اذا ما وصلت إلى دور الرشد واستطاعت أن تقف منافسة مثيلاتها من صناعات الدول الأخرى ، تركت لها الحرية المكفولة لإنمائها وازدهارها .

لجأت الحكومة فى النهوض بالإنتاج الصناعى إلى تحقيق هذه الغاية بعدة وسائل هى :

١ ــ وضع نظام للتسليف الصناعي ؛ وقد اشتركت فعلا فى إنشاء البنك الصناعى بنسبة ٥١ ٪ من رأس المال المدفوع .

٢ ــ الاستعانة بالخبراء الأجانب فى الصناعات المختلفة كالزجاج والجلود وغيرهما فضلا عن إقامة المعارض ونشر الدعاية .

٣ ــ تفضيل الصناعات المصرية على مثيلاتها الأجنبية فى التوريد للمصالح الحكومية ولو زاد ثمنها بمقدار ١٠ ٪

٤ — إعفاء الآلات المستوردة من الخارج لبعض الصناعات من الرسوم الجمركية .

٥ — التفكير فى إنشاء بعض الصناعات الكبيرة الضخمة ، لتوفير الوقود الذى سيتحقق وجوده بإتمام مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان ومنخفض القطارة .

٦ — حماية الصناعات المصرية الناشئة من المنافسة الأجنبية وذلك بوضع تعريفة جمركية جديدة سنة ١٩٣٠ كفلت هذه الحماية ، ونشطت الصناعات المحلية وشجعت مشروع إحياء الصناعة فى الوقت الحاضر ، وقطعت دابر المنافسة الحرة للصناعات الأجنبية .

وكانت التعريفة الجمركية ترمى الى حماية الإنتاج الأهلى باتباع سياسة تحقق هذا الغرض ، وتتصل بالصادرات والواردات كالآتى :

١ — تفرض ضرائب عالية [وقد تصبح مانعة] على الواردات التى يمكن للبلد أن تنتج مثلها فيرتفع بذلك ثمن الواردات الخارجية ، فتسعر السلعة المصرية المماثلة بأسعار معتدلة ، فيقبل المستهلك عليها ، وتقل بذلك السلع الأجنبية ، وخطرها ، ولولا ذلك لضعفت الصناعة الوطنية ، كما حدث قبل وبعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨) ولقد رأينا فى السنوات الحالية كيف أن الصناعة نجحت وثبتت أقدامها فى السوق .

وفرضت ضرائب ١٥ ./. على الواردات من الأرز والفاكهة والزيوت والصابون ، و١٨ ./. على المنسوجات الحريرية ، و٢٠ ./. على الأثاث والمصنوعات من الأخشاب .

٢ — تخفيض الضرائب على الواردات اللازمة لمساعدة الإنتاج الأهلى الزراعى مثل السماد والآلات الزراعية والبذور ، أو الإنتاج الصناعى مثل الآلات الصناعية والمعادن ، فأصبحت الضريبة ٥ ./. على الأسمدة ، و٤ ./. على البذور ،

و ٦./٠ على آلات الحرث والرى ، و٤ ./٠ على مواد الدباغة والصباغة ، و٦ ./٠ عن آلات النسيج والصباغة .

٣ — يجب أن يراعى تصدير السلع التى يراد تصريفها فى الخارج ، فلا تفرض عليها ضرائب ، ولذلك ألغيت ضريبة الصادر ماعدا القطن وبذرته ، وفى الوقت نفسه فرضت ضرائب مانعة على السلع المصدرة التى تحتاج اليها الصناعات الأهلية ، وهى من المواد الخام مثل الجلود لتشجيع صناعة الدباغة والصناعات الجلدية .

٤ — مراعاة التدرج فى فرض الضريبة حسب حالة السلعة فاذا كانت خاماً فرضت الضريبة منخفضة وإذا كانت نصف مصنوعة كانت متوسطة ،والمصنوعات تكون ضريبتهما عالية ، ولذلك أصبحت الضريبة ٤./٠ على الصوف الخام و١٠./٠ على خيوط الصوف ، و ١٠ ./٠ على خيط الحياكة ، و ١٥ ./٠ على المنسوجات ، و٢٠./٠ على الملبوسات الجاهزة ، ويمكن أن نستعرض دراسة بعض الصناعات التى نشطت فى ظل الحماية الجمركية .

(١) حماية المنسوجات القطنية

قضت « التعريفة الجمركية » الجديدة بأن يحصل رسم جمركى قدره ٥ ١./٠ من قيمة المنسوجات الواردة . ولكن رئى أن هذا لايكفى لحماية الصناعة المحلية فزيد الرسم بعد ذلك . غيرأن اليابان [قبل سنة ١٩٣٩] وهى من أنشط الدول الصناعية التى ظهرت فى الميدان الصناعى والتجارى ، غزت الأسواق الشرقية بشتى الطرق فلم تجد هذه « التعريفات » نفعاً أمام منافستها ، ففرضت فى سنة ١٩٣٥ ضريبة قدرها ٤٠ ./٠ من قيمة المنسوجات القطنية اليابانية ، وقد أدى هذا إلى رواج المنسوجات القطنية المحلية . ولكن اليابان فكرت فى إيجاد حلول للتخلص من هذا الضغط بأن تصدر منسوجاتها الى عملاء لها — وقد يكونون تجاراً يابانيين — فى الهند والصين ثم تصدر ثانية الى مصر ، وبذلك تحصل رسوم قليلة ، تعيش عليها الصناعات

اليابانية فى السوق المصرية . واستمر هذا التحايل إلى أن قامت الحرب العالمية الأخيرة ، فانتعشت الصناعات المصرية ونجحت لأنهـا لم تجد لها منافساً وسدت حاجة البلاد . ولولاها لعم الضيق وازداد الخطب . ولعل هذا الدرس يحفز على تشجيع حماية الصناعات الأخرى لإنجاحها .

(ب) صناعة السكر وحمايتها

صناعة السكر فى مصر وطريقة حمايتها ترينا مثلا آخر من لون آخر من ألوان الحماية ، فقد اتفقت الحكومة مع الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير بمقتضى قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣١ الذى قضى بحماية صناعة السكر من منافسة السكر الوارد من الخارج ، وتنحصر شروط الاتفاق فى :

مايخص الشركة العامة للسكر والتكرير

١ ــ تنتج الشركة كمية السكر التى تستهلك داخل البلاد وتعمل على كفاية الاستهلاك المحلى .

٢ ــ القصب المصرى هو أساس المادة « الخام » لصناعة السكر ، ولا يسمح للشركة أن تستورد مادة أخرى لصنع السكر إلا عند عدم كفاية المحصول المحلى .

٣ ــ للحكومة حق تحديد أسعار شراء الشركة للقصب من الزارعين وأسعار بيع السكر للأهالى فى جميع مراتب التجارة .

٤ ــ على الشركة أن تنظم طريقة تسهيل توزيع الإنتاج إلى التجار والمستهلكين وأن يعرض هذا النظام على وزارة المالية فى مدة شهر من تاريخ هذا الاتفاق .

٥ ــ تعمل الشركة على تخفيض نفقات الإنتاج كلما وجدت وسيلة لذلك .

٦ ــ تراجع الحكومة حسابات الشركة .

٧ ــ تقبل الشركة تعيين مندوبين [اثنين] من قبل الحكومة ، لحضور جلسات مجلس إدارتها .

ما يخص الحكومة في الاتفاق

١ ـــ فرض ضرائب جمركية عالية ، بالقـــدر الكافى [مانعة] لحماية السكر المصرى من منافسة السكر الأجنبى .

٢ ـــ تغطى إيرادات الشركة جميع المصروفات : كمصروفات المصانع ، والفائدة على رأس المال ، واستهلاك الآلات .

٣ ـــ يبقى للشركة أرباح قدرها ٥ ٪ من رأس مالها بعد ذلك .

٤ ـــ تأخذ الحكومة ـــ بعد خصم المصروفات والأرباح السابقة ـــ من الفائض نسبة مئوية تصاعدية على الوجه الآتى :

٧٠ ٪	على	أول	٤٥,٠٠٠ جنيه	
٨٠ ٪	»	ثانى	٤٥,٠٠٠ »	
٨٥ ٪	»	أول	٣٥,٠٠٠ »	[بعد ذلك]
٩٠ ٪	»	ثانى	٣٥,٠٠٠ »	
٩٥ ٪	»	ما يزيد عن ذلك .		

وفعلا نفذت الحكومة والشركة هذا الاتفاق ، وفرضت الحكومة على السكر الوارد الضرائب الجمركية المانعة ، فكانت تحصل سبعة جنيهات على الطن فى أول الأمر ثم رفعت هذا المبلغ الى ثمانية ، ثم الى تسعة ، وهى فى مقابل هذا ـــ شأنها فى كل الصناعات التى حمتها ـــ تحصل ضرائب إنتاج عليها لتعوض بذلك خزينة الدولة من النقص فى الضرائب الجمركية .

ونفذت الحكومة بمضى الزمن ما أشارت اليه « لجنة التجارة والصناعة » من إنشاء مصلحة تشرف على هذا النشاط ، فأنشأت « مصلحة التجارة والصناعة » فى أبريل سنة ١٩٣٠ ، وكانت ملحقة بوزارة المالية .

وفى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤ حولت هذه المصلحة إلى وزارة بمرسوم ملكى ،

وضمت ثلاث مصالح هى : مصلحة التجارة ، ومصلحة الصناعة ، ومصلحة السياحة والمعارض ، وكانت بهـا مصلحة العمل فألحقت بوزارة الشئون الإجتماعية عند إنشائها وبها أيضاً مراقبتان هما : مراقبة الإدارة العامة ومراقبة دمغ المصوغات والموازين .

وتنقسم مصلحة الصناعة الى ست إدارات هى : الإنتاج الصناعى والتمويل الصناعى والمشتريات والخبراء ، والمباحث الصناعية والمصايد والأسماك والتصميم والنمـاذج .

وهناك جهود تبذل لرسم سياسة للنهوض بالصناعة ، نوضح هنا خطوطها الرئيسية ، وهى تنحصر فى إعطاء الإعانات المالية بطرقها المختلفة ، [مثل الإعفاء من رسوم الإنتاج ، أو بيع أدوات الإنتاج بأثمان مخفضة أو بأقساط ميسورة الدفع أو تخفيض أجور النقل إذا كانت بالسكك الحديدية الحكومية ، أو إعطاء مبلغ من المـال دفعة واحدة ، أو على فترات محددة ، أو ضمان الحكومة نهـاية صغرى للأرباح بحيث اذا نقصت عنهـا أكملت الحكومة النقص] وفى إنشاء المصارف الصناعية والاهتمام بالتعليم الفنى والصناعى ، وإقامة المتاحف والمعارض لتجمع بين التعليم من جهة والمنافسة المشروعة فى ارتقاء الصناعة من جهة أخرى ثم توخى سياسة جمركية تساعد على هذا النهوض المقصود به الإحياء والتقدم .

ورغم الجهود التى بذلت وتبذل فان الصناعة ما زالت فى حاجة إلى خطا جريئة متزنة ووثبة واسعة محوطة بالرعاية . وهى على صورتها الحالية تتميز بالآتى :

١ — أن أساسها الحالى لا يزال هو المصنع الصغير .

٢ — أنها لم تتركز ، ويرجع ذلك الى عدم تشجيعها فى الفترة السابقة للحرب وقلة رءوس الأموال وإحجام الرأسماليين عن المشروعات الصناعية الكبيرة .

٣ — لا يزيد المشتغلون بالصناعة فى مصر على ٤ ٪ من مجموع السكان وهى نسبة ضئيلة . فالبلاد لا تزال تغلب عليها الصبغة الزراعية ، ومع هذا كله قد ثبت أنه فى الإمكان قيام بعض الصناعات الناجحة فيها للإستهلاك المحلى على الأقل

وإن نجاح هـــذه الصناعة وانتشار الروح القوية وحماية الحكومة لها بما يبشر بمستقبل باهر للصناعات المصرية الحديثة .

الصناعة فى ظل الحرب العالمية الثانية [١٩٣٩ — ١٩٤٥]

وفى فترة الحرب العالمية الثانية أثبتت الصناعة أنها نشطت نشاطاً ملحوظاً ، وكفت كثيراً مما كان يحتاج اليه للإستهلاك المحلى سواء للمصريين أو لجيوش الحلفاء فى مصر ، وأفادت طبقات كثيرة من أفراد الشعب : من عمال وصناع وأصحاب رءوس الأموال . وظهرت دائرتها فى الأفق الاقتصادى بشكل أوسع مما كانت عليه فى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨) .

ومن هذا نرى أن الصناعة لم تقم بسبب هذه الحرب ، بل إنها كانت موجودة فعلا ، واتسعت دائرتها ؛ فقد كونت شركات أقامت مصانع كثيرة غير تابعة للدولة كما كانت فى الماضى ، ولا يستأثر بها أفراد كما كانت فى فترة الحرب العالمية الأولى ، وإنما تركزت وأصبحت منشآتها ورؤس أموالها فى صورة شركات مساهمة وجاءت الحرب العالمية الثانية والصناعة محمية بالتعريفة الجمركية ، لا تخشى منافسة مثيلاتها من المصنوعات الأجنبية . وعلى هذا النحو قامت الصناعات المختلفة لتموين جيوش الحلفاء وكفاية استهلاك الشعب ، فنجد الصناعات الحربية المختلفة أو المعدنية والكيمائية وصناعة نسج القطن والصوف والكتان والحرير والصناعات الغذائية وحفظ الخضر والفاكهة وصناعات دبغ الجلود وضرب الأرز وطحن الغلال إلى غير ذلك مما يكفى حاجة الشعب ويغنيه عن الإستيراد من الخارج .

وإذ كان عدد السكان فى ازدياد مستمر — بلغ العشرين مليوناً من الأنفس — ومساحة الأراضى الزراعية لاتجرى مع هذه الزيادة ، أصبحت الصناعة عاملا من العوامل الفعالة لخلق عمل لهذه الأيدى العاملة المتعطلة ؛ فاندفع تيار الهجرة من الريف الى مراكز الصناعات المختلفة حيث وجد الأفراد الأجور المرتفعة ، ومستوى المعيشة الراقى ، فاندمجوا فى هـــذه الحياة الصناعية الجديدة يعيشون فى

جوها ، ويقفون على تعاليم حديثة بين جدران مصانعها . وكان من جراء ذلك أن وجدت مشكلة العمل وتنظيمها ، ورقابة العلاقة بين العامل وأصحاب رءوس الأموال سواء أكانوا أفراداً أم شركات .

وقد راعت الحكومة هذه المشاكل فأصدرت التشريعات المختلفة في السنوات ١٩٤٢ ، ١٩٤٦ ، ١٩٤٨ ، وكلها ترمى الى حماية العامل ، وزادت فى تنظيم العلاقة بين العمال وصاحب رأس المال ، بالتشريعات التى أصدرتها [حكومة الثورة فى سنة ١٩٥٣] منظمة بها عقد العمل الفردى والجماعى والنقابات العمالية .

ومن هذه التشريعات مايعالج تنظيم العمل وحماية الأحداث والنساء ، وتنظيم حقوق البالغين بتقرير تعويض عما يقع من حوادث تصيبهم أثناء العمل وتحديد ساعات الوقت الذى يشتغلون فيه ، وأخذهم بالتأمين الاجبارى ، والتحكيم والتوفيق فى المنازعات التى تنشأ بينهم وبين أصحاب رءوس الأموال .

وقد عادت هذه النهضة الصناعية إبان الحرب على العمال وأصحاب رءوس الأموال بالأرباح الكثيرة والأجور المرتفعة ، وبعد أن وضعت الحرب أوزارها سنه ١٩٤٥ عادت الحرية الاقتصادية من جديد ، ورجعت المنافسة الأجنبية لبعض الصناعات ، فلم تصمد الصغيرة منها أمام تيار المنافسة الجارف ، فتقلصت بل اندثر بعضها ، ولكن الأمر على أى حال لم يكن فى هذا الطور كما كان عقب الحرب العالميه الأولى ، لأن الحماية الجمركية مفروضة وقائمة على صناعات كثيرة لايزال نشاطها يدب فى المحيط الاقتصادى والصناعى المصرى .

ولقد لجأت الحكومة فى السنوات الأخيرة الى رفع بعض الرسوم الجمركية ، وإلى سياسة تعميم الصناعات الصغرى فى القرى والمراكز والمديريات ليستفيد أهل الريف منها فائدة مادية أثناء فراغهم من الزراعة ؛ كما أنشأت مراقبة خاصة للتوجيه الصناعى فى وزارة التجارة والصناعة . وبدىء فى إعداد الإحصاء الصناعى لأول مرة فى البلاد .

ومما زاد فى تركيز النهضة الصناعية فى البلاد كثرت الشركات المساهمة ،

وإصدار قانون لحمايتها ، وتمصير رءوس الأموال المشغلة فيها ، ومساهمة الحكومة بأكثر من النصف فى إنشاء البنك الصناعى .

هذا عرض للتطور التاريخى الذى مرت به الصناعة فى أشكاله المختلفة ، يعطينا فكرة واضحة عن أن أسس الصناعة قد وضعت فى الوقت الحاضر بمجهود الحكومة والشعب معاً ، وأن زوايا بنائها قد أحكم وضعها ، فآمنت الأمة بأن طور الانقلاب الصناعى قد آن أوانه ، وأصبح للانتاج الصناعى حصته من الرعاية والجهد مهما كان قدره فى الإنتاج الأهلى .

مشروع السد العالى والاستكفاء الصناعى

إن مشروع السد العالى يهدف إلى تحقيق سياسة التنمية الاقتصادية فى الزراعة — كما رأينا — وفى الصناعة كذلك .

أما فى الصناعة فان القوة الكهربائية التى تتحقق منه ستخدم كل ما يمكن أن يستخدم فى الانتفاع بموارد الثروة الطبيعية فى الإنتاج الصناعى ، وهو تطور إذا ما تحقق فيجعل اقتصاديات البلاد تتحول من الاعتماد على الزراعة إلى التطلع إلى الصناعة كمصدر أساسى للثروة القومية وبذلك يتحقق الاستكفاء الصناعى للبلاد وتنقص الواردات نقصاً ملموساً ، بل يمكن أن يتحول مصير مصر الصناعى من دولة مستوردة للصناعات الغربية الى دولة مصدرة إلى أسواق الشرق الأوسط والعالم العربى .

أما الإمكانيات الاقتصادية التى يمكن أن تتحقق منها الصناعات المختلفة فستؤدى الى قيام صناعة الصلب من الحديد الخام بجوار أسوان وصناعة السماد والسكر من البنجر والورق من قش الأرز وحطب القطن ومصاصة القصب . كما يمكن إنشاء الصناعات الثقيلة والصناعات الحربية وهو أمر يدعو إلى الإهتمام بهذه الناحية لتستكمل مصر نهضتها القومية فى تطورها الجديد ، والقوى الكهربائية التى تتحقق من مشروع السد العالى سـيقدم للبلاد أسس الصناعة الحديثة فيسهل

إنشاء مصانع عديدة لأغراض مختلفة كما يمكن بها الاستغناء عن استخدام البترول والمازوت والديزل فى إدارة المصانع . لأن توافر القوى الكهربائية يؤدى إلى خفض التكاليف الصناعية وهو أمر جدير بالإعتبار إذ أنه سلاح المنافسة التى تستطيع السلعة الصناعية به أن تغزو الأسواق المختلفة أمام البضائع المنافسة لأنها تكون — بفضل قلة التكلفة — رخيصة الثمن فتنال الرواج ، وفى ذلك تصريف للإنتاج وكسب للميزان التجارى الذى يعكس مؤثراته على المشروعات الإنتاجية الصناعية مما يدعو إلى الاستمرار . ويؤدى إلى الاستقرار الصناعى ، وهذا أمر تتطلع إليه أهداف الحكم الجديدة لتنمية إقتصاديات البلاد .

* * *

القسم الثالث

التجارة المصرية

الفصل الأول

التجارة قبل عصر محمد على

نشأت التجارة بين قرى مصر ومدنها لاختلاف أحوال الإنتاج الزراعى والصناعى فى البلاد ، ولذلك نجد سكان كل قرية أو عدة قرى يتخذون يوما من أيام الأسبوع يجتمعون فيه للتجارة بيعاً وشراء ، لموازنة إنتاجهم واستهلاكهم . واتسعت حركة التجارة بينهم حتى وجدت أسواق كثيرة فى مدن وبنادر منتشرة فى الوجهين البحرى والقبلى .

أهم أسواق الوجه القبلى

كانت أسواق الوجه القبلى تساعد على تلبية حاجة السكان هناك . فالقرى يجتمع فيها الناس للمبادلة وابتياع الحاجات . أما المدن الكبيرة فقد كانت أسواقاً هامة لها قيمتها ، ومن أهمها : إسنا وقنا وأسيوط .

أهم أسواق الوجه البحرى

وكانت السلع توزع من القاهرة والاسكندرية على أسواق الوجه البحرى وأهمها : منوف وطنطا وسمنود والمنصورة ودمياط .

سوق الاسكندرية

وهى سوق هامة يؤمها كثير من التجار وهم خليط من جنسيات غير مصرية ،

فنهم الأتراك واليونانيون واليهود والعرب والأوربيون . والاسكندرية ميناء للتجارة الخارجية يتصل بالدول الأجنبية وتصدر منه غلات مصر والبضائع الشرقية التى كانت ترد إلى مصر وترغب فيها الدول الأوربية كالبن والمنسوجات الهندية والعطارة والتوابل ، كما كانت الميناء الرئيسى لتجارة الواردات من البضائع الأوربية والتركية .

سوق القاهرة

كانت القاهرة محطة تجارية عظيمة وسوقا ترد إليها منتجات البلاد المختلفة من أفريقية وآسيا وأوربا كما كانت تصدر ما يزيد عن استهلاكها إلى الجهات المجاورة إلى الأمم المختلفة ، ولعظم التجارة فى القاهرة وجب أن تقسم إلى ثلاثة أقسام :

١ ـــ تجارة المواد الغذائية والعقاقير .

٢ ـــ تجارة المنسوجات .

٣ ـــ تجارة الكماليات .

وكان السيد أحمد المحروقى كبير تجار القاهرة وله نفوذ كبير فى السوق ويرأس المحكمة التجارية التى تفصل فى المنازعات بين التجار .

وقد سكن التجار الأجانب فى منازل أقيمت فوق حوانيتهم ويتولى حراستها حراس أمناء .

أما التجار الشوام فقد سكنوا وكالة التفاح ، والأتراك فى وكالة الشوربجى ، والتجار العبيد فى وكالة الجلابية .

وفى وكالات المغاربة والمجاورين و « البيريقدار » وخليل أفندى أقام التجار المغاربة .

وكان الحاكم العثمانى فى مصر لا يهتم بشئون التجارة ، اللهم إلا ما يتعلق بجمع الرسوم الجمركية ، يضاف إليها ما ابتدعه الولاة من ضرائب جديدة عرفت «بالدخولية» وضعها الحكام للحصول على المال ؟ فعرقل ذلك اتساع دائرة التجارة

الداخلية ورفع من أثمانها وأصبح عبئاً على السوق التجارية . وبدا أثره على المستهلكين الذين ضعفت قدرتهم الشرائية فكسدت بذلك السوق التجارية .

ولقد اتسمت هـذه الفترة بالإهمال في أمور التجارة ، فالنقد مضطرب ، والعملات الأجنبية تتداول بأسعار غير أسعارها الحقيقية ، والكيل والوزن لا ضابط لها ، والنقل غير منظم ، والموانىء غير صالحة لرسو السفن ، والمنازعات الكثيرة بين طوائف المماليك تزيد من حالة الاضطراب والكساد فى دائرة التجارة والعلاقات التجارية الخارجية مع الدول تسير فى نطاق ضيق محدود .

ولما جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر زاد الاضطراب والكساد فى السوق التجارية بسبب المعارك الحربية وغيرها مما جعل قطع حبل التجارة أمراً محتوماً .

وكان الحكام والأمراء يفرضون على التجار فروضاً لا تخضع فى تقديرها وجبايتها لقانون ثابت أو مواعيد محدودة ، إنما كانت تفرض وتجبى عدة مرات فى السنة حسب حاجة الحكومة إلى المال . وقد نجم عن هذا أن اضطر التجار إلى إغلاق حوانيتهم أحياناً ؛ وإلى زيادة أثمان السلع كى يعوضوا ما أصابهم من خسارة ، فاضطربت السوق بسبب ذلك .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل كثيراً ما اعتدى العرب على قوافل التجار إذ كانت القوافل تأتى من بلاد العرب أو من بلاد الشام تسلك سبيلها إلى القاهرة عن طريق برزخ السويس والصحراء ، وكثيراً ما كانت تتعرض لنهب العرب وسلبهم .

ومما زاد من هذا الاضطراب أن فرق الجند إذا ما ضاق بها الحال ، أو لم تدفع إليهم مرتباتهم بانتظام ، كانوا يتدخلون فى السوق مشترين وبائعين ، ينهبون من الفلاحين أرزاقهم ، ويبيعونها لأهل المدن بأعلى الأسعار .

ولم تكن العوامل البشرية وحدها التى زادت من الاضطراب فى هذه الفترة ، بل إن الأسباب الطبيعية زادت من حدته ، إذ لا ننكر أثر فيضان النيل فى الإنتاج

الزراعى ، فإذا نقص الفيضان وقلت المياه حدد ذلك مساحة الأراضى المزروعة فيقل الإنتاج تبعاً لذلك .

ولما عادت البلاد إلى حكم الأتراك بعد جلاء الفرنسيين ؛ وقبضوا على ناصية الحكم بها ، ساءت الحالة من جديد ؛ فزادت الضرائب ؛ وفرضت الغرامات لتستطيع الحكومة أن تسد ما يطلب منها من نفقات وأخصها مرتبات الجند خوفاً من أن يثوروا . فأرهق بسبب ذلك التجار والسوق التجارية جميعا .

* * *

الفصل الثانى

مقـــومات التـــجارة

ترجع مقومات التجارة إلى أمور ثلاثة تجب دراستها وهى :

١ — الموازين والمكاييل .

٢ — النقد .

٣ — النقل والمواصلات .

موازين التجارة

طريقة العد عند العرب هى الطريقة العشرية فكان من الطبيعى ألا يسموا بهذه الأسماء الخاصة إلا مضاعفات العشرة . بيد أن التجارب أثبتت لهم كما أثبتت لغيرهم أن العدد ١٢ أسهل فى التقسيم لأن هذا العدد ومضاعفاته يقبل القسمة على أعداد كثيرة فنتج عن ذلك كسور قليلة ولهذا أصبحت طريقة قياسهم تجمع بين مضاعفات العشرة والإثنى عشرة .

فالقنطار مائة رطل والرطل ١٢ أوقية والأوقية ١٢ درهما .

وفى عصر محمد على عهد إلى « المحتسب » [وهو الآغا] بمراقبة السوق فكان عليه أن يراقب الموازين والمكاييل ويحمى المعاملات التجارية من الغش والفساد والاضطراب ويفحص هو وموظفوه موازين الباعة فإذا كانت غير مضبوطة احتفظوا بها عندهم ولا يردونها إلى أصحابها ، وإذا وجدت مضبوطة ختموها بختم الحكومة مقابل ضريبة مقررة .

وقد وحدت الحكومة وحدات الكيل والوزن حتى تسود المعاملات الطمأنينة فى السوق التجارية فتقرر أن تكون وحدة الوزن هى القنطار الذى يزن ١٠٠ رطل أو ٣٦ أقة ووحدة الكيل الأردب الذى يساوى ٢٤ ربعا . وأصبحت هذه الوحدات أساساً يؤخذ به فى المعاملات التجارية منعاً للغش والنزاع بين التجار والأهالى .

وقد اهتم إسماعيل باستعمال وحدات الموازين والمكاييل الفرنسية ، وأساس الوحدات المئوية الفرنسية ، وأصدر أمره بذلك فى أول أغسطس سنة ١٨٧٥ على أن يبدأ العمل به من أول سنة ١٨٧٦ لكن الأمة لم يكن لديها الاستعداد الكافى لقبول هذا التغيير، واستمر الإصلاح ينفذ رويداً رويداً حتى تم النظام المعمول به الآن منذ ١٩ مايو سنة ١٨٩٨ . ثم صدر قانون رقم ٩ لسنة ١٩١٤ خاص بالموازين والمقاييس ، فحدد عيار الموازين والمكاييل القانونية وأجاز دمغها لمن يطلب ذلك ، كما حدد المقادير المسموح بها فى حالتى العجز والزيادة ، ونص القانون على أن التجار والباعة المتجولين والقبانية العموميين وغيرهم من أرباب الحرف إذا حملوا موازين أو مقاييس أو مكاييل مغشوشة أو وجد شىء منها فى مخازنهم أو حوانيتهم أو مصانعهم أو « ورشهم » أو محال تجارتهم يعاقبون قانوناً وتصادر موازينهم أو مقاييسهم أو مكاييلهم .

وتقضى لائحة القبانة والكيالة بعدم إعطاء « رخصة » لمزاولة إحدى هاتين الحرفتين إلا بعد التثبت من حسن سلوك الطالب والتأكد من كفايته لمزاولة الحرفة التى يطلبها وإلمامه بالقراءة والكتابة والحساب البسيط ، بيد أنه فى حالة مزاولة حرفة الكيالة يكتفى بالتثبت من كفاية الشخص لمزاولة هذه الحرفة .

ويباشر موظفو إدارة الموازين والمكاييل الأعمال الآتية :

١ — التفتيش على الموازين والمقاييس والمكاييل بالأسواق والبلاد لضبط المغشوش منها وتحرير المحاضر للمخالفين .

٢ — أداء الشهادة أمام المحاكم الأهلية فى قضايا الموازين والمقاييس والمكاييل .

٣ — اختبار ما يقدم إليهم من الموازين والمقاييس والمكاييل ودمغ الصحيح منها وتحصيل الرسوم المستحقة عليها وفقاً للقانون .

٤ — مراقبة وزن محصول القطن فى القرى والحواضر .

وعلاوة على ذلك تباشر الإدارة اختبار موازين مصالح الحكومة ، وعلى الأخص مكاتب البريد وتفتيش مصلحة الأملاك سنوياً ، والسجون والمستشفيات كل ستة أشهر ، ومدارس وزارة المعارف ، ومجالس المديريات ، والمجالس المحلية ، والمذابح « وشون البنوك » ، وسواحل الغلال ، وخزائن المديريات « وتفاتيش » الرى كلما طلب ذلك ، وإصلاح ما يمكن إصلاحه منها محلياً أو فى «ورشة» الإدارة المعدة لذلك ، كما تبيع الإدارة « الصنجات » الصحيحة المدموغة للجمهور بأثمان معتدلة لتسهيل الحصول عليها .

ويوجد لإدارة الموازين والمكاييل التابعة لوزارة التجارة والصناعة مكاتب فى معظم مديريات ومراكز القطر .

وتقوم الإدارة بشراء وتوريد جميع الموازين والمكاييل اللازمة لمصالح الحكومة المختلفة وتركيب ما يلزم تركيبه وتسليمه إليها ، بعمل مزايدات داخلية وخارجية ، وكذا مقاييس الأطوال كالأشرطة «والجنازير والصولات والقامات» اللازمة لمصلحة المساحة واختبارها .

النظام النقدى فى مصر

كانت النقود المستعملة فى مصر قبل وصول الفرنسيين هى :

النقود الذهبية

زر المحبوب

وهو مخلوط بالفضة وعياره ١٦ ٣/٤ قيراط أو أقل من ٩٨/١٠٠ ووزنه ٢ ٨٤٢و٠

من الدرهم [$\frac{٢٥}{١٠٠٠}$ من الجرام] وكان يحمل طغراء السلطان وعليه عبارات باللغة العربية . وقيمته الاسمية تعادل ١٢٠ ميديا وقيمته الحالية ١٨٠ ميديا حسب التعريفة الخاصة بتنظيم قيمة النقود فى أثناء الحملة .

النصفية [نصف زر المحبوب] والربعية

تعادل النصفية فى قيمتها نصف زر المحبوب وهى تماثلها فى الصناعة والشكل إلا أنها أقل منها حجما . أما الربعية فتعادل نصف النصفية .

الجنيه التركى والغندوفلى والقرش التركى والقرش الأسبانى والريال والجنيه البندقى وأبو طاقة (١) .

والدولار التسكانى المستعمل باسم أبو طاقة (٢) .

والغندوفلى والتركى (٣) .

النقود الفضية

الميدى (٤) .

وقطع صغيرة أخرى كانت مستعملة فى البيع وهى :

قطع ذات ٧٣ ميديا [أو ديوانى] .

« « ٧٠ «

« « ٦٠ «

« « ٣٣ «

---

(١) ويساوى فى رشيد والاسكندرية ودمياط ٨٦ ميديا وفى القاهرة ٨٥ ميديا ، ولكن سعره ارتفع إلى ٩٢ ميديا لندرته وهو يتبادل فى تجارة السلع الغالية بأسعار مختلفة بين ٨٥ ، ٩٠ ، ٩٢ ميديا .

(٢) ويساوى من ٨٠ إلى ٨٢ ميديا .

(٣) ويساوى ١٦٠ ميديا ولكنه قليل التداول .

(٤) وهو من النقد الصغير الحجم وزن ألف قطعة منه ٧٥ درهما [٢٢٤،٧٦ من الجرام] عيارها $\frac{٣٥}{١٠٠٠}$ وعلى وجه منه طغراء السلطان وعلى الوجه الآخر [ضرب فى مصر] وتاريخ تولى السلطان أما القطع [٤٠ ميديا ، ٢٠ ، والقروش] فلم يسك منها إلا كمية قليلة فى عهد بونابرت .

وكان جميع صيارفة النقود من الإسرائيليين وسوقهم تعقد بخان الخليلى .

ولما استتب الأمر بعد خروج الحملة الفرنسية أصدر [على] عملة جديدة قيمتها الاسمية أعلى من قيمتها الحقيقية .

وقد عانت التجارة الكثير من اضطراب قيمة العملة واستمر الحال كذلك حتى أصدر [خورشيد] أمراً بأن العملة التى تساوى ٣٢ بارة وقيمتها الذاتية أو ما بها من الفضة حسب التحليل الكيميائى تساوى ٢٦ بارة تباع فى السوق بسعر ١٨ بارة . وكان الصياغ يبتاعونها فى القاهرة بسعر ٢٨ بارة .

وقد نجم عن هذه الحال اضطراب الأمور وفسادها . واستمر اضطراب العملة على هذه الصورة فترة طويلة فى عصر محمد على كما سنرى .

العملة ومحمد على

استمرت العملة فى اضطراب فترة طويلة من حكمه ، إذ كان المضاربون يجلبونها من القسطنطينية والأقطار الأوربية والشام والروملى ، ويبيعونها بأسعار مرتفعة ، ولذا كانت الحكومة تقرر تسعيرة خاصة للعملة ، لتروج فى السوق التجارية بمقتضاها ، ولكن هذه التسعيرة لم تكن تتبع ، واستمر الكفاح على هذا الأساس بين الحكومة من جهة ، والمضاربين من جهة أخرى ، إلى أن حاول محمد على تثبيتها ولكنها لم تسلم من تطرق عوامل الفوضى إليها .

دار السك

التزم محمد على دار سك النقود فى القلعة من السلطان نظير ١٥٠٠ كيس سنوياً واستطاع أن يسك فيها العملة المصرية ، وعيارها أقل من أعيرة العملة الأجنبية فربح من وراء ذلك كثيراً .

وكان يتفق مع متعهدين يوردون العملة الأجنبية ، والفضة والذهب ، كما كان له وكيل فى الإسكندرية يقوم بشراء العملة لاستخدامها على هذا الأساس .

وإذا خالف أحد الأوامر الحكومية ، أو قدم لدار السك فضة أوذهباً مزيفاً ، عوقب بنفيه إلى السودان مدة تتراوح بين ٥ و ١٠ سنوات .

وقد عمل محمد على بشتى الطرق على ترويج العملة المصرية فى السوق التجارية وكذلك فى أمبراطوريته التى فتحها فى السودان وبلاد الحجاز والشام ، كما سك عملة نحاسية للسودان مدموغة باسمه ، لتسد النقص الذى كان فى هذه السوق ، وليتمكن من الحصول على النقود التى فى السودان ليسك بمعدنها نقوداً فى دار السك المصرية .

ولكن بالرغم من السير فى طرق الإصلاح ، كان المضاربون قد وصلوا بحيلهم إلى اضطراب السوق ، فمن غش وتدليس إلى تزييف وترويج للعملة الزائفة وإلى تداول العملة بسعر أعلى من سعرها .

وقد حارب محمد على ذلك بالطريقة الآتية :

١ — كان يسك نقوداً جديدة بأسعار جديدة ، يغرق السوق بها لتروج المعاملات ولكن سرعان ما كان المضاربون يجدون من الحيل ما يساعدهم على إفساد عمله ، وأخيراً أمكن أن يسك فى سنة ١٨٣٦ نقوداً مصرية أساسها القرش الفضى ، ولا تزال فى وحدتها أساس النقد المصرى وسميت [قطعة مصرية من ذات العشرين ، أو العشرة ، أو خمسة القروش] وتداولها الناس فى السوق ، غير أن المضاربين استمروا فى تزييفهم ، واستمر الإصلاح والضبط ، وعقوبة المخالفين من جانب الحكومة مدة طويلة من عصر محمد على .

٢ — كان يراقب السوق ، بأن يأمر الموظفين ، كالمحتسب وأعوانه ، بالتجسس على السوق ليعرف طرق المضاربين وحيلهم ، ويضرب على أيديهم ، وقد قضى فى آخر عهده على أمرهم .

٣ — كان يغرق السوق بسك عملة صغيرة كالقروش والبارات لأن فى ذلك رواجاً لتجارة التجزئة واستقراراً للتجارة الداخلية ، وطمأنة للتجار الأجانب وهدوء الحالة الداخلية .

٤ — كان يحرم على التجار الدخول فى البلاد أو التعامل بالعملة التى يشك فى

أنها السبب فى إحداث الاضطراب النقدى فى السوق ، كما حرم دخول عملة الآستانة وعدم التعامل بها لكثرة المزيف منها .

٥ — كان يعاقب من يزيف العملة المصرية ويروجها بأسعار تخالف تسعيرة الحكومة ، بالطرد من البلاد سواء أكان الشخص مصريا أم أجنبيا ويمهله ثلاثة شهور ، يتحتم عليه الرحيل بعدها .

بنك الاسكندرية والعملة

اتفق محمد على مع الخواجة مخالى « توسيجة » اليونانى والمسيو « بسترة » الفرنسى على المساهمة مع الحكومة فى إنشاء بنك فى الاسكندرية ، وكان الغرض من إنشائه كما جاء فى « مذكرته التفسيرية » تثبيت العملة حسب التعريفة التى تصدرها الحكومة بطريقة عملية .

وكانت الاسكندرية سوق التجارة الرئيسية للدولة تخرج منها معظم الصادرات وتأتى إليها أغلب الواردات . وكان الميزان التجارى فى صالح مصر . وكل هذه الظروف الإقتصادية والتجارية تنطق بأن النقود كثرت فى مصر ، ولكن الحقيقة الواقعة أن مصر عانت أزمة من قلة النقود فى سوقها التجارية ، بسبب تجارة الصيارفة فيها ، إذ كانوا يجمعونها من السوق المصرية برفع أسعارها ثم يبيعونها فى البلاد المجاورة فترتفع بذلك أسعار السلع ، فلا تتفق للتجارة سوق ، ويضطرب حبلها بسبب عدم اتباع التسعيرة المقررة للسير عليها .

وكان على الحكومة أن تفكر فى إنشاء هذا « البنك » لتنفيذ أحكام تسعيرة العملة [التى صدرت فى ٢٥ من ذى الحجة سنة ١٢٥٨ هـ - (١٨٤٣ م)] فتنشط التجارة وتزداد حركتها ، إذ كان هذا أمراً ضروريا لحياة مصر الإقتصادية لأن التجارة فى هذا العصر كانت العرق النابض فى حياة مصر الإقتصادية .

وقد فوض البنك فى أمر تسلم إيراد الجمارك ، والمبالغ التى تورد لديوان المبيعات والتجارة بالاسكندرية ، وصرف المبالغ التى تقوم الحكومة والدواوين

بإنفاقها ، فإذا عرف الموظفون والتجار الوطنيون والأجانب أن المبالغ تصرف مباشرة من « البنك » على أساس التعريفة الرسمية ، فليس هناك بد من أن يبيع الجميع بالتعريفة النقدية الرسمية ، بشرط أن يكتب فى سندات الدين التى تحرر بين التجار من الأفرنج والرعايا فى حالة البيع والشراء ، أن المبلغ المذكور فيها سيدفع بموجب التعريفة الأميرية ، بدلا من العبارة التى كانت تكتب قبلا وهى « حسب السعر الجارى » .

وقد فطنت الحكومة إلى هـــذا الشرط الأخير ، فأوجبت ألا يكتب فى السندات عبارة « السعر الجارى » التى جرى عليها التجار ، وإلا سقط اعتبارها لدى دواوين الحكومة ومجالس التجار [المحاكم التجارية] ولا يكون لها الالتزام القانونى .

وقد أعلن محمد على هذا النظام للأهالى وبلغ للتجار الأفرنج عن طريق قناصلهم .

وعين « البنك » وكيلا له فى كل من القاهرة ودمياط واتصل بدار السك ، وبدىء بجمع الخيرية والسعدية [عملة مصرية] لسكها نقودا ، وكلما جمعت كمية منها أرسلت إلى دار السك لتسك قطعا من ذات المائة والخمسين قرشا على أساس الوزن والتعريفة الأميرية ، وتسلم للبنك ليتولى توزيعها .

وقد أنشىء « البنك » وباشر عمله ، وأصبح مكانا للإيداع والصرف ، فضبط المعاملات النقدية فى السوق التجارية ، وأثر تأثيراً محسوساً فى رقابة تنفيذ العملة ، ومنع المضاربين من الاتجار بها وكبح جماح شهوة الصيارفة من الحصول على أرباح غير قانونية .

إسماعيل والنقد المصرى

كان النقد فى عصر إسماعيل جاريا على ما كان عليه فى عصر محمد على ، فالجنيه المصرى والعملة الفضية من ذوات العشرين قرشاً [الريال] والعشرة قروش

[نصف الريال] والخمسة [ربع الريال] والقرش الصاغ ، والعشرين بارة والعشر بارات .

وكان الجنيه المصرى قليلا فى السوق وقيمته ١٠٠ قرش ووزنه ٥٤٤ و ٨ وعياره ٨٥٤ و ٠ .

وقد ارتبكت العملة ارتباكا عظيما لأسباب منها :

١ — كانت الكمية التى تسك منها قليلة ، لا تكفى المعاملات النقدية والتجارية فى السوق ، فسبب ذلك انتشار العملة الأجنبية ورواجها إلى حد بعيد وبخاصة الجنيه الانجليزى .

٢ — لم تسر الأمور فى دار السك وفق إدارة دقيقة ترعى النظام وتكفل المسئولية الملقاة عليها فكانت النقود رديئة فى سكها .

٣ — نجم عن هذا أن الناس أصبحوا يعتقدون أن العملة غير جيدة فتشككوا فى التداول بها ولا ريب أن هذه الحال إذا انتشرت بين الطبقات فى السوق المحلى تحدث الاضطراب فى المعاملات ، وتضعف الائتمان بين الناس .

٤ — اتبعت مصر النظام المعمول به فى كثير من الدول اللاتينية فجعلت النسبة بين المعدنين ١ : ١٥،٥ ، أى جرام من الذهب يقابله ١٥،٥ جرام من الفضة .

٥ — شاعت العملة الأجنبية فى مصر وراجت سوقها ، وأكثرها الجنيه الانجليزى لأنه أردأ هذه النقود — ولا شك أن النقود الرديئة تطرد من السوق النقود الجيدة كما يقول قانون جريشام — لأن الناس فى معاملاتهم يحتفظون بالنقود الجيدة التى يكثر عيارها ولذلك تكثر النقود الرديئة فى السوق .

٦ — ولقد أثرت الديون فى عصر إسماعيل وما بعده تأثيراً سيئاً فى النقد المصرى لأن أقساط الديون كان يجب أداؤها بالنقود الجيدة ولذلك خرجت النقود الجيدة من مصر وكثرت بها النقود الرديئة فزادت الأمور المالية تعقداً وأصبحت الحالة حرجة واجبة الرعاية .

٧ — وكان الصيارفة يتاجرون بأسعارها فى وقت المحصولات وبخاصة وقت

جنى القطن يبيعونها بأسعار أعلى من أسعارها ، ولما ينتهى القطن يجمعون النقود الزائدة لدى الفلاحين بأسعار أقل من سعرها الأصلى ، وعلى هذا يكسبون فى كلتا الحالتين [ولا تزال هذه الحالة واضحة فى الريف المصرى وقت محصول القطن].

نوفمبر والاصلاح النقدى

لم يكن نظام العملة مستتبا فتألفت لجنة سنة (١٨٨١) ولكن حوادث الثورة العرابية وتقلبات الأحداث السياسية لم تمكنها من القيام بعملها ، ثم أعيد تشكيلها من جديد (سنة ١٨٨٤) لبحث النظام النقدى فى مصر وإبداء الرأى فى طرق إصلاحه ، وقدمت اللجنة تقريرها فى ٢٦ من سبتمبر سنة ١٨٨٥ م . وكانت نتيجة هذا التقرير أن أصدر مرسوم ١٤ من نوفمبر سنة ١٨٨٥ المعدل بمرسوم ١٣ من نوفمبر سنة ١٨٨٧ والذى يعتبر أساس السياسة النقدية فى مصر ، ومؤدى هذين المرسومين :

١ — أن وحدة النقود المصرية هى الجنيه المصرى الذهبى .

٢ — سك عملة فضية وبرونزية ونيكلية من الفئات الصغيرة تساعد حركة التداول بين الناس .

٣ — تحديد وزن وعيار النقود على اختلاف قيمتها .

٤ — الاحتفاظ بثلاثة أنواع من النقود الأجنبية وهى الجنيه الإنجليزى وسعره ٩٧,٥ قرش والجنيه الفرنسى وسعره ٧٧,١٥ قرش والجنيه التركى وسعره ٨٧,٧٥ قرش .

وفى ١٨ من أكتوبر سنة ١٩١٦ صدر قانون للنقد المصرى وقد ظل معمولا به إلى الوقت الحاضر ، واحتفظ بالقواعد الأساسية فى مرسوم ١٤ من نوفمبر سنة ١٨٨٥ مع تعديل طفيف يتفق مع انفصال مصر عن تركيا .

العملة الورقيــــة

أسس « البنك الأهلى » فى ٢٥ من يولية سنة ١٨٩٨ ، وفى ذلك الوقت حصل على امتياز إصدار « البنكنوت » ، وكانت هذه العملة الورقية قليلة الانتشار قبل الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨) ، ولكن عندما قام أصحاب الودائع بسحب نقودهم من « البنك » بسبب قيام الحرب صدر مرسوم فى ٢ من أغسطس سنة ١٩١٤ يعلن السعر الإلزامى للبنكنوت وعدم صرف « البنك الأهلى » له بالذهب وإجبار الأفراد على التعامل به ، وما زال المرسوم معمولا به حتى الوقت الحاضر .

تبعية الجنيه الانجليزى

فى أكتوبر سنة ١٩١٦ أخطر « بنك انجلترا » « البنك الأهلى » بأن رصيد الذهب المصرى الموجود فعلا قد حول إلى سندات على الخزانة البريطانية تدفع بقيمتها بالعملة الورقية البريطانية ، فخضعت الحكومة المصرية مضطرة لهذا الإخطار واعتبر هذا تاريخ فقد الجنيه المصرى استقلاله ، وربطه بالجنيه الإنجليزى بحيث إذا ارتفعت قيمته ارتفعت قيمة الجنيه المصرى وإذا انخفضت انخفضت معه ، ولا تزال هذه العلاقة قائمة .

ولقد تضخم النقد المصرى فى أثناء هـذه الحرب العالمية الثانيه كما تضخم إبان الحرب الأولى ولكن تضخمه هذه المرة شكله ظاهر ، وأرقامه أكثر مما كانت عليه فى الفترة الماضية ، ويرجع السبب فى هـــذا التضخم إلى ظروف الحرب ووجود جيوش الحلفاء ، وكان من جراء ذلك أن تجمعت لمصر أرصدة استرلينية ، ولم يتم استهلاكها بعد .

على أن موضوع النقد امتد فشمل العالم كله خوفا من اضطراب حبل التجارة

الدولية ، وحدوث أزمات نقدية قد تؤدى إلى الكساد والبطالة ، فاجتمع مؤتمر النقد الدولى فى بريتون وودز « Bretton Woods » بالولايات المتحدة بين ١ و ٢٢ من يوليو سنة ١٩٤٤ وضم مندوبين عن ٤٤ دولة ، قر رأيهم على إنشاء صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير .

وفى ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ صدر إعلان وزير مالية بريطانيا بتخفيض الجنيه الإسترلينى من ٤,٠٣ دولار إلى ٢,٨٠ دولار ، أى بنقص حوالى ٣٠٪ وكان لارتباط الجنيه المصرى بالجنيه الإسترلينى أن يخفض الجنيه المصرى أيضاً فأصبح يساوى ٢,٨٧١ من الدولارات . ودخلت مصر فى الكتلة الإسترلينية لتسهيل التجارة وقيام المبادلات التجارية والتصفيات المصرفية إلى غير ذلك من المسائل المالية ، التى تقوم فى هذه الدائرة ، كما تجمعت لمصر لدى بريطانيا ديون نظير خدمات إبان الحرب العالمية الثانية ، وعرفت هذه الديون بالأرصدة الاسترلينية التى تم الاتفاق على طريقة دفعها بين مصر وانجلترا حتى تصفى جميع هذه الأرصدة نهائياً .

النقل والمواصلات

النقل قبل الحملة الفرنسية

استعملت السفن الشراعية الصغيرة الحجم قبل الحملة فى نقل الركاب والسلع التجارية بين مصر والبلاد المجاورة ، وبسبب بطء النقل ومشقتة كانت الرحلة بين الإسكندرية ومرسيليا تستغرق فى الأحوال العادية مدة تتراوح بين ثلاثة أسابيع وشهر ، أما فى الأحوال التى يضطرب فيها البحر فقد تستغرق شهرين ، وكانت الإسكندرية الميناء الرئيسى للتجارة بين مصر وأوربا ، ولقد أهملت القناة التى كانت تصل الإسكندرية بالنيل وطغت على أكثر أجزائها رمال الصحراء ، واضمحلت الإسكندرية وفقدت المركز العظيم الذى كانت تتمتع به فى العصور الوسطى ، وكان

المسافرون من الإسكندرية إلى داخل البلاد ينتقلون إلى رشيد ومنها بالنيل إلى القاهرة أو يقطعون الدلتا على ظهور الجمال . أما دمياط فكانت الميناء الرئيسى للتجارة بين مصر وبلاد الشام والأناضول والقسطنطينية .

المواصلات فى عهد الحملة الفرنسية

التجارة ومشروع قناة السويس

عنى الفرنسيون بالاستفادة من موقع مصر الجغرافى ليعيدوا إلى مصر والبحر الأحمر التجارة بين الشرق والغرب بشق قناة بين البحرين الأبيض والأحمر . ولقد كان هذا من أهم أغراض الحملة على مصر ، لهذا عهد بونابرت إلى المهندس الفرنسى «لابيير» دراسة المشروع فوضع تصميما بحفر ترعة من السويس إلى البحيرات المرة على أن يعاد حفر الترعة القديمة المعروفة بخليج أمير المؤمنين [1] إلى أن تتلاقى مع بحر مويس بالقرب من الزقازيق ، ومن بحر مويس تمتد الترعة إلى فرع رشيد ثم إلى الإسكندرية بواسطة ترعة الإسكندرية .

وقد حبذ المهندس « لابيير» كذلك مشروع وصل البحرين رأسا بوساطة ترعة أخرى تخترق برزخ السويس فيما بين بيلوز [مكان بورسعيد الحالية] على البحر الأبيض المتوسط ومدينة السويس على البحر الأحمر ، غير أن تقديراته أدت إلى تأييد رأى خاطىء هو أن سطح البحر الأحمر يعلو على سطح البحر الأبيض المتوسط بنحو ٩ أمتار ، لهذا خيف إذا نفذ هذا المشروع أن تغرق مياه البحر الأحمر أراضى الدلتا ، وقد ظل هذا الرأى الخاطىء قائما إلى أن أصلحه المهندسون فيما بعد .

---

(١) وهى الترعة التى حفرها عمرو بن العاص بأمر الخليفة عمر بن الخطاب فى سنة ٢٣ هـ وكانت تصل النيل بالبحر الأحمر وتعرف بخليج أمير المؤمنين وصدرت منها كثير من الحبوب والغلال إلى بلاد الحجاز .

المواصلات فى عهد محمد على

كان من أول ما عنى به محمد على تأمين السبل وقطع دابر اللصوص وقطاع الطرق فانتشر الأمن واطمأن المسافرون والتجار على أرواحهم وأموالهم فانتعشت حركة التجارة الداخلية .

ترعة المحمودية

ومن أهم الأعمال التى قام بها محمد على لتيسير النقل فى مصر «حفر ترعة المحمودية» ، وقد رأينا نتائج حفرها من وجهة الرى والزراعة ، ولكن أهميتها التجارية تفوق كل حصر ، فبفضلها استعادت الاسكندرية مركزها التجارى السابق ، فانتعشت بها تجارة الصادر والوارد وازداد عدد سكانها وامتد عمرانها وسهل الانتقال بينها وبين القاهرة ، وازدادت حركة النقل فى النيل ونشطت صناعة بناء السفن والقوارب ، وكانت الحكومة نفسها تملك منها عدداً كبيراً تنقل فيه متاجرها .

النهوض بوسائل النقل

اهتم محمد على بوسائل النقل والانتفاع بها فى النيل ، وقد أنشأ من أجلها « ترسانتى » بولاق وأسيوط ، كما انتفع بالسواحل المصرية والبحرين الأبيض والأحمر ، وأقام من أجل ذلك « ترسانة » الإسكندرية ، وبهذا ترك عصره أسطولا نيلياً ضخماً ، وأسطولا بحريا تجارياً عظيما يحمل تجارتنا ويمخر عباب البحار .

ترسانة بولاق

بدىء العمل بها فى سنة ١٢٢٤ هـ (١٨٠٩ م) حينما شرع محمد على يعد العدة للحملة الوهابية ، فبنى فى بولاق النواة الأولى للأسطول البحرى وهى ١٥ سفينة

جمع لها أشجار التوت والنبق وغيرها من الوجهين البحرى والقبلى ، ولما تم قطعها أحضرها إلى ساحل بولاق . ولما تم صنعها نقلت قطعاً منفصلة على الجمال إلى السويس التى أنشئت فيها دار لصناعة السفن وتركيبها ، ثم استمرت ترسانة بولاق تبنى المراكب النيلية الكبيرة والصغيرة حتى تكون منها أسطول ضخم ، وبذا اتسعت دائرة العمل بها .

ترسانة الاسكندرية

لما ازدادت حركة النقل فى البحر الأبيض المتوسط بنى محمد على فى الإسكندرية « ترسانتها » المشهورة ، ثم وسعها بعد موقعة نفارين ، وتم بناؤها فى سنة ١٢٤٥هـ (١٨٢٩—١٨٣٠) وعين لها فى تلك الفترة المهندس الفرنسى المسيو « Cerisy » من ميناء طولون وجعله مديراً عليها ، وعاونه الحاج عمر مهندس الترسانة القديمة وجلب الأخشاب من الأناضول وغيرها لبناء السفن . وعلم الشبان المصريين فنون إنشاء السفن وقام بسيون « Bison » بتعليم المصريين فنون البحرية والحربية ، وكلما تم تدريب فريق وزعه على السفن التى تحتاج إليه . وقد نبغ فى المدرسة البحرية كثيرون اشتهروا فى الأعمال والحروب البحرية ، وانتخب بعضهم فى بعثات إلى فرنسا وانجلترا لإتمام علومهم وفنونهم الحربية وممارستها عملياً فى الأساطيل .

ولم يقصر الأمر على ترسانة بولاق لخدمة النقل الداخلى [النهرى] وترسانة الإسكندرية لخدمة النقل الخارجى [البحرى] بل أنشأ ترسانة فى أسيوط ولما فتح السودان أمر بإنشاء ترسانات فى الخرطوم وسنار وبربر ودنقلة وزودها بالآلات والعدد ومهرة الصناع حتى استطاعت أن تؤدى عملها .

الأسطول النهرى

لا ريب أن هذا النظام الدقيق ترك لنا درساً فى الانتفاع بنهر النيل فى النقل فقد أعدت الشون الحكومية كما رأينا لتجمع فيها محصولات البلاد التى يوردها

الفلاحون وأقيمت على النيل وفروعه «موردات» تأوى إليها المراكب التى أنشأها ووزعت الشون بحيث كانت قريبة من تلك المراسى المنتشرة على ضفاف النيل .

وكان لزاماً أن يقسم محمد على النيل إلى أقسام يقيم على كل قسم موظفين يهيمنون على حركة النقل يدبرون أمره ويكونون مسئولين أمامه عن كل خطأ أو تأخير أو تلف يحدث للسلع فى أثناء نقلها وقد بلغ عدد هؤلاء ٢١٣ موظفاً يقومون بهذا العمل .

وكانت الأقسام الرئيسية هى فرع دمياط وسماه « البحر الشرقى » وفرع رشيد وسماه « البحر الغربى » ، وقسم النيل فى الصعيد إلى أربعة أقسام وكان لكل بحر أقسامه ولكل قسم مورداته وكل هذا فى نظام دقيق محكم .

وقد خلف عصر محمد على أسطولا نهرياً ضخما بلغ ١١١٥ مركباً موزعاً على كل بحر وقسم توزيعاً حسب حركة النقل ومقدار الغلات ، ومأواه فى الإنشاء والتعمير والتصليح ترسانة بولاق ، وكانت حمولة هذا الأسطول ٣٣٢,٢٣٥ أردباً يحملها دفعة واحدة ، وهذا يرينا مقدار حركة النقل وسرعته عندما تنقل الغلال والحبوب والقطن فى أوقات المحصولات من الشون الحكومية الموزعة على جميع نواحى القطر إلى شونة بولاق أو الى شونة الإسكندرية لتصدر إلى الخارج .

الأسطول البحرى

كانت المراكب التى بناها محمد على لنقل الجنود إلى بلاد العرب فى حرب الوهابيين نواة الأسطول البحرى، ثم اشترى السفن من ليفورنة ومرسيليا وتريستة ولندره ، وأسس أسطولا بحرياً فى الاسكندرية ، وقد شد هذا الأسطول أزر الدولة العثمانية ولبى نداء السلطان فى المواقف الحرجة التى كانت تحيط بالدولة العثمانية مثل موقفه فى حملة المورة وحرقه فى موقعة نفارين، ثم جدد محمد على العمارة البحرية بإنشاء « ترسانة » الاسكندرية وعين « Cerisy » المهندس الفرنسى لها فأنشأ « الفرقاطات » وغيرها من أنواع المراكب التى كانت مستعملة فى ذلك الوقت كما

اشترى السفن من جهات مختلفة كما قدمنا ، وأصبح الأسطول المصرى من أقوى الأساطيل فى العالم ووقف ضد السلطان فى حرب الشام .

وكان محمد على يستخدمه زمن السلم فى نقل الأرزاق والسلع للإتجار بها فى أسواق أوربا حيث وكلاؤه الذين يعملون لحسابه فى أشهر الثغور الأوربية .

الخطوط البحرية

ونشطت التجارة بين مصر والدول الأخرى وأصبح النقل فى البحر أكثر سرعة وراحة وأمناً فقد استخدم البخار فى تسيير السفن فبنيت السفن الضخمة التى تستطيع أن تجوب البحار والمحيطات ، وكانت مصر من أول البلدان التى أفادت من السفن البخارية ، ففى سنة ١٨٣٤ نظم خط للملاحة البخارية بين بمباى والسويس وكذلك استخدمت السفن البخارية فى البحر الأبيض المتوسط فنظمت الشركات الأجنبية الإنجليزية والفرنسية والنمسوية خطوطاً للملاحة البخارية بين انجلترا وموانىء البحر الأبيض المتوسط ومصر . وبفضل استخدام السفن البخارية نقص الوقت الذى يمضيه المسافر بين انجلترا ومصر من أربعين يوماً إلى أربعة عشر يوماً، وساهم محمد على فى النقل البحرى ففى سنة ١٨٤٥ أنشأ شركة للملاحة البحرية بين مصر والقسطنطينية واستخدمت لهذا الغرض الباخرتان بولاق ورشيد .

احياء الطريق البرى

وشجع محمد على على نقل «البريد» والتجارة والمسافرين بين أوربا والهند عبر الطريق البرى وهو طريق مصر والبحر الأحمر فأصلح طرق النقل فى داخل البلاد وحفر ترعة المحمودية لتيسير النقل بين الإسكندرية والقاهرة ، وكان المسافرون ينقلون فى هذه الترعة ثم فى فرع رشيد حتى القاهرة ثم يجتازون على ظهور الجمال والعربات الصحراء إلى السويس حيث تنتظرهم السفن التى تقلهم إلى الهند .

وقد قضى محمد على على تعدى البدو على القوافل التى كانت تجتاز هذا الطريق

الصحراوى وكذلك عنى بإصلاحه وتمهيده لسير العربات فبنى محطات للجند ومنازل على مسافات معينه لراحة المسافرين وعقد اتفاقات مع بعض الشركات الأجنبية لنقل تجارتها عن طريق البحر الأحمر ، وكان استخدام السفن البخارية مشجعاً على استخدام طريق البحر الأحمر لنقل المتاجر والمسافرين وقد حمد الإنجليز لمحمد على عنايته بتشجيع النقل بين انجلترا والهند عن طريق مصر . فقد كان المسافر بين لندن وبمباى يقطع الطريق فى أربعة أشهر فى سفن شراعية ماراً برأس الرجاء الصالح فأصبح فى إمكانه أن يقطعها فى سفن بخارية عن طريق البحر الأبيض المتوسط ثم مصر والبحر الأحمر فى أربعة عشر يوما . وقد جعل محمد على للحكومة الإشراف على حركة النقل فى داخل البلاد ، وأنشأ لهذا الغرض مصلحة المرور — مصلحة السكك الحديدية فيما بعد — كما عزم على مد خط حديدى بين القاهرة والسويس ، ووضع المشروع ، ولكنه ما لبث أن انصرف عنه لحاجته إلى المال . وكذلك انصرف عن مشروع حفر قناة بين البحر الأبيض والبحر الأحمر عبر برزخ السويس .

المواصلات فى عهدى عباس الأول وسعيد

انشاء الخط الحديدى بين الاسكندرية والسويس

كان أهم الحوادث الاقتصادية فى عهد عباس الأول إنشاء أول خط حديدى فى مصر بل فى القارة الأفريقية كلها ، وهو الخط الممتد بين القاهرة والإسكندرية وذلك لأن عباساً كان يميل بعض الميل إلى الإنجليز ليستعين بهم فى تحقيق أغراضه السياسية ، لهذا اهتم بإصلاح الطريق الصحراوى بين القاهرة والسويس لتسهيل التجارة البريطانية ، فأمر بأن يرصف بالحجارة ليسهل على العربات التى تنقل التجارة والمسافرين السير فيه . وعزم عباس على زيادة تيسير النقل فيه بمد خط حديدى من الإسكندرية إلى القاهرة ثم إلى السويس وبذلك ينتقل المسافرون بالقطار بين الإسكندرية والسويس مباشرة فى وقت قصير ويتخلصون من مشقة

اجتياز الصحراء فى العربات أو على ظهور الإبل .

وقد قامت بإنشاء الخط الحديدى شركة إنجليزية سنة ١٨٥٢ وكان على رأسها المهندس الإنجليزى « روبرت ستيفنسن » — وهو ابن جورج ستيفنسن مخترع القطارات البخارية — وكان يعاونه مهندسون مصريون ممن تعلموا الهندسة فى مصر ثم فى أوربا فى عهد محمد على . وفى عهد عباس مد الخط الحديدى من الإسكندرية إلى كفر الزيات وفى عهد خلفه سعيد وصل الخط إلى القاهرة ثم مد خط بين القاهرة والسويس سنة (١٨٥٦—١٨٥٧) وبفضل إنشاء هذا الخط الحديدى زادت حركة نقل المسافرين والتجارة بين أوربا والشرق عن طريق مصر والبحر الأحمر .

عباس ومشروع قناة السويس

وحاول « فرديناند دى ليسبس » الفرنسى أن ينال موافقة عباس على مشروع حفر قناة فى برزخ السويس تصل البحر الأبيض بالبحر الأحمر ، ولكن انجلترا عارضت فى هذا المشروع بقوة ، فقد خشيت أن يزداد نفوذ فرنسا فى مصر وتهدد الاستعمار البريطانى فى الهند والتجارة الإنجليزية فى الشرق . وقد نجحت معارضة الأنجليز ورفض عباس الموافقة على المشروع .

سعيد وحفر قناة السويس

ولكن « فرديناند دى ليسبس » استطاع إقناع سعيد صديقه منذ الصبا بأن مصر تجنى من شق القناة فوائد جمة فستعلى من شأن مصر بين الدول وتمهد لاستقلالها بتأييد فرنسا وتخلد اسم سعيد فى التاريخ ، وكذلك ستصبح القناة مصدر ثروة لمصر بالضرائب التى تجبيها على التجارة التى تمر بها .

وقد منح سعيد صديقه الفرنسى امتيازاً بحفر القناة فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٨٥٤ .

وفى ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ أقر سعيد الإمتياز الأول ففصله فى عقد

امتياز آخر أوضح به الإلتزامات التى تتعهد بها الشركة العامة لقناة السويس فى مقابل المنح التى تمنحها إياها الحكومة المصرية وأهمها :

١ — منحت الحكومة الشركة امتيازاً بإنشاء قناة بين البحرين الأبيض والأحمر وحفر ترعة للمياه العذبة تبدأ من النيل وتصب فى قناة السويس ولها فرعان يذهب أحدهما شمالا إلى البحر الأبيض حتى بورسعيد والآخر جنوباً إلى البحر الأحمر حتى السويس .

٢ — تنازلت الحكومة للشركة بدون مقابل ومع الإعفاء من الضرائب عن جميع الأراضى التى تملكها ، وتكون لازمة لحفر قناة السويس ، وترعة المياة العذبة بعرض كيلو مترين على الجانبين . وتنازلت أيضا عن جميع الأراضى التى تصلحها الشركة وتزرعها مع إعفائها من الضرائب مدة عشر سنوات .

٣ — وللشركة أن تنزع الأرض التى تراها لازمة لتنفيذ أعمالها من أصحابها على أن تدفع لهم تعويضات عادلة .

٤ — وأعفت الحكومة جميع ما تستورده الشركة من الآلات والمواد من كل رسم جمركى .

٥ — حدد أجل الإمتياز بمدة ٩٩ سنة من افتتاح قناة السويس للملاحة ، وبعد انتهاء هذه المدة تصبح القناة ملكا للحكومة المصرية ، على أن تدفع للشركة قيمة ما تأخذه من منشآت الشركة وأعمالها .

٦ — وللشركة أن تفرض ما تشاء من الرسوم على السفن التى تمر فى القناة على أن لا تزيد عن ١٠ فرنكات عن كل طن وكل فرد من المسافرين .

٧ — ويكون للحكومة المصرية الحق فى أن تأخذ ١٥٪ من صافى الأرباح السنوية .

٨ — ويكون أربعة أخماس العمال الذين يعملون فى حفر القناة من المصريين.

ولا شك أن هذه الشروط مجحفة بحقوق مصر كل الإجحاف ، فقد منحت الشركة أرضاً واسعة ، وأذنت لها بإصلاحها وزرعها وإعفائها من الضرائب ، وساقت إليها

آلاف العمال المصريين ليعملوا فى ظروف قاسية وجو غير صحى ، ولم يكونوا يتناولون سوى التافه من الغذاء . وعلى الرغم من معارضة انجلترا ، تألفت شركة برأس مال قدره ٢٠٠ مليون فرنك مقسمة إلى ٤٠٠٫٠٠٠ سهم طرحت للاكتتاب ، فاشترت فرنسا أكثرها وتلتها مصر ، وبدىء بحفر القناة فى ٢٥ ابريل سنة ١٨٥٩ وقد عاون سعيد الشركة معاونة صادقة ، فاشترى الأسهم التى عجزت الشركة عن شرائها ، وبذلك تمكن دى ليسبس من أن يجعل نصيب مصر من الأسهم ١٧٦ ألف سهم قيمتها ٨٨ مليون فرنك ، واضطر سعيد إلى اقتراض نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات فى سنة ١٨٦٢ فارتبكت مالية البلاد حتى تأخرت الحكومة فى دفع مرتبات موظفيها وأثمان المواد التى كانت تشتريها كما تأخرت عن وفاء ما تعهدت به للمقاولين من ثمن ما كانوا يقومون به من أعمال للحكومة . وتعرف هذه الديون بالديون السايرة . وهكذا انتهى عهد سعيد وقد ترك لخلفه عقد امتياز مجحف بحقوق مصر ومالية مرتبكة .

المواصلات الداخلية

انتعشت المواصلات البرية والنيلية والبحرية فى عهد سعيد ، فقد طهرت ترعة المحمودية من الرمال والطمى الذى كان يطمرها وتم الخط الحديدى بين الاسكندرية والقاهرة فى سنة ١٨٥٦ ومد خط حديدى آخر بين القاهرة والسويس وبدىء استخدامه فى سنة ١٨٥٨ فعاد إلى السويس عمرانها وكثر وفود السفن إليها فشرع سعيد فى إصلاح مينائها .

وأنشئت خطوط برقية على الطريقة الحديثة بين القاهرة والاسكندرية والسويس . وعنى بالملاحة فأنشأ الشركة « المصرية للملاحة التجارية » سنة ١٨٥٤ والغرض منها نقل المحصولات والمسافرين فى بواخر النيل وكان أكثر مؤسسيها من الأوربيين ولو أنها كانت تعد شركة مصرية ترفع بواخرها العلم المصرى .

وفى سنة ١٨٥٧ أسس بعض المصريين والأوربيين الشركة « المجيدية » والغرض

منها تسيير البواخر فى البحر الأحمر ومنه إلى المحيط الهندى فالخليج الفارسى والبحر الأبيض المتوسط . وقد ازدهرت الشركة أولا ثم أصابها الاضمحلال فى أواخر عهد سعيد لفساد إدارتها .

اسماعيل وقناة السويس

لما تولى اسماعيل فى أوائل سنة ١٨٦٣ — أى بعد البدء فى حفر قناة السويس بنحو أربعة أعوام — رأى أن شروط الإمتياز التى منحها سعيد للشركة جائرة ضارة بحقوق البلاد . وكانت الشكوى قد ارتفعت من تسخير الفلاحين فى العمل ومما يقاسونه من الجوع والإهمال والإجهاد . فطلب اسماعيل إلى الشركة تخفيض عدد العمال وإلغاء السخرة ورد الأرض التى أعطيت لها فى شروط الإمتياز . فقام نزاع بينه وبين الشركة . ولما كانت انجلترا تود عرقلة المشروع فقد شجعت الباب العالى على تأييد مطالب اسماعيل ، وانتهى الأمر بتحكيم امبراطور فرنسا « نابليون الثالث » فحكم بأن تدفع الحكومة المصرية غرامة قدرها ٣٬٣٦٠٬٠٠٠ جنيه مقابل إعفائها من تقديم العمال للشركة . وتتنازل الشركة عن دعواها فى ملكية الأراضى وحفر الترعة العذبة ، ولا شك فى أن الشركة أفادت مالياً من هذا الحكم فمضت فى أعمال الحفر حتى فتحت القناة رسمياً للملاحة فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ فى حفل عظيم أنفق عليه اسماعيل بسخاء . وهكذا تم فى عهد اسماعيل فتح هذا الشريان الهام للتجارة بين الشرق والغرب . ولما ضاقت الحكومة المصرية بالأزمة المالية باعت أسهمها فى قناة السويس إلى انجلترا نظير مبلغ أربعة ملايين من الجنيهات كما سنوضح ذلك فى موضوع الأزمة المالية ، والمصريون ينتظرون اليوم الذى فيه تمصر القناة وهو فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ .

الخطوط الحديدية

لم يكن بمصر عند ماتولى إسماعيل فى سنة ١٨٦٣ إلا خطوط قليلة أهمها خط من القاهرة إلى الإسكندرية ومن القاهرة إلى السويس . وقد اهتم إسماعيل بإنشاء الخطوط الحديدية فانتشرت فى الدلتا شبكة حديدية ربطت بين بلادها واتصلت كل من القاهرة والإسكندرية بضواحيها بخطوط حديدية .

وغير خاف أن لهذه الخطوط الحديدية أثراً عظيما فى تنشيط الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى المناطق التى امتدت فيها . فبفضلها سهل النقل وزاد التبادل واشتد الإقبال من الأهالى ، كما أنها ساعدت على زيادة إنتاج القطن إذ أنها يسرت نقله من مناطق زراعته بالدلتا إلى مركز تصديره بالإسكندرية .

أما فى الوجه القبلى فقد مد الخط الحديدى الرئيسى من القاهرة إلى أسيوط فربط العاصمة بمناطق زراعة قصب السكر وصناعته بالوجه القبلى . وكان فى عزم الحكومة مده إلى السودان ولكن الأزمة المالية أوقفت المشروع .

الأسلاك البرقية

قبل إدخال البرق كانت تستخدم طريقة الإشارة لنقل المواصلات بسرعة من مكان إلى آخر . وقد أنشأ محمد على خطاً بين القاهرة والإسكندرية وآخر بين القاهرة والسويس وجهزهما بالأبراج . ولا تزال بعض آثارهما باقيــة إلى الوقت الحاضر .

وقد افتتح أول خط برقى فى سنة ١٨٥٤ حين مد الخط الحديدى بين القاهرة والإسكندرية ، وفى عهد إسماعيل كثرت الأسلاك البرقية فبلغ طولها نحو ٦٠٠٠ كيلو متر ، ولا يخفى ما فى إنشاء الخطوط الحديدية والبرقية من أثر كبير فى رقى الحياة الإجتماعية والإقتصادية .

البريد

كانت تقوم بنقل البريد فى مصر وكالات أجنبية ، فلما تولى إسماعيل رأى أن تقوم الحكومه المصرية بأعمال البريد وتوزيعه فألغى تلك الوكالات الأجنبية وتولت الحكومة مهمة نقل البريد وتوزيعه فاتسعت أعماله وبلغت من الدقة والنظام مبلغاً كبيراً ، واشتركت مصر فى أول مؤتمر دولى للبريد سنة ١٨٧٤ وشمل البريد المصرى بلاد السودان أيضاً .

الخطوط البحرية والفنارات

أنشأ إسماعيل على أنقاض الشركة المجيدية التى أنشئت فى عهد سعيد شركة للملاحة التجارية سميت « الشركة العزيزية » نسبة إلى السلطان عبد العزيز ، وقد كثرت سفنها البخارية والشراعية ونافست شركات الملاحة الأجنبية ونمت أرباحها ثم حولها إسماعيل إلى إدارة حكومية باسم « وابورات البوستة الخديوية » وكان أسطولها يمخر عباب البحرين الأبيض والأحمر متنقلا بين موانى مصر واليونان والشام وتركيا وبلاد العرب والسودان .

وقد اقتضى التوسع فى الملاحة البحرية بناء عدد كبير من المنائر لهداية السفن ليلا . وأنشىء بعضها فى أماكن نائية . وبعد فتح قناة السويس نظمت خطوط ملاحية للسفن التجارية بين أوربا والشرق وأصبحت مصر حلقة أساسية فى هذه المواصلات .

وكان هذا النشاط التجارى البحرى فى عصر إسماعيل من العوامل الهامة فى تقدم مصر الاقتصادى والاجتماعى فى القرن الماضى ، إذ انتعش التبادل التجارى بين مصر والدول الأوربية ، وكثر قدوم الأجانب ورءوس الأموال الأجنبية إلى مصر والإقامة فيها واشتد إتصال مصر بالثقافة والحضارة الأوربية .

المواصلات فى عهدى الاحتلال والاستقلال

تعتبر المواصلات من العوامل الإجتماعية التى تربط البلاد وتنقل ثمار الحضارة المادية والأدبية المختلفة فى مصر. ونوضح هنا مدى تطور التقدم الذى طرأ على طرق المواصلات :

١ — مد خط من أسيوط إلى قنا بسنة ١٨٩٧ ثم امتد الخط من قنا إلى أسوان.

٢ — إشترت مصلحة السكك الحديدية الخط بين الإسماعيلية وبور سعيد من شركة قناة السويس.

٣ — اتصال مصر بالسكة الحديدية بفلسطين سنة ١٩١٦ . ولقد وصل هذا الخط إلى حيفا سنة ١٩١٨ وهذا الخط رباط مهم بين البلدين وينتفع به لنقل الركاب والمسافرين لأغراض تجارية وحربية.

٤ — توسيع الخط الممتد بين الأقصر والشلال فى سنة ١٩٣٦.

ثم أنشئت الخطوط الكثيرة حتى ارتبط الوجه القبلى بالوجه البحرى. ثم امتد خط الواحات من « مواصلة الواحات » إلى الواحات الخارجة .

وعلاوة على طرق المواصلات المتقدمة فان النيل طريق طبيعى للمواصلات ونقل الركاب والبضائع والغلات من جهة لأخرى.

وفى عهد الاستقلال مهدت السكك الزراعية واستخدمت سيارات النقل لنقل البضائع والمسافرين وكثرت حتى أصبحت فى بعض خطوطها منافساً قوياً للسكك الحديدية المصرية .

الكبارى

وقامت حركة شاملة لتجديد « الكبارى » القديمة وإنشاء أخرى جديدة ومن أشهر « الكبارى » التى تمت حديثاً كوبرى بنها وكوبرى اسماعيل .

انشاء وزارة المواصلات

وقد استدعى رقى المواصلات فى العهد الحديث إنشاء وزارة للمواصلات فى ٢ من يونيه سنة ١٩١٩ تقوم بالإشراف على السكك الحديدية الحكومية والسكك الضيقة التابعة للشركات وعلى البريد والتلغراف والتليفون التى تم شراؤها من الشركة التى كانت تديرها ، كذلك أصبحت الوزارة تشرف على الموانى والمنائر والطيران المدنى .

ومن أهم وجوه الإصلاح فى البريد إنشاء صندوق التوفير سنة ١٩٠٠ ونظام البريد المستعجل سنة ١٩٣٢ ثم البريد الجوى . وأنشئت محطات للتلغراف واللاسلكى فى القاهرة وأسيوط وأبى زعبل والإسكندرية .

الطيران

ومن أبرز مميزات المواصلات فى هذا العهد انتشار الطيران وخطوطه واهتمام المصريين به شعباً وحكومة . ولقد رأينا أن مصر كانت من أسبق الدول إلى إنشاء خطوط السكك الحديدية فلا عجب إذا أصبحت بفضل موقعها الجغرافى وجوها الصافى مركزاً من أهم مراكز الطيران فى العالم . وقد أصبحت القاهرة تصلها خطوط منظمة بالعراق والهند والسودان وأفريقية فضلا عن اتصالها بأوربا . وعقدت مؤتمرات دولية للطيران فى مصر . وأنشأ بنك مصر شركة مصر للطيران ومدرسة لتعليم فن الطيران تشجع الحكومة خريجيها بالمكافآت المالية .

خطوط الملاحة

وقد امتدت النهضة التى شملت طرق المواصلات إلى الملاحة ، فأنشأ أيضاً بنك مصر شركة مصر للملاحة وتسير بواخرها بين مصر وأوربا بطريق جنوة ومرسيليا ، وتسيرها كذلك من السويس إلى الحجاز فى مواسم الحج ، وقد سدت

هذه الشركة فراغاً كبيراً . وكذلك أنشأ بعض الماليين المصريين شركة أخرى للملاحة .

المواصلات كما نصت عليها معاهدة التحالف

التى عقدت سنة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا

نصت المعاهدة فى المادتين السادسة والسابعة على تحسين السكك الحديدية فى القطر المصرى حتى تصل وسائل المواصلات بها إلى مستوى حاجات الفنون الحربية الحديثة وتقوم الحكومة المصرية بعملية الإنشاء والصيانة ، وميزت المعاهدة بين الطرق التى يجب أن تتم بسرعة وبين التى يمكن أن تنشأ فى أقرب وقت مستطاع وهى :

طرق يجب أن تتم بسرعة

١ — بين الإسماعيلية والإسكندرية عن طريق التل الكبير والزقازيق وكفر الزيات ودمنهور .

٢ — بين الإسماعلية والقاهرة عن طريق التل الكبير ثم تساير ترعة المياه الحلوة إلى هليوبوليس .

٣ — من بور سعيد والاسماعيلية والسويس .

٤ — مواصلة بين الطرف الجنوبى للبحيرة المرة وبين الطريق الممتد من القاهرة إلى السويس على مسافة ١٥ ميلا تقريباً غربى السويس .

ويجب أن يكون عرض كل من هذه الطرق ٢٠ قدماً ، وتنشأ من مواد تجعلها صالحة دائما للانتفاع بها فى الأغراض الحربية ، وأن تنشأ بحسب ترتيب أهميتها السالفة الذكر .

طرق تنشأ فى أقرب وقت مستطاع

١ — من القاهرة بمحاذاة النيل جنوبا إلى قنا وقوص

٢ — من قوص للقصير .

٣ — من قنا إلى الغردقة .

وتنشأ هذه الطرق والكبارى التى تقوم عليها وفقاً للمستوى الذى يعمل فى الطرق والكبارى التى من النوع الأول .

السكك الحديدية

ونصت المادة ٦ من المعاهدة على ما يأتى :

١ — تزاد تسهيلات السكك الحديدية فى منطقة القنال ، وتحسن لسد حاجة القوات بعد زيادتها فى تلك المنطقة ، ولتسهيل سرعة نقل الرجال والمهمات والمدافع والعجلات بالقطارات وفقاً لما تقتضيه حاجة الجيوش الحربية . ويرخص بموجب هذا لحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بأن تنشىء على نفقتها الخاصة ما تقتضيه حاجات القوات البريطانية فى المستقبل من الإضافات والتعديلات على السكك الحديدية . فاذا مست هذه الإضافات أو التعديلات الخطوط الحديدية المستعملة للنقل العام وجب الحصول على إذن بذلك من الحكومة المصرية .

٢ — يجعل الخط بين الزقازيق وطنطا مزدوجا .

ويتضح مما تقدم أن المعاهدة قد أضافت نوعا جديداً من طرق المواصلات هى الطرق الحربية التى لم تكن موجودة . وقد نفذ فعلا إنشاء هذه الخطوط إبان الحرب العالمية الثانية التى قامت بين سنة ١٩٣٩ و ١٩٤٥ .

وإلى جانب الأغراض الحربية ، لا ينكر أثرها فى ربط أجزاء البلاد بعضها ببعض وتسهيل النقل والسفر مما يجعلها عظيمة الخطر فى حياة البلاد الاقتصادية والاجتماعية .

الفصل الثالث

الاتفـــاقات التجـــارية

إن المعاهدات التجارية التى تعقد بين البلاد والأقطار هى التى تنظم التجـارة الدولية ، وتجعلها تسير فى طريق مرسوم منعاً للمشاكل التى تنشأ عند وجود هذه العلاقات ، وكان من الضرورى الكشف عن هذه الاتفاقات التى يمكن أن تقسم المراحل التجارية إلى ثلاثة :

١ ـ الاتفاق فى ظل الدولة التركية

كانت المعاهـدات التجارية التى بين تركيا وبين الدول الأجنبية تحمل بين بنودها أن تنفذها جهات الإمبراطورية العثمانية ومنها مصر، مراعية حسن المعاملة وامتياز الدول المتعاقدة على غيرها فى الرسوم الجمركية ، وإن كانت كل دولة فى آخر الأمر، تمسكت بالحقوق التى كسبتها الدول الأخرى التى سبقتها ، حتى أصبحت هذه الامتيازات التجارية عبئاً على إدارة الجمارك وعلى الخزانة وعلى تجارة الصادرات التركية والمصرية أيضاً ، وأقوى هذه المعاهدات التجارية تنظيما وتنفيذا هى المعاهدة التركية الإنجليزية التى عقدت فى ١٦ من أغسطس سنة ١٨٣٨ فى بلدة « بلطة ليمان » .

وكان لزاما على محمدعلى أن يخضع لهذه الاتفاقات التجارية والتعريفات الجمركية ، إلا أنه لم ينفذها لأنه قرأ بين سطورها امتيازات الدول الأجنبية ، وهى ترمى إلى هدم سياسته التجارية . لهذا لم يعمل بها ، ولكنه اضطر لأن يتدرج فى تنفيذ الإلتزامات بعد أن حدد مركزه السياسى مع السلطان فى معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، واستمرت فترة التدرج حتى آخر عهده فى الحكم تقريباً ، وقد بدأ بذلك بعد ٢٦ من مايو سنة ١٨٤٢ وهو اليوم الذى أعلن فيه أتباعه للحرية التجارية ، ولكنه نفذها بأسلوبه الخاص وهو أسلوب التدرج .

وكانت الرسوم المقررة هى ١٢./٠ على الصادرات المصرية و٥./٠ على الواردات ، ولا شك أن هذا غبن للتجارة المصرية ، ورواج للصناعة الأوربية ، ولم ينفذ محمد على الرسوم المقررة إلا بعد أن حددت التعريفات الجمركية فى سنة ١٨٤٧ ، وظل العمل بها حتى مارس سنة ١٨٥٥ .

المعاهدة التجارية المبرمة فى ٢٩ أبريل سنة ١٨٦١

عقدت هذه المعاهدة بين تركيا وانجلترا ، ثم مع باقى الدول الأوربية مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال وبلجيكا وهولندة وغيرها . وكانت مصر ملزمة بتنفيذ ما جاء فيها لأنها كانت تابعة لتركيا ، وأهم ما جاء فى شروط هذه المعاهدة :

١ — شملت بنودها تثبيت أحكام معاهدة ١٦ من أغسطس سنة ١٨٣٨ .

٢ — ترمى إلى انتهاء الاحتكارات التجارية والسعى إلى الحرية التجارية فى حدودها الواسعة .

٣ — يجب أن تشمل الحرية التجارية جميع الأصناف ، ويعد احتكار صنف من الأصناف نقضاً للاتفاق والعهود يجازى الباب العالى من أجله كل الوزراء وغيرهم من الضباط الذين يقع منهم ، ويعوض الرعايا الإنجليز بطريق العدل كل خسارة أو تلف يثبتون حصوله .

٤ — ألا تزيد رسوم الصادرات والواردات عن الرسوم التى تحصل من رعايا الدول الأخرى على الأصناف المماثلة ، ولا يمنع دخول أى صنف من الواردات إلا إذا كان المنع يسرى على ذلك الصنف فى البلاد الأخرى .

٥ — وردت أحكام خاصة بالنسبة لرسوم الدخان والملح والأسلحة وتجارة البارود .

٦ — تسرى شروط هذه المعاهدة مدة ٢٨ عاما ، ومع هذا فلإحدى الدولتين أن تشعر الأخرى بعد انقضاء ١٤ سنة أو بعد مضى ٢١ عاما عما إذا كانت تود مراجعتها أو إبطال مفعولها بعد مضى سنة من تاريخ الإشعار أى أنها تنتهى فى ١٨٨٩ على الأكثر .

٢ — الاتفاقات التجارية فى ظل الاحتلال والحماية البريطانية

أن أول وفاق تجارى عقدته مصر فى هذه المدة هو الوفاق التجارى مع اليونان فى ٣ من مارس سنة ١٨٨٤ ، وهو لا يخرج عن أحكام معاهدة سنة ١٨٦١ إلا من حيث الرسوم الجمركية التى سنذكرها فيما بعد .

وعقدت وفاقات على هذا النمط مع انجلترا وفرنسا واسبانيا والبرتغال وهولندة وبلجيكا والمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة ، ونستطيع أن نعبر عن هذه الوفاقات بالآتى :

١ — أن مصر استطاعت أن تعقد وفاقات تجارية مستقلة عن تركيا .

٢ — إطمئنان الدول الأجنبية إلى التعاقد مع مصر بعيدة عن تركيا ، وربما أملت السياسة الجديدة فى نظام الحكم [نظام الاحتلال] ضمان هذه الوفاقات ، بل أرادت قبل أن تنتهى مدة معاهدة سنة ١٨٦١ التى تنص على مضى ٢٨ سنة عليها أن تعقد إتفاقات سمتها [إتفاقات جمركية] ولكنها معاهدات تجارية ، ولعلها أرادت من ذلك أن تتخلص عملياً من مركز تركيا فى مصر ، وأن توجه التجارة والحالة الاقتصادية وجهتها الجديدة فى ظل الحكم الجديد .

٣ — إستطاعت السياسة التي أملت هذه الوفاقات التجارية أو الجمركية أن تحدد لنفسها حرية تقدير الرسوم الجمركية على بعض الواردات وأوصلتها إلى ١٦ ٪ في بعض الحالات، وهذا أمر كان في أيام محمد علي مجحفاً بحقوق الأجانب ومعطلا للتجارة الأجنبية .

ولم تمض فترة حتى تجددت معاهدة سنة ١٨٦١ بمعاهدة مع إنجلترا في سنة ١٨٨٩ ، وكانت مصر حرية في تقرير الرسوم الجمركية على الواردات إطلاقا ماعدا بعضاً منها اتفق على ألا يزيد رسمها عن ١٠٪ من قيمتها ، ثم عقدت — كما هو متبع — معاهدات على نمطها مع الدول الأخرى ، فعقدت مصر مع النمسا والمجر معاهدة في سنة ١٨٩٠ ومع بلجيكا في ١٨٩١ ومع كل من إيطاليا وألمانيا في ١٨٩٢ وهكذا . وتحمل جميع هذه الوفاقات سياسة واحدة واضحة تجعل لمصر الحق في تقرير الرسوم الجمركية على الواردات ، وعلى إعفاء بعض السلع مع كل دولة على حدة بحسب إنتاج سلعها ، على ألا تزيد الرسوم في هذه الحالات عن ١٠ ٪ بأي حال .

ثم جاء الاتفاق مع فرنسا في سنة ١٩٠٢ ومع إيطاليا واليونان في ١٩٠٦ وقد حددت رسوم الواردات ثانية في هذه المرحلة بحيث لا تزيد عن ٨ ٪ في جميع الحالات ، ماعدا أصنافا معينة يمكن تحصيل رسوم زائدة عليها لا تتعدى ١٠ ٪ وفي حالات خاصة تصل إلى ١٥ ٪ .

٣ — الاتفاقات في ظل الاستقلال

ولما انتهت المعاهدة التجارية بين مصر وإيطاليا في منتصف فبراير سنة ١٩٣٠ ، أصدرت الحكومة المصرية في ١٦ من فبراير سنة ١٩٣٠ مرسوما بتطبيق تعريفات جمركية روعي في وضعها الأسس الاقتصادية اللازمة لزيادة موارد الدخل للحكومة وحماية الصناعات الأهلية .

ثم نظمت الحكومة معاهدات تجارية بعد ذلك حملت ثناياها إعادة تنظيم

العلاقات التجارية مع الدول الأجنبية المختلفة ، وبنيت أسس هذه الاتفاقات على معاملة الدول الأكثر رعاية .

وفى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٣٥ عقد إتفاق مع فلسطين على أساس تنشيط المعاملات التجارية بين البلدين .

وهكذا نجد أن الاتفاقات التجارية قد رسمت فى ظل الاستقلال سياسة جديدة ، سياسة الدولة المستقلة التى تختار الدول الأكثر رعاية فى معاملتها ، وفى توجيه السياسة التجارية والجمركية الوجهة الصحيحة التى يمكن بوساطتها توجيه الاقتصاد القومى الوجهة الصائبة حتى تتسع دائرة النشاط التجارى للبلاد .

ولا تزال الدولة تعقد معاهدات تجارية مع معظم الدول الأوربية بعد الحرب العالمية الثانية لتنظيم التجارة بينها وبين مصر ، حتى تعود الأحوال التجارية إلى ما كانت عليه ، وتسير السياسة الاقتصادية وفق النظم التى يجب أن ترعى التنظيمات التجارية للموازنة بين الانتاج والإستهلاك أو الصادرات والاستيراد .

* * *

الفصل الرابع

النظام الجمركى فى مصر

أنشأ السلطان سليم فى مصر أربعة جمارك هى : جمارك بولاق والاسكندرية ودمياط والسويس ، وكلها تأتى بايراد كبير .

فتجار قوافل دارفور وسنار وفزان تأتى إلى جمرك مصر القديمة ، وتجارة تركيا وآسيا إلى دمياط والاسكندرية ، وتجارة الدول الأوربية إلى الاسكندرية ، وتجارة بلاد العرب والهند إلى السويس .

وكانت بضائع قوافل السودان تصل إلى النيل عند أسيوط ، وهناك تدفع رسماً جمركياً فادحاً ، بيد أن هذا الرسم حدد بعد ذلك كيلا تكون فداحته سبباً فى ضعف هذه التجارة وعدم الإقبال عليها .

فالرقيق [رجلا كان أو امرأة] فرض عليه ٤٨٠ ميديا وعلى الجمل المحمل صمغاً ٩٠٠ ميديا والمحمل بريش النعام ١٩٨٠ ميديا وغير المحمل ٢٤٠ ميديا .

وكانت قوافل سوريا تأتى إلى مصر لتحمل حجاج الجزائر ومراكش وتونس وطرابلس ومصر إلى مكة . وإذا ما أصبحت الملاحة خطرة قامت هذه القوافل بنقل البضائع المستوردة والمصدرة إلى سوريا بدلا من ميناء دمياط .

أما التجارة الأوربيــة مع مصر فقد خضعت لرسم متفق عليه فى عقود ومعاهدات مبرمة بين الدول العثمانية والدول الأوربية . على أن تجارة الأوربيين منذ عهد المماليك أصابها الاضطراب والإرهاق ، فالسفينة الفرنسية مثلا التى تدفع

الرسم الجمركى فى إحدى الموانى التركية يجب أن تدفع رسماً آخر عندما تصل ميناء آخر من موانىء الامبراطورية العثمانية ، وكذلك حرم على التجار الأوربيين تصدير المواد الغذائية من مصر كالقمح والأرز وكذا اللبن ، إلا أنه رغم هذا التحريم نجحت وسائل التهريب نجاحاً عظيما واستطاع التجار الأوربيون أن يصدروا كميات عظيمة من الحبوب إلى أوربا . كما زاد التهريب عند حدود مصر وسوريا وتمكنت قوافل العرب من تهريب البضائع التى تدفع عليها ضريبة جمركية عالية فى جمارك القاهرة ودمياط .

وقد كانت البضائع التى ترد إلى القطر يدفع عنها رسوم فى الإسكندرية أو دمياط . غير أن موظفى الجمارك تهاونوا فى فرض الرسوم حتى تولى إدارة جمارك الاسكندرية ودمياط وبولاق رجل يدعى [حنا فخر] وهو سورى الجنسية ففرض ضرائب باهظة على شحنات مرسلة إلى ليفورنة وتريستة ، كما زادت ضريبة البن فى جمرك السويس زيادة كبيرة ، فاستفاد الأفراد من هذا كله فائدة عظيمة وجنوا أرباحاً كبيرة .

وقد خضع التجار لأوامر الأمراء كيلا تصيبهم غرامات أو يضايقوا ، كما سكت قناصل الدول الأوربية ولم يحركوا ساكناً .

ثم إن الأمراء سعوا لدى السلطان وحصلوا منه على إذن بأن تصبح الجمارك التزاماً مقابل دفع مبلغ معين . كما أنشأ الأمراء جمركا فى رشيد سار على نهج جمركى الاسكندرية ، وبولاق وآخر فى القصير .

الحملة الفرنسية والجمارك

ويمكن القول بأن جميع الجمارك عدا جمركى رشيد والسويس ، كانت قبل وصول الحملة الفرنسية فى يد رؤساء حكومة المماليك ، واستمر الحال على هذا المنوال حتى حملة بونابرت على مصر ، ولقد كان من أهم أغراض هذه الحملة الاستفادة من موقع مصر الجغرافى ، وذلك بإحياء طريق مصر والبحر الأحمر للتجارة بين الشرق والغرب ، ودراسة مشروع وصل البحرين بشق قناة عبر برزخ السويس ، حتى تعود لمصر

— فى ظل الحكم الفرنسى — أهميتها التجارية السابقة ، ويستطيع الفرنسيون أن ينافسوا تجارة الهند الإنجليزية منافسة ناجحة ، فيحرموا انجلترا من عوامل تفوقها السياسى فى القارة الأوربية .

كما حرص نابليون أيضاً على أن يشجع التجارة بين مصر والبلاد المجاورة بتسيير النقل فى النيل ، وحماية القوافل ، وتنظيم الجمارك . . . على أن حالة الاضطراب التى لازمت الحكم الفرنسى مع قصر مدته وما وقع فيه من فتن وغزو ومقاومة شعبية ومقاومة مراد فى الصعيد ، كل هذه العوامل لم تهيء السبل لمشروعات بونابرت ، فلم تصب التجارة فى مصر شيئاً من النجاح .

وفى أثناء الحملة تولى المسيو «Poussielgue» إدارة جمارك الاسكندرية ورشيد ودمياط وبولاق . ووكل لبعض الكتاب الذين كانوا وكلاء لموظفى الجمارك القدماء العمل معه ، وبجانب هذا كله استمر فى جباية جمرك مصر القديمة .

وقد عهد إلى المسيو « Parceval » بإدارة جمرك السويس . أما جمرك القصير وقنا الذى أنشأه «أمير جرجا» فقد عهد به إلى الجنرال «Desaux» حينما فتح الصعيد .

وبقى العمل بنشرات « التعريفة » القديمة فى كل مكان ، ماعدا جمرك السويس ، لأن القائد العام خفض ضريبة كل « فرد » من البن خمسة أبو طاقة .

وقد كان إيراد الجمارك فى أثناء الحملة الفرنسية قليلا جداً بسبب الحرب مع الإنجليز والأتراك التى أضعفت تجارة فرنسا فى البحر الأبيض المتوسط ، وبعثت الخوف فى نفوس العرب وشعوب أفريقية ، كما منع استيراد البضائع التى كانت تسلك طريق البحر الأحمر أو طريق قوافل السودان وفزان ومراكش .

ولم يحدث تغيير فى « التعريفات » الموضوعة ، غير أن رسوم أسيوط التى فرضت على البضائع الواردة من الخارج أو من البلاد التى يحتلها « مراد » أصبحت ٥ ٪ وفرض على البضائع الواردة من جهات أخرى ٢٫٥ ٪ . وقد رئى أنه من الضرورى التفريق بين الرسوم المفروضة على البضائع المستوردة والبضائع المصدرة ، لأن طبيعة الرسوم الجمركية وطريقة فرضها تقضى بهذه التفرقة .

وليس بخاف أن ظلم موظفى الجمارك الذى فشا فى البلاد أدى إلى فرض رسوم باهظة على الاستهلاك وعلى الصناعة ، عرفت بالرسوم الجمركية الصغيرة ، بيد أن المشروع الجديد الذى وضعه الفرنسيون ألغى جميع الرسوم القديمة ، وقصر فرض الرسوم الجديدة على الأشياء التى تدخل مصر أو تخرج منها ، فأصبحت الضريبة على الصورة الآتية :

رسوم الواردات

الإسكندرية ٧ ٪

رشيد ... ٧ ٪ إذا لم يدفع عن البضائع شىء بالإسكندرية .

دمياط ... ... ٧ ٪ إذا وصلت البضائع عن طريق البحر . ٦ ٪ إذا وصلت البضائع عن طريق البر من سوريا أو غيرها .

السويس ... يحصل على [الطرد] من البن ١٥ أبو طاقة ، وعلى الموسلين والمنسوجات والشيلان والمناديل وحرير الهند ٥ ٪ ، وعلى العقاقير الطبية والفحم ٤ ٪ ، والبضائع الأخرى ٦ ٪ .

القاهرة ... ٦ ٪ على البضائع الواردة عن طريق البر من سوريا . والبضائع الواردة من بلاد العرب والسواحل الشرقية للبحر الأحمر يدفع عليها ضريبة تقل عن ضريبة السويس بمقدار ١ ٪

أسيوط ... ١٨ ٪ على البضائع الواردة من القصير أو من أى ميناء آخر على البحر الأحمر . ٥ ٪ على البضائع الواردة بالقوافل من بلاد الحبشة والنوبة وسنار ودارفور أو من المنطقة التابعة لمزاد فى الصعيد ، ماعدا القمح إذا كانت تجارته حرة .

رسوم الصادرات

تحصل ضريبة قدرها ٤ ٪ فى الإسكندرية ورشيد ودمياط والسويس والقاهرة وأسيوط .

ويدل هذا على أن الرسوم الجمركية قد خفضت عما كانت عليه قبل الحملة ، وبخاصة إذا ماأسقطنا من حسابنا نفقات الجمارك التى ألغيت . على أن رسوم جمرك أسيوط ارتفعت ارتفاعا كبيراً على تجارة البن لبعد بلاد العرب ، كما ارتفعت على البضائع الهندية الواردة إلى القصير .

وقد أعفيت شحنات البضائع الواردة من الخارج من الرسوم الداخلية ، إذا دفع ما فرض عليها منها عند وصولها إلى الحدود . وإذا وصلت القاهرة من غير أن يدفع عليها رسم ألزم صاحبها بدفعه .

وقد عومل المصريون معاملة الفرنسيين ، فكانوا يدفعون نصف الرسوم المقررة على التجار الأجانب ، بشرط أن تكون شحنات الطرفين [المصريين والفرنسيين] مرسلة إلى فرنسا أو واردة منها إلى مصر .

وقد حصل « مراد » على إمتياز بادخال مقدار من بضائع معينة إلى مصر بدون أن يدفع عليها رسوما جمركية وتمتع شريف مكة بهذا الإمتياز نفسه .

* * *

فلما عادت أمور البلاد إلى الأتراك المماليك بعد الحملة ، وقبضوا على ناصية الحكم بها ساءت الحالة من جديد ، فزادت الضرائب وفرضت الغرامات لتستطيع الحكومة أن تسد ما يطلب منها من نفقات وأخصها مرتبات الجند خوفا من أن يثوروا وعاد إرهاق التجار الأجانب .

وهكذا استمرت الأمور على هذه الصورة إلى أن تولى حكم مصر محمد على . وتدلنا الوثائق على إيراد هذه الجمارك — فى عهد المماليك ، وفى أيام الحملة — وكانت تعطى التزاما بمبالغ ثابتة ، كما كان كتابها وحساباتها التزاما أيضاً .

محمد على والجمارك المصرية

التزم محمد على إدارة الجمارك المصرية من السلطان مقابل ٧٥٠٠ كيس [منها ١٥٠٠ لالتزام دار سك النقود] فى سنة ١٢٢٥ هـ (١٨١٠ م) وزيدت إلى ٨٥٠٠ كيس فى سنة ١٢٣٦ هـ (١٨٢١ م) ثم رفعت إلى ٩٥٠٠ كيس فى سنة ١٢٣٨ هـ (١٨٢٣ م) تدفع لخزانة البحرية العثمانية على أقساط متساوية كل ثلاثة أشهر .

وكانت الجمارك المصرية فى الإسكندرية ودمياط ورشيد على ساحل البحر الأبيض المتوسط ، وفى السويس والقصير على ساحل البحر الأحمر. وفى المحروسة جمارك بولاق وباب النصر ومصر القديمة . وحصلت الرسوم على التجارة الداخلية [الرسوم الدخولية] كما وجد أيضاً جمرك فى أسوان لضبط تجارة السودان .

وقد أدار محمد على هذه الجمارك التزاما ، ماعدا جمرك السويس والقصير . فقد أدارهما المحافظ الذى يعين فى كل جهة . وكان لكل جمرك أمين ومباشر ومعاون وصراف وكاتب يقوم بالعمل ، سواء أكانوا من موظفى الحكومة أم من رجال الملتزم ، وكانت الحكومة تعين قواسين تحت تصرف الملتزم لتحصيل رسوم الجمرك المتأخرة من التجار .

عقد الالتزام

كان ينص فى عقد الالتزام على الجمرك الذى التزمه الملتزم ، وكان يتسلم مع العقد صورة من التعريفة الجمركية [الديوانية] وتبلغ إدارة الخزينة بكل هذه الإجراءات ، وباسم الملتزم الجديد كى تطالبه بأقساط الإلتزام المتفق عليها .

الرسوم الجمركية

كانت المعاهـدات التى تعقد بين تركيا والدول الأوروبية تنص على النسب المئوية التى تجبى على البضائع . وألحقت بهذه المعاهدات التعاريف الجمركية ، وهى قوائم يبين فيها أنواع البضائع وأثمانها فى جميع الدول . وبمقتضى هذه « التعريفات » تحصل الرسوم الجمركية ، وقد اعتيد تغييرها كل سبع سنوات مرة وقد يستمر العمل بها ، وبذلك تتجدد « التعريفات » والمعاهدات قائمة .

وحينما التزم محمد على إدارة الجمارك المصرية لم يحترم هذه التعريفات ، ولم ينفذها ، لمـا فيها من امتيازات مجحفة بالتجارة المصرية ونفع وتسهيل للتجارة الأوروبية ، وكان هذا كله سبباً اعتمد عليه قناصل الدول فى رفع شكاياتهم إلى الباب العالى من هذا النظام .

وعلى هذا فرض محمد على رسوما جديده سميت « الحادثة » أو المستحدثة » أو المستجدة » وجعلها فى شكل « تعريفة ديوانية » كان يعطيها للملتزم ويتعهد بتنفيذها ، وعلى أساس ذلك تجرى المزايدة فى التزام الجمرك .

ورسم محمد على سياسته الجمركية الخـاصة به ، التى أودعها فى « تعريفته الديوانية » وكان أساسها تشجيع تصريف الغلات المصرية بتخفيض ضريبتها لتروج الأصناف الزراعية بين التجار المصدرين وكانت رسومها قليلة . أما منتجات المصانع المصرية [وهى مصانع الحكومة] فقد حماها محمد على بعدم أخذ رسوم جمركية عليها ، وتحصيل رسوم مضاعفة على الواردات الأجنبية [ومعظمها مواد مصنوعة] فتصبح أسعار المصنوعات المصرية معتدلة ، فتروج بين التجار فى السوق الداخلية . كما شجع محمد على الصناعات المصرية فى أسواق الخارج ، وأوجد لها أسواقا فسيحة فى إمبراطوريته فى الحجاز والشام والسودان .

أما الغلات الزراعية والسلع التى كانت تأتى من أجزاء الإمبراطورية المصرية كالحجاز والسودان والشام فكانت تؤخذ عليها ضريبة ، إذا ما صدرت من مصر إلى الخارج ، كتصدير البن والصمغ والسنامكى والحرير .

مكافحة تهريب البضائع

حاول محمد على بشتى الطرق أن يكافح تهريب البضائع وبخاصة من جهة السويس وطريق الشام والقصير وفى الإسكندرية .

وكان التهريب يتخذ طرقا مختلفة ، فكان العساكر والضباط يدسون البضائع وسط أمتعتهم عند سفرهم إلى الشام أو الحجاز ، فعالج محمد على ذلك بأن أعطاهم تذاكر مبينة فيها أمتعتهم . أما التهريب عن طريق البحر فقد كافحه بأن أعد له نظاما يقضى بأن مراكب الصيد [المدونة أسماؤها فى كشوف فى الإسكندرية] لاتخرج بأى حال من مرساها من بعد غروب الشمس حتى مشرقها ، وأقام عليها حراساً ، ومن خالف ذلك يعدم حرقا .

محمد على ينفذ التعريفة التركية

رأينا أن محمد على لم ينفذ ماكانت ترتبط به تركيا مع الدول الأجنبية من ناحية المعاهدات التجارية والتعاريف الجمركية ؛ إلا أنه بعد معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ [التى تعد ضربة قاصمة فى سياسة محمد على] وبعد أن حددت علاقته مع تركيا تحديداً سياسياً واضحاً ، وأصبحت التبعية لتركيا لازمة عليه ، بدأ ينفذ ما ارتبطت به تركيا مع إنجلترا سنة ١٨٣٨ وهى المعاهدة التركية الإنجليزية التى عقد على نمطها معاهدات مع فرنسا وبلجيكا وهولنده وبقية الدول الأوربية . وقد أوجبت هذه التبعية أن ينفذ محمد على ماجاء فى المعاهدات من رسوم جمركية على الصادرات والواردات ، إلا أنه لم ينفذ هذه الرسوم دفعة واحدة ، وإنما أخذ ينفذها تدريجاً حتى سنة ١٨٤٧ ، وهى السنة التى تحددت فيها التعريفات الجمركية للعمل بها مرة أخرى ، وسارت الإدارة الجمركية على هذه التعريفات حتى سنة ١٨٥٥ م منفذة لها تنفيذا دقيقاً .

رسوم الصادرات

قضت التعريفات الجمركية بأن السلع والبضائع المصرية يدفع عنها ٩٪ وإذا ما صدرت من الميناء زيد عليها ٣٪ رسم التصدير ، أى أن السلعة المصرية إذا ماوصلت إلى الموانى كالإسكندرية يدفع عنها ١٢٪ حتى تخرج للأسواق الخارجية ، وفى هذا إرهاق للسلع المصرية ، إذ لايساعد ذلك على تشجيع حركة الصادرات لأنها تتحمل ضريبة عالية ، فتصل إلى الأسواق ورسومها مرتفعة من غير تفرقة بين الانتاج الزراعى والصناعى ، وكان من جراء ذلك أن ماتت الصناعة القومية المصرية ، لأن الواردات نافستها فى السوق المحلية وكسبت هذه السوق .

رسوم الواردات

وقضت الإتفاقات بأن الواردات الأوربية وغيرها لا تزيد ضريبتها عن ٥٪ فإذا وصلت إلى الميناء دفع عنها الرسم ٣٪ وإذا مانقلت داخل الأسكندرية حصل عنها رسم ٢٪ وبذلك فرقت المعاهدات بين الواردات والصادرات، ونجم عن ذلك أن الصادرات لم تنتشر فى السوق الخارجية .

رسوم تجارة المرور

أما تجارة المرور فكانت خاصة بشركة الهند لتسهيل نقلها بين الهنـد ولندن عن طريق مصر، وكانت إدارة شركة الهند بالإسكندرية تحصل ½ ٪ جمرك مرور حسب الاتفاق المعقود بين الشركة ومحمد على .

ولم تتدخل إدارة الجمرك فى جمرك « الإمرارية » بشكل ما ، غير أنها كانت تفحص أختام الصناديق الواردة وتراقب سلامتها .

معاهدة ١٨٦١ والرسوم الجمركية

ظل محمد على يسير على نهج السياسة الجمركية التى وضعها حتى آخر عهـــده ، واستمرت مصر تنفذها إلى أن أبرمت معاهدة سنة ١٨٦١ التى نصت على الآتى :

١ — رسوم الصادرات :

تقرر أن يحصل على البضائع المصرية المصدرة رسم جمركى قدره ٨٪ ولا يتكرر دفع هذا الرسم بأية حال من الأحوال ، ثم يخفض هذا الرسم ١٪ كل سنة حتى يصل فى آخر الأمر إلى ١٪ ويصبح رسماً نهائياً للصادرات .

٢ — رسوم الواردات :

تحدد رسم الوارد بمقدار ٨٪ بحسب ثمن السلع ، وإذا ماوقع اختلاف على تقدير ثمنها يحصل الرسم عيناً ، ولا يحصل عنها رســـوم أخرى إذا نقلت داخل الإمبراطورية العثمانية بعد ذلك .

٣ — إذا مكثت البضاعة ستة شهور فقط وأريد فى خلالها إعادة تصديرها إلى الخارج ، فانها تعامل معاملة تجارة الترانسيت [المرور] فيحصل عليها رسم قدره (١٪) فقط ، وإذا كان قد حصل عليها رسم الوارد ٨٪ عند دخولها القطر رد لأصحابها ٧٪ باعتبار أنها تجارة مرور .

٤ — نص على أن لتجارة الأسلحة وملح البارود والدخان والملح شروطاً خاصة ، تحدد بشروط معينة يراعى فيها ظروفها .

ومن هنا يتضح أن السياسة الجمركية لم تكن ترمى إلا لغرض واحد ، هو تمويل الخزانة فقط ، أما حماية الإنتاج الأهلى فلم يصل التفكير فيه بعد .

الاحتلال والسياسة الجمركية

وفى ظل الاحتلال وفترة الحماية كان التفكير فى تنظيم السياسة الجمركية وتحديد الرسوم وتقدير التعريفات من الأمور الواجبة ، ولقد ظهر ذلك فى اتفاقات سنة ١٨٨٤ وسنة ١٨٨٥ مع الدول الأجنبية .

ولم ترسم هذه الاتفاقات الجمركية التى تمت بين مصر والدول فى سنة ١٨٨٤ واللائحة الجمركية التى صدرت فى ٢ من ابريل سنة ١٨٨٤ سياسة جديدة تختلف عما سبق ، فهى نوع من أنواع الضرائب لزيادة الدخل ولا تتصل بإنماء الانتاج الأهلى فى كثير أو قليل .

رسوم الصادر

استمر رسم الصادر فى هذه الفترة عبارة عن ١ ٪ وطبق هذا الرسم على البضائع التى تعتبر فى حكم التصدير كالمعاد تصديرها ، وهى بضائع الترانسيت والفحم الذى يشحن من الموانىء المصرية والسلع التى تعد لتموين السفن ذاهبة وآيبة .

رسوم الوارد

نص فى اتفاق سنة ١٨٨٤ على أن رسم الوارد هو ٨ ٪ من قيمة البضائع بوجه عام ، إلا أن الحكومة المصرية احتفظت لنفسها بحق زيادة الرسم إلى ١٦ ٪ على المواد الكمالية والأنبذة والخمور المقطرة ، ثم جاء دور اتفاق سنة ١٨٨٩ مع انجلترا ومع الدول الأخرى فى سنة ١٨٩٠ ، ١٨٩١ ، ١٨٩٢ ، فكان لمصر فى هذه الاتفاقات حق تقرير الرسوم الجمركية بوجه عام على جميع السلع ما عدا سلعاً اشترط أن رسمها لا يزيد عن ١٠ ٪ من قيمتها ، وكانت أنواع هذه السلع تختلف باختلاف الدول ، فاتفاق سنة ١٨٩٢ مع ألمانيا نص على أن الرسم لا يزيد عن ١٠ ٪ على السلع الألمانية بأية حال ، واتفاق مصر مع فرنسا سنة ١٩٠٢ قضى بأن لا يزيد عن ١٥ ٪ على بعض سلع معينة ، وسرى هذا الاتفاق مع اليونان وإيطاليا سنة ١٩٠٦ ، وقد سمح اتفاق سنة ١٨٨٤ باستيراد الدخان اليونانى إلى مصر بعد أن كانت تجارة الدخان مقصورة على التركى منه . وأصبحت الحكومة كلما احتاجت إلى زيادة دخلها غيرت رسوم الدخان بحيث يتفق مع ما تحتاج إليه ، وتشجيعاً لصناعته فى مصر تقرر فى سنة ١٨٩١ أن تمنح الحكومة رسماً للسجاير المصدرة للخارج يسمى « دروباك » وكان مقداره ، فى أول الأمر ١٠ قروش عن كل كيلوجرام ثم أخذ يزداد بعد ذلك .

عهد الاستقلال

استمر النظام قائماً حتى سنة ١٩٣٠ ، وكان أهم ما جاء فى السياسة الجمركية أن الحكومة فكرت فى سنة ١٩٢٢ أن تزيد الرسوم إلى ١٥ ٪ وبشرط أن تعمل بالفئة الجديدة عشر سنوات من انتهاء الاتفاق الإيطالى الذى ينتهى فى منتصف فبراير سنة ١٩٣٠ ، وأن يستمر العمل بما اقترح حتى ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٠ ، وانتقل التفكير إلى دور الدراسة والتمهيد للاتفاق ، ولكن رأت الحكومة أن هذا الاتفاق سيحد من حريتها عشر سنوات مقابل فائدة ضئيلة ، فقررت الاستمرار على التعريفات القديمة حتى ينتهى الاتفاق الإيطالى فى ١٥ من فبراير سنة ١٩٣٠ .

ومن أجل هذا استقدمت الحكومة الخبراء الأجانب من الخارج فدرسوا موضوع الجمارك ، ووضعوا الأسس الجديدة التى يجب على الحكومة أن تسير عليها ، وراعوا فى هذه السياسة أن يكون لها أهداف معينة ترمى إلى صالح الدولة والمنتج والمستهلك .

السياسة الجمركية الجديدة منذ ١٦ من فبراير سنة ١٩٣٠

ترمى السياسة الجمركية الجديدة إلى تحقيق أهداف معينة اتفق على أن تبنى عليها وأن تكون أداة تنفيذها لتحقق الآتى :

أولا — حماية الإنتاج الأهلى الزراعى والصناعى .

ثانياً — زيادة موارد الدولة .

ثالثاً — مراعاة العدالة فى فرض الضرائب .

رابعاً — تشجيع الحركة العلمية فى البلاد .

تشجيع الانتاج الأهلى وحمايته

إن التعريفة الجمركية يمكن أن تحمى الإنتاج الأهلى باتباع سياسة تحقق هذا الغرض ، وتتصل بالصادرات والواردات كالآتى :

١ — تفرض ضرائب عالية [وقد تصبح مانعة] على الواردات التى يمكن للبلد أن تنتج مثلها فيرتفع بذلك ثمن الواردات الخارجية فتسعر السلعة المصرية المماثلة بأسعار معتدلة ، فيقبل المستهلك عليها وتقل بذلك السلع الأجنبية وخطرها ، ولولا ذلك لضعفت الصناعة الوطنية كما حدث قبل وبعد الحرب الكبرى (١٩١٤ — ١٩١٨) ولقدر رأينا فى السنوات الحالية كيف أن الصناعة نجحت وثبتت أقدامها فى السوق .

وفرضت ضرائب ١٥ ٪ على الواردات من الأرز والفاكهة والزيوت والصابون ، ١٨ ٪ على المنسوجات الحريرية ، ٢٠ ٪ على الأثاث والمصنوعات من الأخشاب .

٢ — تخفيض الضرائب على الواردات اللازمة لمساعدة الإنتاج الأهلى الزراعى مثل السماد والآلات الزراعية والبذور، أوالإنتاج الصناعى مثل الآلات الصناعية والمعادن فأصبحت الضريبة ٥ ٪ على الأسمدة ، ٤ ٪ على البذور ، ٦ ٪ على آلات الحرث والرى ، ٤ ٪ على مواد الدباغة والصباغة ، ٦ ٪ على آلات النسيج والصباغة .

٣ — يجب أن يراعى تصدير السلع التى يراد تصريفها فى الخارج ، فلاتفرض عليها ضرائب ، ولذلك ألغيت ضريبة الصادر ما عدا القطن وبذرته ، وفى الوقت نفسه فرضت ضرائب مانعة على السلع المصدرة التى تحتاج إليها الصناعة الأهلية وهى من المواد الخام مثل الجلود لتشجيع صناعة الدباغة والصناعات الجلدية .

٤ — مراعاة التدرج فى فرض الضريبة حسب حالة السلعة ، فإذا كانت خاما فرضت الضريبة منخفضة، وإذا كانت نصف مصنوعة كانت متوسطة ، والمصنوعة تكون ضريبتها عالية ، ولذلك أصبحت الضريبة ٤ ٪ على الصوف الخام ، ١٠ ٪ على خيوط الصوف ، ١٠ ٪ على خيط الحياكة ، ١٥ ٪ على المنسوجات ، ٢٠ ٪ على الملبوسات « الجاهزة » .

زيادة موارد الدولة

إن الظروف التاريخية التى مرت بمصر لم تمكنها من أن تكون لديها الحرية السياسية الكافية لتقدير فرض ضرائب أو زيادتها من تلقاء نفسها كدولة مستقلة بل كانت الامتيازات الأجنبية أغلالا شلت حركتها وعاقت تقدمها ، فإذا ما أرادت أن تتبع سياسة جديدة فى فرض الضرائب كان عليها أن تفاوض الدول الأجنبية الأخرى ، وعزيز عليها أن تفرض ضرائب على المصريين وتترك الأجانب يرتعون ويتمتعون فى البلاد ، وقد تمكنت أخيراً من زيادة الضريبة الجمركية كى تستطيع أن تزيد من دخلها لتنفيذ مشروعاتها الحيوية . وفرقت السياسة الجديدة التى رسمتها بين المواد الضرورية وبين مواد الترف والنعيم فالعطور فرضت ضريبتها بنسبة ٢٥ ٪ والمشروبات الروحية بين ٢٥ ٪ و ٣٠ ٪ والبن والشاى بمعدل ٢٠ ٪ والحرير ١٨ ٪ والسيارات وأدوات الموسيقى ١٥ ٪ وهكذا نرى التدرج فى الضريبة يتمشى مع حاجة الناس وضرورتها لأغلبية الشعب .

مراعاة العدالة فى فرض الضرائب

روعى فى الوقت نفسه تحقيق العدالة فى الضرائب بحيث لا يتحمل الفقير الجزء الأكبر منها بل تخفف عنه بقدر المستطاع فالسلع التى يحتاج إلى استهلاكها السواد الأعظم من السكان تكون ضريبتها معتدلة أو ضئيلة، والسلع التى تبتاعها الطبقات الراقية والمتوسطة أو التى ليست بضرورية تفرض عليها ضريبة مرتفعة ، فالقمح مثلا فرضت عليه ضريبة ٨ ٪ والماشية ١٠ ٪ أما العطور ففرض عليها ٢٥ ٪ والمشروبات ٣٠ ٪ وهكذا يمكن أن تعدل الضريبة بالنسبة للطبقات والسلع التى تحتاج اليها .

تشجيع الحركة العلمية فى البلاد

إن الثقافة ونشرها من واجبات الحكومة نحو الأمة ، فهى تخصص حصة من الضرائب المختلفة التى تجبيها تنفق منها على التعليم وفتح المدارس ونشر الثقافة ، وبسبب هذا المبدأ السامى خفضت الضرائب على ورق الجرائد والمجلات وعلى آلات الطباعة ، وأعفيت الكتب والنشرات العلمية والمجلات من فرض الضرائب عليها .

التعريفة الجمركية

يقصد بالتعريفة الجمركية الجداول التى على أساسها تجبى ضرائب على الواردات أو على الصادرات والتعريفة الجمركيه المصرية مكونة من جدولين :

جدول حرف (ا) عن الواردات

جدول حرف (ب) عن الصادرات

ويخضع هذان الجدولان للمرسوم الصادر فى ١٤ من فبراير سنة ١٩٣٠ .

رسوم الصادر

تشمل الضرائب المفروضة على الصادرات وهى البذرة والقطن والجلود الخام بما فيها من الفضلات .

رسوم الوارد

وهى إما قيمية أو نوعية ، أى أن تؤخذ ضريبة بالنسبة لقيمة البضاعة أو بحسب نوعها ، ويعتبر الإخصائيون أن الضرائب القيمية أعدل من النوعية ، وإذا كانت مصر الحديثة العهد بالصناعة وتود إنجاحها فرضت الضرائب النوعية على أغلب الواردات ، على أن الضرائب النوعية أسهل فى تحصيلها لأنها على النوع وليست

على القيمة التى تتطلب تثمين البضاعة ، وهذا يحتاج إلى عدد من الموظفين الفنيين الذين مرنوا مراناً كافياً وأصبحت لهم خبرة تامة ، إذ كثيراً ما يقع الخلاف على تقدير الأثمان .

تعديل التعريفات الجمركية

لقد عدلت التعريفة الجمركية بعد ١٤ من فبراير سنة ١٩٣٩ عما كانت عليه ، بل عدلت الضرائب على بعض البضائع ، والغرض من ذلك أن تتمشى التعريفة مع التطور الاقتصادى للبلاد .

وبعد الحرب العالمية الثانية . عدلت فئات التعريفة الجمركيه لحماية الصناعات بعد الحرب ، ولزيادة دخل الدولة من إيرادات الجمارك .

* * *

الفصل الخامس

السياسات التجارية

رأينا كيف كانت التجارة — قبل عصر محمد على — مضطربة بسبب الحروب الداخلية ، وتعرض وسائل النقل للتعدى عليها ، وكيف كانت المتاجر تنهب فى الطرق ، فأثر ذلك فى المعاملات الخارجية إذ أحجم كبار التجار — مصدرين ومستوردين — عن القيام بالمعاملات التجارية الخارجية ، وظهر ذلك بصورة واضحة فى أثناء حروب الحملة الفرنسية .

محمد على والتجارة

ومنذ اللحظة الأولى رسم محمد على سياسته الجديدة ، مؤسسة على أن يتصل بالقرية فى الحكم ، وفى كل ناحية من نواحى الإنتاج والتجارة ، وهذا ما أطلق عليه سياسة الاحتكار ، أى أن الحكومة تضبط التجارة الداخلية والخارجية تحت أحكام خاصة ، ومراقبة دقيقة ، وفى هذا التنظيم حد من مصلحة الأفراد يقابله نفع للدولة . [مذهب التجاريين] .

سياسة الاحتكار

بدأ محمد على حوالى سنة ١٨١٠ يجمع الضرائب عينا وبخاصة الغلال من الصعيد ، واستمر على ذلك فترة أعلن بعدها إمتلاكه للأرض ، وأصبحت أدوات

الإنتاج فى يده كما رأينا ، واستدعى هذا أن ينظم العلاقة بينه وبين المزارعين فى الإنتاج ، فرسم سياسة الاحتكار التى هى فى الواقع تمس التجارة الداخلية قبل التجارة الخارجية .

نظم محمد على علاقته مع المزارعين على أساس أن كل فلاح يورد إلى « شونة » الحكومة كميات معينة من الغلات الزراعية صيفية كانت أو شتوية أو نيلية .

اعداد « الشونه »

أعد محمد على شوناً حكومية واختار لها أمكنة مناسبة بحيث تكون قريبة من « موردات » النيل التى أعدها كى يسهل تسويق وجمع المحصولات من الفلاحين فى هذه الشون ، ومنها تحمل إلى موردات النيل التى تستخدم فى نقل تلك الغلات . وعين فى كل شونة موظفين مسئولين عن إدارتها وهم ناظر « وباشكاتب » وقبانى وكيال وسمسار ، ولكل من هؤلاء عمل خاص يقوم به ، ورئيس هؤلاء جميعاً هو ناظر الشونة ، وهو الذى يتصل بالفلاحين عند توريد السلع الزراعية ويحميهم من غدر الكيالين والقبانيين والسماسرة عند تعيين رتب القطن أو الكتان ، وكذلك يتصل بمعاونى « الموردات » ورؤساء المراكب النيلية عند تسلم تلك الأرزاق لشحنها ونقلها إلى الجهات التى تأمر الحكومة بنقلها إليها .

توريد الغلات الى الشونه الحكومية

كان على الفلاحين فى القرى أن يوردوا محصولاتهم وفق إعلام يأخذه الفلاح من صراف قريته ليورد بمقتضاه ما يحمله إلى الشونة ، وإذا ما حضر الفلاح إلى الشونة ومعه الإعلام المذكور يقوم الناظر ومعه المكيال أو القبانى بكيل أو وزن ماورده الفلاح ، بحيث لا يطفف الكيل أو الميزان فيغبن الفلاح ثم يدون ماورد بظهر الإعلام ويختم بخاتم الناظر ليوفى الفلاح حقه بمقتضاه ويغادر الشونة إلى قريته أو بلدته مباشرة بعد أن يورد محصوله ويتسلم إعلامه . وقد يؤذن له بالمبيت

فيها إذا كانت قريته أو بلدته بعيدة ويصعب عليه العودة فى يومه ولا يسمح لخدمة الشونة أن يأخذوا منه شيئاً بغير حق .

وقد يحدث أحياناً أن يوكل فلاح أو جماعة من الفلاحين وكيلا عنهم بدلا من أن يذهبوا إليها جميعاً ، وكان على كل وكيل أن يورد غلة كل فرد باسمه لأنه إذا وردها باسم غيره أو باسمه هو عد فى حكم السارقين وعوقب بضربه بالسوط تأديباً له .

التسعيرة

كانت الحكومة تقرر تسعيرة تنظم بها المعاملات وتضبط حركة السوق التجارية ، وكان مجلس الشورى يتولى تقدير التسعيرة الحكومية بعد الاستئناس بآراء ذوى الخبرة ، ويقوم « الديوان الخديوى » باذاعتها ونشرها فى الجهات المختلفة للعمل بها .

وكان « المحتسب » هو الأغا الذى يراقب السوق ، واستمرت وظيفته فى عصر محمد على كما كانت فى العصر السابق له ، إلا أن عصر محمد على كثرت فيه التنظيمات وضبطت التجارة ضبطا محكما واتبعت فيه سياسة تجارية معينة جعلت وظيفته فى نطاق ضيق .

تسعيرة مشتريات الحكومة من الفلاحين

وضعت هذه التسعيرة وقيدت فى دفتر الشونة ، تشترى الحكومة على أساسها المحصولات ، فإذا ورد الفلاح للشونة محصولاته قدر ثمنها بمقتضى هذه التسعيرة ، ثم يقيد المبلغ فى « العلم » الذى يعطى للفلاح ليتسلم به الثمن من الصراف .

تسعيرة تبيع بها الحكومة للأهالى

وكانت أعلى من تلك التى تشترى بها كى تستطيع أن تغذى الخزانة بما تربحه ، وشملت هذه التسعيرة الغلال والحبوب التى تباع فى « الوكالات » والرقع لغذاء الأهالى فى القاهرة ، وكذلك تسعيرة المنسوجات والمصنوعات الحكومية التى يبتاع الأهالى بمقتضاها ما يلزمهم .

تسعيرة تبيع بها الحكومة للتجار المصدرين .

وكانت بلا ريب أعلى من التسعيرتين السابقتين ، ونورد فيما يلى جدولا يصور لنا التسعيرات المختلفة فى صورة واضحة :

* * *

نوع المحصول	الكيل أو الميزان	الثمن الذى تدفعه الحكومة للفلاح أو القوافل	الثمن الذى تبيع به الحكومة للاستهلاك المحلى	الثمن الذى تبيع به الحكومة للتصدير
	أقه	قرش	قرش	قرش
القمح ...	الإردب ١٤٥	٢٧	٥٦	٩٠
الذرة ...	« «	١٦	٢٧	٦١
الفول ...	« «	١٨	٣٢	٤٦
الشعير ...	« «	١٨	٣٢	٤٦
حمص ...	« «	٣٦	٦٠	٧٠
الأرز ...	« ٢٢٥	٦٠	—	٢٧٠ ٢٤٧
الملح ...	« ٢٤٠	١ ¾	٣	٤ ٥
الشمع ...	القنطار ٤٤	٥٠ ٣٠٠	١٠٠	١٢٥ ٤٥٠
الحناء ...	« ٤٦	٢٩	القنطار ٤٤ أقة	٨٢
السكر ...	« ٤٤	٤١	—	١٥٠ ٥٠٠ المكرر
الروم ...	الأقة	٣ ١٥	٦	—
الزبده ...	الرطل	١ ٢٥	١ ٧٥	—
البن اليمنى ...	القنطار ٤٤	٣٠٠	—	٧٠٠

نوع المحصول	الكيل أو الميزان	الثمن الذى تدفعه الحكومة للفلاح أو القوافل	الثمن الذى تبيع به الحكومة للإستهلاك المحلى	الثمن الذى تبيع به الحكومة للتصدير
		قرش	قرش	قرش
القطن المنسوج	—	٢٠٠	—	٥٨٠ ٦٠٠
القطن الغزل ..	بالأقة	٦	—	٩
قطعة نسيج طولها	٣٢ زراعا وعرضها ١/٢ ٢	٤٦ ٤٢	٤٢	—
المناديل المطبوعة	—	٣	٥	—
منديل ملون لليد	—	١٠ ٥٠	١٦	—
الكتان	القنطار ٤٤ أقة	٧٤	—	١٨٠
النيلة	الأقة ٤٠٠ درهم	٣٥	—	٧٥ من النوع الأول ٦٥ « الثانى ٥٩ « الثالث
جلد الجاموس ×	—	٢٥	—	١٢٤
جلد العجل ×	—	١٩	—	٦٥
الحصير ... ×	بالقطعة	١٥	—	٤٠
الزمبيل ... ×	بالعدد	٣٥	—	٥٠
الورد	—	القنطار ٣٠	الناتج من القنطار ٣٠٠	—
الحيوانات ...	تشترى الحكومة من الفلاحين حيواناتهم بأقل من ٤٠ ٪ عن الثمن الذى يدفعه المشترون الآخرون .			

(×) وضعت هذه العلامة أمام السلع التى أعطيت التزاما .

وكان يراعى فى تقدير التسعيرة كميات المحصول وحاجة السوق المحلية والطلب الخارجى، فإذا زاد الأقبال ارتفعت التسعيرة، وإن زاد المحصول عن الحاجة كان الثمن رخيصاً، وقد شدد فى الأخذ بالتسعيرة ومراعاة تنفيذها ومن خالف العمل بها يعاقب عقاباً شديداً ليكون عبرة لغيره.

تجارة الصادرات

أما التسعيرة التى كانت يعمل بها فى بيع المحصولات لتصديرها إلى الخارج فكانت تبحث فى « ديوان التجارة » ويوافق عليها المجلس ثم تنفذ، وربما كانت التسعيرة التى يباع بها أوامر فردية نتيجة أسئلة أو استفهام « بوغوص » وزير التجارة عما يتبعه فيأمره محمد على ببيع المحصولات بأسعار معينة. كما كان بوغوص يقوم ببيع صفقات بالمزاد للحصول على أعلى سعر يمكن الوصول إليه.

وقد تولى الوكلاء التجاريون الذين عينهم محمدعلى البيع فى معظم موانىء الدول الكبرى التى يتعامل معها مثل تريستة والآستانة وأزمير وليفورنة ومرسيليا ولشبونة ولندن. كما كان له الوكلاء فى امبراطوريته وكذلك فى بمباى بالهند.

وكان عقاب التجار المخالفين المصدرين منهم والموردين ألا تعاملهم الحكومة، كما حرمت على التجار الآخرين والموظفين والأعيان مساعدتهم فى أعمالهم التجارية، وإلا حرم هؤلاء التجار أيضاً من معاملة الحكومة وعوقب الموظفون والأعيان لمخالفتهم لتلك الأوامر.

سياسة البيع

كانت لهذه السياسة طرق ترمى إلى أهداف معينة وأهم هذه الطرق:

١ — أنه يجب على الموظفين المختصين بإدارة دواوين البيع أن يتجسسوا ويعرفوا أحوال التجار ومقدرتهم المادية لئلا تضيع أموال الحكومة، وإلا حصل المبلغ الذى يعجز التاجر المفلس عن سداده من الموظف المسئول.

٢ ــ أنه حرم على الأهالى بيع محصولاتهم بعضهم لبعض قبل موعد الحصاد.
٣ ــ إن محمد على هيمن على حركة التجارة الداخلية هيمنة تامة .

البيع بالنسيئة أو الأجل

اتبعت هذه الطريقة فى عصر محمد على ، فإن التجار كانوا يشترون ما يريدون سواء بالتسعيرة التى تحددها الحكومة أو بطريقة المزاد ويدفعون جزءاً من الثمن ، والباقى يدفع بعد مدة يتفق عليها بمقتضى سندات أو تحويلات .

وقد تدعو الحال أحياناً إلى أن يتفق محمد على مع بعض التجار على بيع محصولات معينة بسعر محدد ، على أن يتسلم الثمن منهم أولا حتى إذا ماحل وقت جمع المحصولات أخذوا ما اشتروه .

التنظيم القضائى للفصل فى المنازعات التجارية

لم يكن هناك فى الفترة الأولى من حكم محمد على قاعدة أو قانون لتحصيل الديون التى على التجار ، إذ كان تحصيلها يجرى بمقتضى أوامر يصدرها محمد على إلى موظفيه ، أو يرسل أحياناً إلى هؤلاء الموظفين أمراً بتشكيل لجنة من اثنين أو ثلاثة من التجار للاطلاع على حساب التجار ، وفحص الأسباب التى أدت إلى خسارتهم ، وأعجزتهم عن دفع ديونهم .

وقد شكلت اللجان التى تفصل فى هذه الأمور من الرعايا أو من الأجانب ، على حسب جنسية التاجر الذى يراد فحص دفاتره .

وسلك فى تحصيل الديون من التجار الممتنعين طريقة خاصة ، هى إصدار أوامره بالقبض عليهم فى حالة امتناعهم عن دفع ديونهم ، وكان يقرر الجزاء وهو الحبس أو القيد بالأغلال أو الجلد والتعذيب ، وذلك فوق إلزام التاجر بدفع المبلغ الذى عليه . ثم إن العقوبة ما كانت توقع على التاجر إلا بعد عرض أمرها عليه وتخييره ، وكان يقضى أحياناً ببيع ممتلكات التاجر وملابسه ليوفى من

ثمنها ما على التاجر من ديون ، لا فرق فى ذلك بين رعاياه والرعايا المشمولين بالحماية الأجنبية . أما المنازعات التى كانت تقوم بين التجار أنفسهم فكانت تعرض على مجالس التجار لدراستها ، ثم تفحص دفاتر التجار وتصدر الأوامر والأحكام حسب الأصول المرعية بين التجار فيما يقع من مخالفات .

مجالس التجار

مجلس تجار المحروسة

إن أول مجلس للتجار أنشىء فى القاهرة سنة ١٨٢٦ وهى السنة التى أنشىء فيها ديوان التجار بالإسكندرية ، وكان مجلس التجار بالمحروسة يتألف من تاجرين من الأتراك وثلاثة من المصريين وتاجرين من المغاربة وآخرين من الإغريق الشرقيين ومثلهما من اليهود ، أما رئيس المجلس فتاجر تركى يدعى « عمر شريف أغا » [تجار باش مصر] .

مجلس تجار دمياط

أنشأه محافظ دمياط على غرار مجلس تجار المحروسة ويرأسه أحد كبار التجار للفصل فى المنازعات التى تقع بينهم .

مجلس تجار الاسكندرية

وتألف فى الإسكندرية مجلس من التجار للفصل فى المنازغات والدعاوى التى تقع بين التجار ، وكان رئيس هذا المجلس « السيد أحمد الغربى » وأعضاؤه الشيخ مصطفى الصحن ومحمد شرارة والسيد ابراهيم من التجار المسلمين ، والخواجات توسيجه وأنطون عيد من الأروام ، وتلكى وتورتو من المستأمنين ، وكانت نتيجة أحكامهم تقدم لديوان مصر وديوان الإسكندرية .

وعمل هذه المجالس الفصل فى المنازعات التى تقع بين الرعايا أو بين الرعايا والأجانب. وكان بالمحروسة « المجلس الأوربى » وهو خاص بالمنازعات بين الأوربيين أو الأوربيين والرعايا، فألغاه محمد على وأحال قضاياه على مجلس تجار المحروسة كما رأينا.

ديوان التجارة بالاسكندرية

عند ما اهتم محمد على بشؤون التجارة منذ السنوات الأولى من حكمه — حينما كان يبيع القمح لإنجلترا ابتداء من سنة ١٨٠٩ وما بعدها — أنشأ قلما يسمى « قلم التجارة » ليشرف على الحركة التجارية، وكان هذا القلم فى أول الأمر صغيراً يخضع لديوان الخزينة المصرية ومقره القاهرة، ولما نمت التجارة واتسعت دائرتها وزادت المعاملات التجارية مع البلاد المختلفة، وكثرت أعمال هذا القلم، وكشف محمد على عن سياسته التجارية التى رسمها وهى سياسة الاحتكار، أنشأ ديوانا للتجارة مستقلا فى ٢٦ من صفر ١٢٤١ (١٨٢٥ م) وجعل مقره الإسكندرية، وعين الخواجه بوغوص يوسف ناظراً عليه، يديره ويرتب أموره، ويتصل بالتجار الأجانب والمصريين، من كبار المصدرين والمستوردين.

اختصاص ديوان التجارة

وكان ديوان التجارة همزة الوصل بين التجار والمصدرين والحكومة أو هو الإدارة الحكومية التى يستطيع التجار أن يتعاقدوا معها لشراء الصفقات وبخاصة محصول القطن والقمح وغيرهما من الغلات المصرية التى تصدر إلى الأسواق الأجنبية، ولهذا عد هذا الديوان الإدارة المهيمنة على حركة الصادرات المصرية.

وقد تدخل هذا الديوان فى أمر التسعيرة وإتمام صفقات البيع سواء بالتسعيرة أو بالمزاد أو البيع فى الخارج، كما كان يتولى كتابة العقود التجارية مع التجار سواء كان البيع نقداً أو نسيئة [بالأجل].

كسب محمد على فى هذه الفترة (١٨١٠ — ١٨٤٠) أسواقا جديدة بفتحه كريد وبلاد الشام ، وأصبح له ميدان واسع وأسواق كثيرة فى كريد والشام والحجاز والسودان فأفاد واستفاد ، أفاد من حيث تنظيم موارد تلك الجهات وزيادة الإنتاج وتحسين مقومات التجارة من نقل وعملة وتمويل وائتمان ، واستفاد أسواقا احتكر إنتاجها وحصل على سلعها كالبن والسنامكى والصوف والجوارى وغيرها من بلاد العرب . والصمغ والسنامكى والجلود والصوف والنيلة والأخشاب والقطن والماشية والعبيد من بلاد السودان ، والحرير والنيلة والزيتون والأخشاب والحيوانات من الشام ، والأغنام وزيت الزيتون من كريد .

وكل هذا كان مصدر ثروة عظيمة للحكومة فى عصر محمد على ، نظمها واستفاد منها مقابل تصدير منتجات مصر من قمح وأرز وفول ومصنوعات مصرية ترسل إلى تلك الأسواق فيخفف الضغط التجارى عن سوق الإسكندرية ويحول تجارة هذه الأصقاع إلى مصر ، وتلك ناحية هامة نجح فيها محمد على لخلاص التجارة من أيدى الأجانب كالفرنسيين فى بلاد الشام والإنجليز والأمريكان فى بلاد العرب .

ولم يكن ازدهار التجارة المصرية قد وصل إلى هذه الآفاق فحسب ، بل امتد إلى أسواق الآستانة والبلاد التركية ، وهذه وإن كانت أسواقها قائمة منذ الحكم العثمانى فى مصر ، إلا أن ازدهار التجارة وزيادة السلع المصرية ، كل هذا دعا إلى أن تتوجه تركيا إلى سوق مصر لتحصل على كل ما تريد منها للمخصصات السلطانية أو الأسطول والجيش من أرز وغلال وبن وبارود إلخ .

وقد أمد محمد على الأسواق التركية بما احتاج إليه الشعب التركى وكان له « قبوكتخدا » أى وكيل لدى الباب العالى مهمته إدارية وسياسية ، فيخبر محمد على بكل ما له علاقة بالحكم فى الآستانة وما يتصل بالدوائر الرسمية وغير الرسمية خاصاً بمحمد على ، وكان أيضاً يقوم بالمسائل التجارية فيبيع فى الآستانة ما يرسل من الغلال إليه ويشترى بثمنه أخشاب أو حيونات أو سلعاً يعهد إليه بشرائها .

وقد ازدهرت التجارة فى هـذه الفترة فصدر القمح والأرز والشعير والفول والقطن والكتان والمواد المصنوعة إلى الدول الكبرى فى العالم كانجلترا وفرنسا والنمسا والروسيا . وكان يقابل حركة الصادرات حركة مثلها فى الواردات شملت المواد الأوليـة كالفحم والحـديد والمواد المصنوعة كالمنسوجات على اختلاف أنواعها ولوازم الجيش والأسطول والمصانع .

وكانت مصر مخزناً للسلع التى تأتى من ممتلكاتها من بلاد الحجاز والسودان والشام مثل البن والصمغ والسنامكى ونحوها مما يعاد تصديره وعرف هذا النوع من التجارة باسم « تجارة إعادة التصدير » أو « التجارة العابرة » أو « تجارة الترانسيت » وقد نجم عن ازدهار التجارة على هذه الصورة أن أصبحت صادرات مصر أعظم من وارداتها ، فكان الميزان التجارى فى صالحها .

الدول الأجنبية واحتكار التجارة

وفى أثناء هـذه الفترة التى ازدهرت فيها التجارة ، حاولت الدول الأوربية أن تضغط على تركيا لإلغاء الاحتكار (١٨٣٥ — ١٨٤٢) وحاول محمد على أن يحتفظ بسياسته التجارية .

وضغطت إنجلترا على تركيا وعقدت معها معاهدة تجارية فى ١٦ أغسطس سنة ١٨٣٨ فى « بلطة ليمان » وحصلت فيها على الإمتيازات الآتية :

١ — معاملة بريطانيا معاملة الدولة المفضلة فتدفع الرسوم التى يدفعها غيرها إذا كانت أقل مما فرضته المعاهدة .

٢ — إلغاء الاحتكار وإقرار حرية التجارة .

٣ — فرض ضريبة قدرها ١٢ ٪ على الصادرات ، ٥ ٪ على الواردات .

ورغب السلطان فى تنفيذها فى مصر ، ولكن قامت حرب الشام الثالثة بين محمد على والسلطان ، فظلت المعاهدة غير نافذة وكثرت شكاوى التجار حتى بعد انتهاء الحرب ، وعقد معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ واتفاقية سنة ١٨٤١ ، وكان محمد

على يتعلل بأعذار مختلفة لعدم تنفيذها لضرورة تنفيذ بعض مشروعاته أولا ، ثم ضرورة التدرج فى إلغاء الاحتكار ، كيلا تتأثر حالة البلاد الاقتصادية إذا أخذت بتنفيذ المعاهدة دفعة واحدة .

وقد نفذت المعاهدة أولا على الواردات ولم تتم حرية التصدير إلا بعد ذلك حينما أعلن محمد على للقناصل إلغاء الاحتكار فى ٢٦ مايو سنة ١٨٤٢ ، على أن محمد على رغم إعلان القناصل بهذا ، اتبع سياسة التدرج التى صمم عليها من قبل .

سياسة محمد على التجارية (من سنة ١٨٤٢ الى سنة ١٨٤٨)

كان للتجار فى هذه المرحلة الحق فى التجول فى القرى والاتصال بالفلاحين وشراء محصولاتهم دون اعتراض عليهم من جانب الحكومة ، غير أن محمد على كان يعاقب الفلاحين الذين يقومون بهذا العمل ، كما حرم الأخذ بطريقة البيع مقدما ، تلك الطريقة التى سببتها المنافسة التجارية بينهم ، وجعلت التجار يتسابقون إلى دفع حصة من ثمن المحصولات قبل ميعاد جنيها أو حصدها .

ولم يكن إعلان الحرية التجارية على هذه الصورة بالأمر السهل على محمد على ، لأنه حرم الحكومة من الأرباح التى كانت خزانة الدولة تجنيها ، ثم كيف يعالج الشعب هذه الحالة الجديدة وكيف تستقيم هذه السياسة وأدوات الإنتاج الزراعى [وهى الأرض] لا تزال ملك الحكومة .

وقد مهدت سياسة « التدرج » إلى هذه السبل لتوسيع حقوق الفلاح فى الأرض التى يزرعها ، إذ لابد له أن يملك أدوات الإنتاج أو يتمتع ببعض الحقوق فى الأرض التى يزرعها ، ولهذا صدرت لائحة فى ٢٦ من ذى القعدة سنة ١٢٦٢ ﻫ ترتب زراعة الأراضى بطريقة الاشتراك مع « الميرى » على أن يصبح للفلاح جزء من المحصول يتمتع به ويدخله فى التجارة المحلية ، ثم أحست الحكومة أخيراً أن نظام التدرج فى إلغاء الاحتكار لا يتفق وملكيتها حق الانتفاع أو أن حبسها هذا الحق فى يدها ليس من مصلحة الإنتاج فى شىء ، ولا مما يشجع

الزارعين على الاستمرار فى العمل المنتج ، فتنازلت الحكومة عن بعض القيود التى قيدت بها أداة الإنتاج الزراعى وهى الأرض ، وأصدرت لائحة ٢٣ من ذى الحجة سنة ١٢٦٣هـ (١٨٤٦ م) خاصة بامتلاك الأرض وهى اللائحة الأولى من لوائح تمليك الأرض فى تاريخ مصر الحديثة ، وأباحت هـــذه اللائحة حرية التعامل بالأراضى التى يزرعها الفلاح ، فله أن يتنازل عنها لغيره أو يرهنها ، إلى غير ذلك من التصرفات التى تدخل فى حدود الحرية الاقتصادية .

السياسة التجارية من آخر عصر محمد على الى آخر عصر اسماعيل .

شاهدت هـذه الفترة تطوراً فى وسائل النقل المختلفة الداخلية والخارجية ، فأنشئت السكك الحديدية وحفرت قناة السويس وشقت الترع وأسست شركات الملاحة ، ووجدت الخطوط الملاحية بين مصر والآستانة وتريستة وموانئ البحر الأحمر .

وقد أثرت هذه الوسائل الملاحية ورقيها وتقدم المواصلات فى التجارة الداخلية والخارجية تأثيراً واضحاً ظهر فى زيادة الصادرات والواردات .

وكثرت كذلك رؤوس الأموال الأجنبية وتكونت الشركات التجارية المختلفة فزاد النشاط التجارى ، وكان ذلك مع حرية الفلاح فى إنتاجه وبيع محصولاته من العوامل التى سببت المنافسة فى السوق التجارية .

وزاد الإنتاج فى عصر اسماعيل بسبب زيادة المساحة المزروعة وبسبب الإقبال على زراعة قصب السكر فى الصعيد ، وإقامة المصانع فى مراكز إنتاجه ، والتوسع فى زراعة القطن بسبب التوسع فى سياسة الرى الدائم وإقبال الفلاح على زراعته بسبب ارتفاع أسعاره لإقبال مصانع أوربا وبخاصة انجلترا على شرائه ؛ لحرمانها من قطن أمريكا الذى قل تصديره بسبب الحرب الأمريكية بين سنة ١٨٦١ وسنة ١٨٦٥ وقلة المزروع منه فى تلك الفترة . وهذه العوامل هى التى رسمت السياسة التجارية لتصدير القطن وإقبال الفلاحين على زراعته ، ومنافسة بعضهم

بعضاً فى شرائه وتصديره ، فزادت المعاملات بين مصر وانجلترا زيادة واضحة جلية ، وقامت العلاقات التجارية بين حقول القطن فى مصر ومصانع الغزل فى لانكشير . ومما دعم هذه السياسة وسهل تنفيذها بصورة أوضح احتلال انجلترا مصر فى المدة التى تلى هذه المرحلة ، إذ أن أسس هذه العلاقات وجدت ، فسبق الاحتلال الاقتصادى الاحتلال العسكرى ، وتلك هى السياسة التى رسمتها بريطانيا إزاء مصر .

وقد تجمعت كل هذه العوامل وظهرت بصورة واضحة فى عصر اسماعيل . وكانت الفترة التى وقعت بين عصرى محمد على واسماعيل هى فترة انتقال بين نظام الاحتكار وتنظيم الحرية التجارية .

وبالرغم من هذه المظاهر التى وضحت السياسة التجارية فإن هذه السياسة كانت صدى لسياسة تركيا التجارية والجمركية مقيدة بالمعاهدات التجارية التى عقدتها تركيا مع الدول الأجنبية فى سنة ١٨٦١ ونفذت فى ولايات الامبراطورية العثمانية . وأقبلت مصر وهى من بين هذه الولايات على تنفيذها بكل دقة ، كى تزداد العلاقات مع تركيا تحسناً وتختلف عما كانت عليه فى النصف الأول من القرن التاسع عشر .

وكانت الصادرات تصدر من الاسكندرية فيما بين سنتى ١٨٥٣ و ١٨٦٢ بنسبة تقرب من ٧٢٪ من مجموع الصادرات ثم زادت إلى ٩٤٪ فيما بين سنتى ١٨٦٣ و ١٨٧٢ ، وفى سنة ١٨٧٢ نظمت فيها سوق القطن فأسست فيها المصارف والبيوتات المالية والتجارية وزاد عدد التجار الأجانب المقيمين فيها .

السياسة التجارية من آخر عصر اسماعيل الى الوقت الحاضر

إن أول حادث هام فى هذه الفترة أن مصر سنة ١٨٨٤ — عقب الاحتلال وهدوء أحوال البلاد وبدء العمل على الاستقرار — رسمت لنفسها سياسة الانفصال عن تركيا ، ونقضت المعاهدات التى كانت مرتبطة بها ، وبدأت تظهر شخصيتها.

فى عقد الاتفاقات التى ترى أن ترتبط بها مع الدول الأخرى إزاء سياستها التجارية أو الجمركية . فاتفقت مع اليونان اتفاقاً جمركياً ينظم العلاقة بين البلدين وعقدت مع الدول اتفاقات مشابهة له .

وفى ظل الحرية الاقتصادية والحرية التجارية التى رسمتها مصر لنفسها وفى وسط الدائرة الجمركية التى عقدت شروطها ووجهت سياستها مع الدول منفصلة عن سياسة تركيا ، كانت لانجلترا مصلحة فى تقرير هذا المصير ، وفى الانفصال عن سياسة تركيا ، وفى توضيح الأسلوب الذى رسم لمصر سياسة معينة تظهر فيها علاقاتها الدبلوماسية والتجارية الجديدة مع إنجلترا ، وفى ظل النظام الجديد كان يهم بريطانيا أن تظهر مصر بهذه السياسة ، وأن ترسم خطوطها الرئيسية واضحة حتى يكون لإنجلترا نقط ارتكاز جديدة تعتمد عليها فى سياستها الجديدة ، وتنفذ مشروعاتها التى دعت إلى هذا الإحتلال وتجنى ثماره سواء من ناحية لونه السياسى أو الإقتصادى والتجارى .

شهدت هذه الفترة من غير شك أحداثا جعلت مصر تفكر فى أن لديها مشروعات للتوسع فى القطن وزراعته ، والرى وتعميمه ، وفتح المدارس ، وتثمير الموارد المختلفة ، وإدخال رؤوس الأموال الأجنبية ، وتنشيط ما كون بها من الشركات ، وحرية عقد المعاهدات والإتفاقات التجارية والجمركية ، كل ذلك يجعل مصر قوية عزيزة الجانب . ولكن هذا لا يكون إلا إذا رضيت إنجلترا عنه وكان يتفق ومصلحتها ، وتقرير زيادة العلاقات معها من جهة ، وفى نقصها مع تركيا من جهة أخرى .

كانت هذه السياسة واضحة فى تلك الفترة رغم زيادة أرقام الصادرات والواردات ، ورغم ما كان من زيادة الحركة التجارية وبخاصة فى الواردات ، والإنجليزية منها بصفة خاصة ، إذ قضت تلك السياسة على الصناعة القومية .

وفى فترة الحرب [١٩١٤ — ١٩١٨] إنكمشت التجارة الخارجية وزاد الإهتمام بالصناعات المصرية ، كما زاد إقبال الحلفاء على شراء القطن المصرى

لاستخدامه فى الأغراض الحربية . ونقصت بذلك المساحة المزروعة بالحبوب التى تستمد منها الجيوش الموجودة فى مصر والشرق الأدنى حاجتها ، فرسمت الحكومة لنفسها سياسة تحديد المساحة القطنية وجعلتها لا تزيد عن قدر معين من الأراضى والباقى يزرع حبوبا ، واستمرت سائرة فى هذه السبيل لتنفيذ سياسة معينة أو تفادى أزمة طارئة ، أو مشكلة ناشئة . مثل ماحدث سنة ١٩٢٤ بعد نزول أسعار القطن عقب الحرب العالمية الأولى ، وكذلك بعد سنة ١٩٣١ عقب الأزمة العالمية الكبرى ؛ واتبعت أيضاً فى الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ — ١٩٤٥) هذه السياسة .

* * *

القسم الرابع

المالية المصرية والضرائب

الفصل الأول

حالة مصر المالية حتى سنة [١٨٨٢]

العهد التركي المملوكي

نظم العثمانيون الإدارة المالية فى مصر لضبط إيرادات البلاد ومصروفاتها ، وقد وضعوا على رأس هذه الإدارة موظفاً كبيراً يدعى « الدفتردار » وكان يعين من قبل السلطان رأساً ، ويتولى الإشراف على كل الأعمال المالية والحسابية فى مصر .

وكان يعاون « الدفتر دار » فى عمله ديوان « الرزنامة » ومديره « الرزناجى » ، ووظيفة هذا الديوان الإشراف على جميع الأموال الأميرية وصرفها وتسجيلها فى سجلات خاصة ، وكان لموظفى هذا الديوان مكانة عظيمة بين قومهم . وكانوا يلقنون أسرار مهنتهم لأبنائهم أو مماليكهم ليتولوا وظائفهم من بعدهم .

ولا شك أن الضرائب بصفة عامة ، من المسائل الحيوية لتمويل خزانة الدولة بالمال للإنفاق منها على الإدارة الحكومية والمرافق العامة التى تعود على الشعب بالخير والرفاهية . وكانت أهم مصادر الإيراد ما يلى :

الميرى [الضرائب على الأراضى الزراعية]

كانت الضرائب العقارية فى العصر « العثمانى المملوكى » هى أهم مورد للحكومة تعتمد عليه فى تمويل خزانتها ، وكان حكام البلاد وهم « السناجق» و «الكشاف» يباشرون عملية جبايتها باهتمام ، وتحت أيديهم عمال وجباة يقومون بهذا العمل ويحصلون الضرائب إما نقداً أو عينا « أى من المحصولات الزراعية » ، وكان الفلاحون فى الوجه القبلى يفضلون أن يقدموا جزءاً من محصولات أراضيهم لسداد الضرائب كلها أو بعضها .

وكان مال « الميرى » [وهو حصة الحكومة من الضرائب ومقدارها عظيم] يدفع منه مرتبات الجند وينفق منه على الأعمال العامة كحفر الترع وإقامة الجسور ، وبخاصة فى السنوات التى يرتفع فيها فيضان النيل ويهدد الأراضى ، وما بقى من هذا المال يرسل إلى خزانة السلطان فى الآستانة .

الكشوفية

وهى جزء من الضرائب العقارية خصص لحكام الأقاليم أو «الكشاف» الذين كانوا من كبار المماليك .

ولقد ظلت الحال على هذا النحو فى أوائل الحكم العثمانى ، ولكن سرعان ما ضعفت الإدارة فى الآستانة وتردد صدى هذا الضعف فى القاهرة ، فقلت الضرائب التى كانت تجبى ، وأصبح عبء جبايتها ثقيلاً ؛ ولا يحقق الغرض من فرضها ، فلجأت الحكومة إلى طريقة تضمن بها تحصيل الضرائب العقارية وهى طريقة الإلتزام .

كانت الحكومه تقدر ضرائب كل جهة أو عدة جهات وتطرحها للمزايدة بين كبار القوم ، ليتعهدوا بتحصيل الضرائب المقررة على الجهة ، أوعدة الجهات ، على أن يكون ذلك بطريق المزايدة وهو الأكثر شيوعاً ، أو بالإتفاق ، ثم يدفع الملتزم لخزانة الحكومة مال سنة مقدماً ، وبعد أن يوافق كبير أمراء المماليك على ذلك [وهو شيخ البلد بالقاهرة] كانت مصلحة الرزنامجة [وزارة المالية الآن] تعطيه سند التزام يعرف باسم [تقسيط] ملحق به أمر يسمى [قاميك] وهو خطاب موجه للأهالى القاطنين فى بلاد الإلتزام بأن يؤدوا للملتزم واجب الطاعة والخضوع فيعود ذلك على الملتزم بالفوائد الآتية .

١ ــ حلوله محل الحكومة فى السيادة والإمارة على دائرة الإلتزام .

٢ ــ انتفاعه بغلات قسم مخصوص من أراضى البلد أو البلاد التى التزمها وتعرف هذه الأراضى [بالوسية] أو [أوسية] وكان الأهالى يفلحونها ويزرعونها بأموالهم ويأتون بغلاتها للملتزم غنيمة باردة ، وبطبيعة الحال لم يكن يدفع عليها ضرائب ، لأنه يستفيد من نظام الالتزام بفائض له .

٣ ــ ان الحكومة كانت تمنحه تعويضاً مالياً مقابل مسئوليته عن جباية الضرائب .

٤ ــ له أن يتصرف فى جباية ما يشاء جبايته من الأهالى بدلا من الالتزام .

ومن أجل هذا كله كانت المضاربة والمزايدة شديدة بين المماليك وكبار القوم الراغبين فى الحصول على حصة من حصص الالتزام .

وكان الالتزام يعطى فى أول الأمر لمدة محدودة ، هى فى الغالب ثلاث سنوات ، ثم تطور حتى أصبح يعطى لمدى العمر ، وبذلك لا تؤول جهات الالتزام للحكومة ثانيـة إلا إذا مات الملتزم . ثم تطورت الحالة إلى أن أولاد الملتزم كانوا يجددون الالتزام ، وبذلك أصبح شبه وراثى بشرط دفع ضريبة معينة

عرفت فيما بعد بضريبة « الحلوان » وهو رسم ميراث الالتزام ، أو يمكن اعتباره رسم تجديد حق الالتزام للورثة .

وكان الملتزم يكسب فرق ما بين الذى كان يتعهد للحكومة بدفعه وما كان يجبيه فعلا من القرى ويعرف هذا الفرق « بالفائض » وهو مقدار ربح الملتزم من دائرة الالتزام .

ولم يكن الملتزم هو الذى ينزل القرى التابعة لالتزامه ليجمع منها مال الأرض وما يفرضه على الأهالى من مال جديد أو عمل « وسيته » وإنما كان له أعوان هم فى الواقع الذين يديرون القرية كوحدة اقتصادية وإدارية تابعة للملتزم .

ادارة القرية المصرية

كان فى كل قرية مشايخ وعلى رأسهم شيخ كبير يعرف « بشيخ المشايخ » وهو فى مقام « العمدة » الآن ، وكان هو والمشايخ فى القرية مكلفين بجمع مال الملتزم ، من الفلاحين وهم [المشايخ] الذين يلعبون دور الوسيط بين الملتزم والفلاحين ، وعليهم إخبار الملتزم بمن يمتنع من الفلاحين عن تنفيذ شىء له ، وكان لهؤلاء المشايخ أرض معفاة من الضرائب ، ولهم عوائد مقررة قبل الملتزم نظير خدمتهم وفى نظير إكرام الضيوف الذين يأتون إلى الناحية ، وفى نظير حضورهم إلى القاهرة لمقابلة الملتزم .

ويعاون مشايخ كل قرية رجال آخرون عرفوا بوظائفهم ، وهم «الشاهد» الذى يمسح الأرض ، و«الصراف» الذى يقبض المال من الفلاحين ، و«الخولى» وهو الملم بالزراعة وفنونها ، و«الوكيل» الذى يحافظ على مال الملتزم ، و«الكلاف» المختص بخدمة المواشى ، و« المشد » الذى ينفذ العقوبة على المخالفين لأوامر المشايخ .

وعلى هذا النحو كانت إدارة القرية التى تتعاون مع الملتزم فى تحصيل الضرائب من الفلاحين ومباشرة زراعة أرض الوسية .

ولا شك أن هذا النظام كان يحمل عند تطبيقه ألواناً من الظلم ، فقد ينحاز هؤلاء لأقاربهم ومن ينتمون إليهم عما يتجاوزون عنه ، كما حمل ظلم الملتزم نفسه لأهالى القرية ، وفرضه الضرائب الكثيرة التى لا مبرر لها إلا الرغبة فى الحصول على المال فحسب .

ولم يكن هذا كل شيء ؛ بل كان البدو الضاربون على حافة مزارع القرى القريبة من الصحراء يغيرون عليها ، ويحملون معهم الغلال والغنائم من الأسلحة والمواشى والنساء والأولاد والمشايخ ، ليدفعوا الإتاوات على ردهم .

ايرادات الجمارك

وهى تشمل جمارك الاسكندرية ودمياط ورشيد والسويس والمحروسة ، وكانت هذه الجمارك تعطى للملتزمين يقومون على إدارتها واستغلالها مقابل مبلغ من المال يؤدونه للحكومة .

الجزية أو الجوالى

وهى ضريبة كانت مفروضة على الذكور البالغين من النصارى واليهود ، وكان يحضر لجمعها كل سنة مندوب من قبل السلطان .

ضرائب متنوعة

وكانت هناك ضرائب متنوعة تفرض على الحرف والأفراد ، كالرسوم التى فرضها بعض الباشوات على المغنين والمغنيات والحواه ، والفرد على التجار ، والضرائب على الصناع ، والرسوم التى تجبى على الخانات والسفن وعلى السلع أمام أبواب المدن [الدخولية] وفى أسواق المدن ، وعلى الصيد وعلى الملح الذى احتكرته الحكومة .

ولم يكن يراعى عند فرض هذه الضرائب العدالة بين دافعيها ، ولا وقت

جبايتها ، ولا اختيار المواقيت المناسبة لقدرة الممولين ؛ ولا مراعاة المساواة في جباية الضرائب ؛ بل تفرض وتجبي حسب رغبة الحاكم وحاجته إلى المال ، ولذلك اتسم جمع الضرائب بألوان من الظلم والقسوة أثناء جبايتها .

أوجه الصرف

من هذه الموارد المالية كانت تدفع مرتبات جنود الحامية العثمانية والسناجق والكشاف من أمراء المماليك والباشا العثمانى وغيرهم من الموظفين . كما كان يخصص جزء من الإيراد للحرمين الشريفين لإعانة فقراء مكة والمدينة ويسمى « الصرة » ومن الإيرادات أيضاً كان ينفق على الأعمال العامة في مصر وما بقى من إيرادات البلاد يرسل إلى خزينة السلطان.

ولما ضعف سلطان الباب العالى على مصر واستبد الأمراء المماليك بالحكم فيها امتنعوا فى بعض الأعوام عن إرسال الجزية إلى السلطان. فكان يرسل مندوبين عنه إلى مصر للإشراف على إرسالها . وقد أرسل فى بعض الأحيان حملات حربية لتأديب المماليك وإرغامهم على إرسال الجزية .

وفى أوائل الفتح العثمانى قدرت ميزانية مصر على النحو الآتى :

يقدر المسيو [استيف] — وهو مدير المالية زمن الحملة الفرنسية — مالية مصر كالآتى :

الايرادات

	فضة
مال الميرى على الأراضى الزراعية ...	٨٠و٤٦٠و٠٦٨
المال المفروض على أصحاب الحرف	١٠و٨٧٠و٧٧٣
رسوم الجمارك وما شابهها	٢٢و٨١١و٨٠٥
مال الجزية أو الجوال	٢و٥٠٩و٠٨١
الجملة	١١٦و٦٥١و٧٢٧

المصروفات

مرتبات أصحاب الوظائف	٢,٩٣٩,٢٤٧
مرتبات الجند	٢٩,٨٧٢,٦٥٧
مصاريف سائرة	٢,٦٥٣,٥٨٥
معاشات	٨,٤٣٨,٩٩٤
أعمال خيرية	١٣,٨٩٢,١٣٩
قافلة الحجاج	٤٢,١٧١,٦٥٤
الجملة	٩٩,٨٦٨,٢٧٦

ونرى من جهة أخرى أن حسين أفندي [وهو موظف الرزنامة الذى عاون المسيو « Poussielgue » مدير المالية وخلفه المسيو استيف فى الإدارة المالية وفى الإجابة عن التنظيمات المالية [التى تمت فى عهد العثمانيين] يقدر ميزانية مصر كالآتى .

قدر مال الميرى الذى يقبضه « رزناجى مصر » بواسطة الحكام من الملتزمين ومن موظفى أقلام الجمارك ومن أرباب المناصب وكشاف الأقاليم :

١١٧,٦١٤,٤٤٣ فضة أى ٤٧٠٤ أكياس و ٤٤٤٣ فضة وكسور أى حوالى ٢٣,٥٢٠ جنيها مصريا .

وكان وجه صرف هذا المبلغ كالآتى :

	فضة
مرتبات مختلفة	٥٠,٧٣٥,٢٩٩
صرة أهالى الحرمين	١٥,٩٨١,٢٢٠
نفقات الحرمين	١٤,٩٠٣,٤٧٥
نفقات سائرة	٧,٦١٨,٦٣٤
الجملة :	٨٩,٢٣٨,٦٢٨

فيبقى لخزينة السلطان مبلغ ٢٨و٣٧٦و٨١٥ فضة ، كان ينفق منها كل عام ٤٤١ كيسا مصريا ، ١٥و٠٠٠ فضة تنفق على أمير الحج وشريف مكة ، وأحيانا كان ينفق بعد ذلك على العمارات بحسب الحاجة وما تبقى بعد ذلك يرسل مع صنجق الخزينة إلى السلطان .

والفرق بين ما أورده حسين أفندى والمسيو استيف ليس كبيراً فى جملته فاذا أضيف مبلغ ٤٤١ كيساً و ١٥و٠٠٠ فضة الخاص بأمير الحج وشريف مكة إلى تقدير المسيو استيف كان كالآتى :

	فضة
زيادة الإيرادات حسب تقدير المسيو استيف	١٦و٧٨٣و٤٥١
مرتب أمير الحج وشريف مكة التى لم يحسبها حسين أفندى فى المنصرف وهى ٤٤١ كيسا ، ١٥و٠٠٠ فضة	١١و٠٤٠و٠٠٠
الجملة	٢٧و٨٢٣و٤٥١

وهذا لا ينقص كثيراً عن المبلغ الذى ذكره حسين أفندى وهو ٢٨٣٧٥و٨١٥ فضة ، المخصص لخزينة السلطان .

وكان من أسباب ضعف الموارد المالية فى ذلك الوقت سوء الحالة الداخلية التى نصورها كالآتى :

١ — اضطراب الحالة السياسية لعدم قيام حكومة منظمة ثابتة ، وجشع الحاكمين ، وتنازع أمراء المماليك ، مما أدى إلى اضطراب الأمن وما يتبعه من فقدان الثقة المالية والتجارية وإهمال المشروعات الحيوية كالرى والتجارة والزراعة والصحة والتعليم .

٢ — اضطراب العملة والموازين والمكاييل التى كانت مستعملة فى مصر مما أدى إلى اضطراب المعاملات المالية .

٣ — عدم العناية بضبط مياه النيل للانتفاع بها فى الأوقات التى يأتى بها الفيضان منخفضاً أو لحماية الأراضى المزروعة من غوائل الفيضان العالى .

٤ — تفشى الأوبئة فى كثير من سنى هذا العصر الذى سبب نقصاً كبيراً فى الأيدى العاملة .

٥ — على أن أشد العوامل أثراً فى سوء الحالة الاقتصادية تحول طرق التجارة بين أوربا والشرق ، إلى طريق رأس الرجاء الصالح ، ففقدت مصر الضرائب والمكوس التى كانت تدخل خزانة الدولة من التجارة العابرة أو تجارة الترانسيت ، ثم نقل المتاجر داخل البلاد .

الحملة الفرنسية

ولما جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر رسمت لنفسها خطة تمكنها من تحصيل المال اللازم لسد نفقات الحملة ، ولم يكن أمامها مورد أهم من مورد الضرائب العقارية ، ولكن رغم ما وضعته من خطة وما ابتدعته من أساليب لطريقة جبايتها فإنها لم تستطيع أن تسد نفقات الاحتلال الفرنسى ، وقد شعر نابليون طوال الأشهر التى قضاها بمصر بالحاجة إلى المال . وكان العجز المالى من أهم الأسباب التى حملت « كليبر » على أن يسعى للجلاء عن مصر ، كما حاول « مينو » إيجاد الحلول المختلفة والدراسات المتباينة لطرق الضرائب لزيادة حصيلتها ، ولكن بالرغم من ذلك لم يوفق التوفيق الذى كان ينشده .

احتفظ بونابرت بالضرائب العقارية التى كانت تجبى فى عهد العثمانيين ، وحرص على ألا يفلت من أدائها أحد ، وألغى نظام الملتزمين وأغلبهم من المماليك — الذين تدور بينهم وبين نابليون رحى الحرب — وعهد إلى حكام المديريات — وهم القواد العسكريون الفرنسيون — بأن يشرفوا بأنفسهم على تحصيل الضرائب ، وكان الفلاحون الذين يتأخرون عن دفع الضرائب المقررة يضربون ، وقد تنزع منهم نساؤهم وتحرق بيوتهم ونحو هذا مما كان عبئه ثقيلا على الفلاحين .

ولقد استفادت الحملة نفسها من مصادرة أملاك الملتزمين من المماليك ، ومنهم من قتل فى ساحة القتال ، ومنهم من فر ، ومنهم من لم يقدر على إظهار سندات التزامه ، وملكيته لأرض « الوسية » فكان هذا زلزلة كبيرة فى الركن الاقتصادى المهم وهو الفلاحة المصرية .

وقد ابتكرت الحملة طريقة للحصول على المال من الفلاحين ، ذلك أن كل فلاح كان عليه أن يسجل عقد زراعة الأرض التى تحت يده وكان رسم التسجيل ٢ ٪ من ثمن الأراضى ، ومن لم ينفذ ذلك مدى مهلة من الزمن عينها المرسوم — الذى صدر بهذا الصدد — تصادر أملاكه لجانب الحكومة « أو الجمهورية الفرنسية » ولعل حكومة بونابرت فى مصر لجأت إلى هذه الطريقة لعلها أنها ستنتج لأنه ليس أعز على الفلاح من أرضه بعد أولاده ، كما ابتدعت الحكومة رسوما جديدة على عقود البيع وعلى نقل الملكية وعلى الميراث إذا ما توفى صاحب الأرض .

عصر محمد على

استطاع محمد على أن ينظم قواعد الضرائب العقارية بعد أن ألغى نظام الإلتزام ومسح الأراضى الزراعية فى القطر سنة ١٨١٣ ، وأعان ملكية حق الإنتفاع سنه ١٨١٤ وحدد علاقته مع الفلاحين بأن يزرعوا الأرض ويوردوا للحكومة غلاتها فى الشون المعدة لذلك . وألغى محمدعلى ديوان « الرزنامة » وأحال اختصاصه — وهو ضبط إيرادات الحكومة ومصروفاتها — إلى ديوان خاص « ديوان الخزينة المصرية » وهو بمثابة وزارة المالية الآن .

كانت الأراضى موزعة على الفلاحين ، وعليهم ضرائب يجب دفعها للحكومة ، وكانت الحكومة تضمن هذه الضرائب بتوريد المحصولات إلى شونها ، فتخصم من ثمنها ما على الفلاح من ضرائب والتزامات قبلها ، وبهذا استطاعت الحكومة أن تزيل من أمامها طبقة الجباة وهم الملتزمون ، وأن تتصل بالقرية ، وأن تعين الحكام الذين يشرفون على إدارة المزارع والشون الحكومية ، وأن تضمن

بتوريد المحصولات كلها إلى شونها جباية الضرائب دفعة واحدة .

واستمر نظام جميع الضرائب العقارية على هذا النحو مدة طويلة من عصر محمد على ، حتى أصدر فى سنة ١٨٣٩ أمراً بتضامن أفراد القرية فى دفع الضرائب ، كما تتضامن قرى كل مركز فى جميع الضرائب المقررة عليه ، وتضامن كل المراكز فى كل مديرية ، وبهذا تضامن مجموع القوى الإنتاجية فى دفع الضرائب المقررة للحكومة .

ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى أن حرب الشام قد دعت إلى انخراط كثير من الفلاحين فى سلك الجندية ، أو أن بعض من لا يقوى على الإنتاج من الأفراد هجر القرية بدلا من أن يتعرض للعقوبة المقررة فى حالة عدم إيفائه بكل التزاماته .

وكان الفلاح الذى لا يدفع الضريبة ، أو لا يفى بما عليه للحكومة من التزامات تنزع منه أرضه فضلا عن تعرضه للعقوبة وتعطى للفلاح القادر على الزراعة ، وتقدر الضريبة العقارية فى عصر محمد على بنحو ٥٠ ./. من إيرادات الحكومة ، وهذا إلى جانب مايدره احتكار تجارة الغلات الزراعية من أرباح ، تقرب من ٢٥ ./. من مجموع الإيرادات .

ولما وجد محمد على ما فى نظام « التضامن » من ظلم وفساد وتواكل أقدم على إلغائه فى سنة ١٨٤٠ ، ووضع نظاما جديداً لضمان جباية الأموال سمي نظام « العهد » وهو أن تعطى جباية المال فى القرى لمن يتعهد للحكومة بأداء الأموال المقررة . فالمتعهدون مسئولون أمام الحكومة عن جمع الضرائب التى تعهدوا بها ، ولهذا كانوا يقدمون للحكومة ضمانا للتعهد . ولكن هذا النظام كان يشبه إلى حد ما نظام الإلتزام لا من حيث فرض ضريبة على الفلاح ، ولا من حيث ملكيته مساحة الأرض ، بل من حيث إنه مكن المتعهد من أن يكون له سلطة على ناحيته ، غير أن هذا النظام كان ينطوى على استخدام الظلم والتعسف فى جمع الضرائب ولذلك ألغاه عباس الأول سنة ١٨٥٠ .

وهكذا تجمعت للدولة موارد كثيرة منها الضرائب العقارية وأرباح التجارة وإنتاج المصانع والمكوس الجمركية وعوائد الدخولية ، ورسوم الملح والصيد والتمغة وفردة الرءوس وضرائب الحرف ، فأصبحت الدولة قادرة على مواجهة برامج الإصلاح والإحياء دون أن تلجأ إلى القروض الخارجية .

ونورد هنا ميزانية تقريبية على سبيل المثال ، وهى وإن لم تكن أرقامها مضبوطة [لأن الإحصاءات التى تنشر عن هذا العصر لم تكن مضبوطة] تقرب الحقيقة إلى الأذهان ، ولقد أورد المسيو « مانجان » ميزانية سنة ١٨٣٣ على النحو الآتى :

مفردات الإيرادات	جنيه مصرى
الميرى أو الضريبة العقارية	١٫١٢٥٫٠٠٠
فرضة الرؤوس أو ضريبة النفوس	٣٥٠٫٠٠٠
العوائد على (نقل) الحبوب	١٨٠٫٠٠٠
ربح الحكومة من احتكار الأصناف الآتية :	
القطن والنيلة والأفيون والسكر والنبيذ والأرز والعسل	
والشمع والحناء وماء الورد وبذر الكتان وبذر السمسم وبذر	
الخس وبذر القرطم والحرير والزعفران والنترون	٤٥٠٫٠٠٠
ربح الحكومة من نسج الأقمشة وبيعها	٦٠٫٠٠٠
« « « فابريقة الأثواب الحريرية	٤٧٫٥٠٠
دخل الحكومة من جمرك الاسكندرية وعوائد الدخولية	٣٠٫٠٠٠

مفردات الإيرادات	جنيه مصرى
دخل الحكومة من جمرك بولاق	٣٦٫٧٦٥
« « « « مصر القديمة	٨٫٠٠٥
« « « « السويس والقصير	٣٠٫٠٠٠
« « « « أسوان	١٫٢٥٠
رسوم الصيد من بحيرة المنزلة	١٣٫٧٥٠
رسوم الملح والمراكب والأسماك	١٧٫٥٠٠
المكوس على البضائع السورية الآتية عن طريق البر ...	١٫٠٠٠
ربح الحكومة من الجير والمصيص والأحجار	٢٢٫٠٠٠
عوائد السوائل	١٣٫٨٥٥
« السنامكى	١٫٣٠٠
« الصيد فى بحيرة قارون والمكوس بالفيوم	٢٫٩٠٠
ربح الحكومة من الجلود الخام والمدابغ	٣٥٫٠٠٠
المكوس فى الوجه البحرى والقبلى	١٦٫٠٠٠
عوائد الراقصات والموسيقيين والحواة	٢٫٥٠٠
« المواشى المخصصة للذبح	١٠٫٠٠٠
« صب الفضة والمقصب	٢٫٢٥٠
رسم الزكاة (بيت المال)	٦٫٠٠٠
عوائد الوكائل والأسواق فى الوجه القبلى	٢٫٠٠٠
رسوم الخرج	٣٫٢٠٠
ربح دار الضرب (الضربخانة)	١٥٫٠٠٠
« بيع الخضر	٤٠٫٠٠٠
« « النطرون	٣٫٠٠٠
« « الصودا بالاسكندرية	١٫٥٠٠
« « ملح النشادر	٢٫٠٠٠
عشور النخيل	٢٠٫٠٠٠
أجرة السفن المملوكة للحكومة	١٢٫٠٠٠
جملة الإيرادات	٢٫٥٢٥٫٢٧٥

مفردات المصروفات	جنيه مصرى
ميزانية الجيش	٦٠٠٬٠٠٠
مرتبات كبار الضباط ورؤساء المصالح	١٩٩٬٠٠٠
مرتبات الكتبة والموظفين	١٠٠٬٠٠٠
معاشات الملتزمين الذين ألغى إلتزامهم	١٧٬٥٠٠
نفقات قافلة الحج	١١٬٠٠٠
« الفابريقات وأجور العمال	١٠٨٬٠٠٠
« إنشاء القصور والفابريقيات والقناطر والجسور	٩٠٬٠٠٠
أموال مرسلة إلى الآستانة	٦٠٬٠٠٠
ميزانية موظفى البحرية ورجالها	٣٠٠٬٠٠٠
مخصصات لصيانة قصور نائب الملك (محمد على)	٥٠٬٠٠٠
« غذائية للموظفين	٢٥٬٠٠٠
أجور الخيالة الترك غير النظاميين (الباشبوزق)	٣٢٬٥٠٠
أجور العربان	٢٥٬٠٠٠
معاشات للأرامل والنساء	٣٠٬٠٠٠
أشياء مجلوبة من أوربا برسم الفابريقات	٧٥٬٠٠٠
مصاريف ترسانة بناء السفن فى بولاق	١٦٬٥٠٠
نفقات المدرسة الحربية	٧٬٥٠٠
« المطبعة	١٬٧٥٠
« إنشاء السفن الحربية	٧٧٬٥٢٥
مخصصات غذائية لنائب الملك	٢٠٬٠٠٠
ثمن مهمات حربية	٧٠٬٠٠٠
المعينات لعلف الجمال والبغال والخيول	١٢٬٥٠٠
مخصصات لإدارة مشتريات الكشمير والأجواخ والأثواب الحريرية والجواهر .. ألخ	٧٠٬٠٠٠
جملة المصروفات	١٬٩٩٩٬٠٧٠

ويلاحظ المسيو مانجان أن ميزانية المصروفات غير كاملة إذ أنها لم يذكر فيها ميزانية المدارس عامة وكذلك نفقات البعثات الحكومية ، كما يلاحظ أن الوفر بين المصروفات والإيرادات هو وفر نقدى فى الخزانة المصرية ، وإنما كان إيراد السنة ينقص عن تقدير الميزانية بسبب عدم سداد كل الضرائب العقارية ، أو خسارة أو إفلاس بعض التجار الذين يتعاملون مع الحكومة فلا يدفعون كل ما عليهم لها ، أو تقع إختلاسات فى الجمارك ، يقل بسببها دخل الحكومة .

وعلى الرغم من عناية الحكومة بالدقة التامة فى تقييد مختلف الإيرادات والمصروفات فى سجلات خاصة ، لم يكن ثمة تمييز بين خزينة الباشا [أى أمواله الخاصة] وخزينة الدولة .

وظلت الضريبة العقارية أهم مصدر للإيراد ، وتلتها أرباح الحكومة من الاحتكارات . وقد اطردت الزيادة فى إيرادات الحكومة من عام إلى آخر كما يتضح من البيان الآتى :

السنة	الإيرادات	الضريبة العقارية	أرباح الاحتكارات
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
١٨٢١	١و١٩٩و٧٠٠	٦٦١و٥٤٠	٣٤٠و٠٠٠
١٨٣٦	٣و٠٦٤و٣٠٠	٢و٠٣٤و٥٠٠	٧٥٠و٠٠٠

ويمكن أن نلاحظ مدى زيادة إيرادات الدولة بمقارنة الميزانيات الآتية :

السنة	الإيرادات	المصروفات
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
١٨٢١	١و١٩٩و٧٠٠	٩٤٧و٠٠٠
١٨٣٣	٢و٥٢٥و٢٧٥	١و١٩٩و٠٧٠
١٨٤٢	٢و٩٢٦و٦٢٥	٢و١٧٦و٨٦

ولم يلجأ محمد على إلى عقد قروض من الدول الخارجية ، وإذا لم تتوازن مصروفاته وإيراداته واحتاج إلى المال ، كان يبيع غلاته الزراعية وأهمها القطن إلى التجار مقدما قبل جنى المحصول ، وبهذه الطريقة استطاع أن يتفادى الأزمات المالية المؤقتة التى كان يتعرض لها .

وهكذا انتهى عهد محمد على وحالة الدولة المالية مرضية وإنتاجها كبير ومواردها مستغلة ، منفذة مشروعاتها العامة ، دون أن تستدين من الدول أو الأفراد الأجانب ما يساعدها على إتمام تلك المشروعات .

عباس والميزانية

كان عباس رجعياً فى كل شىء ، جامداً فى تفكيره ، رأى أن حالة الإيرادات لا تتسع للإنفاق إلا فى دائرة معينة من الإصلاح لسير دولاب العمل ، فحافظ على ذلك ، ولم يعرف عن جده محمد على أنه وجه نظره إلى الدول الأجنبية ليقترض القروض المالية منها ، ولم يفكر عباس فى هذا أيضاً ، بل سارت مالية الدولة وفق القواعد الآتية :ـ

١ ـــ لم يشجع عباس خدمة الأجانب .

٢ ـــ أن تنكمش مصروفات الحكومة بقدر المستطاع .

٣ ـــ لم يتجه إلى الأجانب ليستدين منهم .

وكان معروفاً حتى عهد اسماعيل أن ميزانية الحكومة والجيب الخاص شيئان لا يتميزان ، ومع ذلك حافظ عباس على ميزانية الحكومة دون الاحتياج إلى الدين .

وفيما يلى احصاءات الميزانية إبان حكمه :

السنة	الإيرادات	المصروفات
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
١٨٥٢	٢و١٤٣و٠٠٠	١و٩٦٣و٠٠٠
١٨٥٣	٢و١٩٢و٠٠٠	١و٩١٥و٠٠٠
١٨٥٤	٢و٢٠٠و٠٠٠	٢و٨١٧و٠٠٠

سعيد والميزانية

جدد سعيد فى نظام الضرائب العقارية ، فقرر ضرائب على الأراضى المعفاة منها ليساويها بغيرها ، كما ألغى الضرائب المتأخرة ، وقسط الضرائب حتى يسهل على الفلاح دفعها ، ويمكن بيان برنامجه فى الضرائب فيما يأتى :

١ — فرض سعيد الضرائب العشورية على الأراضى التى كانت معفاة منها كالجفالك والأبعاديات [الأوسية] وقد عرفت جميعها منذ ذلك الوقت بالأرض العشورية .

٢ — ونظم الضرائب وطرق جمعها ، فقسم الأموال أقساطاً ، وكان يمهل الفلاحين ريثما يستطيعون الدفع .

٣ — وأعفى الفلاحين من دفع الضرائب المتأخرة .

٤ — وأطلق الحرية للفلاحين ليبيعوا محصولاتهم ويسددوا من أثمانها الضرائب للحكومة نقداً .

ورغم هذا الإصلاح الضرائبى ، كانت ميزانية الدولة قد انتابها الارتباك ، فزادت المصروفات على الإيرادات ، بسبب كثرة مصروفاته ، وتورطه فى شراء حصة عظيمة من أسهم قناة السويس بلغت ٤٤ ٪ من قيمة رأس مال الشركة ، ولذلك اضطر سعيد إلى عقد القروض الخارجية ، وهو أول حاكم فى تاريخ مصر

لجأ إلى هـذه الطريقة ، وسنوضح تفصيل ذلك فى فصل « الدين المصرى العام » . ونلاحظ من الأرقام الآتية كيف تطورت زيادة المصروفات عن الإيرادات :

السنة	الإيرادات	المصروفات
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
١٨٥٥	٢و٠٧٨و٠٠٠	٢و٣٧٣و٠٠٠
١٨٥٦	٢و٤٧٤و٠٠٠	٢و٦٣٧و٠٠٠
١٨٥٧	٢و٢١٤و٠٠٠	٢و١٢٧و٠٠٠
١٨٥٨	٢و٠٢٥و٠٠٠	٢و٢٠٥و٠٠٠
١٨٥٩	٢و١٢١و٠٠٠	٢و١٧١و٠٠٠
١٨٦٠	٢و١٥٤و٠٠٠	٢و٩٨٤و٠٠٠
١٨٦١	٢و١٥٤و٠٠٠	٥و١٨٤و٠٠٠
١٨٦٢	٣و٧٠٧و٠٠٠	٨و٨٦٨و٠٠٠

وظاهر من هذا الإحصاء كيف كانت المصروفات تزيد عن الإيرادات ، ثم كيف ظهرت الزيادة بشكل واضح سنة ١٨٦١ وسنة ١٨٦٢ ، وكيف ارتفعت من ثلاثة ملايين فى سنة ١٨٦١ إلى خمسة ملايين فى سنة ١٨٦٢ ، وكان ذلك بعد بدء حفر قناة السويس .

اسماعيل والضرائب

لم تكن الضرائب فى عهده تسير وفق نظم وضع الضريبة ، وطريقة جبايتها ، إذ يكفى إذا احتاجت الحكومة للمال أن يصدر وزير المالية [إسماعيل المفتش] أوامره ، فينطلق الحكام والجباة فى الأقاليم والقرى يجمعون الضرائب ، وإذا كانت الضرائب أهم مورد لخزينة الحكومة ، فقد زادت حكومة اسماعيل الضرائب العقارية ، وكانت على نوعين : الضرائب العشورية ، والضرائب الخراجية ، وكان متوسط ما يدفع عن الفدان من الأراضى العشورية ٣٠ قرشاً ، ومن الأراضى الخراجية ٢٦ قرشاً .

ويلاحظ أن الضرائب لم تكن موزعة بالتساوى أو محددة القيمة ، ولم يكن لها موعد معين تجبى فيه ، وكثيراً ما كانت تجبي مقدماً بطرق يسودها الإرهاق ، كما حدث فى قانون المقابلة سنة ١٨٧١ الذى قرر نقص نصف ضرائب الأطيان مدى الحياة لمن يدفع المقابلة ، فضلا عن أن الحسابات المالية فى الحكومة لم تكن على ما ينبغى أن تكون عليه من الدقة والنظام .

لم تكن هناك ميزانية فى عصر اسماعيل كما هى الآن ، وليس هناك إدارة تشرف عليها ، ولا هيئة تناقشها ، وتعمل على ضبطها ، ولم تكن الأرقام الرسمية التى تصور الميزانيـــة صحيحة فى موضوعها ، فلو رجعنا إلى النشرات الرسميـة ، وما نشر فيها عن الميزانية ، وجدنا أن المصروفات كانت أقل من الإيرادات ، وإذا كانت هذه هى الحقيقة ، فلماذا أقدم اسماعيل على الديون ؟ إن إقدامه عليها والبحث عن المال ما كان إلا ليسد النقص الذى يحدث فى الميزانية ، ولم تكن هناك حدود بين ميزانية الدولة وبين المال الذى يحتاج إليه اسماعيل للإنفاق منه على مشروعات الدولة ومشروعاته الخاصة .

ولقد شاهـــدت البلاد يسراً مالياً من الأرباح التى جنتها فى أوائل عصر اسماعيـل ، إذ زاد الإقبـال على تجارة القطن المصرى بسبب نقص زراعته فى الولايات المتحدة ، فقد أوقفت زراعته الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب ، وكان ذلك بين سنتى ١٨٦١ و ١٨٦٥ .

وكان هذا الحادث سبباً فى إقبال المصانع الأوربية وبخاصة المصانع الإنجليزية على القطن المصرى ، ويتضح ذلك من الاحصاء الآتى :

السنة	صادرات القطن بالقنطار	متوسط سعر القنطار بالقروش
١٨٦١	٥٩٦,٢٠٠	٢٨٠
١٨٦٢	٧٢١,٠٥٢	٤٦٠
١٨٦٣	١,١٨١,٨٨٨	٧٢٥
١٨٦٤	١,٧١٨,٧٩١	٩٠٠
١٨٦٥	٢,٠٠١,١٦٩	٦٣٥

فنرى من هـذه الإحصائية أن الزيادة كانت من ناحيتين : ناحية الإنتاج الزراعي واطراد محصول القطن من جهة ، ثم ارتفاع أسعاره والرخاء الذي عم البلاد من جهة أخرى .

ولكن لما انتهت الحرب الأمريكية الأهلية سنة ١٨٦٥ قل الطلب على القطن المصري وهبطت أسعاره ، وقد صادف ذلك بدء القروض التي أقدم على عقدها اسماعيل .

ولو أردنا أن نوضح مالية الدولة في عصر إسماعيل فإننا نورد هنا ميزانية سنة ١٨٧١ — ١٨٧٢ في منتصف عصر إسماعيل .

ومفردات هذه الميزانية هي :

* * *

الايرادات

	جنيه مصرى
أموال وعشور الأطيان	٤و٥٢٣و٦٦٥
عشور النخيل	١٤٣و٥٣٥
ويركو [ضريبة] أرباب الحرف مربوطة على اعتبار المشغولات	١٥٥و٥٨٠
رسوم المحاكم الشرعية وعوائد مبيعات الأطيان والأملاك وعوائد الأوزان وعوائد الذبيح .. إلخ	٨٦و٧٨٠
أموال جهات الواحات	٧و٩٢٠
عوائد زيوت وأملاك	١٤و٠١٥
إيجار أطيان الميرى	٢٩و٨٩٠
عوائد كرنتينة وغيرها	٦٠٠
إيراد الجمارك	٤٩٢و١١٠
صافى إيراد السكك الحديدية	٥٦٢و٨٨٥
صافى إيراد السودان	١٠٠و٠٠٠
إيراد الملاحة	١٧٥و٠٠٠
أرباح أسهم قناة السويس	١٧٠و٣١٠
أرباح ورق التمغة وتمغة المصوغات وغيرها بالمالية	١٨٥و٠٠٠
أموال الالتزام وهى التزام المطرية والنطرون والأسماك وغيرها وإيرادات الهاويسات	٢٥٨و٧٩٥
إيجار أطيان وأملاك الميرى ورسوم مبيعات الأملاك والأطيان بمصر والاسكندرية ودمياط ورشيد	١٨٥و٥٠٠
إيراد المحافظات	٢٠٢و٥٣٥
مجموع الإيرادات	٧و٢٩٣و٦٢٠

المصروفات

	جنيه مصرى
مخصصات الخديو	٣٠٠و٠٠٠
مخصصات العائلة الخديوية	١١٠و٧٢٥
ويركو الآستانة [الجزية]	٦٥٨و٣٣٥
ديوان الداخلية وأعضاء المجلس الخصوصى [مجلس الوزراء]	٢٦و٨٠٠
ديوان الجهادية والمدارس الحربية	٧٠٠و٠٠٠
ديوان المالية وملحقاته	١٥١و٧١٠
ديوان البحرية ووابورات النيل	٢١٠و٠٠٠
ديوان الخارجية	٩و٠١٥
مجلس الأحكام ومجلس الدعاوى والإستئنافات ومجلس التجار [المحكمة التجارية]	٣٣و٦١٠
مديريات الأقاليم قبلى وبحرى	١٤٨و٠١٥
ديوان الأشغال العمومية	١٧و٨٧٥
مجلس الصحة والاسبتاليات	٣٦و٣٤٥
دواوين المحافظات	٨٥و٢٢٥
ضبطيات مصر والإسكندرية	٨٩و٢٨٠
ديوان المدارس [وزارة المعارف] ومكاتب الدروس	٥٣و٠٢٠
ديوان الجمارك	٢٨و٣٠٠

مرتبات ومعاشات

مرتبات حريم وإشرافات	١٧و٩٥٠
مرتبات أرباب المعاشات والموظفين	٢١٣و١٦٠
قيمة المرتب إلى الأشخاص والمستودعين	٤٢و٨٦٥
مخصصات الحج [الشريف والتكايا]	٦٦و٧٧٠
ربح أسهم شركة قنال السويس الذى أعطى لها لمدة معلومة مقابل ثمن الأملاك والأراضى	١٧٠و٣١٠
احتياطى	٢٠٠و٠٠٠

مخصصات القروض

	جنيه مصرى
دفعية قرض سنة ١٨٦٢	٢٥٨,٥٠٠
« « « ١٨٦٤	٦٠٤,٧٨٥
« « « ١٨٦٨	٩٢٩,٤٦٠
القومبانية المجيدية	٥١,٤٨٠
قرض السكك الحديدية	٥٧٢,٨١٠
دفعيات الأشغال العمومية الجارية وذلك عن المستحق في سنة ١٢٨٨ هـ.	
إنشاء رصيف ميناء الإسكندرية	٢٩٢,٥٠٠
إنشاء ميناء السويس	١٣٨,٨٧٠
إنشاء الترعة الإسماعيلية بما فيها عمليات القناطر	١١٥,٧٢٥
كوبرى قصر النيل	٢٨,٩٣٠
تطهير ترعة المحمودية	٥٣,٩٠٠
تركيب فنارات السويس	٢,٨٢٥
مجموع المنصرف	٦,٤١٩,٠٩٥

الزيادة المزعومة فى الميزانية

	جنيه
الإيراد	٧,٢٩٣,٦٢٠
المنصرف	٦,٤١٩,٠٩٥
الوفر المزعوم	٨٧٤,٥٢٥

ولما تولت لجنة التحقيق الأوربية فحص ميزانية سنة ١٨٧٧ وما بعدها أوضحت ما فيها من عجز كالآتى :

السنة	الايراد	المنصرف	العجز
	جنيه	جنيه	جنيه
١٨٧٧	٩,٥٨٩,٩٠٠	١٠,٩٧٢,١٠٠	١,٣٨٢,٢٠٠
١٨٧٨	٧,٤٣٢,٩٨٢	١٠,٨٧٣,٥٤٨	٣,٤٤٠,٥٦٦
١٨٧٩	٩,٩٤٩,٠٠٠	١٠,٣٣٠,٠٠٠	٣٨١,٠٠٠

وكانت هذه الميزانيات لا تمثل حقيقة الايرادات مع المصروفات إذ أبعد من الميزانية بيان النفقات على المشروعات العامة ، وأصبحت مقرونة بالدين العام ، الذى بلغ حتى سنة ١٨٧٣ مبلغاً قدره ٦٨,٤٩٧,٠٠٠ جنيه مصرى ومادفع فعلا من هذا المبلغ هو ٤٦,٧٦٠,٠٠٠ والباقى ضاع فى السمسره وسعر الاصدار وغير ذلك من أبواب الانفاق .

ونستطيع أن نربط هذا الذى دفع فى عهد إسماعيل بالأعمال العامة كالآتى :

المشروع	القيمة بالجنيه المصرى	ملاحظات
قناة السويس	١٢,٠٠٠,٠٠٠	بعد حذف مبلغ ٤ ملايين ج . م ثمن الأسهم المبيعة .
الترع	١٢,٦٠٠,٠٠٠	حفر ٨,٤٠٠ أميال بمعدل ١,٥٠٠ جم للميل الواحد .
القناطر [الكبارى] ...	٢,١٥٠,٠٠٠	٤٣٠ كبرى .
مصانع السكر	٦,١٠٠,٠٠٠	٦٤ مصنعاً بآلاتها .
ميناء الاسكندرية ...	٢,٥٤٢,٠٠٠	عقد مع Greenfield - Elliot.
ميناء السويس	١,٤٠٠,٠٠٠	« « Dussald Bros.
مشروع ميناء الاسكندرية	٢٠٠,٠٠٠	اشترته فيما بعد شركة مياه الإسكندرية
السكك الحديدية	١٣,٣٦١,٠٠٠	٩١٠ أميال .
التلغرافات	٨٥٣,٠٠٠	٥,٢٠٠ ميل
المنارات	١٨٨,٠٠٠	١٥ منارة على ساحل البحرين الأبيض والأحمر .
	٥١,٣٩٤,٠٠٠	

أما الميزانية العادية فكانت تشمل الإيرادات التى تجبى على الأموال العقارية وإيرادات السكك الحديدية وإيرادات الجمارك ومن العوائد الأخرى مثل المنازل والرخص والحرف ورسوم الدخولية إلى غير ذلك مما يدخل خزانة الحكومة .

وهذه تنفق فى مخصصات الخديو والعائلة الخديوية ، والجزية التى ترسل إلى السلطان ، وما ينفق على الدواوين ومرتبات الموظفين ومعاشاتهم .

الفصل الثانى

حالة مصر المالية من سنة [١٨٨٢] إلى الوقت الحاضر

تمثل هذه الفترة التقلبات السياسية المختلفة التى مرت بالبلاد من عهد إسماعيل إلى عصر الاستقلال وتدخل فيها فترة الإحتلال البريطانى التى بدأت من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩١٤ ثم ما كان من إعلان الحماية سنة ١٩١٤ إلى الحكم الذاتى سنة ١٩٢٢ .

جاءت لجنة التحقيق التى درست أحوال البلا المالية ووضعت برامج الإصلاح للإسترشاد بها ، وأعلنت فساد الضرائب الذى كان ممثلا فى الآتى :

١ — عدم المساواة بين الضرائب العشورية والخارجية، وكانت أسس التفرقة أن الأراضى العشورية مملوكة للطبقه الراقية وأصحاب الأموال ، ونالت من طرق الإصلاح ما نالت حتى أصبحت أجود بكثير من الأراضى الخارجية التى كانت تدفع ضرائب عالية أكثر من الضرائب العشورية .

٢ — عدم المساواة فى طريقة تقدير الضريبة ، فكانت تقدر بحسب ما يعود على الحكومة بالأرباح ، فتقرر الضرائب العالية على الفلاحين وتفرض الضرائب القليلة على كبار الملاك والضياع الواسعة .

٣ — كانت أراضى الدائرة السنية [التى تقدر مساحتها بخمس الأراضى الزراعية فى القطر] معفاة من الضرائب ، ومنع هذه الميزة بعض كبار الملاك والوجهاء من علية القوم .

٤ ــ كان وقت دفع الضريبة أوجباتها غير ملائم ، وجرت هذه الطريقة على الفلاح أضراراً بالغة ، إذ كانت تدفعه إلى بيع جزء من المحصول قبل أوان جنيه ، أو تضطره إلى بيع جزء من أرضه بأسعار منخفضة ، أو يلجأ إلى كبار المرابين فى القرية ، ليقترض منهم ، وقد أدى ذلك إلى هجرة كثيرين من الفلاحين من قراهم إلى جهات أخرى ، ونجم عن هـذا أن يستولى على أرض هؤلاء المهاجرين ويزرعها من يقدر على دفع الضرائب المقررة عليها .

٥ ــ ضريبة العمل للمحافظة على جسور النيل وقت الفيضان وتعرف [بالعونة] وهى السخرة المقررة على الفلاحين ويعفى منها كبار الملاك . وكان الفلاحون يتركون أراضيهم وحقولهم ويسهرون على ضفاف النيل وقد ينتقلون من مديرية إلى أخرى لأداء هذه الضريبة .

هذا وغيره من الأضرار التى واجهتها الحكومة فى أواخر القرن التاسع عشر واستمر علاجها حتى عصرنا الحاضر .

الاصلاح

ولذلك لجأت الحكومة إلى مساواة الضرائب بين الأراضى الزراعية وعممت الرى الدائم حتى تقوى الأراضى وتنال من الإصلاح ما يساعدها على الانتاج وعملت مساحة جديدة [فك الزمام] ورتبت الأرض على طريقة حديثة [طريقة الأحواض] كى تضع الحكومة ضريبة موحدة على جميع الأحواض المماثلة ليدفع جميع الفلاحين ضريبة واحدة . ونظمت طريقة جباية الضرائب ووضعت الضرائب المؤقتة على الأراضى المستحدثة حتى إذا ما نالت الإصلاح اللازم فرض عليها الضرائب المقررة على أحواضها .

وقد شمل البرامج حركة إصلاح تريح الفلاح وتحمية من الظلم ، وتساوى بينة وبين كبار الملاك ، وتضمن للحكومة جباية منظمة دقيقة ، ونفصل هذا البرنامج فيما يأتى :

وتطلب هذا النظام الدقيق الآتى :

١ — الخرائط : قامت مصلحة المساحة بمسح الأرض واستغرق هذا ١٥ عاما إذ بدىء به فى سنة ١٨٩٢ وتم فى سنة ١٩٠٧ فعملت لكل بلد خريطة مخصوصة مجزأة على لوحات ليسهل البيع منها للأهالى سواء كانت كاملة أو مجزأة على قدر حاجة الطالب . وهذه الخرائط تبين أرقام الأحواض وأشكال وأرقام القطع المكونة لكل حوض بحسب ما دلت عليه مشاهدات الطبيعة على الأرض .

٢ — دفتر فك الزمام : هذا دفتر مقيد فيه أسماء الأحواض ، ومقدار كل حوض وأسماء واضعى اليد ، يرسل من مصلحة المساحة مع نسخ من الخرائط إلى وزارة المالية وهى ترسل إلى المديرية المختصة ، بأمر يتضمن اعتماده والعمل بموجب بياناته .

٣ — دفتر المكلفة : تعد المديرية بموجب دفتر فك الزمام المرسل لها دفترا جديداً يسمى « المكلفة » أعدت به صفحة مخصوصة لكل ممول [صاحب أرض] تشمل مجموع ما وجد تحت يده من الأطيان فى كل حوض ، والمربوط منها بالضرائب ، وقيمة ضريبة الفدان فى كل حوض ، ومجموع الضرائب السنوية .

وقد يفهم من هذا أن دفتر المكلفة لا يختلف عن دفتر فك الزمام ، ولكنها فى الواقع يختلفان بالآتى :

(أ) دفتر المكلفة يزيد عن دفتر فك الزمام ببيان مفردات ومجموع الضرائب وينقص عنه ببيان القطع المجزأ إليها كل حوض .

(ب) يحفظ دفتر فك الزمام مع الخرائط بلا أدنى تغيير .

(ج) يقيد فى دفتر المكلفة كل تغيير يحصل فى وضع اليد نتيجة البيع والشراء ورهن المنفعة والميراث والوصية والايهاب والتبادل وغير ذلك من كل أنواع

التغييرات بمقتضى العقود الشرعية والعقود العرفية المسجلة المفروض على المحاكم إرسال نسخة منها للمديريات .

(د) يتغير دفتر المكلفة مرة واحدة كل خمس سنوات، ويحفظ بقلم إيرادات كل مديرية ، وهو معدود فى عرف العوام من النـاس من أقوى دعائم إثبات الملكية ، أما بحسب حقيقة وظيفته فلا يمكن الاعتماد عليه فى إثبات أو نفى شىء من الحقوق الشرعية لأنه عبـارة عن مجموع حسابات الضرائب التى يجب على أصحاب الشأن دفعها .

السياسة الجديدة

عند ما أوشكت عمليـة فك الزمام أن تنتهى بمديرتى الشرقية والبحيرة ، وأصبح من الميسور الشروع فى تعديل الضرائب على قاعدة العدالة والمساواة ، أوفدت المـالية تحت رآسة [وليم ويلكوكس] لجاناً مؤلفة من موظفين أكفاء طافوا ببلاد القطر كلها فى سنتى ١٨٩٥ و ١٨٩٦ ، وبحثوا الأراضى وقدروا ماتساويه من الإيجار فى كل جزء وفى كل بلد ؛ وكانت النتيجة أن مجموع الضرائب وجد بنسبة ٢٨و٦٤ ٪ من مجموع الايجـارات التى قدرتها اللجان ، واتخذت وزارة المـالية هذه النسبة أساساً لتعديل الضرائب على طريقة توزيع ماقدرته اللجان على الأحواض الجديدة التى قسمت أطيان البلد إليها فى مساحة فك الزمام الجديد وذلك بأن يوضع فى كل حوض ضريبة واحده من بين ٢٢ نوعا من الضريبة تقررت على أعيان القطر كلها ، أقلها ١٤ قرشاً وأكثرها ١٦٤ قرشاً لاتزيد عنها فى أى حال من الأحوال ، وجعل الفرق بين كل ضريبة والتى بعـدها أو قبلها سبعة قروش ، إلا فى ثلاثة أنواع هى ١٤ قرشاً ، و ٥٧ قرشاً ، و ١٠٧ قروش .

وتحددت مواعيد تحصيل الضريبة فى كل بلد وقامت اللجان بعملية النشر حتى يعلم كل فلاح ، كما نشرت التعديلات الجديدة بحسب النظم التى وجدت ، وأعطى

أصحاب الشأن حق النظر فى ضرائب الأحواض التى يظن أن التقدير فيها كان غير متناسب مع حالتها وإيجارها ، وقبلت معارضتهم وعملت التحقيقات اللازمة عنها، وحكم فيها ونشرت النتيجة النهائية عن كل حوض بكل بلد فى الجريدة الرسمية .
وقد تمت أعمال تعديل الضرائب فى جميع بلاد القطر فى مدة تسع سنوات من سنة ١٨٩٩ لغاية ١٩٠٧ ، وبدىء بتنفيذ هذا العمل فى سنة ١٩٠٥ بمديرتى الشرقية والبحيرة . وتم فى سنة ١٩١٢ تنفيذ جميع التعديلات فى جميع مديريات القطر كلها ؛ وهكذا انتهت الفوارق فى وضع الضريبة وتلاشت الفروق التى كانت بين ضرائب الأطيان العشورية والأراضى الخراجية ، كما حددت مواعيد دفع الضريبة ، ووجدت العدالة ، وقدرت الضريبة على جميع سكان القطر بنسبة واحدة . وبعد مضى ١٠ سنوات من انتهاء عملية المساحة الأولى أى فى سنة ١٩٣٧ بدأت الحكومة هذه العملية من جديد وتألفت لجان فى هذه المرة تمثل الحكومة والملاك معاً رغم التقدير الجديد للضرائب العقارية بحيث لايزيد عن ١٦ ٪ من قيمة إيجار الأطيان ، ثم صدر قانون فى سنة ١٩٤٣ بعدم التقيد بهذه النسبة .

الرى الدائم وتقدير الضريبة

كان من نتيجة البرنامج الذى شاهدته البلاد فى إصلاح الرى أن تقررت ضرائب على أساس المنفعة من تلك المشروعات . إذ لايجوز أن يدفع المنتفع منها ضريبة مماثلة للذى لاينتفع منها ، وعلى هذا قدرت ضريبة إضافية على الأطيان التى تحولت من رى شتوى إلى رى صيفى مستديم ، بسبب إنشاء خزان أسوان والقناطر المختلفة والترع الكثيرة ، وقيمة هذه الضريبة ٥٠ قرشاً على الفدان للأطيان التى استفادت برى الراحة و ٣٠ قرشاً للأطيان التى استفادت بالحصول على الماء برفع الآلات ، بشرط ألا تزيد الضريبة فى أى حال من الأحوال عن ١٦٤ قرشاً للفدان ، وهى أعلى ضريبة مقررة للفدان .

وقد لا يقف فرض الضرائب الاضافية على الأطيان عند هذا الحد ، بل توزع

ضرائب إضافية لمدد معينة بمقتضى أوامر عالية بناء على قرارات مجالس المديريات لاستعمال ما يجمع منها فى إنشاء سكك زراعية أو « كبارى » لفائدة البلاد التى تقرر أن تعمل بها تلك الاصلاحات.

الضرائب المؤقتة

عندما تبيع الحكومة بعض الأراضى التى لا تجرى عليها ضريبة الحوض النهائية المقررة ، تفرض عليها ضريبة مؤقتة بحسب حالتها إما بقيمة محددة لمدة من الزمن ، وإما بقيمة لا تزيد عن ٣٠٪ مما تساويه من الإيجار ، وهذه القواعد صدر بها أمر عال فى ٣ من فبراير سنة ١٨٩٢ جعل الأطيان على ثلاث درجات:

١ — وضع الضريبة النهائية على الأطيان التى تباع وتصبح قابلة لتحمل ضريبة الحوض.

٢ — وضع ضريبة مؤقتة لمدة من الزمن لا تزيد عن ست سنوات ، وهذا فى حالة ما إذا كانت لا تحتاج إلا لتصليحات طفيفة.

٣ — وضع ضريبة مؤقتة لمدة لا تزيد عن خمس سنوات إن كانت الأرض فى حاجة الى منافع عمومية ويجوز فى هذه الحالة — فقط — تكرار وضع ضريبة مؤقتة لمدة أو مدد أخرى لا تزيد كل منها عن خمس سنوات ، ان صارت فى نهاية هذه المدة غير قابلة لتحمل ضريبة حوضها النهائية.

أما الأطيان البور فقدر عليها ضريبة قرشين عن كل فدان فى كل من السنتين الأوليين ، و٥ قروش فى كل من السنوات الثلاث المكملة للخمس ، و١٠ قروش فى كل من خمس السنوات المكملة للعشر . وفى نهاية هذه المدة ينظر فى أمر الأرض وتدخل تحت حكم إحدى الدرجات الثلاث التى تقدم توضيحها.(١)

ومنحت الحكومة الاعفاء من الضرائب بالكلية لمدة عشر سنوات فى حالتين اثنتين هما :

أ — عندما يريد أحد تخصيص جزء من أرضه لغرس الغابات والأحراش

بشرط أن تكون الأرض فى البرارى أو على حدود البرارى ولم تزرع من قبل غير زراعة شتوية ، ولم تزد الضريبة التى تدفع عنها عن خمسة قروش للفدان ، ولا يتم هذا إلا بعد أن يحصل على ترخيص من وزارة المالية بغرس الغابات والأحراش ، وبعد أن يتم غرس خمسة أفدنة على الأقل تعفى الأرض من الضرائب مدة عشر سنوات ، وفى مدة عشر سنوات أخرى تفرض عليها ضرائب تدريجية ، فيفرض على كل فدان قرشان فى كل من السنتين الأولين ، و ٥ قروش فى كل من السنوات الثلاث المكملة للخمس ، و ١٠ قروش فى كل من خمس السنوات المكملة للعشر ثم توضع عليها ضريبة بحسب ما تستحق . بحيث لا تزيد فى أى حال من الأحوال عن خمسين قرشاً .

٢ — تعفى أرض البرك والمستنقعات مدة عشر سنوات من الضرائب وهى الأرض التى صرحت الحكومة فى سنة ١٨٩٤ بقبول إعطائها ملكا مجانا لمن يتعد بردمها وتجفيفها فى مدة سنتين وفى نهاية العشر سنوات المحددة للإعفاء من الضريبة توضع عليها ضريبة الحوض النهائية .

الضرائب العقارية على الواحات

لا تفرض الضرائب هناك بحسب الأرض وجودتها وإنما بحسب مقدار مقياس ارتفاع الماء من العيون والآبار التى ترتوى منها أراضى الواحات . ولهم طريقة مخصوصة فى قياس ارتفاع الماء عن سطح الأرض على مسافة متفق عليها من بداية فوهة المنبع ، ولهم وحدة للمقاس تعرف باسم قيراط ، وهى عبارة عن ثمانية سنتيمترات ويدفع عن كل قيراط خمسون قرشاً .

أما واحة سيوه فإنها تدفع للحكومة مبلغاً سنويا قدره ١٧٥٠ جنيها مصريا ، تجمعه العائلات هناك وتدفعه للحكومة ضرائب عن أطيانهم ونخلهم بلا فرز ولا تحديد .

كما أن الحكومة راعت طريقة فرض الضرائب ، وتعميم العدالة ، والمحافظة على حصيلتها من الإيرادات من هذا النوع ، فقد راعت العدالة أيضاً فى أنها لاتحصل ضريبة لاتستحقها كما هى الحال فى الأراضى التى تلفت أوانقطعت الفائدة منها أو لامتيازات خاصة تمنح لبعض الأفراد مقابل خدمات .

وصور هذا التلف كثيرة منها :

١ — الإعفاء فى حالة التلف .

(ا) استعمال الأرض فى المنافع العمومية ، كالسكك الحديدية والسكك الزراعية والترع والمصارف والجبانات وما شابه ذلك .

(ب) ضياع الأرض بسبب فعل البحر الناشىء عن شدة اندفاع تيار النهر .

(ج) تغلب الرمال على الأرض وإفسادها سواء لمجاورتها للجبال أو وقوعها هدفا لما تجلبه العواصف والرياح منها .

(د) ما يفقد من الجزائر وقت الفيضان .

(ه) تغلب السباخ على الأرض بسبب نشع ما يجاورها من ترع أومصارف عالية من سطحها .

٢ — الإمتيازات التى تمنح للإعفاء من الضرائب وهى :

(ا) ترفع الضريبة عن خمسة أفدنة فى كل سنة مما يملكه كل من عمد البلاد وعمد قبائل العربان وذلك مكافأة لما يقومون به من خدمات للحكومة .

(ب) ترفع الضرائب عن الأراضى عند ما تحول من وظيفة الزراعة إلى وظيفة البناء .

(ج) ترفع الضرائب عن [الأجران] التى تركتها الحكومة ليحصد فيها الأهالى غلالهم .

(د) الأراضى الشراقى التى تنحسرعنها مياه النيل مدة سنة دون أن تزرع ،

ترفع عنها الضريبة عن المدة التى بقيت فيها [شراقى] .

تحصيل الضرائب وجبايتها

وضعت الحكومة نظاما دقيقاً لجباية الأموال حتى تضمن تحصيل الضرائب العقارية من غير أن يقع إهمال أو اختلاس فى أموالها .

رأينا كيف كان نظام الإلتزام معمولا به فى جباية الأموال العقارية وكيف ألغاه محمد على وكيف تطورت الحالة إلى وجود جباة حكوميين يقومون بهذا العمل ، ثم إلى وجود نظام التضامن ونظام العهد ، حتى إن الحكومة جعلت لنفسها فى عهد إسماعيل الحق فى تحصيل الضرائب دون أن تلجأ للقضاء ، وكان ذلك بمقتضى أمر عال صدر فى ١٥ من سبتمبر سنة ١٨٧٢ يقضى بأن للحكومة امتيازاً خاصاً فى تحصيل الضرائب بنفسها من نفس العين فلا تلجأ للدوائر القضائية فى حالة تأخير الملاك عن تسديد ما على عقاراتهم من الضرائب .

ولقد نشأت بعض المشاكل من تأخير الأجانب عن دفع الضرائب المقررة على أطيانهم فقد تأخر عليهم مبالغ كثيرة حتى سنة ١٨٧٩ فى آخر عهد إسماعيل ، ولكن سرعان ما اتفق مع الدول وصدر قانون فى ٢٥ من مايو ١٨٨٠ لا يزال معمولا به ، وهو أن تحصل الضرائب ممن يتأخر من الوطنيين والأجانب على السواء بالحجز على المحصولات والمنقولات . فإن لم تقف بالمطلوب فبالحجز على عين العقار وبيعه كله أو بعضه حتى تستوفى الحكومة حقها .

الجباة

كان الجباة هم صيارفة البلاد يشتغلون [بالعمولة] فى تحصيل الضرائب ، ثم رتبت الحكومة لهم بعد ذلك مرتبات شهرية ، وبعد أن كانت هذه المهنة وراثية أصبحت لها مدرسة ليلية خاصة تعرف بمدرسة الصيارفة والمتحصلين وهى تابعة للتعليم التجارى المتوسط ، ويتخرج فيها طائفة الصيارفة فى عصرنا الحديث ، وقد

نظم العمل الذى يقومون به على الوجه الآتى :

دفتر الجريدة

فى أول كل سنة يأتى جباة الضرائب [الصيارفة] إلى ديوان المديرية ، ويكتبون مما فى دفتر « المكلفة » دفتراً جديداً عن الضرائب اللازم تحصيلها فى السنة الجديدة ، ويسمى ذلك الدفتر باسم « الجريدة » ، ويخصون به صفحة مستقلة لحساب كل ممول نصفها العلوى لأصل حساب المال المطلوب تسديده ، والنصف السفلى لحساب التسديدات التى يدفعها الممول فى تواريخها منقولة من دفتر آخر يسمى « اليومية » يقيد به الصراف أولا فأولا كل دفعة وصلت ليده من أى ممول كان ، وفى نهاية اليوم يفتح حساباً جديداً لليوم التالى وهكذا .

الورد

ويحرر الصراف لكل ممول صورة حسابه من دفتر الجريدة حرفياً على ورقة يستخرجها من دفتر قسيمة تسمى فى الحكومة باسم « الورد » . ويعتبر « الورد » المستند الوحيد ، ولذلك لا تأخذ الحكومة على مسئوليتها أى شىء من تسديدات الممول غير مقيد فيه بخط يد الصراف وإمضائه ، وقد خصص أحد وجهيه لحساب أصول الضرائب اللازم تسديدها والوجه الآخر لقيد ما يسدد فعلا .

الاحصاء

يسلم الصراف « الأوراد » لأربابها بالذات إن أمكن أو لمن يقوم مقامهم ويأخذ إيصالات منهم بتوقيعاتهم على القسيمة الثانية فى مؤخر الدفتر ، ويغتنمون فرصة تسليم الأوراد للحصول من أصحاب الأطيان أو وكلائهم أو مستأجرى أطيانهم على بيان أصناف الزراعة المقرر زرعها بأطيان كل شخص فى تلك السنة ،

فيقيدون تلك الإيضاحات على الصفحة الثانية من القسيمة الثابتة ، ويعملون منها مجموعة عن كل بلد ، ويقدمونها للمركز وهو يرسلها إلى المديرية ، وتعمل مجموعة أخرى عن كل مديرية ثم تعمل منها مجموعة عمومية وتحفظ لاعطاء مايطلب منها من الإيضاحات لمصالح الحكومة وغيرها مثل ما يقدم منها للرى والغرف التجارية، ولا بد أن يتم عمل هذه المجموعات فى الأشهر الثلاثة الأولى من كل سنة.

نقل الملكية

إن كل ما يرد على المديرية من العقود تبلغه للصيارفة لقيد التغييرات التى تحصل بمقتضاها فى الجريدة والأوراد . وفى نهاية كل سنة يسلم الصراف « لدفترخانة » المديرية دفاتره القديمة .

الحكومة ومراقبة أعمال الصيارفة

تقوم مصلحة الأموال المقررة بالإشراف على أعمال الصيارفة والجباة ، وتراقب أعمالهم وتشرك مأمورى المراكز ومفتشى المالية ومفتشى الصيارفة وكتبة وموظفى القسم المالى بالمديرية وذلك للتحقق من الآتى :

١ — أن الصيارفة لم يختلسوا شيئاً من المال كأن يتسلموا من الممولين نقوداً لم يقيدوها فى دفترهم .

٢ — أنهم تسلموا نقوداً فى أول العام وتأخروا فى تسديدها وتوريدها للخزانة لآخر العام حتى يمكن استغلال هذا المال والحصول على فائدة منه تعود عليهم شخصياً .

ومصلحة الأموال المقررة ساهرة على هذا العمل بكل دقة . ويعد عمل الصيارفة ومراقبتهم ومراجعة حساباتهم من أدق أعمال الحكومة فى الوقت الحاضر .

ضرائب المبانى

هى الضرائب التى تفرض على المبانى فى المدن والثغور ومقدار هـذه الضريبة $\frac{1}{12}$ من قيمه إيجار المنازل السنوية أى بنسبة ٨½٪ من هذا الإيجار، وتحصل على أربعة أقساط فى أول كل ثلاثة شهور .

ويعفى من هذه الضريبة جميع المبانى التى أجرتها السنوية لاتزيد عن خمسة جنيهات مصرية ، ومحال العبادة ودور القنصليات التى تملكها الدول ذاتها والمعاهد الخيرية . وقد أعفت الحكومة على وجه الاطلاق أهل العريش والقصير من جميع الضرائب العقارية ذلك لأنهم من فقراء عرب البادية .

ضرائب النخيل

كان ملاك النخيل يدفعون ضرائب عليها ، وقد حصل محمد على قرشاً ونصف قرش عن كل نخلة مثمرة ، ثم زيدت الضريبة إلى قرشين ونصف قرش فى القطر المصرى ، أما فى قبلى أسوان فالضريبة قرش ونصف قرش عن كل نخلة مثمرة ، ويعفى من ذلك النخل المغروس فى أفنية المقابر وأماكن العبادة وفى داخل حدود المدن المقرر تحصيل عوائد على مبانيها . وتحصل هذه العوائد فى موسم الثمر .

ضرائب على الصناع وأرباب الحرف

فرضت ضرائب على الصناع وأرباب الحرف المختلفة فى كل عصور التاريخ . وكان شيخ كل حرفة هو المسئول أمام الحكومة عن جميع هذه الضرائب وتوزيعها على أهل حرفته ، وكانت تطبق على المصريين دون الأجانب ، وتقرر تحصيلها من المصريين والأجانب فى معاهدة لندن سنة ١٨٨٥ ، ولكن ذلك أحدث ضجة عند التنفيذ فى سنة ١٨٩١ ، ثم رئى إلغاء هذه الضريبة فى سنة ١٨٩٢ .

الضرائب الجمركية

إن أهم الضرائب غير المباشرة هي الضرائب الجمركية ، وقد رأينا كيف [1] أن نظام الجمارك من حيث المعاهدات التجارية والتعريفات الجمركية مؤسس على معاهدات سنة ١٨٦١ التي فرضت أن تحصل الضرائب على الواردات بنسبة ٨٪ وعلى الصادرات بنسبة ٩٪ ثم تنقص ١٪ كل عام إلى أن تصل ١٪ فقط ، واستمرت كذلك حتى سنة ١٩٣٠ ، ماعدا ما كان يحصل منها على الدخان .

ضرائب متنوعة

وهناك ضرائب ، غير ما تقدم ، مفروضة على الشعب ، ولكنها تختلف باختلاف الحكام وعصورهم ، فبعضها بقي فترة طويلة والبعض ألغى بعد مدة وجيزة . ونلاحظ أنها كانت تكثر في عهد معين وتقل في عهد آخر . وأهم أنواع تلك الضرائب هي الضريبة الملح والتمغة والدخولية والقبانة ومراكب الصيد والرسوم القضائية وغير ذلك من الرسوم والعوائد المختلفة .

واعتبرت الميزانية مقياساً يضبط أحوال البلاد المالية ، ومرآة توضح مقدرتها الإقتصادية ، ولذا أصبحت لها إدارة مستقلة من منذ سنة ١٨٨٠ ، تعمل على ضبطها وبيان مفرداتها ، ومفردات الإيرادات ، والمصروفات ومراقبة أبواب الصرف ، ومفردات كل باب ، وقد أصبح من المتبع تحضير الميزانية كل سنة ، وهو مشروع المصروفات ، ثم يعرض في شهر ديسمبر على مجلس شورى القوانين الذي أعيد تكوينه في أول مايو سنة ١٨٨٣ ، لأخذ رأى المجلس فيها ، ومناقشة بنودها ، وإبداء ملاحظاته عليها ، ثم تصدر بأمر عال قبل ٢٥ من ديسمبر ، لأن السنة المالية كانت تبدأ في أول يناير من كل عام . ثم تغيرت إلى أول مايو ابتداء من ميزانية سنة ١٩١٤ — ١٩١٥ .

(١) راجع فصل المعاهدات التجارية من هذا الكتاب .

وكان رائد الحكومة الموازنة بكل دقة بين مجموع الإيرادات والمصروفات ، كى لايقع فى الميزانية عجز لا يمكن الحكومة من متابعة مشروعاتها الحكومية أو يجرها إلى الاستدانة ، وهى طريق بغيض لديها ، بعد ما ظهرت النتائج السيئة للدين العام .

ولم يترك حبل الأمور على غاربه لوزير المالية يحضر أبواب الميزانية حسب ما اتفق له ، وإنما كانت تعاونه اللجنة المالية ، بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠ من مارس سنة ١٨٨٤ ، بأن يعاون ناظر المالية فى تحضير الميزانية اللجنة المالية المكونة من وزير المالية ووكيل المالية والوكيل المساعد ومراقب عام الإدارة .

وعلى هذه الصورة أصبحت الميزانية من الأعمال التى نظمت إدارتها ، وتناولتها الآراء الحكومية بالبحث ، والجهات التشريعية بالنقد ، وبهذه الخطوات روعى فيها الموازنة ، وبحثت جهات الإيرادات وزيادة مصادرها بعدالة ، دون الإلتجاء إلى التعسف وإرهاق الشعب فى جباية الضرائب ، حتى توازنت الميزانية وسارت برامج الإصلاح فى طريق التقدم .

* * *

ونورد فيما يلى أرقام الإيرادات والمصروفات لمناقشتها وبيان حالة الميزانية فى تلك الفترة :

السنة	الإيرادات	المصروفات	الاحتياطى
	جنيه	جنيه	جنيه
١٨٨٠	٩٬٥٨٤٬٤٣٠	٧٬٦٩١٬٤٢٤	—
١٨٨٢	٩٬٤٣١٬١٣٤	٨٬٩٧٧٬١٣١	—
١٨٨٥	١٤٬٣٢٩٬٢٤٢	١٣٬٩٢٨٬٥٨٦	—
١٨٩٠	١١٬٨٩٢٬٨١٠	١١٬٢٥١٬٤٨٣	١٬٦٢٦٬٩٧٣
١٨٩٥	١٠٬٧٢٠٬٨١٩	٩٬٧٢٩٬٢٠١	٤٬٨١٣٬٥٥١
١٩٠٠	١١٬٨٦٧٬٣٠٩	١٠٬٨٣٩٬٥٨٣	٨٬٣٣٩٬٦٠٩
١٩٠٥	١٧٬١٠٣٬٣٧٦	١٤٬٩٩٩٬٠٣٧	١٢٬٠٨٧٬٧٠٧
١٩١٠	١٦٬٣٣٧٬٦٦٧	١٦٬٩٤٨٬٠٨٢	٥٬٧٤٩٬١١٩
١٩١١	١٧٬١٧٧٬١٠٧	١٧٬٠٧٧٬٢٠٧	٥٬٨٤٦٬٦١٢
١٩١٢	١٧٬٨٤٨٬٥٥٢	١٧٬٥٦٩٬٦٢٩	٦٬١٢٤٬٨٢٦
١٩١٣	١٧٬٧٠٥٬٥٤٣	١٧٬٦٥٩٬٩٦١	٥٬٨٤٨٬٧٦٣
(١) ١٩١٤—١٩١٥	١٩٬١١٩٬٦١٢	٢١٬٣٣٠٬٩٤٤	٥٬١٠٣٬٥٤٩
١٩١٥—١٩١٦	١٧٬٧٦١٬٢٥٥	١٦٬٥٩٤٬٦٦٦	٤٬٧٩٩٬٦٤٢
١٩١٦—١٩١٧	١٩٬٩٢٩٬٦٤٨	١٧٬٢٤٠٬٦٠٦	٧٬٤٨٦٬٣١٠
١٩١٧—١٩١٨	٢٣٬١٦٨٬٦٣٦	٢٢٬٤٩٦٬٩٤٨	٨٬١٥٥٬٤٣٦
١٩١٨—١٩١٩	٢٧٬٦٣٣٬٨٨٠	٢٣٬٣٨٤٬٣٢٦	١٢٬٤٣٢٬٣٩٩
١٩١٩—١٩٢٠	٣٣٬٦٨٠٬١٨٧	٢٨٬٩٩١٬٩٣٤	١٧٬١٧٧٬٨٦٧
١٩٢٠—١٩٢١	٤٦٬٤٥١٬٥٢٩	٦٢٬٠٥١٬١٨٢	١٬٥١٣٬٦٠٥
١٩٢١—١٩٢٢	٤١٬٨٠٦٬٣٢١	٣٧٬٧٤٧٬١١٢	٥٬٥٦٩٬٦٥٩

نلاحظ من هذه الأرقام ما يأتى :

(١) تغير بدء السنة المالية فأصبح أول مايو من السنة بدلا من أول يناير .

١ ـــ إن الإيرادات متدرجة فى الزيادة إلا فى بعض السنوات ، وقد يرجع ذلك إلى تقلب الأسعار ، ومقدرة الزارعين على الإنتاج ، وإلى ظروف الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى غير المباشرة التى ليس لها ضـــابط إلا ظروف الاستهلاك نفسها .

٢ ـــ إن الإيرادات قد تضاعفت من سنة ١٨٨٠ إلى سنة ١٩١٤ فكانت فى سنة ١٨٨٠ : ٩٫٥٨٤٫٤٣٠ ج م ، وبلغت سنة ١٩١٤ : ١٩٫١١٩٫٦١٢ ج م وبذلك يمكن القول إن الإيرادات زادت بنسبة ٩٩٫٥٪ ثم زادات قيمتها عن ذلك فى مدة الحرب ، ثم زادت عقب الحرب فى سنة ١٩٢٠ ، نظراً لزيادة الرسوم الجمركيـة لكثرة الصادرات والواردات . وغير ذلك من الرسوم والضرائب الأخرى .

٣ ـــ إن هذه الإيرادات نجمت عن زيادة الأراضى الزراعية ، التى أصلحت ودخلت فى دائرة الزراعـة ، وفرضت عليها الضرائب العقارية ، التى أصبحت مورداً من الموارد الثـابتة للإيرادات . وهذا بفضل مشروعات الرى ، وزيادة عدد السكان ، وسياسة الحكومة فى الحكم ، واستتباب الأمن فى البلاد .

٤ ـــ وتتكون أيضاً من الإيرادات الأخرى ، العدالة المفروضة على الشعب ، فأصبحت الأراضى كلها تدفع ضريبة واحدة ، وأبطلت الضرائب العشورية ، والخراجية ، كما ألغيت الامتيازات التى كانت ممنوحة لبعض كبار الموظفين ورجال الدولة والأمراء ورجال العـرب ، فإن أراضيهم وضياعهم كانت معفـاة من الضرائب . وبذلك أصبحت كل الأراضى الزراعية تدفع الضرائب سواء ملكها مصرى أو أجنبى .

دراسة المصروفات

١ — استمرت المصروفات فى زيادة تتمشى مع زيادة الإيرادات ، أو أن زيادة الإيرادات حسب الوضع الصحيح لمشروع الميزانيات كانت نتيجة لزيادة المصروفات الناشئة عن زيادة المشروعات التى تعود على الشعب والأمة بالرفاهية ، من تعميم الرى الدائم ، والاهتمام بالصحة العامة ، ونشر التعليم ، وإرسال البعوث العلمية إلى الخارج ، والإنفاق على الجيش ، وعلى كل ما يتصل بتمكين دولاب الحكومة من العمل والاستمرار فيه .

٢ — استطاعت هذه الزيادة أن تصل إلى أرقام عالية ، فكانت فى سنة ١٨٩٠ ٧٫٦٩١و٤٢٤ جنيها مصريا ، ووصلت فى سنة ١٩١٤ إلى ٢١٫٣٣٠و٩٤٤ أى زادت حوالى ٢٠٠ ٪ ، وهذا يرينا أثر البرنامج الإصلاحى الذى وجد فى ذلك الوقت .

٣ — كانت الإيرادات أكثر من المصروفات طول هذه المدة ، إلا فى سنة ١٩٢١ فقد وصلت إلى ٦٢٫٠٥١و١٨٢ جنيها مصريا فاستنفدت الحكومة معظم الاحتياطى الذى كان مجهود الادخار عشرات السنوات ، ويرجع ذلك إلى أن المشروعات العامة كانت متوقفة بسبب صعوبة الاستيراد من الخارج مدة الحرب وبدىء فى تنفيذها دفعة واحدة ، فتطلبت أموالا كبيرة لأن هذه المشروعات تكلفت كثيراً بسبب الغلاء الذى عم هذه السنة فارتفعت أسعار كل شىء .

وقد استطاعت الحكومة أن تقوم بموازنة ميزانيتها بعد عهد إسماعيل دون أن تلجأ إلى القروض المرهقة التى أعجزت البلاد وأساءت إلى حالة الحكومة المالية ، كما حدث فى عصر إسماعيل ، وقد قامت بتنفيذ المشروعات الكثيرة ، مثل بناء خزان أسوان ، وبناء القناطر مثل أسيوط وزفتى وإسنا ، وغيرها من المشروعات الحيوية ، وكان هناك فضلا عن هذا احتياطى فى الميزانية .

ونرى من الأرقام أن هذا الاحتياطى قد ارتفع إلى أكثر من ١٢ مليوناً من الجنيهات المصرية فى سنة ١٩٠٥ ثم أنفق منه على المشروعات التى تمت لتعلية خزان أسوان وغيرها من مشروعات الرى ، وواجهت البلاد نتائج أزمة سنة ١٩٠٧ التى هبطت فيها الأسعار وكانت وطأتها شديدة على الفلاحين ، ومع هذا كان الاحتياطى فى سنة ١٩١٠ أكثر من خمسة ملايين ونصف المليون . ثم استمر فى الزيادة إلى أن وصل فى سنة ١٩١٩ — ١٩٢٠ إلى أكثر من ١٧ مليوناً من الجنيهات المصرية ، ثم استنفذ معظمه فى تنفيذ المشروعات المعطلة مدة الحرب فهبط فى سنة ١٩٢٠ — ١٩٢١ إلى مليون ونصف مليون .

واستطاعت مصر رغم تلك المشروعات العظيمة التى تمت فى ظل تلك الميزانيات المتوازنة أن تقوم بسداد أقساط الديون التى عليها ، وأن تخفض أساس الدين العام من ١٠٦,٨٠٢,٣٦٠ جنيها مصريا فى سنة ١٨٩٠ إلى ٩٧,٧٦١,٥٤٠ جنيها مصريا فى سنة ١٩٢١ — ١٩٢٢ .

الحالة المالية فى عهد الاستقلال

لقد تحسنت الحالة المالية فى عهد الاستقلال ، نتيجة التقدم العظيم فى التفكير القومى ، والنشاط الحكومى ، وارتقاء الأمة ، ودرجة المدنية التى ارتقت اليها ، ووعيها فى تحمل الأعباء التى فرضت عليها حتى تساير الزمن وتستطيع أن تسير فى موكب الحضارة والمدنيـــة الذى يدفع العالم دفعاً قوياً إلى الحياة بما فيها من جد وإحياء .

وصاحب حالة البلاد المالية فى عصر الاستقلال دفعتان قويتان ، كانتا السبب فى التحرر الاقتصادى من القيود المفروضة عليها فى تشريع الضرائب لزيادة موارد الدولة من الأموال التى تستطيع أن تنفذ بها برامج العدالة الاجتماعية ، والانفاق على المرافق العامة للصالح العام .

وكانت الدفعة الأولى ممثلة فى انتهاء التعاريف الجمركية مع إيطاليا سنة ١٩٣٠

فسن تشريع للتعريفـــة الجديدة فى ١٧ من فبراير ١٩٣٠ تضمن قواعد جديدة لاقتصاديات البلاد والدفع بها إلى الأمام لتزيد موارد خزانة الدولة من وراء هذا التشريع الجديد . وأهم هذه القواعد الجديدة فى التعريفة الجمركية هى :

١ ـــ حماية الإنتاج الأهلى الزراعى والصناعى .

٢ ـــ زيادة موارد الدولة .

٣ ـــ مراعاة العدالة فى فرض الضرائب .

٤ ـــ تشجيع الحركة العلمية فى البلاد .

نفذت هذه السياسة التى عادت على الإنتاج الزراعى والصناعى بفوائد كبيرة ، كما أنها كانت من أكبر الموارد المالية لخزانة الدوله ، إذ أصبح إيراد الجمارك يمثل رقماً ضخماً يتراوح بين ٦٠ مليوناً من الجنيهات فى ميزانية ١٩٤٨ ـــ ١٩٤٩ و ٨٦ مليوناً فى ١٩٥٠ ـــ ١٩٥١ .

أما الدفعة الثانية فهى التحرر من قيود الامتيازات الأجنبية التى تلاشت فى فى اتفاقية مونتريه . واستطاعت الدولة أن تفرض ضرائب على رءوس الأموال المنقولة التى كانت تستغل فى الصناعـــة والتجارة ومعظم أصحابها من الأجانب ، وبذلك تحققت العدالة فى فرض الضرائب على جميع الممولين فى البلاد بعد أن كان العبء قاصراً على ملاك العقارات فقط ، وألفت لجان لوضع فئات الضرائب على أنواعها المختلفة مسايرة فى ذلك التشريعات الأوربية ، ففرضت الضرائب على الملاهى والمسارح والأجهزة اللاسلكية وعلى السيارات وإيراد رءوس الأموال المنقولة ، وضريبة على الأرباح التجارية والصناعة وعلى كسب العمل مثل المرتبات والمكافآت والأجور التى تدفعها الحكومة والشركات والمصارف وكل أرباح المهن غير التجارية كمهنة الطب والمحاماة والخبرة . ومن هذه الضرائب الجديدة رسوم الدمغة على جميع العقود والمحررات والمطبوعات وتذكرة الأطباء . وكذلك فرضت ضريبة على الشركات وعلى الأرباح الاستثنائية ورسوم الإنتاج .

وفرض هذه الضرائب يدل على اتجاه جديد فى السياسة المالية ، فبعد أن كانت

الحكومة تعد الأرض وحدها مصدر الثروة وتفرض عليها من الضرائب ما يكون النصيب الأكبر من إيراداتها ، اتجهت إلى مصادر الثروة الأخرى من من رؤوس الأموال للشركات والأفراد من الموظفين والتجار وغيرهم من أصحاب المهن الحرة ، وفرضت الضرائب على أموالهم وأرباحهم .

وتقوم « مصلحة الضرائب » التابعة لوزارة المالية بتحصيل الضرائب الجديدة وتقدير الضرائب على التجار ، والدخول معهم أمام القضاء في منازعات من أجل تقدير الأرباح ، وعمل الميزانيات التي على أساسها يقدر نصيب الحكومة .

وهكذا نجد مصلحة الأموال المقررة مختصة بتحصيل ضريبة الأموال العقارية ومصلحة الجمارك تحصل إيرادات الجمارك وتراقب تطبيق الرسوم والتعريفات الجمركية ، ومصلحة الضرائب تقوم بفرض وجباية الضرائب الجديدة على المهن وعلى رءوس الأموال المنقولة وغير ذلك من الرسوم . وكلها تابعة لوزارة المالية ولكن ليس هناك ما يجمع بين توحيد العمل في هذه المصالح الثلاث ، فلو ضمت تحت رقابة واحدة في هيئة وزارة واحدة تسمى وزارة الضرائب لكان الاتجاه في سياسة فرض الضرائب وفي طريقة جبايتها أكثر ضمانا وأوفى فائدة .

* * *

ودليل ذلك الأرقام الآتية :

السنة	الإيرادات	المصروفات	الإحتياطى
	جنيه	جنيه	جنيه
١٩٢٥ — ١٩٢٦	٣٩,٥٨٥,٣٨٦	٣٤,٢٠٤,٩٧٧	٣٠,٩٣٤,٧٢٣
١٩٣٠ — ١٩٣١	٣٨,٥٨٧,٨٢٨	٤١,٢٢٢,٥٨٠	٣٧,٩٥٠,٧٩١
١٩٣١ — ١٩٣٢	٣٧,٧٧٤,١٧٣	٣٦,٩٩١,٨٥٨	٣٣,٣٩١,٢٥٧
١٩٣٢ — ١٩٣٣	٣٧,١٤١,٦٥٩	٣٥,٩٤٦,٨٥٦	٣١,٤٤٠,٩٢٩
١٩٣٣ — ١٩٣٤	٣٢,٦٣٠,٢٢٣	٣٠,٥٤٨,٧١١	٣٠,١٢٦,٩٨٢
١٩٣٤ — ١٩٣٥	٣٣,٧١٥,٩٠٧	٣١,٦٠٠,٢٥٢	٣٢,٢٧٦,٨٣١
١٩٣٥ — ١٩٣٦	٣٤,٩٥٩,٦٢٦	٣٣,٦٤٩,٨١٧	٣٣,٢٠٠,٦٨٧
١٩٣٦ — ١٩٣٧	٣٥,١٧٥,٢٦٠	٣٥,١٥٠,٠٤٢	٣٤,٠٤٦,٣١٦
١٩٣٧ — ١٩٣٨	٤٣,٦٦٠,٣٧٤	٤٣,٦١٥,٨٩٩	٣٣,٠٦٢,٥٦٩
١٩٣٨ — ١٩٣٩	٤٤,٢٠٦,٧١٩	٤٧,٨٨٨,٦١٣	٢٨,٢١٣,١١٩
١٩٣٩ — ١٩٤٠	٤٦,٠٨٠,١٦٥	٤٨,٦٣٩,٢٩٧	٢٤,٩٥٤,١٥٩
١٩٤٠ — ١٩٤١	٤٣,٦٧٧,٤٨٩	٤٢,٥٥٨,٨٨٤	٢٨,٩٦٠,٣٦٣
١٩٤١ — ١٩٤٢	٥٦,٣٣٥,٣٦٩	٤٦,٠٦٢,٣٨٠	٣٣,٠٨٥,٢٢١
١٩٤٢ — ١٩٤٣	٦٧,١٤٠,٧٦٤	٥٦,٥٥٣,٤٥٠	٤٢,٢٦١,١٣١
١٩٤٣ — ١٩٤٤	٧٧,٧٧٣,٨٢٧	٧١,٩٣٨,٢٦١	٤٨,٤١٦,٧٠٠
١٩٤٤ — ١٩٤٥	٨٧,٧٣٠,٥٢٨	٨٢,٠٩٧,٠٠٥	٥٧,٠٧٣,٧٣٦
١٩٤٥ — ١٩٤٦	١٠٣,٤٩٨,٧٦١	٩٥,٣٠٣,٨٧٤	٦٧,٨٠٤,٤٨٦
١٩٤٧ — ١٩٤٨	١٠١,٤٩٥,٣١٢	٩٤,٥٤٧,٦٢٤	٧٦,٤٢٣,٧٦٤
١٩٤٨ — ١٩٤٩	١٧٠,٤٧٦,٢٩٧	١٥٧,٦٩٤,٦٤٣	٨٢,٥١٨,٦٩٧
١٩٤٩ — ١٩٥٠	١٧٣,٥٩٢,٦٨٢	١٦٣,٨٠٨,٥١٥	٨٠,١٦١,٥٢٥

نلاحظ أن أرقام الإيرادات أخذت فى التدهور حتى بلغ أدنى ما بلغته فى ميزانية ١٩٣٣ — ١٩٣٤ مبلغ ٣٢,٦٣٠,٢٢٣ جنيها مصريا ، وكذلك ضغطت المصروفات فوصلت الى ٣٠,٥٤٨,٧١١ جنيها مصريا ، وذلك بسبب الأزمة

العالية التى انتابت العالم ، ومع ذلك وصل الاحتياطى ٣٠ر١٢٦ر٩٨٢ جنيهامصريا مما يدل على متانة مركز مصر المالى . وأخذت بعد ذلك أرقام الإيرادات تزداد وكذلك المصروفات والاحتياطى العام .

ولقد قامت الحكومة بمشروعات جليلة مثل التعلية الثانية لخزان أسوان سنة ١٩٢٣ ، وبناء خزان جبل الأولياء ، وتقوية قناطر أسيوط ، وحفر الترع الكثيرة والمصارف العديدة . وبناء المدارس والتوسع فى التعليم ، وبناء المستشفيات ، ومحاربة الفقر والجهل والمرض ، ورغم هذا كله فان لديها من المشروعات ما يحتاج إلى عناية ودقة تنفيذ ، فعليها زيادة عدد الجيش وما يتطلبه من أسلحة حديثه ، كما أن الدولة فى حاجة إلى إحياء الأسطول التجارى والحربى مثلما كان فى عهد محمد على ، وإنشاء المدارس الكثيرة التى يجب أن تنتشر فى الريف . وإلى العناية بالفلاح ، ورفع مستواه الاجتماعى ، وهذا وغيره مما يتطلب مئات الملايين .

ولعل أهم ما يذكر هنا السخرة قد زالت ، وأن المساواة والعدالة الاجتماعية فى طريق نشرهما فى البلاد ، وكانت البلاد حتى سنة ١٩٣٧ تئن من وجود الامتيازات الأجنبية التى وقفت حجر عثرة فى سبيل الاصلاح من عدة وجوه ، وأن الفلاح كان هو الوحيد المكلف بدفع الضرائب بخلاف التاجر ، ولم يكن هناك ما يشجع على جمع الضرائب على الأرباح أو الدخل ، كل ذلك لأن المصرى هو الذى سيدفع ، والأجنبى يستظل ويحتمى فى ظل الامتيازات ولكن بعد إلغاء الامتيازات بموجب اتفاقية مونتريه سنة ١٩٣٧ استطاع المشرع المصرى أن يفرض الضرائب على المصرى والأجنبى على السواء ، وكان ذلك من أسباب زيادة الإيرادات التى ينفق منها على المشروعات اللازمة للصالح العام .

ونورد هنا أرقام ميزانية ١٩٤٩ — ١٩٥٠ على سبيل المثال ، ليظهر منها مدى تطور النشاط الاقتصادى والمالى للأمة .

الإيرادات [بالجنيهات المصرية]

أنواع الإيرادات	الأرقام 1949 — 1950
الضرائب العقارية	٧٫٤٣٩٫٧٩٧
ضرائب الثروة المنقولة والعمل	١١٫٥٧١٫٢٤٣
ضريبة على الأرباح الإستثنائية	٣٫٩٩٧٫٥٦٥
الضريبة العامة على الإيراد	٣٢٫٧٠٠
ضريبة الدمغة	٢٫٤٣٥٫٤٦٢
رسم الأيلولة على التركات	٦٦٩٫٨٣٠
رسم نقل الملكية	١٫٨٥٠٫٧٩٤
ضريبة الخفر	٤٦٣٫٤٥٧
الجمارك	٧٤٫١٣٩٫٨٠٥
ضريبة الملاهى	٥٥٥٫٧٢٩
رسم الموانىء والمنائر	٥٣٢٫٠٨٨
الرسوم القضائية والقيدية	٢٫٤٥٧٫٤٠٧
رسوم السيارات والنقل المائى	١٫٦٩٥٫٦٩٧
المصروفات المدرسية وايرادات الإمتحانات	٦٤٥٫٩٥٢
رسم الحجر الصحى	٢٦١٫٣٧١
رسوم التبخير والرش والتعفير	٢٣٣٫٣٠٦
رسوم المحال العامة	١٥٧٫٥١٠
إيرادات السكة الحديدية	١٣٫٣٦٨٫٣٩٨
إيرادات التلغرافات والتليفونات	٣٫٣٢٨٫٣٢٥
إيرادات البريد	١٫٧٨٧٫٢٥٦
الأملاك الأميرية	١٫٦٩٧٫٥١٦
موارد الثروة الطبيعية	١٫٦٢٧٫١٣٦
إيرادات المنشآت الصناعية	٣٫٣٧٦٫٨٦٠
المبيعات من البذور وأدوات المخازن	٥٦٩٫٨١٣

أنواع الإيرادات	أرقام ١٩٤٩ — ١٩٥٠
المستقطع من ماهيات المستخدمين	٨٤٥,٥٣٠
الأرباح الناتجة من تشغيل النقود	١,٦٤٣,١٩٠
حصة الحكومة فى إيرادات شركات متنوعة	١,٠٩٨,٦٤٨
إيرادات غير اعتيادية	٦,١٢٤,٢١٨
رسوم متنوعة	٧٣٤,١٨٦
إيرادات متنوعة	٣,٣٠٠,١٦٢
إيرادات خيرية	٣٠٠,٤٤٠
المواد المخصصة لخفض تكاليف المعيشة وتنظيم عمليات التموين	٨,٩٦٩,٢٠٣
المأخوذ من الحساب المشترك لأرباح عملية شراء قطن ١٩٤٠-١٩٤١	٦٠٥,٣٥٥
المتأخر من الضريبة الإضافية	٣١,٧٤٧
بدل الخدمة العسكرية	٣,٩٨٠
جملة	١٥٨,٥٤٣,٧١٦
المأخوذ من المال الإحتياطى لتنفيذ الجزء الخاص لسنة ١٩٥٠-١٩٥١ عن برنامج السنوات الخمس	٧,٠٥٣,١١٩
المأخوذ من حصيلة القرض للمصروفات الإضافية لقوات الدفاع المصرية	٧,٩٩٥,٨٤٧
جملة	١٥,٠٤٨,٩٦٦
الجملة العمومية	١٧٣,٥٩٢,٦٨٢

المصروفات [بالجنيهات المصرية]

أنواع المصروفات	ارقام ١٩٤٩ — ١٩٥٠
المخصصات الملكية وديوان جلالة الملك	١٬٠٩٦٬٩٢٤
الدين العام	٦٬٠٦٧٬٧٩٢
مخصصات البرلمان	٤١٦٬٥٩٩
مجلس الوزراء	١٥٦٬٣٠٠
وزارة الخارجية	١٬١٠٣٬٦٧٧
« المالية	٥٬٨٦٥٬٨٤٥
« التجارة والصناعة	١٬٣٧١٬٠٢٨
« المعارف العمومية	١٩٬٠٢٤٬٩٢٣
« الداخلية	٧٬٥٦٠٬٨٦٨
« الصحة العمومية	٨٬٥٧٠٬٣٣٧
« العدل	٢٬٧٣٢٬٢٢٧
« الأشغال العمومية	١٥٬٢٨٨٬٣٦٢
« الزراعة	٣٬١١٥٬٣١٤
« المواصلات	٢٠٬٨١٢٬١٩٩
« الحربية والبحرية	٣٥٬٣٥٦٬٨٨١
« الشئون الاجتماعية	١٬٨٤٥٬٥٥٧
« التموين	٢١٤٬٥١٥
معاشات ومكافآت	٤٬٢٨٤٬٣٨٩
مصروفات حالة الطوارىء	٥٥٧٬١١٦
إعانة غلاء المعيشة	١٣٬٤١٩٬٩٤٧
ديوان المحاسبة	١٣٨٬١٩٤
تنفيذ قانون التوظف الجديد	٣٠٤٬٧٨٥
لمواجهة عبء غلاء المعيشة وتطبيق قواعد الأنصاف	٣٤٠٬٠٠٠
مصروفات خفض تكاليف المعيشة وتنظيم عمليات التموين	٧٬١٠٦٬٦٠٧
تنفيذ برنامج السنوات الخمس	٧٬٠٥٣٬١١٩
بدل تخصص للمهندسين الذين لم يشملهم الجدول المرافق لقانون بسنة ١٩٥٠	٥٬٠٠٠
الجملة	١٦٣٬٨٠٨٬٥١٥

ويمكن أن ترى من دراسة هذه الإحصائية :

١ — زيادة المصروفات والإيرادات زيادة كبيرة ويرجع ذلك إلى الأموال التى دخلت خزينة الحكومة بسبب الحرب [١٩٣٩ — ١٩٤٥] وكذلك كثرة النفقات بسبب ارتفاع الأسعار .

٢ — زيادة الإيرادات المتحصلة من الضرائب ونلاحظ أن هناك ضرائب كثيرة غير الضرائب العقارية على رؤوس الأموال المنقولة ، وعلى الأرباح الاستثنائية التى تولدت من الحرب .

٣ — أن الدين قد تحول إلى قرض وطنى من منذ [١٩٤٣ — ١٩٤٤] وأن هناك مبالغ مرصودة لاستهلاك القرض الوطنى بدلا من أقساط الديون التى كانت تدفع لأصحاب الديون من الأجانب أفراداً ودولا .

٤ — اتجهت الحكومة إلى إنصاف الموظفين والعمال ، فأدى هذا إلى تسيير دولاب العمل باطمئنان .

٥ — إقرار علاوة لغلاء المعيشة كى يستطيع الموظف والعامل أن يواجه ارتفاع الأسعار التى ارتفعت ارتفاعا فاحشاً .

٦ — أن برنامج الحكومة الإصلاحى فى جميع المرافق من تعليم وإصلاح اجتماعى وتحسين حالة الجيش ، إلى غير ذلك من الإصلاحات الهامة قد تطلب مبالغ كبيرة .

٧ — وبالرغم من برنامج الإصلاح قد وصلت إيرادات الدولة إلى أكثر من ١٧٣ مليون جنيه وهذا لم يحدث قط فى تاريخ مصر المالى كما زادت المصروفات إلى درجة لم تدونها صفحات التاريخ فقد أربت على ١٦٣ مليون جنيه .

٨ — زيادة الإيرادات عن المصروفات — رغم الغلاء الفاحش والمشروعات الكبيرة — بما يزيد عن عشرة ملايين مما يدل على أن حالة البلد المالية تسير فى طريق قويم ، وتقوم على أساس ثابت ، ولقد بلغت جملة الاحتياطى مبلغاً محترما ، ويدور حول ثمانين مليوناً من الجنيهات ، ولو أن بعض هذا الاحتياطى محبوس إلا أنه يدل على وفاء الميزانية بما تتطلبه الإصلاحات العامة .

القسم الخامس

الدين المصرى العـــام

الفصل الأول

الدين المصرى حتى عهد اسماعيل

لقد فصلنا فيما سبق سياسة محمد على الإقتصادية فى الإنتاج وفى الاستهلاك وفى التجارة ، ومع هذا الذى فصلناه لم يفكر محمد على فى الاستدانة أو فى عقد قروض داخلية أو خارجية رغم التقدم فى الإنتاج الزراعى والصناعى . واتساع حركة التجارة ، وزيادة عدد الجيش ، وتأسيس قوة عسكرية هائلة بالنسبة لهذا العصر ، كما شهدت البلاد نهضة علمية وثقافية ، وضبطاً للإدارة ، من نوع جديد .

وعرف عباس أن البلاد فى عهده تجتاز فترة الإنتقال ، وعيون الساسة الأجانب من فرنسيين وإنجليز ترمقها ، فأراد أن يكمش إدارته ، وأن تهدأ البلاد فى عصره ، لعل فى ذلك مصلحة للبلاد .

وهكذا اجتازت البلاد تلك الفترة من حكمه فى حرص شديد دفع عنها أطماع الأجانب ، وحفظها من الاستغلال المالى ، الذى يجر وراءه المشاكل السياسية التى تطوح باستقلال البلاد وتزعزع أسس الحكم .

سعيد والدين العام

تعلم سعيد فى الخارج ، وتنقل فى سلك البحرية المصرية ، حتى كان رئيساً لها . وكان مختلطاً بالأجانب ، محباً لهم ، يكرم وفادتهم ، ويحترمهم ، ويعمل على إرضائهم ، كما كان محباً للترف والبذخ والنعيم ، محباً الأبهة والعظمة .

كانت هذه الشخصية وعناصر تكوينها وتحليلها تلق ضوءاً قوياً على سياسته فى الحكم وعلى تصرفاته فى إدارة دولته ، ولقد كلفه ذلك الكثير ، ودفعه إلى أن يسير بالبلاد فى طريق لا يتفق وظروفها المالية ، فجرها ذلك إلى الاستدانة .

وكان سعيد ميالا للفرنسيين بصفة خاصة ، فاستغلت فرنسا هذا الميل وحاولت بكل الطرق المختلفة أن تعزز مكانتها فى مصر ، عن طريق مصادقة سعيد ، فجعل هذا انجلترا تنظر إليه نظرة خاصة ، حتى تصيدت الفرص للتدخل فى شئون مالية البلاد ولو من بعد .

وكان ميله إلى الترف والنعيم أن تكون عيشته عيشة تتمشى مع كرامة الحكم وأبهة الملك ، ويظهر ذلك فى إسرافه ، وفى زيادة فرق الجيش ، وكثرة حرسه ، إذ كان كلما تحرك إلى مكان ما أو أقام حفلا أو رحل فى رحلة صحبته فرق الحرس والجيش ، وما كان ذلك إلا دليلا على أبهة الملك وسلطة الحكم .

وتمثل حبه للأجانب فى إباحة الهجرة إلى البلاد ، فقد فتح بابها على مصراعيه فولجه الباحثون عن الذهب ، والطامعون فى المال ، ودخلت عناصر مختلفة ، منها الطيب ومنها الردىء ، وكان النوع الأخير كثير العدد عظيم الخطر ، وكان هؤلاء الأجانب يطالبون سعيداً ويهددونه بتعويضات كبيرة نظير مسائل وهمية أو إدعاءات لا أصل لها ، جرت على البلاد المغارم ، بدلا من أن تنفق هذه الأموال على المرافق العامة (١) .

---

(١) نذكر منها ما سنذكر على سبيل المثال لا الحصر ، فقد سجل التاريخ ما أقام الأجانب من ادعاءات باطلة ، كأن يتأخر قيام القطار بين السويس والقاهرة فيطالب الدكتور « كاستيلانى » الحكومة بتعويض قدره ٧٠٠ ألف فرنك على مالحقه من أضرار نظير هذا التأخر . أو أن يعد سعيد بعض كبار الأجانب بعمل تجارى فى أثناء الحديث الخاص ، فاذا لم يتم كانت المطالبة بالتعويض اللازم نظير أضرار وهمية وقعت نتيجة عدم التنفيذ . وكانت هذه الطريقة من طرق إسراف سعيد فى المال فقد لبى طلب المسيو « زيزينيا » [قنصل بلجيكا] بأن دفع له ثلاثة ملايين من الفرنكات تعويضا لعدم إعطائه التزام مصلحة الترانسيت الذى قد سبق أن وعده به سعيد وعداً شفويا .

وقد راقبت انجلترا هذه الحالة ، ولم يرقها قبول سعيد هـــذه الإدعاءات الـكاذبة ، فاقترح قنصل انجلترا تأليف محكمة دولية تعرض عليها مثل هـذه القضايا ، وتفصل هذه الإدعاءات التى طوحت بمالية البلاد إلى الخراب وجرتها إلى الاستدانة ، ولـكن فرنسا والولايات المتحدة والدول الأخرى عارضت فى هـذا الاقتراح معارضة شديدة ، فرضخ سعيد لتلك المعارضة .

ولو اقتصرت المسألة على هـذا الأمر لهـان الخطب ، ذلك لأن سعيداً كان كريمـا مع صديقه « دى لسبس » . حتى إنه لبى له طلبه فى منح امتياز حفر قناة السويس ، هـــذا الامتياز الذى أجحف بحقوق المصريين من جميع النواحى ، وجر على البلاد المشاكل المـالية والسياسية ، ولم يـكن منح الامتيازات هو آخر ما تعرضت له مسألة قناة السويس ، بل حاول « دى لسبس » أن يضغط على سعيد بشتى الطرق ، بأن يرصد لحسابه الأسهم التى لم تستطع الشركة بيعها للدول ، حتى إنه قيد مرة ٩٦ ألف سهم لحساب سـعيد دون أن يحصل على موافقة منه . وكانت حصة مصر من هـذه الأسهم تزيد عن ١٧٦,٠٠٠ سهم قيمتها تربو على ٨٨ مليون فرنك .

من أجل هـذا كان نصيب مصر حوالى ٤٤ ٪ من قيمة رأس مال الشركة تحملته الحكومة بغير رضاها ، وليست لديها المقدرة المالية على الدفع ، ومع ذلك اتخذت الشركة صفة الشركات الدولية ، وأصبحت القناة قناة دولية رغم كل شىء .

وكانت هذه الدوافع هى الأسباب الرئيسية التى دفعت بسعيد إلى الإستدانة ، واضطرته إلى أن يلجأ إلى فتح هذا الباب الذى لم تعرفه مصر منذ تاريخها القديم ، ولم تتعوده البلاد رغم ماقدر لها من فقروظلم وفساد واضطراب فى إدارة الحكم ، أو ما شاهدته من غزو وفتح وقهر .

وهكذا قدر للبلاد أن تغزوها دولة من نوع جديد ومن طراز يخالف الطراز السابق ، ألا وهى دولة المال . واستمرت هـــذه الدولة تجر وراءها المشاكل السياسية التى قضت على استقلال البلاد .

سعيد والاستدانة

رأى سعيد أن يلجأ إلى موازنة مصروفاته بالاستدانة من الخارج والداخل . فالدين الذى كان عليه فى داخل البلاد للمرابين وأصحاب المال كان ديناً سائراً ، أما الدين الخارجى فهو الدين الثابت .

الدين السائر

لجأ سعيد فى أول الأمر إلى القروض الداخلية من أصحاب رءوس الأموال ومن المرابين ، فكان يعقد القروض ويكتب سندات محولة على الخزينة المصرية لتدفعها فى ميعادها بفائدة ١٨ ٪ وهذه فائدة مرتفعة من غير شك . وكانت هذه السندات أو هذه الأذنات تنهال على الخزانة لدفعها ، وكثيراً ما كانت الخزانة تعجز عن الدفع ، حتى إنه كان يلجأ إلى عقد قروض جديدة لتغطية القروض السابقة .

على أن هذه القروض كانت من أجل ترفه والإنفاق على حاشيته ، أوما تتطلبه أعمال الحكومة من حفر ورى وإقامة منشآت جديدة ، أو غرامات قضت بها إدعاءات أصحابها على أسس وهمية ، واستطاعت طائفة من الأجانب جنى ثروات طائلة ، وتقدر الإحصاءات التى أجمع عليها معظم المؤرخين أن الدين السائر بلغ ٢٠٠و٨٦٨و٧ ج ك. وبذلك كثرت الديون ولم تقو ميزانية الدولة على النهوض بكفاية برنامج الحكم .

الدين الثابت

هو الدين الذى لجأ سعيد لعقده فى الخارج من البيوت المالية الأوربية بمقتضى شروط معينة وبأسعار فائدة مقررة لمدة طويلة ، ويسدد على أقساط سنوية متساوية ، وبهذا يختلف عن الدين السائر الذى هو عبارة عن سندات أو أذنات .

مسحوبة على الخزانة ويجوز تأجيل دفعها أو إستبدالها بدين آخر .

تقلب الدين الثابت فى مراحل مختلفة حتى بلغ رقماً ضخماً زاد عن ثلاثة ملايين من الجنيهات الإنجليزية ، ونورد هنا المراحل التى تدرج فيها .

قرصه بنك لافت

عجزت الخزينة المصرية عن أن تدفع ما تقدم لها من سندات محولة عليها ، فأراد سعيد تغطية هذا العجز بعقد قروض خارجية ، وقد تم له عقد أول قرض من بنك لافت فى ١٧ من يوليه سنة ١٨٦٠ ومقداره ٢٨ مليون فرنك ، وتمت الصفقة بضمان الحكومة الفرنسية بشرط أن يكف الوالى عن إصدار سندات الخزينة . وعندما تسلم سعيد القرض صرف معظمه فى غير الأغراض التى سببت عقده [1] .

واستطاع سعيد أن يعقد اتفاقا مع « دى لسبس » فى ١٦ من أغسطس سنة ١٨٦٠ على دفع ثمن الأسهم التى اشترتها الحكومة المصرية ابتداء من سنة ١٨٦٢ .

بنك لافت مرة ثانية

اشتدت حاجة سعيد إلى المال سنة ١٨٦١ وطلب من بنك لافت أن يعقد له قرضاً قدره ٢٥٠ مليون فرنك ، ولكن البنك طلب أن يقدم سعيد موارد أراضى الدلتا ضماناً لذلك .

وحينما طلب سعيد عقد قرض آخر فى نفس السنة طلب البنك شروطاً يستطيع بها أن يتدخل فى مالية البلاد ويراقب الإيرادات والمصروفات ويرهن إيرادات

---

(١) دفع منه مليونين من الفرنكات للأمير مصطفى [ابن عمه] ونصف مليون فرنك لأخيه الأمير حليم ومليونا وربع مليون فرنك ثمناً لباخرة اشتراها من أخته الأميرة نازلى وثلاثة ملايين من الفرنكات للمسيو « زيزينيا » وهى قيمة الغرامة التى طلبها نظير عدم إعطائه التزام مصلحة الترانسيت .

الجمارك وأراضى الدلتا ضماناً لقروضه ، وكأن البنك أراد أن يكسب لفرنسا احتلالا مالياً وتدخلا فى شئون البلاد ، الأمر الذى فشلت فيه الحملة الفرنسية العسكرية .

فهم سعيد مقاصد فرنسا ، ولكن فهمه هذا جاء متأخرا فى غير أوانه ، فلجأ إلى المناورات بأن طلب من بيوت انجلترا وروسيا عقد قرض له لينافس بذلك أطماع فرنسا التى سوأت سياسة سعيد المالية لدى الباب العالى . واستمر سعيد فى سياسته غير مبال بنصح الباب العالى بأن طريق الاستدانة سيجر على البلاد أضراراً خطيرة .

بنك فروهلنج وجوشن

وعندما حل ميعاد دفع ثمن أسهم قناة السويس ، وكثرت الطلبات عليه سنة ١٨٦٢ اضطر سعيد إلى عقد قرض فى سنة ١٨٦٢ من بنك «فروهلنج جوشن». وقدره ٣٫٢٩٢٫٨٥٠ جنيهاً انجليزياً بفائدة ٧ ٪ وسعر إصداره ٩٢٫٥ ٪ لمدة ٣٠ سنة ، وقبض سعيد من هذا القرض ٢٫٤٠٠٫٠٠٠ ج ك . وخسر ٨٩٢٫٨٠٠ ج ك . وخصص لإيراد أرض مديريتى الغربية والمنوفية ضماناً لهذا القرض . ولو حسبت بمجموع الأقساط السنوية التى ستدفع مدى ثلاثين سنة لكان المبلغ المدفوع ٧٫٩٢٠٫٠٠٠ ج ك . مقابل ما قبضه سعيد فعلا وهو ٢٫٤٠٠٫٠٠٠ ج ك ..

الدين العام

هكذا ورث سعيد الملك دينا وفتح باب الاستدانة الأمر الذى لم تعرفه مصر فى تاريخها من قبل ، وكان الدين الثابت قدره ٣٫٢٩٢٫٨٠٠ ج ك . والدين السائر يقدر بنحو ٧٫٨٦٨٫٢٠٠ ج ك . وعلى هذا تقدر جملة الدين العام بمقدار ١١٫١٦١٫٠٠٠ ج ك . على أن بعض المؤرخين يصلون به فى تقديرهم إلى أكثر من ستة عشر مليونا من الجنيهات .

القيم الاسمية والحقيقية لقروض سعيد والخديو اسماعيل

من سنة ١٨٦٢ الى سنة ١٨٧٣

تاريخ القرض	اسم البنك	القيمة الاسمية	القيمة الحقيقية	الفائدة	سعر الإصدار
		ج.ك	ج.ك	٪	
١٨٦٢	جوش	٣و٢٩٢و٨٠٠	٢و٤٠٠و٠٠٠	٧	٩٢و٥
١٨٦٤	«	٥و٧٠٤و٢٠٠	٤و٨٦٤و٠٦٣	٧	٨٥
١٨٦٥	الأنجلوأجبشين	٣و٣٨٧و٣٠٠	٢و٧٥٠و٠٠٠ (١)	٧	٨١
١٨٦٦	جوش	٣و٠٠٠و٠٠٠	٢و٦٤٠و٠٠٠	٧	٨٨
١٨٦٧	العثمانى	٢و٠٨٠و٠٠٠	١و٧٦٨و٠٠٠ (٢)	٧	٨٥
١٨٦٨	أوبنهايم	١١و٨٩٠و٠٠٠	٧و١٩٥و٢٨٤	٧	٦٠و٥
١٨٧٠	بيتوفشهيم	٧و١٤٢و٨٦٠	٥و٠٠٠و٠٠٠ (٣)	٧	٧٠
١٨٧٣	أوبنهايم	٣٢و٠٠٠و٠٠٠	٢٠و٧٤٠و٠٧٧	٧	٨٤و٥
		٦٨و٤٩٧و١٦٠	٤٧و٣٥٧و٤٢٤		

(١) قرض الدائرة السنية الأول

(٢) قرض الدائرة السنية الثانى

(٣) قرض الدائرة السنية الثالث

الفصل الثانى

إسماعيل والدين العام

برنامج الحكم

تولى إسماعيل حكم مصر فى ١٩ من يناير سنة ١٨٦٣ ، وكان قد تعلم فى أوربا وتشبع بحضارتها .

وترينا شخصيته كحاكم بأنه يود أن يستقل ببلاده فيتصل بالدولة العثمانية أولا ويحاول أن يحصل على الفرمانات التى يدفع ثمنها ليحصل على استكمال استقلال بلاده ، ويوطد العرش فى بيته وفى أكبر أولاده . كما يتصل أيضاً بالدول الغربية ، فيما يتعلق برفع الإجحاف الذى أصاب حقوق مصر فى عقد امتياز شركة قناة السويس ، وكذلك فيما يتعلق بالإصلاح القضائى .

وأما سياسته الإدارية فتمتد إلى ضبط مرافق البلاد ، والتوسع فى حوض النيل إلى منابعه فى وسط أفريقية ، والعمل على ضبط أركان الحكم المصرى فى تلك الجهات ، مما دعا إلى الإنفاق على الجيش والأسطول والمساهمة فى تجريدات حربية لمحاربة تجار الرقيق ، حتى وصلت المعارك إلى بلاد الحبشة .

وعلى هذا كان برنامجه فى إحياء حكمه على النحو الآتى :

١ — السعى لاستكمال استقلال البلاد .

٢ — العمل على انكماش سلطان الامتيازات الأجنبية .

٣ — تنشيط حركة الإصلاح الداخلى .

٤ — توسع الحكم المصرى فى وسط أفريقية .

احتاج هذا البرنامج إلى أموال كثيرة لا تقوى مالية البلاد ولا مواردها على الوفاء بها ، وكان سعيد قد ترك دينا خارجياً عليها مما جعل الوفاء بالحكم ثقيلا ، فلجأ إسماعيل أيضاً إلى الاستدانة ، ونحاول هنا أن نفصل الأبواب التى استنفدت هذه الأموال وإن كان تفصيلا للبرنامج السابق ، ولكنه تفصيل يجب عرضه وتوضيحه ، إذا ما تساءلنا كيف تجمع الدين المصرى !! .

١ — ارتباك مالية البلاد بعد هبوط أثمان القطن المصرى بانتهاء الحرب الأمريكية الأهلية سنة ١٨٦٥ ، فقد قلت الأرباح من القطن ، كما قلت موارد الخديو تبعاً لذلك .

٢ — صحب هذا الهبوط ، طاعون فتك بالماشية فتكا ذريعاً فى عامى ١٨٦٦ و ١٨٦٧ ، فاضطرت الحكومة إلى جلب الماشية من الخارج ، وبيعها للفلاحين بأثمان رخيصة ، تدفع على أقساط صغيرة ، كى لا تتعطل الزراعة ، وهى عماد الثروة الأهلية فى مصر ، ولا تتعرض لأضرار أخرى .

٣ — إن الدفاع الذى قام به إسماعيل عن حقوق مصر قبل شركة قناة السويس قد كلفه ملايين الجنيهات لأن الشركة قد أخذت بوجهة نظر إسماعيل وعقد نوبار مع دلسيبس اتفاقاً فى ٢١ من ابريل سنة ١٨٦٤ وافق فيه دلسيبس على مبدأى إلغاء السخرة وإعادة الأراضى المتنازع عليها للحكومة المصرية .

وصدر حكم الإمبراطور نابليون الثالث فى ٦ من يونية سنة ١٨٦٤ بالموافقة على اتفاق [نوبار — دلسيبس] بالغاء السخرة وتنازل الشركة عن الجزء الذى حفرته من الترعة العذبة مع احتفاظها بأن لها الحق فى أن تأخذ منها مقداراً معيناً من المياه فى كل يوم حتى يتم حفر القناة البحرية ، وألا يترك للشركة غير الأراضى اللازمة لنجاح المشروع ، فى مقابل أن تدفع مصر تعويضاً قدره ٨٤ مليون فرنك تدفع فى مدى ١٦ سنة أى حوالى ٣٫٣٦٠٫٠٠٠ ج ك .

وهكذا فضل إسماعيل أن يدفع هذا المبلغ دون أن يعرض البلاد للإجحاف الذى فرضه امتياز عقد شركة القناة على البلاد .

ومما يتعلق بقناة السويس أيضاً حفل الافتتاح الذى كلف إسماعيل أموالا طائلة، وكانت أحوال البلاد المالية سيئة . والعاصفة قد قارب هبوبها ، ولكن إسماعيل آثر الذكرى على المال، فحضر إليه ملوك أوربا وملكاتها ، ورأوا قصر الإسماعيلية ، وحفل الافتتاح الذى تفيض ذكرياته على مضى الأيام والسنوات ، فخراً لمصر وأبهة وعظمة لحاكمها ، كما رأوا قصر عابدين ودار الأوبرا ودار الآثار وحدائق مصر وطريق الأهرام . كل هذا أعده إسماعيل ليستقبل ضيوفه وبالغ فى كرم وفادتهم حتى تخرج مصر فى نظارهم من قارة أفريقية ، وتصبح دولة متحضرة تحمل معالم الحضارة الأوربية فى كل مظهر من مظاهرها .

٥ ــ حب إسماعيل للظهور حتى يساير ما يجب أن يتمثل فى أبهة الحكم ، وعظمة الحاكم ، فاهتم ببناء قصوره العديدة ، ومنها سراى عابدين التى جعلها مقر الحكم وحلت محل سراى القلعة التى بناها محمد على ، وسراى الجزيرة وسراى بولاق الدكرور ، وقصر القبة ، وقصر حلوان ، وسراى الإسماعيلية ، وسراى الزعفران بالعباسية ، وسراى الرمل بالإسكندرية . وجدد القصر العالى ، وقصر النزهة بشبرا [المدرسة التوفيقية] وسراى المسافرخانة ، وقصر النيل وسراى رأس التين بالإسكندرية ، وكذلك عدة قصور أخرى فى مختلف البنادر كالمنيا والمنصورة والروضة وأسسها بأفخر الأثاث وأعظم الرياش ، وأقام فيها الحدائق العظيمة محلاة بأجمل التماثيل حتى كانت ولا تزال تحفة العصر وآية الفن .

٦ ــ توجه إلى الإصلاحات الداخلية ، فاهتم بالرى وبطرق المواصلات على اختلاف أنواعها ، وفتح المدارس وأقام المصانع ، فقد حفر ١١٢ ترعة منها ترعة الإبراهيمية التى تعد من أطول ترع العالم ، ومجموع طول هذه الترع ٨٫٤٠٠ ميل ، ومد ٩١٠ أميال من السكك الحديدية ، و٥٫٠٠٠ ميل من أسلاك البرق وشيد ١٥ منارة على السواحل المصرية ، وبنى ٤٣٠ جسراً على النيل وعلى الترع الرئيسية و١٩

مصنعاً للسكر وسط مزارع السكر فى الوجه القبلى وأدخل المياه العذبة فى مدينتى القاهرة والإسكندرية وفتح عدداً من المدارس على اختلاف درجاتها وأنواعها وأصلح من الأراضى الزراعية حوالى ١٫٢٥٠٫٠٠٠ فدان فى الوجه القبلى ، وبذلك زادت الصادرات المصرية فى عهده كما زادت الواردات لرقى الحياة الاجتماعية وزيادة السكان فى البلاد ، ولكن الميزان التجارى كان دائماً فى صالح البلاد ، كما أرسل البعوث العلمية إلى فرنسا وانجلترا ليتعلم المصريون فى المعاهد الأوربية ليساهموا فى خدمة البلاد كما فعل محمد على .

٧ — اتجه إسماعيل إلى أن يجدد علاقته مع تركيا وهى السياسة التى فرضتها عليه الأحداث السياسية والاقتصادية التى أحاطت بأوربا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ويتمثل ذلك فى ضغط روسيا على الدولة العثمانية وثورة شعوب البلقان وحرب القرم وثورة كريد ، وأما مصر نفسها فقد زاد تطلع الدول إليها بإنشاء الخط الحديدى الى السويس ، ثم شق قناة السويس ، فتحولت التجارة إليها وتدفقت الأموال الأجنبية على أسواقها وكثر عدد المهاجرين الأجانب إلى مدنها . كان ذلك وما إليه مما دفع إسماعيل إلى أن يرسم خطة العمل ، لينقذ مصر من المصير الذى تنتهى إليه بارتباطها على النحو الذى فرضته تسوية سنة ١٨٤٠ — ١٨٤١ بالدولة العثمانية ، بحيث تنال الحكومة كامل حريتها فى الإدارة الداخلية وتقرير علاقتها بساكنى مصر من الأجانب للحد من المساوىء التى نجمت من تطور الامتيازات الإجنبية فى القرن التاسع عشر وتحقيق ما يقتضيه التقدم الاقتصادى من حرية عقد المعاهدات التجارية مع الدول وإطلاق يد الحكومة فى الاقتراض من البيوت المالية . وتكوين القوة الحربية الكافية للدفاع عن البلاد ومدى ملك مصر فى أفريقية . وهكذا قدر إسماعيل أن تقدم مصر الداخلى لا يستطاع تحقيقه على الوجه الأكمل إلا إذا نال من الدولة حقوقا جديدة تطلق يديه فى العمل ، وتعلم إسماعيل كيف يحسن علاقته بالسلطان وينال الفرمانات التى يرغب فيها ، وأكثر من زيارته للآستانة ووثق علاقته بالوزارة ورجال البلاط

وأقام فى العاصمة وكيلا [إبراهام بك] يرقب الحوادث وينثر الذهب والمال ، ويلبى رغبات الخديو لدى الباب العالى ، وبهذه الطريقة حصل إسماعيل على الفرمانات الشاهانية الآتية :

فرمانات خاصة بالحكم والوراثة

(ا) فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ : جعل حق وراثة الولاية المصرية فى أكبر أبناء الوالى فإن لم يكن له ولد انتقلت الولاية إلى أكبر إخوته .

(ب) فرمان ١٥ يونية سنة ١٨٦٦ : نظم هذا الفرمان « مجلس الوصايا » إذا لم يبلغ الوالى الجديد سن الرشد .

(ج) فرمان ٨ يونية سنة ١٨٦٧ : قد نال إسماعيل به لقب « خديو » بعد مجهود دبلوماسى كبير ناجح .

فرمانات خاصة بالتصرفات المالية

(ا) فرمان ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٦٩ : قيد هذا الفرمان سلطة إسماعيل فى فرض ضرائب جديدة أو عقد قروض أجنبية إلا بعد عرض مبرراته ونيل تصريح بذلك من السلطان .

(ب) فرمان ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٢ : وطد إسماعيل علاقته بالباب العالى من جديد بأساليبه الخاصة بالمال والهدايا ، وألغيت القيود التى نص عليها فرمان سنة ١٨٦٩ .

(ج) فرمان ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٧٢ : منح السلطان بمقتضى هذا الفرمان إسماعيل حق الاستدانة بدون طلب سابق .

٨ — وقد كان للتوسع الحربى نصيب فى عصر إسماعيل ، فاتجه إلى قلب القارة الأفريقية ليوطد الحكم المصرى فى السودان ، ويكشف عن منابع النيل العليا ، ويساهم فى محاربة الرق ، ويبتعد من التوسع على حساب الإمبراطورية

العثمانية [وهو الخطأ الذى وقع فيه جده محمد على لأنه اضطر إلى أن يصطدم مع السلطان] فتوجه إسماعيل بجيوشه إلى أفريقيا متتبعاً مجارى النيل . وكان لعمله هذا فوائده السياسية بتحسين العلاقات مع السلطان وفوائده الاقتصادية بفتح أسواق جديدة ترتبط بالسوق المصرية .

وقد احتاج هذا العمل من إسماعيل أن يزيد الجيش [إلى ٣٠ ألفاً بمقتضى فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦] وأن يقوم بنهضة حربية كى يصبح الجيش على الحال التى كان عليها أيام جده محمد على ، وأن يسعى إلى تسليحه حسب تطور الوسائل الحربية فى هذا العصر . كما أنشأ إسماعيل أسطولا استخدم فى نقل الجنود والمؤن والذخيرة فى حملات شرقى أفريقيا وأوغندة ، وحافظ على الشواطىء المصرية فى البحرين الأبيض والأحمر .

٩ — كان إسماعيل يستمع لكلمة الأجانب ويحترمهم كما كان سعيد . فالتف حوله طائفة منهم فهموا عقليته وعرفوا برنامجه فى الإصلاح ، وفطنوا إلى أن ذلك سيجره إلى الإستدانة فزينوا له كل الطرق التى تجعله يقوم بهذا البرنامج الأصلاحى الشامل وأن ينال شرف الانتساب إليه ، فدفعوه إلى السرعة وإلى الركض السريع الذى لابد من أن يتعثر صاحبه فيه فجروا عليه وعلى البلاد المصائب .

وكثيراً ما طالب بعض هؤلاء الأجانب الحكومة [كما فعلوا فى عهد سعيد] بأموال وتعويضات لقاء أضرار كثيراً ما تكون وهمية .

١٠ — أما الأجانب الذين أقرضوا الحكومة أموالا فكانوا جشعين ، طامعين فيها ، حافرين قبرها بأظفارهم ، إذ كانوا يقدمون المال لإسماعيل بفوائد باهظة ، يضاف إليها أعمال السمسرة والتحويل والخصم ، ونذكر على سبيل المثال أن قرض سنة ١٨٧٣ كان مقداره ٣٢ مليون ج ك . لم يدخل الخزانة المصرية منه فعلا إلا ٢٠٫٧٤٠٫٠٧٧ ج ك أى بنقص ٣٧٪ من القيمة الاسمية .

لعبت هذه البرامج وغيرها ، دورها فى تكوين الدين الثابت وكذلك الدين السائر اللذين بلغا معاً أكثر من مائة مليون من الجنيهات وتقع تبعة كل هذا على

إسماعيل والدولة العثمانية والدول الأوربية فى كل ما اصاب البلاد من جراء هذه المحنة وما لحقها من وراء هذه النكبة .

وقد عقد إسماعيل أهم قروضه بين سنتى ١٨٦٤ و ١٨٧٤ ، ومن هـــذه القروض ماكان بضمان إيرادات الدولة، ومنها ماهو بضمان أملاك الدائرة السنية [الأسرة الخديوية] ، ومنها ما كان من أفراد الشعب فلاحين وموظفين .

ونورد فيما يلى بيانا بهذه القروض :

قروض بضمان ايرادات الدولة

١ ــ قرض سنة ١٨٦٤ [بضمان ضرائب مديريات الدقهلية والشرقية والبحيرة]:

كان الدافع لعقد هذا القرض الظروف الملحة لحاجة الدولة إلى المال ، فقد حلت أقساط الديون التى خلفها سعيد، وفتك الطاعون بالماشية فى البلاد، وانخفض فيضان النيل وكان أثره واضحاً فى الإنتاج الزراعى ، ثم حاجة إسماعيل إلى المـال لرحلته إلى الآستانة ، فعقد قرضه الأول مع « بنك فرو هلنج وجوش » بلنـدن ومقداره ٠٠٠و٧٠٤و٥ جنيه إنجليزى بفائدة ٧ ٪ ، ورهن ضمانا لذلك ضرائب مديريات الدقهلية والشرقية والبحيرة .

وكان قسطه السنوى ٢٩٤و٦٢٠ جنيهاً إنجليزيا ، فيكون مجموع الأقساط ٤١٠و٣٠٤و٩ جنيهات إنجليزية وعندما أقبل البنك على إصدار القرض هبط سعر إصداره إلى ٨٥ ٪ ولم يصل منه فعلا إلى الخزانة المصرية غير ٠٦٣و٨٦٤و٤ جنيها إنجليزيا .

٢ ــ قرض سنة ١٨٦٦ : [بضمان دخل السكك الحديدية] :

أراد أن يدفع بعض الأقساط المتأخرة عليه وأن يشترى أملاك أخيه الأمير فاضل ، ورأى أن البلاد فى حاجة إلى مد السكك الحـديدية التى رهن دخلها ضمانا لهذا القرض الذى عرف بقرض « السكة الحديد » ، فعقد فى ٥ من يناير سنة ١٨٦٦ مع « بنك أوبنهايم » قرضاً قيمته الاسمية ٠٠٠و٠٠٠و٣ جنيه إنجليزى

بفائدة ٧٪ لمدة ٦ سنوات وسعر إصداره ٨٨٪ وحصلت الخزانة منه على مبلغ ٢,٦٤٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى وسدد فعلا هذا القرض فى مدته .

٣ — قرض سنة ١٨٦٨ [بضمان إيرادات الجمارك وعوائد الكبارى وإيراد الملح ومصايد الأسماك] :

عرف هذا القرض «بقرض المفتش» نسبة إلى وزير المالية [إسماعيل صديق] الذى عين فى نفس السنة ، . وكان « المفتش » جريئاً فى مشروعاته ، وله سلطة واسعة فى إدارة الحكومة . وقدرة على إبتداع الطرق المختلفة فى فرض الضرائب وإرهاق الفلاحين بها ، وفى اتباع الحيل فى عقـــد القروض إرضاء لمولاه كلما احتاج إلى المال ، حتى حكمت تقارير لجنة « جوشن وجوبير » بأن تصرفاته كانت السبب فى إحداث الكارثة المالية التى حلت بالبلاد ، وأنه ضر سيده أكثر مما نفعه .

إحتاج إسماعيل إلى المـال لسفره إلى باريس للاشتراك فى معرض باريس سنة ١٨٦٧ ولدفع التعويض الذى حكم به نابليـون الثالث لشركة قناة السويس ويقدر بمبلغ ٣,٣٦٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى ، ثم لتقديم المال والهـدايا إلى رجال تركيا ليحصل على لقب « خديو » [الذى حصل عليه بمقتضى فرمان سنة ١٨٦٨] . فاضطر إلى عقد قرضين مع « بنك أوبنهايم » بلغا ١١,٨٩٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى القرض الأول عقد فى شهر مايو وقيمتة نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات الإنجليزية والثانى فى شهر يوليو وقيمته نحو ثمانية ملايين من الجنيهات الإنجليزية . بفـائدة ٧٪ لمدة ٣٠ سنة وسعر إصداره ٧٥٪ ولكنه هبط إلى ½٦٠٪ ولم تحصل الخزانة المصرية منه إلا على مبلغ ٧,١٩٥,٢٨٤ جنيهاً إنجليزيا .

ولقد ضمن الخديو إسماعيل فى هذين القرضين إيرادات الجمارك وعوائد الكبارى وإيراد الملح ومصايد الأسماك . وكان يقدر الدخل منها بمليون جنيه فى السنة .

وأنفق الخديو مال القرض فى غير ماعقد له . فقد أنفق منه مليوناً على رحلته إلى الآستانة ، ونصف مليون من الجنيهات على حمـــلة السير صمويل بيكر إلى

السودان ، ومليون ونصف مليون جنيه على حفل افتتاح قناة السويس الذى يعتبر من أروع حفلات العالم ، كما أنفق أموالا كثيرة على تجديد قصوره واستبدل بأثاثها القديم أثاثا جديداً فيه روعة وفتنة للناظرين .

٤ — قرض سنة ١٨٧٣ [بضمان إيرادات السكك الحديدية والضرائب غير المقررة وعوائد الملح وجميع الموارد السابقة التى تصبح حرة] :

ساءت الحالة المالية إلى درجة كبيرة . وأصبحت الدولة عاجزة عن أن تفى بالتزاماتها ، وأمسى حدوث الكارثة أمراً محققاً . فاضطر إسماعيل إزاء ذلك إلى عقد قرض مع بنك « أوبنهايم » وقيمته الاسمية ٣٢،٠٠٠،٠٠٠ جنيه إنجليزى بفائدة سعرها ٧٪ وقسطه السنوى ٢،٢٦٥،٦٧١ جنيها مصريا وسعر إصداره ٨٤،٥٪ ولكن هبط سعر الإصدار إلى ٦٤،٥٪ ولم يصل إلى الخزانة المصرية منه إلا مبلغ ٢٠،٧٤٠،١٧٧ جنيها إنجليزيا .

وقد رهنت الدوله ضمانا للقسط السنوى ايرادات السكك الحديدية التى قدرت بمبلغ ٧٥٠،٠٠٠ جنيه ، والضرائب غير المقررة وقدرها مليون جنيه ، وعوائد الملح وقدرها ٢٠٠،٠٠٠ جنيه ، وضريبة المقابلة وقدرها مليون جنيه ، وكل الموارد التى خصصت للقروض السابقة حينما تصبح حرة .

٥ — قرض سنة ١٨٧٤ :

لم يقف الأمر عند هذه الحال ، فقد احتاج إسماعيل إلى المال فعقد قرضاً مع «بنك الإنجلو أجبشين » بمبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات بفائدة ١٤ ٪ لمدة سنة واحدة .

قروض بضمان أملاك الدائرة السنية

١ — قرض سنة ١٨٦٥ [قرض الدائرة السنية الأول] :

هبطت أسعار القطن كما استمرت أضرار طاعون الماشية وأصبح الائتمان فى المعاملات بين التجار والزراع مزعزعا ، واحتاجت الإصلاحات الداخلية إلى

الإنفاق ، فدفع هذا إسماعيل إلى عقد قرض مع « بنك انجلو أجيبشين » وقيمته ٣٫٣٨٧٫٣٠٠ جنيه إنجليزى بفائدة ٧ ٪ لمدة ١٦ سنة وسعر إصداره ٩٠ ٪ ورهن الخديو ضماناً لهذا القرض ٣٦٥٫٠٠٠ فدان من أملاكه الخاصة ولكن سعر الأصدار هبط إلى ٨١ ٪ فلم يصل منه إلا مبلغ ٢٫٧٥٠٫٠٠٠ جنيه إنجليزى ولقد أنفق مليون جنيه من هذا القرض فى شراء أملاك عمه الأمير عبد الحليم ، وكان معظمها فى الوجه القبلى ، وهى التى ضمها الى مزارعه ، لإنتاج قصب السكر وتشييد مصانع التكرير فى تلك الحقول .

٢ — قرض سنة ١٨٦٧ [قرض الدائرة السنية الثانى] .

تطلب برنامج الإصلاح الداخلى من إنشاء المدارس وحفر الترع المال ، كما دعت الحال إلى دفع الأقساط المطلوبة لقروض سنوات (١٨٦٢ و ١٨٦٤ و ١٨٦٦) فاضطر إسماعيل الى عقد قرض مع « البنك الإمبراطورى العثمانى » قيمته الإسمية ٢٫٠٨٠٫٠٠٠ جنيه إنجليزى بفائدة ٩ ٪ لمدة ١٤ سنة وسعر إصداره ٩٠ ٪ ولكن سعر الإصدار هبط إلى ٨٥ ٪ ولم يتسلم الخديو إلا ١٫٧٦٨٫٠٠٠ جنيه إنجليزى .

٣ — قرض سنة ١٨٧٠ [قرض الدائرة السنية الثالث] :

عندما أصدر السلطان فرمانه سنة ١٨٦٩ بتقييد سلطة إسماعيل فى عقد القروض لم يرقه هذا التصرف والحاجة ملحة عليه لدفع التزاماته السابقة ، فاضطر إلى أن يعقد قرضاً بضمان أملاكه مع « بنك بيشوفشيم قيمته ٧٫١٤٢٫٨٦٠ جنيهاً إنجليزياً بفائدة ٧ ٪ لمدة ٢٠ سنة وسعر إصداره ٨٧٫٥ ٪ ، ولكن سعر الإصدار هبط إلى ٧٠ ٪ ولم يصل إلى الخديو منه إلا خمسة ملايين من الجنيهات الإنجليزية .

وأنفق إسماعيل مال هذا القرض فى إنشاء مصانع السكر ومد الخطوط الحديدية وشراء الفرمانات السلطانية التى تزيد من حقوقه فى الملك والحكم وتعطيه حرية عقد القروض حتى يستقل استقلالا ذاتياً فى تصريف أمور البلاد .

سلطة الخديو فى عقد القروض

رأينا اندفاع تيار القروض ، واسترسال إسماعيل فى عقدها ، وكانت كل من الدول الأوربية وتركيا مسئولة عن هذه السياسة ، إذ نجد الدول الأوربية تشجع البيوتات المالية فيها على عقد القروض معه لعلها تحصل من وراء ذلك على كسب اقتصادى ومغنم سياسى . وفى نفس الوقت كثيراً ما كانت هذه الدول تلجأ إلى الباب العالى مستهجنة السياسة المالية المصرية ، لحمل هذا تركيا على أن تصدر فرماناً فى سنة ١٨٦٩ يحرم على الخديو عقد قروض إلا إذا أبديت الأسباب الدافعة إلى ذلك مع موافقة تركيا . وقد حتمت عليه ألا يعقد قرضاً لمدة خمس سنين على الأقل ، على أن تركيا التى وقفت هذه الوقفة ، هى التى قدم إليها اسماعيل الهدايا والمال ثمناً لحصوله على فرمان سنة ١٨٧٢ الذى ألغى قيود فرمان سنة ١٨٦٩ ، وأصبح لإسماعيل الحرية فى عقد القروض دون طلب سابق وانتظار إذن من السلطان .

الحق أننا لم نجد سياسة مرسومة تسعى لتحقيق مصالح الأمة المصرية ، إنما كان كل شىء يدور حول أغراض خاصة ومآرب ذاتية ، فالدول الأجنبية تنصب الشباك لمصر لتغرقها فى مآزق مالية لتصل إلى أهداف مرسومة ، وهى تصول وتجول وتتسابق فى هذا الميدان ، وقد اشتدت المنافسة السافرة بين انجلترا وفرنسا بعد أن فتحت قناة السويس ، وأقبلت كل منهما على شراء سندات الدين المصرى (وبخاصة بين سنتى ١٨٧٠ و ١٨٧٦) وتركيا لا تبغى من وراء حكمها فى مصر غير الأموال وزيادة مقدار الجزية دون أن تسعى إلى تحقيق اصلاح مافى البلاد ، وحسبنا أن هذا اللون من الحكم يرى الصالح فى عقد القروض ثم ينقلب فى توجيهها الى عكس ما رسم ، وليس من وراء هذا التغيير غير المال الذى دفع ثمناً له .

جملة الدين الثابت

بلغ الدين الثابت حتى سنة ١٨٧٣ مبلغاً كبيراً جملته ٦٨،٤٩٧،١٦٠ جنيهاً إنجليزياً ، لم يدخل منه الخزينة المصرية إلا ٤٧،٣٥٧،٤٢٤ جنيهاً إنجليزياً أى بفرق ٢١،١٣٩،٧٣٦ جنيها مصرياً قيمة ما أفادته بنوك الأصدار وحملة السندات بتخفيض سعر الإصدار نتيجة المناورات التى قامت بها [البنوك] من جهة وإعراض الممولين عن شراء السندات من جهة أخرى وقبول اسماعيل هذا التخفيض لشدة حاجته إلى المال وظهوره بمظهر التسرع فى الحصول عليه . وبالبحث وراء الحقيقة نجد أن ما وصل الخزينة المصرية فعلا من النقود هو ٣٦،٧٩٢،٠٧٧ جنيها مصرياً والفرق ١٠،٥٦٥،٣٤٧ جنيها مصرياً استقطع من القروض لاستهلاك سندات على الخزينة لم تدفع قيمتها الاسمية بالكامل أيضاً .

ويضاف الى جملة الدين الثابت دين سائر بلغ قدره حوالى ٢٥ مليون جنيه .

القروض الداخلية

١ — قرض المقابلة سنة ١٨٧١

حينما صدر فرمان سنة ١٨٦٩ بفرض قيود على اسماعيل فى الاستدانة عقد قرضاً سنة ١٨٧٠ بضمان أملاك الدائرة السنية ، وهو القرض الثالث ، واتفق أن قامت فى هذا الوقت الحرب السبعينية بين ألمانيا وفرنسا ، فاضطربت الأسواق الأوربية ، وقبضت بيوت المال يدها عن الإقراض فلجأ اسماعيل المفتش الى ما لجأ إليه نابليون أثناء الحملة الفرنسية على مصر بأن سد ما احتاجت إليه الحملة من المال بإصدار أمره المعروف فى ١٦ من سبتمبر سنة ١٧٩٨ الخاص بتمليك الأراضى مقابل تسجيل معين واجراءات خاصة .

لجأ الخديو اسماعيل بمشورة وزير ماليته اسماعيل المفتش الى الفلاحين ليبيع لهم حق رقبة الأراضى الزراعية ويقلل من الضرائب العقارية لينال المال اللازم

له ، فأصدر قانون المقابلة فى ٣٠ من أغسطس سنة ١٨٧١ الذى نص على أن من يدفع للحكومة مبلغاً من المال يعادل قيمة ما يدفعه من الضرائب العقارية ست مرات سواء كان على دفعة واحدة أو أقساط متتابعة لمدة ست سنوات [وذلك علاوة عن الضريبة السنوية] يتمتع مقابل ذلك بالحصول على سند تمليك أرضه ملكية تامة ، أى يحصل على حق الرقبة كما يتمتع بإعفائه من نصف الضرائب العقارية المقررة عليه على الدوام وتحسب فوائد عما يدفع مقدماً بواقع ٨½ ٪ ، وقد كان القصد من هذا ، أن مال المقابلة يسدد كل الديون التى على الحكومة .

ولم تحصل الحكومة فى السنة الأولى من تنفيذ القانون الا على مبلغ ثمانية ملايين من الجنيهات ، فاضطرت الى تسهيل عملية الدفع بمد أجل الأقساط الى ١٢ سنة ، واستمرت الحكومة تحصل المقابلة الى أن أوقف العمل بهذا القانون فى ٧ من مايو سنة ١٨٧٦ وأعيد العمل به فى نفس السنة ، واعتبرت ايراداته ضمن الإيرادات العامة وأصبحت ضمن المبالغ المخصصة لاستهلاك الدين . وبلغ ما حصلته الحكومة فى سنة ١٨٧٧ من المقابلة ٢٣٫٥ مليون جنيه .

وألغى العمل بالقانون مرة أخرى فى ٦ من يناير سنة ١٨٨٠ وقضى قانون التصفية فى ١٧ من يوليه سنة ١٨٨٠ بأن ما دفع منها يخصم منه ما كان مطلوباً للحكومة سواء فى ذلك متأخرات الأموال أو الديون ويرد الباقى الى أصحابه مقسطاً على خمسين سنة بشرط أن يكون قسطها السنوى ١٥٠ ألف جنيه مصرى .

وقد جاء فى الاتفاق الذى عقد بين انجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ أن تستمر الحكومة المصرية فى دفع القسط السنوى للمقابلة حتى ٣٠ من يونيه سنة ١٩٣٠ وهى السنة التى استهلك فيها هذا الدين .

٢ — قرض الرزنامة

أعلن إسماعيل المفتش أن مصلحة الرزنامة تتولى القيام بمشروعات تجارية وصناعية ، وأنها تصدر سندات بما لا يزيد عن خمسة ملايين من الجنيهات يكون سعر إصدارها ١٠٠ ٪ ويتراوح ثمن السند بين ٢½ و ٥ جنيهات بفائدة ٩ ٪

ولجأت الحكومة إلى تنفيذ هذا القرض بالضغط كما فعلت فى تنفيذ قانون المقابلة ، وبلغ ماأسهم الأهالى فيه من سندات هذا القرض الإجبارى ٣٠٤٢٠٠٠ جنيه ، ولم تدفع الحكومة إلا جزءاً قليلا من فوائد السنة الأولى فقط .

بيع أسهم قناة السويس سنة [١٨٧٥]

بدأت سنة ١٨٧٥ والبلاد تئن من أعبائها المالية ، والحكومة تدبر الأمر لمواجهة دفع الأقساط المستحقة عليها من الديون السابقة ، ولم يبق فى جعبة إسماعيل المفتش من الحيل فى الحصول على المال والخروج من المأزق الذى وقعت فيه البلاد إلا أن يعرض على الخديو، رهن أو بيع آخر صفقة فى جعبة الحكومة المصرية وهى أسهم قناة السويس وقدرها ١٧٦٦٠٢ سهما والتى كانت بدء الشر فى عقد القروض فى عهد سعيد ، وكان ثمن الصفقة يساوى $\frac{٧}{١٦}$ أو ٤٤٪ من رأس مال الشركة وهى صفقة تجارية وسياسية هامة .

وتنافست فرنسا وانجلترا فى شراء الأسهم ، ولعب كل دوره للحصول عليها ، وهما يعرفان تمام المعرفة حاجة إسماعيل إلى المال ، فأرسل بيت « Dervieu » الفرنسى إلى أحد أفراده وهو مقيم فى مصر بأن يتصل بالخديو ويعقد معه إتفاقا شفويا على شراء الأسهم بمبلغ ٩٢ مليون فرنك ، ولكن قبل أن تتم الصفقة علم « دزرائيلى » بذلك ، فأرسل إلى قنصل إنجلترا العام فى مصر بأن يتصل بالحكومة المصرية ، ويعرض عليها إستعداد بريطانيا لرهن الأسهم عندها أو شرائها بثمن أعلى من الثمن لذى عرضه البيت الفرنسى ، ووافق إسماعيل على بيعها للحكومة البريطانية بمبلغ ٣،٩٧٦،٥٨٢ جنيها إنجليزيا .

استطاع « دزرائيلى » أن يتم الصفقة دون أن يلجأ إلى موافقة الوزارة البريطانية ولا إلى البرلمان الإنجليزى ، ولكنه رغم ذلك استطاع أن يكسب عملا سياسياً لبريطانيا ، باشتراكه فى الإشراف على القناة وحصوله على عضوية مجلس إدارتها ، كما جنى أرباحا مالية مما تدره هذه الأسهم على الحكومة البريطانية

من الأرباح كل عام . فضلا عما تساويه من مال هو أضعاف أضعاف ماأشتريت به .

الأزمة المالية والتدخل الأجنبي [١٨٧٦ — ١٨٧٩]

كان بيع أسهم قناة السويس سنة ١٨٧٥ آخر الموارد التى استنزفتها الحكومة للحصول على المال . ولم تتمكن من عقد قروض بعد ذلك . وهنا نتساءل : كيف يمكن للدولة وهـذه حالتها أن تستمر فى الإنفاق على برامج الإصلاح ، ومطالب الحكم ، والوفاء بالتزاماتها بدفع أقساط القروض السابقة ، دون أن تختل مواردها وتضطرب ميزانيتها ؟ وفيم ولماذا كانت القروض السابقة ؟

الواقع أن ثلاث السنوات الأخيرة من حكم إسماعيل سنوات عجاف ، مظاهرها عسر مالى وأزمة جارفة ، وحقيقتها تدخل أجنبي واحتلال مالى ، سبق الاحتلال السياسى ، بل مهد له ، وكانت قواعد ارتكاز زحف عليها ووصل بهـا إلى أهدافه ونفذ إلى أغراضه .

بدأ اسماعيل فى مستهل هذه الفترة يشعر بالـكارثة من جهة والحاجة الى العلاج من جهة أخرى ، فلجأ الى الاستعانة بخبراء فى الشئون المالية فطلب من انجلترا وفرنسا خبراء لتقديم آراء يمكن الانتفاع بهـا فى حل الأزمة التى استحكمت فى موارد البلاد .

وسرعان ما تنافست انجلترا وفرنسا فى هذا الميدان وتسابقت كل منهما الى تقديم الخبراء ، حتى تسبق كل الأخرى فى التدخل فى شئون البلاد بحجة المحافظة على مصالح رعاياها من الدائنين .

وهكذا استمرت المنافسة بينهما للتدخل فى شئون مصر فى القرن التاسع عشر . بدأ هـذا بالتدخل العسكرى ممثلاً فى الحملة الفرنسية من جهة وأسطول نلسن والحملات البرية الهندية الإنجليزية من جهة أخرى لإخراج الحملة من مصر وانتهى بالتـدخل المـالى عن طريق القرض فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ووصلوا إلى غرضهم بسبل مختلفة وأسلحة متباينة ، وإن كانت النتيجة واحدة ،

وهى الاعتداء على استقلال البلاد والإنتفاع بموقعها الجغرافى ، وتوجيه سياستها إلى ما فيه مصالحهم .

وقد شاهدت البلاد فى هذه الفترة القصيرة والأخيرة من حكم إسماعيل أحداثاً ليس لها عهد بها من قبل : شاهدت الخبراء الماليين من انجلترا وفرنسا لدراسة أسباب الأزمة والكشف عن عواملها حتى يمكن علاجها ، وفرضت عليها نظم وتقارير أجنبية تسير البلاد على هديها ، وشاهدت إفلاس الدولة فى ماليتها وعجزها عن متابعة الإنفاق والسير بأحوال البلاد للوصول إلى الحكم الصالح ، وشهد التاريخ الدولة نفسها تسلم مواردها المالية وتخسر المعركة الاقتصادية بإنشاء إدارات حكومية يشرف عليها الأجانب ، بل إن البلاد وافقت مرغمة على زحف الأجانب إلى كراسى الحكم والوصول إلى منصب الوزراء ، كل ذلك كان سريعاً فى تطوره ، خطيراً فى نتائجه ، يحمل معه انهياراً لأحوال البلاد المالية والسياسية .

ونورد فيما يلى هذه الأحداث للدراسة والتمحيص :

بعثة كيف سنة [١٨٧٦]

طلب إسماعيل من انجلترا أن ترسل له موظفاً مالياً يدرس شئون المالية المصرية ، ويقدم بخبرته مشورة تنتفع بها البلاد وتسير الحكومة على هديها . فاستغلت الحكومة الإنجليزية الظروف ، وأرسلت بعثة على رأسها مالى إنجليزى شهير هو « استيفن كيف » عضو مجلس العموم البريطانى . وصلت البعثة إلى مصر وفحصت الحالة المالية وقدمت تقديرها فى سنة ١٨٧٦ ، ولما عرفت فرنسا بذلك أرسلت من تلقاء نفسها المسيو « Villet » ليعاون الخديو فى تنظيم ماليته ، ولكن إنجلترا قامت بالمناورات التى أجبرت الخديو على أن يترك ما أشار به الخبير الفرنسى . هكذا كانت الأزمة المالية مسرحا لمظاهر المنافسة بين انجلترا وفرنسا .

درست بعثة « كيف » حالة مصر المالية ، وبحثت عن دخل الدولة ونفقاتها ، والقروض وأسباب عقدها ، ووسائل إنفاقها ، وختمت أبحاثها بتقرير مفصل

يهدف إلى أن تسير مالية البلاد فى طريق مرسوم أهدافه ما يأتى :

١ — تخصيص حصيلة قرض المقابلة لتسديد القروض القصيرة الأجل التى عقدت سنوات [١٨٦٤ ، ١٨٦٥ ، ١٨٦٧] ويلاحظ أن القرضين الأخيرين هما قرضا الدائرة السنية الأول والثانى .

٢ — تحويل القروض الأخرى الطويلة الأجل وهى قروض سنوات [١٨٦٢ ، ١٨٦٨ ، ١٨٧٠ ، ١٨٧٣] إلى دين واحد قدره ٧٥ مليون جنيه إنجليزى لمدة ٥٠ سنة وفائدته ٧ ٪ .

٣ — إنشاء إدارة لرقابة وضبط أنواع الإيرادات وتسليم متحصلاتها ومراعاة الدقة فى صرفها .

٤ — لا تعقد الحكومة قرضاً جديداً إلا بعد موافقة إدارة المراقبة المالية للبلاد .

كانت البعثة ترمى بعملها هذا إلى توحيد الديون ومد أجلها حتى يكون هناك فسحة من الوقت لقدرة الدولة على الوفاء ، كما هدفت إلى وجود إدارة للمراقبة لضبط الإيرادات والمصروفات ، والتحكم فى سياسة القروض الجديدة .

توقف الحكومة المصرية عن الدفع وعلاج الأزمة

صدر أمر عال فى أبريل سنة ١٨٧٦ بأن الحكومة المصرية تتوقف عن دفع الأقساط المستحقة عليها بسبب الأزمة المالية ، وعسرها المالى ، وعدم قدرتها على القيام بالإلتزامات المفروضة عليها قبل حملة السندات ، وصرف « البونات » ، وأرادت الحكومة أن تعالج الأزمة من جانبها بطرق ألحت الظروف باتباعها ، ليكون ذلك رداً على المناورات التى تقوم بها الدول الأجنبية وزيادة الثقة فى أعمال الحكومة المصرية ، وهذه الطرق هى :

انشاء صندوق الدين سنة [١٨٧٦]

أرادت الحكومة أن تساير الظروف بأن توحد الديون ولذلك أصدرت فى ٢ من مايو سنة ١٨٧٦ أمراً عالياً بإنشاء صندوق الدين تشرف على إدارته لجنة من الأجانب يعينهم الخديو بناء على ماتعرضه الدول صاحبة المصالح فى هذا الصدد ، وجعل اختصاص هذه اللجنة الإشراف على تسلم الإيرادات المخصصة للدين .

وقد خصص لدفع أقساط الدين واستهلاكه إيرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط ، وعوائد الدخولية فى كل من القاهرة والإسكندرية ، وإيراد جمارك الإسكندرية والسويس وبور سعيد ورشيد ودمياط والعريش ، وإيراد السكك الحديدية ، ورسوم الدخان ، وضريبة الملح ، ومصائد الأسماك ، ورسوم « الكبارى » ، وإيراد « كوبرى » قصر النيل ، وعوائد الملاحة فى النيل ، وإيراد أطيان الدائرة السنية . وقضى الأمر بأن الموظفين الذين عهد إليهم بتحصيل هذه الإيرادات عليهم أن يوردوها إلى صندوق الدين ، ويقدر مجموع هذه الموارد المذكورة بمبلغ ٦،٤٧٥،٢٥٦ جنيها إنجليزيا ، ويدخل فى ذلك المبلغ الذى قرر على الدائرة السنية ومقدارة ٦٨٤،٤١١ جنيها إنجليزيا .

ولا شك أن هذه الموارد المختلفة التى خصصت لاستهلاك هذا الدين قد شلت موارد الخزينة المصرية ، وارتبكت بها أحوال البلاد المالية ، وعطلت تنفيذ الإصلاحات المختلفة ، وزعزعت الثقة المالية بين الأفراد فى المعاملات ، وجعلت السوق التجارية مضطربة ، وأتاحت الفرصة للذين ينتهزون الفرص من الأجانب أن يجنوا ثمار أفعالهم ، وينجحوا فى مناوراتهم .

وقد قضت الحكومة على نفسها فى هذا الأمر بأنه لا يحق لها أن تتخذ أى إجراء بشأن تخفيض الموارد السابقة [وبخاصة الضرائب العقارية] إلا بعد موافقة لجنة صندوق الدين ، على أن تكون المحاكم المختلطة هى المختصة بنظر كل الدعاوى

التى يرفعها صندوق الدين على الإدارة المالية حفظاً لمصالح الدائنين .

وكان صندوق الدين أول هيئة رسمية لحل الأزمة المالية ، وينطوى وجودها على اعتراف الدولة بالتدخل الأجنبي فى شئون مصر المالية والإدارية ، إذ أصبح لها سلطة واختصاصات واسعة المدى فى جباية الإيرادات وتسلمها وفرض الضرائب وغير ذلك من أنواع التدخل فى مالية البلاد .

توحيد الديون

أخذت الحكومة المصرية بما جاء فى تقرير بعثة «كيف» بشأن توحيد الديون، ولكن خالفتها فى أن يكون التوحيد مقصوراً على الطويل الأجل منها ، بل جعلته يشمل أنواع القروض كلها وهى قروض الحكومة ودين الدائرة السنية والديون السائرة فتصبح ديناً موحداً ، وصدر بذلك الأمر العالى فى ٧ من مايو سنة ١٨٧٦ ينظم توحيد الدين على النحو الآتى :

(ا) توحيد الديون جميعها إلى دين موحد قدره ٩١ مليون جنيه إنجليزى بفائدة ٧ ./. لمدة ٦٥ سنة .

(ب) تستبدل بقروض سنوات ١٨٦٢ ، ١٨٦٨ ، ١٨٧٠ ، ١٨٧٣ ، الطويلة الأجل ، سندات جديدة من الدين الموحد بكامل قيمتها .

(حـ) تستبدل بقروض سنوات ١٨٦٤ ، ١٨٦٥ ، ١٨٦٧ ، القصيرة الأجل ، سندات جديدة بواقع ٩٥ ./. من قيمتها الإسمية . ولما كانت سندات قرض ١٨٦٧ فائدتها ٩ ./. وأصبحت ٧ ./. بموجب السندات الجديدة فقد تقرر تعويض حملة سنداته بإعطائهم سندات إضافية من الدين الجديد تعادل قيمة المبلغ الناتج عن فرق الفائدة .

(د) تستبدل بسندات الدين السائر سندات جديدة بواقع ٨٠ ./. من قيمتها الإسمية .

(هـ) تعتبر الموارد التى تخصص لاستهلاك سندات الدين الموحد هى تلك التى

جاءت فى الأمر العالى الخاص بموارد صندوق الدين.

انشاء مجلس المالية الأعلى

لجأ الخديو إلى إنشاء مجلس المالية الأعلى للبلاد لتشيع الثقة المالية بالدولة وأصدرأمره فى ١١ من مايوسنة ١٨٧٦ بإنشاء هذا المجلس يضم ثلاث إدارات :

الإدارة الأولى : خاصة بالتفتيش على جميع الإيرادات وخزائن المالية .

الإدارة الثانية : لمراقبة الإيرادات والمصروفات .

الإدارة الثالثة : لمراجعة الحسابات .

أما أعضاء هذا المجلس فيعينون بأمر عال من الخديو ، وعددهم أحد عشر عضواً ، وهم الرئيس وعشرة مستشارون [خمسة من المصريين وخمسة من الأجانب] وقد صرح للمجلس بأن يطلب ما يرى طلبه من البيانات والإيضاحات والأوراق من شتى المصالح .

وبهذا نفذت الحكومة ما جاء فى تقرير بعثة «كيف» من حيث توحيد الدين ووجود رقابة على الإيرادات والمصروفات والقيام بتوجيه موارد البلاد للوفاء بالالتزامات ، وكان هذا التنفيذ بأسلوبها الخاص ممثلا كما سبق فى انشاء صندوق الدين وتوحيد الدين وانشاء مجلس المالية الأعلى ، تفادياً للضغط الأجنبي وإجبار الحكومة على تنفيذ ما يريدونه حرفياً ، إلا أنه مع هذا التحايل قضت الأحداث بتدخل الأجانب وقبضهم على الإيرادات ، وتوجيه السياسة المالية ومراقبة الإيرادات والمصروفات .

بعثة جوشن وجوبير

لم ترض انجلترا بالقرارات التى أصدرها الخديو فيما يخص إنشاء صندوق الدين ، إذ أن هذه الإدارة لم تمكن انجلترا من التدخل المنفرد فى مالية البلاد بالطريقة التى ترضاها ، وتصون مصالح رعاياها ومصالحها وبرنامجها الجديد ،

ولذلك احتج مندوبها ، ولكن - صوناً لمصالح رعاياها ومسايرة للأحداث السائرة - رضيت أن ترسل بعثة على رأسها [جورج جوشن] ليشترك مع « جوبير » الخبير الفرنسى فى فحص ماليـة البلاد من جديد ، وقد وصلا إلى مصر فى أكتوبر سنة ١٨٧٦ ، وقاما بعملهما بعد أن قدمت الحكومة المصرية كل التسهيلات اللازمة للبحث والدراسة ، ثم قدمت اللجنة تقريراً بينت فيه أسباب الاضطراب المالى ورجعته إلى فساد الإدارة المالية من جهة وإلى تصرفات الخديو ووزير ماليته [اسماعيل المفتش] من جهة أخرى .

ورأت اللجنة علاجاً للأزمة وصوناً لمصلحة الدائنين وإصلاحاً لمالية مصر أن ترسم طريق التنظيم كالآتى :

١ — جعل الدين العام ٥٩ مليون جنيه إنجليزى بدلا من الدين الموحد الذى رأى الخديو تكوينه من ٩١ مليون جنيه .

٢ — فصل دين الدائرة السنية وقدره ٨٫٨١٥٫٤٣٠ جنيهاً إنجليزياً عن دين الحكومة .

٣ — فصل الديون القصيرة الأجل وهى التى عقدت فى السنوات (١٨٦٤ ، ١٨٦٥ ، ١٨٦٧) وتسديدها من حصيلة المقابلة [وهـذا ما أشارت به لجنة « كيف » السابقه] .

٤ — إصدار دين ممتاز جديد قدره ١٧ مليون جنيه إنجليزى بضمان إيرادات السكك الحديدية وميناء الإسكندرية ، على أن يعهد بإدارة السكك الحديدية وميناء الإسكندرية إلى هيئة أجنبية بها عضوان مصريان .

٥ — تتكون المراقبة المالية بدلا من المجلس الأعلى للمالية ويعين الخديو لها مراقبين عامين [إنجليزياً وفرنسياً] لمدة خمس سنوات ويكون لهما السلطة التامة على الإيرادات والمصروفات .

٦ — تؤلف لجنة للدين العام ، وتبقى ما بقى هـذا الدين ، ومأموريتها أن تسلم المراقبين العامين الإيرادات ، وتضع المخصص منها لخدمة الديون فى [بنكى

انجلترا وفرنسا] وبذلك تعتبر اللجنة أن صندوق الدين يظل قائماً لحين استهلاك الدين كله .

الحكومة المصرية وتنفيذ مقترحات اللجنة

وإزاء حاجات الأجانب وحاملى سندات الديون وضغط اللجنة التى قدمت تقريرها ، أصدر الخديو أمره فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ بتنفيذ المقترحات التى جاءت فى تقرير لجنة « جوشن وجوبير » من حيث تنظيم الدين وفصل دين الدائرة السنية والدين القصير الأجل عن الدين العام وإنشاء الدين الممتاز وبفرض المراقبة الثنائية على الإيرادات والمصروفات وتكوين اللجنة المختلطة لإدارة السكك الحديدية وميناء الإسكندرية واستمرار لجنة صندوق الدين لضمان استهلاك القروض ، مما أدى إلى تنفيذ أغراض الأجانب فى توجيه السياسة المالية للبلاد وزيادة نفوذهم والوصول الى أهدافهم .

لجنة التحقيق العليا سنة [١٨٧٨]

وعلى الرغم من الإجراءات التى اتبعت فإن مالية البلاد استمرت فى اضطراب واحتاج الأمر الى تأليف لجنة لفحص الإيرادات والمصروفات من جديد ، فأصدر الخديو أمره فى ٢٧ من يناير سنة ١٨٧٨ بتعيين لجنة أوربية للتحقيق أطلق عليها « لجنة التحقيق العليا » وتألفت من :

المسيو فرناند دى لسبس رئيساً والسير ريفرز ولسون ورياض باشا وكيلين وبعضوية أعضاء صندوق الدين وهم المسيو بلينيير والمسيو بارافللى والمستر بارنج [اللورد كرومر فيما بعد] والمسيو فون كريمر وبسكرتارية المسيو ليرون ديرول ثم كاتب الجلسات المسيو كولون المحامى .

وكان عمل اللجنة فحص كل نواحى إيرادات الحكومة ومصروفاتها ، ووصلت إلى أن مصدر الأزمة المالية الناشئة يرجع إلى عدم وجود ميزانية صحيحة ،

واقترحت عدة نظم للضرائب وإلغاء الضرائب الصغيرة ذات الإيراد القليل ، كما رأت أن ينزل الخديوعن أملاكه ، وأن تقررالحكومة للأسرة الخديوية مخصصات وأن يوقف العمل بقانون المقابلة ، وقررت فى ختام تقريرها أن الحكومة المصرية أصبحت فى حالة افلاس حقيقى من منذ أبريل سنة ١٨٧٦ ولذلك يجب اتخاذ بعض التدابيرالحاسمة لتحسين المالية المصرية ولا يكون ذلك إلا بتشكيل لجنة لتصفية ديون الحكومة .

الأجانب ومناصب الحكم

اتخذ الأجانب من التدخل فى الشئون المالية للبلاد وسيلة للوصول الى المناصب الوزارية والاشتراك فى الحكم ، فأصدر الخديو فى ٢٨ من أغسطس سنة ١٨٧٨ أمراً بتأليف وزارة مختلطة من المصريين والأجانب وعهد برئاستها إلى نوبار وتولى منصب وزير المالية فيها السير ريفرز ولسون الإنجليزى وتولى وزارة الأشغال المسيو دى بلينير الفرنسى ، وقد ألغيت بذلك المراقبة الثنائية .

ديون الدومين سنة [١٨٧٨]

كان من باكورة أعمال الوزارة المختلطة الأولى صدر أمر عال فى ٢٦ من أكتوبر سنة ١٨٧٨ قضى بتنازل الأسرة الخديوية عن بعض أملاكها للحكومة وبإصدارقرض مالى جديد من بنك « روتشيلد » قيمته الإسمية ٨٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه إنجليزى وفائدته ٥ ٪ وسمى هذا القرض بدين روتشيلد أو قرض الدومين .

وقد ضمن هذا القرض أملاك عهد بإدارتها إلى لجنة دولية بلغ مقدارها ٤٢٥٫٧٢٩ فداناً [كما أضيف إلى الضمان ما يحصل من ضريبة الأطيان فى مديرية قنا باتفاق ١٤ من إبريل سنة ١٨٨٠] .

وإذا لم يكف الإيراد المتحصل من هذا الضمان كله لدفع أقساط هذا القرض يؤخذ الفرق من إيرادات الحكومة .

وقد أبيح لهذه اللجنة الإدارية [بمقتضى الاتفاقية المعقودة مع بنك روتشيلد في ٣١ من أكتوبر سنة ١٨٧٨] أن تبيع هذه الأملاك كلها أو بعضها وتخصص صافى المتحصل من هذه المبيعات مع ما يزيد من الإيرادات بعد تسديد الفوائد لاستهلاك القرض بطريق القرعة بواقع ١٠٠ ٪ أو بطريق الشراء بسعر السوق.

الوزارة الوطنية سنة [١٨٧٩] وقانون التصفية الأول

وفى سنة ١٨٧٩ تألفت وزارة ثانية مختلطة ثم استقالت وخلفتها وزارة شريف ، وكانت وزارة وطنية بحتة شكلت فى شهر إبريل سنة ١٨٧٩ وقد عرضت منصبي الرقابة على بارنج [كرومر] ودى بوجاس [خلف دى بلنيير] فرفضا واحتجت لجنة التحقيق العليا على إقصاء الوزيرين الأوربيين من الوزارة فقدمت هذه اللجنة استقالتها ، ثم تدخلت الدول لحل الأزمة بإعادة الرقابة الثنائية بأمر عال صدر فى ١٥ من نوفمبر سنة ١٧٧٩ .

وقد أصدرت الوزارة فى ١٢ من إبريل أمراً عالياً بتصفية الديون على أن تكون فائدة الدين الموحد ٦٪ مع تخصيص قسط سنوى له ، وأن تبقى القروض القصيرة الأجل للسنوات [١٨٦٤و١٨٦٥و١٨٦٧] على ما هى عليه ، بعددها وفوائدها ، كما يبقى دين الدومين ودين السكك الحديدية على حالها ، وتقوم الحكومة أيضاً بدفع المبالغ المتأخرة لبعض المقاولين . غير أن الدول احتجت على هذه التصفية ولم تقبلها وقام النزاع بينها وبين الحكومة المصرية وظل الحال على هذه الصورة حتى صدر فرمان من الباب العالى بعزل الخديو إسماعيل فى ٢٦ من يونيه سنة ١٨٧٩ وتولية نجله محمد توفيق على مصر .

الفصل الثالث

الدين العام من [١٨٨٠] إلى الوقت الحاضر

استطاعت الدول الأجنبية أن تتخذ من قروض رعاياها وحملة سندات الدين المصرى العام وسيلة لتثبت عجز المالية المصرية عن الوفاء بالسير بدفة أمور الحكم ، فكان عزل إسماعيل ، ثم رسمت لنفسها طريقاً للتغلغل فى اقتصاديات البلاد ، والتدخل فى أمورها السياسية كان من ورائه أن دبت المنافسة بينها [وبخاصة بين فرنسا وانجلترا] وقد أعدت انجلترا العدة لاحتلال البلاد (١٨٨٢) ، وذلك بوضع سياسة مالية للبلاد تحاول بها أن تعالج الأحوال المالية فيها ، ويمكن بيان الخطوط الرئيسية لهذه السياسة فيما يلى :

أولا — تأليف لجنة للتصفية لتغيير قانون التصفية الذى صدر فى سنة ١٨٨٠ .

ثانياً — العمل على إيجاد وفر من مصادر مختلفة يتكون منه احتياطى لمالية البلاد .

ثالثاً — تخفيض سعر فائدة سندات الدين العام بأنواعه المختلفة حتى تخفض الأقساط السنوية التى تدفع .

رابعاً — الاتفاق الفرنسى الإنجليزى الذى عقد سنة ١٩٠٤ لتنفيذ سياسة مالية متفق عليها .

وسنشير إلى الأهداف التى رسمتها هذه الخطوط الرئيسية لنوضح أمام الباحث السياسة المالية التى سارت فيها البلاد .

أولا : قانون التصفية فى [١٧ من يوليه سنة ١٨٨٠]

فى مستهل عهد محمد توفيق صدر أمره فى ٣١ من مارس سنة ١٨٨٠ بتكوين لجنة التصفية يرأسها « السير ريفيرز ويلسون » الإنجليزى وبعضوية خبراء من الأجانب والمصريين فى الشئون المالية ، وهدفها دراسة الخطة التى يجب أن تسوى بها المشاكل المالية بين الحكومة المصرية ودائنيها ، واستطاعت اللجنة أن تعد تقريرها الذى رسم هذه الخطة وصدر به قانون التصفية فى ١٧ من يوليه سنة ١٨٨٠ الذى رمى إلى ما يأتى :

١ — أن تحل الدول الأجنبية محل الدائنين ، وأن يكون لهذه الدول الحق فى مفاوضة الحكومة المصرية فى كل ما يتعلق بالتسويات المالية المقبلة . كما حصلت على الضمانات التى خصصت الحكومة المصرية دخل مواردها لاستهلاك الدين العام ، كما نص هذا القانون على أن الحكومة المصرية لا تستطيع تغيير مصادر دخول هذه الضمانات زيادة أو قلة إلا بعد موافقة هذه الدول صاحبة الديون .

وعلى هذا حولت الدول الأجنبية دين رعاياها إليها ، وأصبحت صاحبة الكلمة الشرعية فى الدفاع عن حقوقها قبل الالتزامات المصرية . واتخذت من هذه الأحداث نقط ارتكاز لها للتدخل فى شئون البلاد تدخلا قام على المنافسة بينها مما أدى إلى أن تعد انجلترا العدة لاحتلال البلاد .

٢ — رأت لجنة التصفية أن حالة الميزانية لا تفى بأغراض الإصلاح ، فوافقت على عقد قرض جديد يستخدم فى المصالح العاجلة بسندات ممتازة قدرها مبلغ ٥و٧٤٣و٨٠٠ جنيه إنجليزى .

٣ — فرض ضريبة جديدة [تعد موردا جديدا] على الدخان وخصصت ضريبته لسداد الدين الموحد .

٤ — أن تستولى الحكومة المصرية على أطيان الدائرة السنية ، وتحول عليها

دين هذه الدائرة البالغ ٩,٥١٢,٩٠٠ جنيه . وتأليف لجنة دولية تشرف على إيرادات هذه الأطيان .

٥ — تخصص إيرادات مديرية قنا لاستهلاك أقساط قرض الدومين .

٦ — إلغاء العمل بقانون المقابلة وتخصيص مبلغ ١٥٠ ألف جنيه لمدة خمسين سنة لاستهلاك المبالغ التى دفعها أصحاب الأطيان طبقاً لأحكام هذا القرض .

ثانياً : إيجاد وفر لتكوين احتياطى للدولة

هدفت السياسة الجديدة إلى أن تعد موارد جديدة كبيع أراضى الدولة الصالحة للزراعة أو الأراضى الحرة المعدة للبناء ، وغير ذلك من الموارد حتى يتكون منها إيراد جديد يتسبب عنه وفر يتكون منه احتياطى يتسلمه صندوق الدين ويحتفظ به للإنفاق منه عند الحاجة ، ويستخدم فى استهلاك أقساط الديون .

ثالثاً : تخفيض أقساط الديون بتخفيض سعر الفائدة

صدرت عدة أوامر سنة ١٨٩٠ ، الغرض منها إصدار سندات جديدة للأنواع المختلفة للدين العام ، تكون سعر فائدتها أقل من الفائدة القديمة التى يسهل هذا التخفيض العبء عن استهلاك الدين بتخفيض أقساط . وشمل التخفيض سعر الفائدة الآتى :

١ — إصدار سندات جديدة للدين الممتاز بسعر الفائدة ٣½ ٪

٢ — « « « لدين الدومين « « ٤¼ ٪

٣ — « « « لدين الدائرة السنية « « ٤ ٪

وحدد يوم ١٥ يولية سنة ١٨٩١ آخر موعد لتحويل السندات القديمة لهذه الديون إلى سندات جديدة بأسعار فائدتها المخفضة . وكان الإتفاق بين الحكومة المصرية وبين الدول الأجنبية أن هذه القروض لا تستهلك إلا بعد ١٥ سنة كاملة .

رابعا : الاتفاق الانجليزى الفرنسى سنة [١٩٠٤]

كانت المنافسة على أشدها بين فرنسا وانجلترا فى القرن التاسع عشر ؛ ولما احتلت انجلترا مصر حاولت فرنسا أن تحل شمالى أفريقية . وبدأ القرن العشرون ، وكان لابد أن يتم الاتفاق بين الدولتين المتنافستين على مناطق النفوذ التى احتلتها كل منهما ، فاعترفت فرنسا باحتلال انجلترا لمصر كما اعترفت انجلترا باحتلال فرنسا لمستعمراتها فى شمالى أفريقية ؛ وشمل الاتفاق بين فرنسا وانجلترا [فيما يخص مصر] اتفاق سنة ١٩٠٤ لتوحيد السياسة المالية للبلاد واعترف الخديو عباس الثانى بشروط هذا الاتفاق فى ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٠٤ ، الذى نص فيه على تنظيم الدين العام على الوجه الآتى :

١ — أن الدين العام يشمل : الدين المضمون ، والدين الممتاز ، والدين الموحد ، ودين الدومين ، ودين الدائرة السنية . ويكون دفع الكوبونات ، وسداد السندات ذهباً :

٢ — تكون الفائدة السنوية للدين المضمون هى ٣٪ والدين الممتاز ٣½ ٪ والدين الموحد ٤٪ ودين الدومين ٤¼ ٪ ودين الدائرة السنية ٤ ٪ .

٣ — أن يستمر قيام صندوق الدين ، ويتسلم المتحصل من الإيرادات التى رهنتها الحكومة المصرية ، لتسديد الديون ، كما يقوم بدفع فوائد الدين العام واستهلاكه ، ومايزيد من الإيرادات عن الاستهلاك يرسله إلى وزارة المالية المصرية .

٤ — أن جميع إيرادات الأطيان بالقطر المصرى تكون ضامنة لاستهلاك الدين ويجب ألا تخفض حصيلتها عن أربعة ملايين من الجنيهات بأى حال من الأحوال . وهكذا أصبح تشريع الضرائب العقارية مرهوناً بإرادة الدول الأجنبية ، مع العلم أن الضرائب العقارية فى ذلك الوقت كانت أهم مصدر للإيرادات المباشرة للموارد المالية للبلاد .

٥ — استمرار دفع قسط دين المقابلة البالغ قدره ١٥٠ ألف جنيه مصرى سنويا حتى يستهلك هذا الدين فى ٣٠ من يونيه سنة ١٩٣٠ .

ونرى أن هذا الاتفاق لايخرج فى أسسه عن الأسس التى نص عليها قانون التصفية من حيث استمرار صندوق الدين فى أعماله التى نص عليها فى الأمر العالى فى ٣ من مايو سنة ١٨٧٦ وتخفيض سعر الدين ليخفف عن الأقساط السنوية وبقاء قصر حصيلة الموارد التى خصصت لضمان الديون ، ثم تدخل الدول فى السياسة الضرائبية للبلاد .

وفى إبان هذه التنظيمات التى سارت عليها البلاد فى سياستها المالية كان لسياسة الحكم فى التوسع فى المشروعات العمرانية ما يوجب الإنفاق ، والحاجة إلى المال لتنفيذ مشروعات الرى لتحسين الإنتاج الزراعى وزيادته ومد الخطوط الحديدية وتوسيع ميناء الإسكندرية ، فضلا عن سياسة انجلترا فى ترضية تركيا التى اعتبرت الجزية المصرية فرضاً شرعياً واجب الأداء بل اقترضت على حسابها قروضاً خارجية ألزمت مصر بدفعها وتطلبت هذه السياسة عقد قروض جديدة ، ولكن روقبت وسائل صرفها للأغراض التى عقدت من أجلها حتى تعود على البلاد بفائدة مقابل تحمل أعبائها . وأهم هذه القروض :

القروض الخارجية

١ — القرض المضمون ١٨٨٥ :

كانت لحوادث الاحتلال البريطانى اثارسيئة فى البلاد ـ وبخاصة فى الاسكندرية ـ أوجبت الإصلاح السريع ، كما أن الإيرادات لم تف بحاجة الإنفاق وتسديد أقساط الديون ، وما توجبه السياسة الزراعيه الجديدة من إنفاق على مشروعات الرى والتوسع فيها وماتحتاج إليه حملة السودان من نفقات ، كل ذلك كان داعيا إلى عقد قرض فى ٢٧ من يوليه سنة ١٨٨٥ قدره ٩,٤٢٤,٠٠٠ جنيه انجليزى بفائدة ٣٪ وقسطه السنوى ٣١٥,٠٠٠ جنيه إنجليزى وسعر إصداره ½ ٩٥٪

وضمن هذا القرض كل من إنجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا وروسيا ولذلك سمى بالدين المضمون ، وقد أنفق بعض هذا القرض على الوجه الآتى :

جنيــــه	
٢,٦٥٧,٠٠٠	تسوية عجز الميزانية حتى سنة ١٨٨٤
١,٢٠٠,٠٠٠	تسوية عجز ميزانية سنة ١٨٨٥
١,٠٠٠,٠٠٠	خصصت لمشروعات الرى
٥٥٠,٠٠٠	تسوية معاشات الموظفين
٥٠٠,٠٠٠	احتياطى للخزينة المصرية
٥,٩٠٧,٠٠٠	المجمــــوع

٢ — قرض سنة ١٨٨٨ .

فى ٣٠ من أبريل سنة ١٨٨٨ وافقت الدول الأجنبية الحكومة المصرية على عقد قرض قدره ٢,٢٣٠,٠٠٠ جنيه بفائدة ٤½٪ وقسطه السنوى ١٣٠,٠٠٠ جنيه مصرى ولم يحصل منه سوى مليونين من الجنيهات أما الباقى فهو تخفيض سعر الإصدار ، وقد أنفق كالآتى :

جنيــــه	
١,٢٧٥,٠٠٠	للتوفيق بين أعضاء الأسرة الخديوية
٤٥٠,٠٠٠	تسوية معاشات
٢٧٥,٠٠٠	تسديد مطلوبات
٢,٠٠٠,٠٠٠	المجمــــوع

٣ — قرض الدولة العثمانية بضمان الجزية المصرية :

اقترضت الدولة العثمانية قروضاً من بيوتات مالية وجعلت استهلاك هذه الديون مضمونة بالجزية المصرية ، وقد تحملت مصر أعباء القروض العثمانية التى حصلت عليها ، وكأن تركيا أرادت أن تضمن لنفسها دفع الجزية من غير أن ترعى

ما كانت البلاد تعانيه من ضائقة مالية وأحلت لنفسها أمراً جعلته حقاً شرعياً باستمرار استهلاك الديون بالجزية المصرية ، فلما احتلت إنجلترا البلاد بقيت مصر تسدد هذه القروض ، وكأنها تابعة لدولتين إحداهما صاحبة النفوذ الفعلى فى البلاد والأخرى استبقت لنفسها ابتزاز الأموال رغم ماتعانيه مصر من اضطراب فى المالية ومن أزمة طاحنة . وإزاء الاحتلال البريطانى استبقت تركيا لنفسها الجزية المصرية ، ولم يهمها الأمر فى شيء .

ونعرض هنا الالتزامات المصرية إزاء القروض العثمانية :

(ا) القرض العثمانى سنة ١٨٩١ : بضمان الجزية المصرية :

وافق الخديو فى ٢٠ من مارس سنة ١٨٩١ على أن يختص جزء من الجزية المصرية لضمان القسط السنوى الذى تدفعه تركيا لبنك روتشلد بلندن من القرض الذى بلغت قيمته الاسمية ٦و١٥٨و٩٩٧ جنيه إنجليزى (٦و٣١٦و٩٢٠ جنيه مصرى) وقسطه السنوى ٢٧٣و٦٠٨ جنيها مصرياً ، وفائدته ٤٪ لمدة ٦٠ سنة تنتهى فى سنة ١٩٥١ .

(ب) القرض العثمانى سنة ١٨٩٤ . بضمان الجزية المصرية :

وافقت أيضاً الحكومة المصرية فى ٣٠ من مايو سنة ١٨٩٤ على تخصيص جزء من الجزية المصرية السنوية لضمان قرض عثمانى لبيت روتشلد بلندن قدره ٨و٢١٢و٢٤٠ جنيها إنجليزياً ، بفائدة ٣½٪ لمدة ٦١ سنة تنتهى فى ١٩٥٥ وقسطه السنوى ٣٢١و٠١٨ جنيهاً مصرياً .

وقد اتفقت الدول الأجنبية فى معاهدة لوزان التى بدىء تطبيقها من أغسطس سنة ١٩٢٤ على أن تركيا — وفق نص المادة ١٨ من هذه المعاهدة — قد أعفيت من جميع القروض المضمونة بالجزية المصرية . وعلى مصر تنفيذ استهلاك هذه الديون ، وكانت مصر فى هذه السنة معتبرة دولة مستقلة ذات سيادة وفق تصريح (٢٨ فبراير سنة ١٩٢٤) ، واعتبر مجلس النواب المصرى هذا العمل غير شرعى فقرر إعفاء مصر من التزاماتها قبل تركيا فى ٩ من يوليو سنة ١٩٢٤ . وقد رفع

أمر الخلاف لمحكمة الاستئناف المختلطة بالإسكندرية للفصل فيه فقضت فى إبريل سنة ١٩٢٦ بإلزام الحكومة المصريه بدفع قرضى (١٨٩١ ، ١٨٩٤) .

٤ — قرض سنة ١٩٠٠ .

إحتاجت مصر إلى إدخال تحسينات فى السكك الحديدية التابعة للحكومة المصرية فوافق الخديو فى ١٢ من يوليه سنة ١٩٠٠ على عقد قرض قيمته ١و٨٠٠و٠٠٠ جنيه إنجليزى يستخدم فى هذه الناحية .

٥ — قروض بلدية الإسكندرية :

(١) قرض سنة ١٩٠٢ :

احتاجت بلدية الإسكندرية إلى المال لإدخال تحسينات على المدينة حتى يمكن أن تساير النهضة العمرانية باعتبارها أكبر الموانى المصرية : فعقدت البلدية فى أول يناير سنة ١٩٠٢ قرضاً قيمته ٥١٢و٨٠٠ جنيه إنجليزى بضمان الحكومة المصرية ، مدته ٦٠ سنة تنتهى فى أول ينايرسنة ١٩٦٣ بفائدة ٤ ٪ .

(ب) قرض سنة ١٩١٩ :

رئى بعد الحرب العالمية الأولى أن الإسكندرية تحتاج إلى الإصلاح ويعوز بلديتها المال ، فعقدت قرضاً فى ١٥ من أبريل سنة ١٩١٩ بضمان الحكومة المصرية قيمته نصف مليون جنيه مصرى بفائدة ٥ ٪ لمدة ٥٥ سنة تنتهى فى ١٥ من أبريل سنة ١٩٧٤ ، وللبلدية الحق فى استهلاك القرض كله ابتداء من ١٥ من أبريل سنة ١٩٣٩ .

قرض لطرق المواصلات المختلفة :

عقدت قروض صغيرة لإنشاء طرق مواصلات مختلفة تفيد البلاد التى تقع فى دائرتها ، فاتفقت الحكومة المصرية مع شركات للقيام بهذه الخدمات مقابل أن تعترف الحكومة بما أنفقتة على أن تتولى الحكومة إدارتها وتخصم من إيرادها نفقات هذه الإدارة ، وتقوم الحكومة بدفع أقساط سنوية للشركة حسب الشروط المتفق عليها وبعدها تصبح هذه المنشآت ملكا للدولة وأهم هذه المنشآت هى :

(ا) خط قنا — أسوان ، وقد أنفقت الحكومة على إنشائه مع الشركة الإيطالية [إخوان سوارس] ، والشركة النمساوية المجرية [أولاد قطاوى] ، وبعض الشركات الألمانية .

(ب) خط بور سعيد — الإسماعيلية ، بالاتفاق بين الحكومة المصرية وبين شركة قناة السويس .

(جـ) تطهير مدخل السويس بالاتفاق مع شركة قناة السويس .

(ء) سكة حديد حلوان .

استهلاك قرضى الدائرة السنية والدومين

١ — تسديد قرض الدائرة السنية ١٩٠٥ .

تكونت شركة إنجليزية تم الاتفاق بينها وبين الحكومة المصرية فى ٢١ من يونية سنة ١٨٩٨ على أن تتولى الشركة المذكورة بيع أملاك الدائرة السنية مقابل خصم ٥ ٪ من الأرباح الناتجة من هذه العملية لتغطية نفقاتها ثم يوزع الباقى مناصفة بين الشركة والحكومة التى تتسلم المبالغ المتجمعة من البيع لاستهلاك الدين الذى بلغ ٤٫٤٤٤٫٣٤٠ جنيها إنجليزاً ، وقد تم فعلا استهلاكه فى الميعاد المتفق عليه وهو يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٠٥ .

٢ — استهلاك دين الدومين سنة ١٩١٣ :

أمكن للحكومة أن تستهلك هذا الدين فى ميعاده أول يونيه سنة ١٩١٣ وكان آخر قسط لسداد هذا الدين دفع فى التاريخ المذكور هو ٣٤٫٦٤٠ جنيهاً إنجليزياً .

ثانياً : عقد القروض الداخلية

استمرت أحوال مصر المالية فى القرن العشرين تسير سيراً حسناً فى طريق الإصلاح بحيث تكون الإيرادات متوازنة مع المصروفات كى لا تلجأ الدولة الى سياسة عقد القروض الخارجية ، ولكن صادفتها أزمات لعلاج

اقتصاديات البلاد فلجأت الى عقد القروض الداخلية وهى :

١ ـــ الأزمة العقارية وأذنات الخزينة سنة ١٩٣٣ .

عندما وقعت الأزمة المالية فى مصرسنة ١٩٣٠ ، واشتدت الأزمة العقارية سنة ١٩٣٣ ، رأت الحكومة، صوناً للثروة العقارية التى تهددها [البنوك العقارية] أن تصدر أذنات على الخزينة المصرية قيمتها ٣½ مليون جنيه مصرى منها مليون جنيه يستهلك فى خمس سنوات وفائدته ٤٪ ، و ½ ٢ مليون جنيه مصرى يستهلك فى عشر سنوات وفائدته ٤¼ ٪ . وهكذا استغلت الدولة الأموال المدخرة فى البلاد لصيانة الثروة الزراعية من الضياع .

٢ ـــ الحرب العالمية الثانية ومحصول القطن :

حينما اندلعت نار الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ واتسع نطاقها ، وقطعت المواصلات بين مصر والدول الأوربية ، واصبح النقل خطراً ، اتفقت إنجلترا مع مصر على تكوين لجنة بينهما لشراء القطن ، فأصدرت الحكومة المصرية سنة ١٩٤١ أذنات على الخزينة المصرية بمبلغ ١٧½ مليون جنيه مصرى بفائدة ٤,٥ ٪ لتمويل محصول القطن كى لا تستهدف مالية السواد الأعظم من الفلاحين للضياع ، وفى سنة ١٩٤٢ عقدت الحكومة أيضاً قرضاً بمبلغ ١٢ مليوناً من الجنيهات بفائدة ٤ ٪ .

ولكن هذه القروض الداخلية سواء كانت لحل الأزمة العقارية أو لتمويل محصول القطن استخدم رصيدها فى أغراض تضمن هذه القروض ، فديون الأطيان على أصحابها بضمان ممتلكاتهم وتمويل القطن مضمون بالأقطان التى تسلمتها الحكومة وقد باعتها بعد الحرب بأسعارعادت عليها بالأرباح ، وعلى هذا لا تعتبر هذه القروض عبئاً على الميزانية لأن موارد سدادها مضمون فى هذه الحالة .

دفع الأقساط بالعملة الورقية :

قضت جميع اتفاقات الديون أن يكون دفع الأقساط السنوية بالعملة الذهبية

وأكدها الاتفاق الإنجليزى الفرنسى ووافقت عليها الحكومة المصرية ، ولكن ظروف الحرب العالمية الأولى وظروف انجلترا المالية ، غيرت من هذه القاعدة فصدر مرسوم فى ٢ من أغطس سنة ١٩١٤ بأن لأوراق العملة المصرية الصادرة من البنك الأهلى المصرى نفس القيمة الفعلية للنقود الذهبية المتداولة رسمياً فى القطر المصرى . وفى أكتوبر سنة ١٩٣١ قررت الحكومة دفع أقساط الديون بالعملة الورقية فاحتجت فرنسا وإيطاليا وباقى الدول . ورفعت القضايا أمام المحكمة المختلطة الابتدائية بالقاهرة التى قضت بالدفع ذهباً . ولكن وزير المالية فى سنة ١٩٣٣ قرر أن الحكومة المصرية ستدفع بالعملة الورقية الاسترلينية ، وعضد ذلك المرسوم الصادر فى ٢ من مايو سنة ١٩٣٥ الذى قضى بالغاء قاعدة الذهب فى جميع العقود المالية الدولية المتداولة فى مصر . فاضطرت محكمة الاستئناف المختلطة فى فبراير سنة ١٩٣٦ الى أن تلغى الحكم الأول بحجة عدم اختصاص المحاكم المختلطة فى الفصل فى هذا الموضوع .

تمصير الدين العام بتحويله إلى قرض وطنى

الغاء صندوق الديون

رأينا كيف كانت وظيفة صندوق الدين واللجنة المشرفة عليه ، ومدى اختصاصاته ، إذ كان مراقباً للإيرادات ، وقابضاً على توجيه سياسة الضرائب العقارية ، ومتصلا بالميزانيه المصرية اتصالا وثيقاً ، فإذا كان هناك اتجاه إلى التمصير فلابد من إلغاء هذه الرقابة أولا ، وبخاصة بعد أن ألغيت الإمتيازات الأجنبية باتفاقية مونترو سنة ١٩٣٧ ، وحل اللجنة التى تقوم بالعمل والإدارة فيه ، كى يزول ظل الامتيازات ولا يكون لها اتصال بشئون البلاد المالية ، وأن تحل الحكومة المصرية محله فى كل التعهدات الواجبة الأداء لاستهلاك الديون . وقد كان صندوق الدين بمثابة الوصى على قاصر لما يبلغ سن الرشد ، ولم يستطع أن يدبر أموره ، ويرعى شئون نفسه .

استطاعت الحكومة المصرية فى ١٦ من يوليه سنة ١٩٤٠ أن تنجح فى مفاوضاتها مع انجلترا على إلغاء صندوق الدين كما نجحت فى ٣ من أغسطس سنة ١٩٤٠ مع فرنسا . وبهذا الاتفاق على إلغاء صندوق الدين زالت عن الإدارة الرقابة المفروضة على شئونها المالية وعرفت كيف تدير سياستها المالية ، وأصبح مركز الدين العام فى ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ كالآتى :

الديون الثابتة

		القسط السنوى	
		جنيه انجليزى	جنيه مصرى
١ — الدين المضمون	٣ ½ ٪	٦٣٩,٧٠٠	٣٠٧,١٢٥
٢ — الدين الممتاز	٣ ½ ٪	٣٠,٦٣٣,٩٨٠	١,٠٤٥,٣٨٤
٣ — الدين الموحد	٤ ٪	٥٥,٢٥٠,٤٦٠	٢,١٥٤,٧٦٨
	المجموع	٨٦,٥٢٤,١٤٠	٣,٥٠٧,٢٧٧

قروض الجزية المصرية لخدمة القرضين العثمانيين

١ — الجزية	٤ ٪	١,٩٨١,٩٢٠	٢٧٣,٦٠٨
٢ — »	٣ ½ ٪	٣,٣٧٥,٢٦٠	٣٢١,٠١٨
	المجموع	٥,٣٥٧,١٨٠	٥٩٤,٦٢٦

قروض تمويل القطن فى عامى [١٩٤١] و [١٩٤٢]

١ — قرض	٤ ½ ٪	٤,٠٠٠,٠٠٠	٤٢٨,٥٦٦
٢ — »	٤ ٪	٢,٠٠٠,٠٠٠	١٣١,٠٠٠
	المجموع	٦,٠٠٠,٠٠٠	٥٥٩,٥٦٦

ديون صغيرة لعمليات مستقلة

١ — سكة حديد قنا — أسوان	٨٩١،٠٠٠	٢٤،٧٥٠
٢ — « بور سعيد — الإسماعيلية	٥١٨،٢٠٦	١٩،٩٣١
٣ — تطهير مدخل السويس	٤١،٦٠٠	١،٦٠٠
المجموع	١،٤٥٠،٨٠٦	٤٦،٢٨١

وعلى هذا يبلغ مجموع القسط السنوى اللازم دفعه لهذه الديون ٤،٧٠٧،٧٥٠ جنيهاً مصرياً يضاف إليه ٢٥،٥٠٠ جنيه مصرى لخدمة الدين العـام فيصبح ما يلزم للحكومة المصرية تخصيصه للدين العام سنوياً ٤،٧٣٣،٢٥٠ جنيهاً مصرياً .

القرض الوطنى فى سبتمبر سنة [١٩٤٣]

رأت الحكومة المصرية أن ظروف الحرب العالميـة الثانية قد استمرت ، وعادت بأرباح وفيرة على جميع المشتغلين بنواحى الإنتـاج الزراعى والصناعى ، كما زادت أرباح التجار ، وكثرت الأموال فى البلاد ، وزاد التضخم النقدى ، وقويت القوة الشرائية ، واتسعت دائرة الغلاء ، وارتفعت أسعار الحاجات ، فقررت امتصاص هذه الأموال الزائدة ، ورسمت لذلك طريقة استخدمت فى تحويل الدين العام إلى قرض وطنى تخدم به الأمة المصرية لتتخلص من شر سيطرة الأجانب بأموالهم على موارد البلاد ، وفى نفس الوقت تقلل من القدرة الشرائيـة فتقل حدة الغلاء . وقد أصدرت الحكومة فى سنة ١٩٤٣ أمراً يوضح سياستها المالية نحو تسديد الدين كله بعقد قرض وطنى على ثلاثة أنواع :

١ — قرض طويل الأجل ٣ ٪ (١٩٦٣ — ١٩٧٣) :

يخصص هذا القرض لاستهلاك الدين العام ، وسعر إصداره ١٠٠٪ ومدته ٣٠ سنة تنتهى سنة ١٩٧٣ ويجوز استهلاكه بعد ٢٠ سنة أى ابتداء من ١٩٦٣ وأقصى مدته سنة ١٩٧٣ . ويجوز قبول سندات الدين الممتاز ٣½ ٪ والموحد

٤ ٪ وسندات قرض القطن بدلا من الاكتتابات النقدية ، ولكن ذلك يكون بشروط موضوعة لهذا التحويل .

٢ — القرض المتوسط الأجل ٢ ٣/٤ ٪ (١٩٥٥ — ١٩٥٨) .

يقصد به استهلاك الدين العام أيضاً . وسعر إصداره ١٠٠ ٪ ومدته ١٥ سنة تنتهى سنة ١٩٥٨ ويصح استهلاكه بعد ١٢ سنة أى فى سنة ١٩٥٥ .

١ — قرضان قصيرا الأجل وهما :

(ا) قرض ٢ ١/٤ ٪ (١٩٤٨ — ١٩٥٠) :

قيمة هذا القرض خمسة ملايين من الجنيهات المصرية وسعر إصداره ١٠٠ ٪ ومدته سبع سنوات تنتهى فى سنة ١٩٥٠ ويجوز استهلاكه بعد خمس سنوات أى فى سنة ١٩٤٨ .

(ب) قرض ١ ٣/٤ ٪ (١٩٤٥ — ١٩٤٦) .

وكانت قيمته ثلاثة ملايين من الجنيهات المصرية وسعر إصداره ١٠٠ ٪ ومدته ثلاث سنوات تنتهى سنة ١٩٤٦ ويجوز أن يستهلك بعد سنتين أى فى سنة ١٩٤٥ .

عرضت وزارة المالية هذه القروض الثلاثة للاكتتاب فى ١ ، ١٥ ، ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ على التوالى ، وغطت أموال الاكتتاب المبالغ المطلوبة فى وقت قصير ، وقامت الحكومة باستهلاك جانب من الدين الممتاز والدين الموحد . وحددت لتحويل الباقى من سندات الدينين المذكورين فى مصر والخارج موعداً آخره ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ للدين الموحد ، و١٥ من يناير سنة ١٩٤٤ للدين الممتاز ، وإلا أصبحت هذه السندات محولة بحكم القانون إلى سندات من القرض الوطنى .

كما قامت الحكومة باستهلاك الباقى من الدين المضمون وقرض الجزية المصرية للقروض العثمانية على ألا يتعدى ذلك خمسة ملايين من الجنيهات ، كما سددت الباقى من قرض القطن لسنتى ١٩٤١ و ١٩٤٢ .

وعلى هذا أصبح مركز الدين العام فى سنة ١٩٤٤ كالآتى .

١ — القرض الوطنى بأقسامه الثلاثة	٨٥٫٩٥٩٫١٥٠
٢ — ديون أخرى صغيرة	١٫٤٠٤٫٥٢٥
المجموع	٨٧٫٣٦٣٫٦٧٥

وبلغ ما خصص للقسط السنوى لاستهلاك الدين فى ميزانية ١٩٤٤ مبلغا قدره ٤٫٦٥٥٫٨٠٠ جنيه مصرى بوفر قدره ٧٧٫٤٥٠ جنيهاً مصرياً عن اعتمادات سنة ١٩٤٣ .

وقد لجأت الحكومة إلى القروض الداخلية فى سياستها المالية فقد أصدرت أذنات على الخزينة المصرية فى سنة ١٩٤٨ بمقدار خمسين مليوناً من الجنيهات لتمويل القطن ، كما لجأت إلى هذا الاتجاه فى حرب فلسطين وعرف بقرض فلسطين ، وهكذا سارت الحكومة فى اتجاه قومى ، فمصرت الدين العام ، وتخلصت من أعبائه ، وأعفت البلاد من نتائجه .

* * *

القسم السادس

تمصير الأموال الأجنبية في مصر

الفصل الأول

الأموال الأجنبية وطرق تثميرها فى مصر

تثمير الأموال الأجنبية فى القرن التاسع عشر

دخلت الأموال الأجنبية مصر فى صورة قروض للدولة كما رأينا ، ولما لاقت رواجا ، وكسبت مغنما ، اندفعت الأموال لإنشاء الشركات والمصارف المختلفة كى تحصل على فائدة تعود على أصحابها .

ولم تكن أعمال المصارف من المسائل المنتشرة فى مصر ، ويرجع ذلك إلى الدين الإسلامى وتحريمه الفائدة أو الربا فى تداول الأموال . واقتصرت أعمال الإقراض أو تشغيل النقود بفائدة على طبقة صغيرة قام بها أفرادها فى المدن الكبيرة وفى القرى ، ولاقت هذه الأعمال رواجا فى القرن التاسع عشر .

محمد على وأعمال المصارف

حاول محمد على إصلاح العملة وحارب تدليسها ، وكان آخر ما لجأ إليه فى هذا الصدد أن أشرك بعض كبار التجار فى إنشاء مصرف يقوم بأعمال المصارف فيخدم الحكومة وأغراضها فتروج الحركة التجارية عن طريقه .

وقد تم بالفعل إنشاء [بنك الإسكندرية] فى سنة ١٨٤٢ بمساعدة الأجانب فقد اتفق محمد على مع الخواجة « توسيجة » [تاجر يونانى] والخواجة « بسطره »

[تاجر فرنسى] على أن يكون رأس مال « البنك » ٧٠٠,٠٠٠ ريال « فرنسه » تدفع الحكومة فى خزانته ٤٠٠,٠٠٠ فرنسه أى أكثر من نصف رأس المال المدفوع وكل من توسيجه وبسطرة يدفع ١٥٠,٠٠٠ فرنسه ويباشر « البنك » أعماله من يوم إيداع رأس المال فى خزانته .

وكان مقر « البنك » فى الاسكندرية وهى مركز الحركة التجارية وبها ديوان التجارة والمبيعات ، وموطن كبار التجار الأجانب الذين يتعاملون مع محمد على ، وللبنك فرع فى القاهرة ووكيل يشرف عليه .

وكان الغرض من إنشائه محاربة تدليس العملة . هـــذا إلى أنه يقبل تحاويل المبيعات المؤجلة وتقبض الحكومة قيمتها مقابل ٦٪ سنويًا وإذا لم يستطع « البنك » تحصيل التحاويل ردت أوراقها الى ديوان المبيعات وقيدت المبالغ دينا على الحكومة .

وكان محمد على حريصا فى هذه التجربة ، وقد بلغ حرصه — رغم مشاركته فى رأس المال بأكثر من نصفه — أنه ما كان ينتظر ربحا أو يقع فى خسارة ، وأن يعود ذلك على مأمورى البنك [توسيجة وبسطره] فيعملا جاهدين على جنى ثمار عملهما ، ويحصل محمد على بعد سنتين وهى مدة التجربة على رأس المال الذى اكتتبت به الحكومة . أما إذا اشترك محمد على فى الربح والخسارة فربما يعمل المأموران لمصلحتهما الشخصية ، وهذا مايخشاه ، ولهذا تركهما وشأنهما يتحملان تبعة العمل الذى يباشرانه ، كى لا يشغل نفسه بمراقبتهما ، فسار البنك فى عمله طوال هذه الفترة من غير تدخل منه .

وبعد مرور مدة التجربة وهى سنتان صفى محمد على «البنك» وحصل على رأس المال الذى دفعه بعد أن قام « البنك » بكل أنواع الأعمال التجارية والمالية التى عهد بها إليه .

سعيد والبنوك

كان عصر سعيد أول العصور التى وجدت فيها الحرية التجارية والاقتصادية بمعناها الكامل، كما أن بعض الشركات قد تكونت وحصلت على امتيازات مثل شركة قناة السويس وحصولها على امتياز حفر القناة، ثم تشجيع مد السكك الحديدية وفهم الأجانب لأهمية مصر التجارية، وجشع بعضهم وطمعهم فى استغلال موارد الثروة بها بعد أن حرم محمد على ذلك عليهم. كل ذلك كان من العوامل التى جعلت الأجانب يهتمون بالبحث عن الثروة فيها، فوجدت بعض البيوتات المالية الأجنبية فى مصر، لتسهيل عملية الإقتراض، وبخاصة المشروعات الحكومية ولذلك أنشىء [بنك مصر] سنة ١٨٥٦ بأمر من الوالى، وبعد مضى سنتين (١٨٥٨) حصل أمريكى يدعى « أليكسانيان » « Alexanian » على إمتياز استغلال ودائع بيت المال بما يعود على الحكومة بفائدة على أن يقرضها هذا الشخص بربح ١٠ ٪، ولكن علماء الأزهر احتجوا على هـذا العمل لأنه مناف للدين، وكان هذا الحادث مشجعاً للمدينين على ألا يدفعوا ما عليهم من الديون، فلم يستطع صاحب الامتياز الحصول عليها. ومن ذلك الوقت اقتصرت عملية الإقراض على الحكومة فقط حتى سنة ١٨٧٥ التى تقررت فيها الفائدة القانونية فى نص القانون، وتأسست بعدها المحاكم المختلطة.

فروض اسماعيل ونشأة [البنوك] فى مصر

كان من نتائج إقبال إسماعيل على المال؛ أن أنشأت بعض « البنوك » الأوربية فروعا لها فى مصر، كى تكون قريبة من الحكومة فتسد حاجتها فى سرعة لتتصيد الفرص التى تعود عليها بالربح؛ وأهم هذه البنوك:

١ ـ البنك المصرى الإنجليزى : تأسس فى سنة ١٨٦٤ برأس مال قدره ١,٥٠٠,٠٠٠ جنيه وهو يخضع للقوانين الإنجليزية، وقصر هـذا « البنك »

معاملاته على الحكومة فقط واستطاع أن يقرض إسماعيل [بدون وسيط] فى سنة ١٨٦٥ مبلغاً قدره ٣٫٣٨٧٫٣٠٠ جنيه ، ورهن الخديو بعض أراضى الدائرة السنية ضمانا لهذا القرض ، ثم قام هذا البنك بدور الوساطة فى بعض قروض فرنسية أخرى لصالح الخديو .

٢ — البنك الإمبراطورى العثمانى : تأسس فرع له فى مصر فى سنه ١٨٦٧ ، وقد أقرض الخديو فى نفس السنة مبلغاً قدره ٢٫٠٨٠٫٠٠٠ جنيه ، ولقد خصص هذا القرض لشراء أراضى الأمير مصطفى باشا .

٣ — بنك مصر : وفى سنة ١٨٦٧ أيضاً أعيد تأسيس [بنك مصر] من جديد .

٤ — بنك الإسكندرية التجارى . تكون فى سنة ١٨٦٨ .

٥ — البنك الفرنسى المصرى : تأسس فى سنة ١٨٦٨ أيضاً .

٦ — بنك الكريدى ليونيه : فتح له فرعا فى سنة ١٨٧٢ فى الإسكندرية وآخر فى سنة ١٨٧٥ فى القاهرة .

٧ — بنوك خاصة : شجعت هذه الحركة بعض اليهود على إنشاء [بنوك] لهم تقوم بأعمال الإقراض مثل [بنك] قطاوى وأولاده .

ولقد أسهمت هذه « البنوك » وغيرها فى تزويد الحكومة بما احتاجت إليه من المال ، وارتبطت مع الخارج بعلاقات مالية [وبخاصة مع البيوتات المالية فى باريس ولندن] ، كما أن معظم هذه « البنوك » اتصل بالعاصمتين المذكورتين بالمبادلة السريعة عن طريق استخدام البرق [التلغراف] فى عملياتها ، ونمت هذه العلاقات مع الحكومة [والبنوك] سواء فى داخل البلاد أو فى خارجها لأنها كانت تحصل أرباح الديون وتوصلها إلى الخارج . وهذا يعطينا صورة واضحة عن مقدار أهميتها من جهة والدور الذى لعبته من جهة أخرى .

تحول [البنوك] فى أعمالها

ولما أتت سنة ١٨٧٧ كانت الأزمة المالية فى أشد مراحلها ، وامتنعت الحكومة عن الاستدانة ، كما أن أهتمامها كان مقصوراً على إيجاد طرق لحل الأزمة ، وأدى هذا إلى أن تتوجه إلى سياسة جديده وتحول خطتها التى كانت تعتمد على قروض الحكومة فقط فاتجهت إلى أن تنزل ميدان أعمال « البنوك » البحتة ، وتوجه نشاطها إلى السوق الداخلية ، وسلكت فى الاستغلال وجوها مختلفة كالآتى :

١ ـــ المصارف التجارية : وهى البنوك التى تقوم بأعمال الخصم وأعمال [الكمبيو] والقروض بضمان ، والإيداع إلى غير ذلك من أعمال المصارف .

٢ ـــ مصارف الرهن العقارى : تكونت شركات غرضها تقديم أموال بفائدة معقولة [لا تزيد عن ٩ ٪ حسب القانون] بشرط رهن العقار ضمانا لما تقرضه من مبالغ ، وقد تعددت هذه المصارف حتى أصبحت الأموال التى استخدمت لهذا الغرض كبيرة .

٣ ـــ المصارف الزراعية : وهى شركات تكونت للحصول على امتياز إصلاح الأراضى البور القابلة للزراعة ، وبعد إصلاحها واستغلالها توزع على الفلاحين المصريين .

٤ ـــ شركات النقل : تكونت شركات متنوعه النقل بعضها يتصل بالنقل داخل القاهرة والإسكندرية مثل [شركات الترام] وبعضها يتصل بإنشاء السكك الحديدية ، وربط البلاد بعضها بالبعض الآخر ، وبعضها خاص بمد خطوط المسرة [التليفونات] فى أنحاء البلاد . وبعضها خاص بإصلاح الموانىء حتى تزداد حركة الملاحة بها ، وكل ذلك ساعد على سهولة الاتصال فنهضت البلاد نهضة سريعة الاتصال .

٥ ـــ الشركات الصناعية والتجارية : وهى الشركات التى تكونت لتسهم

في النهضة الصناعية في مصر مثل شركات السجاير وعمل الجعة [البيرة] والملح والصودا وتكرير السكر وإنشاء الفنادق وإدارتها وحلج وغزل ونسج القطن ، وكذلك الشركات التجارية التى تقوم بالصادرات المصرية والواردات ، وتعمل على زيادة العلاقات التجارية بين الدول .

٦ ــ شركات البناء : شركات تكونت للنهوض بأحوال المدن ، والعمل على إنشاء منازل ضخمة صالحة للسكن تتوافر فيها كل وسائل الراحة . كما تكونت شركات بجوارها لإمداد المدن بالمياه والغاز اللازمين لاتساعها ، والعمل على توفير وسائل الراحة بها .

عقود الامتياز

ومعناها أن تمنح الحكومة شركة أو هيئة معينة القيام بعمل لمدة من الزمن يتحول بعدها العمل إلى يد الحكومة . وكانت الحكومة تقاسم الشركة أرباحها فى بعض الأحيان .

مركز رءوس الأموال الأجنبية حتى نهاية القرن التاسع عشر

كان عدد الشركات التى تكونت فى مصر حتى نهاية القرن التاسع عشر ٧٨ شركة برأس مال مدفوع وسندات قيمتها ٢١,١٦٧,٥٧٥ جنيها منها ٤٥ شركة أجنبية برأس مال وسندات قيمتها ١٩,١٠٨,٨٩٣ جنيها وهذا المبلغ جلب من الخارج ، وأما الشركات الباقية وعددها ٣٣ شركة فهى شركات صغيرة رأس مالها محلى لا يتجاوز ٢,٠٥٨,٦٨٢ جنيها ، وهذا دليل قاطع على ضخامة رأس المال الأجنبي فى تلك الفترة وعلى سرعة ونشاط تكوين تلك الشركات ، وعلى مدى نجاحها السريع الذى كان مشجعاً على التسابق فى تكوينها .

وتحدثنا الأرقام الرسمية لمصلحة الإحصاء عن الفروق الكبيرة بين رءوس الأموال المستمدة من الخارج والأموال المحلية وسرعة تطورها عند نهاية القرن التاسع عشر وبدء القرن العشرين .

إحصاء سنة ١٨٩٧ وسنة ١٩٠٢

نوع الشركات	إحصاء سنة ١٨٩٧			إحصاء سنة ١٩٠٢		
	المبلغ المستمد محليا	من الخارج	جملة رأس المال	المبلغ المستمد محليا	من الخارج	جملة رأس المال
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
شركات الرهن	—	٥٬٩٦٨٬٠٠٠	٥٬٩٦٨٬٠٠٠	—	١٠٬٥٢٥٬٠٠٠	١٠٬٥٢٥٬٠٠٠
البنوك والبيوتات المالية	٩٣٬٠٠٠	٦٨١٬٠٠٠	٧٧٤٬٠٠٠	١١٨٬٠٠٠	٢٬١٧٤٬٠٠٠	٢٬٢٩٢٬٠٠٠
الشركات الزراعية والمعمارية ..	٩٨٢٬٠٠٠	٣٦٠٬٠٠٠	١٬٣٤٢٬٠٠٠	٥٧٩٬٠٠٠	٢٬٣٩٥٬٠٠٠	٢٬٩٧٤٬٠٠٠
شركات النقل	٢٥٠٬٠٠٠	١٬٩٦٨٬٠٠٠	٢٬٢١٨٬٠٠٠	٣٢٥٬٠٠٠	٣٬٦٤٥٬٠٠٠	٣٬٩٧٠٬٠٠٠
شركات الصناعة والتجارة	٦٤٨٬٠٠٠	٢٬٩٣٥٬٠٠٠	٣٬٥٨٣٬٠٠٠	٦١٦٬٠٠٠	٥٬٩٠٣٬٠٠٠	٦٬٥١٩٬٠٠٠
المجموع	١٬٩٧٣٬٠٠٠	١١٬٩١٢٬٠٠٠	١٣٬٨٨٥٬٠٠٠	١٬٦٣٨٬٠٠٠	٢٤٬٦٤٢٬٠٠٠	٢٦٬٢٨٠٬٠٠٠
قناة السويس	—	١٨٬٩٥٦٬٠٠٠	١٨٬٩٥٦٬٠٠٠	—	١٨٬٣٥٠٬٠٠٠	١٨٬٣٥٠٬٠٠٠
المجموع الكلى	١٬٩٧٣٬٠٠٠	٣٠٬٨٦٨٬٠٠٠	٣٢٬٨٤١٬٠٠٠	١٬٦٣٨٬٠٠٠	٤٢٬٩٩٢٬٠٠٠	٤٤٬٦٣٠٬٠٠٠

من ذلك نرى أنه فى سنة ١٨٩٧ كانت السندات ورأس المال المدفوع للشركات فى مصر ٣٢٫٨٤١٫٠٠٠ ج م . وكان رأس المال الأجنبي منه ٣٠٫٨٦٨٫٠٠٠ ج م . وفى سنة ١٩٠٢ كانت السندات ورأس المال المدفوع للشركات فى مصر ٤٤٫٦٣٠٫٠٠٠ ورأس المال الأجنبي منه ٤٢٫٩٩٢٫٠٠٠ .

وهذا دليل على صغر رأس المال المحلى وسرعة تطور رأس المال الأجنبي ونجاح استغلاله فى المرافق المختلفة فى البلاد .

رأس المال الأجنبي والدول المختلفة

وصلنا إلى نتيجة هامة مما سبق وهى أن رأس المال المحلى المستغل فى الشركات لأغراض مختلفة كان ضئيلا جداً ، وأن المال الأجنبي كان متدفقاً على البلاد للاستغلال فيها ، ولكن هذا المال لم يأت من دولة واحدة ، وإنما تسابقت الدول فى الحصول على امتياز لشركاتها .

ونورد الجدول الآتى لبيان مدى توزيع رأس المال الأجنبي حتى سنة ١٩٠٢ :

* * *

أنواع الشركات	إنجلترا		فرنسا		بلجيكا		الدول الأخرى		المجموع	
	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال
		جنيه		جنيه		جنيه		جنيه		جنيه
شركات الرهن	٢	٢٬٢٠٨٬٠٠٠	١	٨٬٣١٧٬٠٠٠	—	—	—	—	٣	١٠٬٥٢٥٬٠٠٠
البنوك وبيوت المال	٣	٢٬٠٩٦٬٠٠٠	١	٦٣٬٠٠٠	—	—	١	١٥٬٠٠٠	٥	٢٬١٧٤٬٠٠٠
الشركات الزراعية والمعمارية ..	٣	٩٠٣٬٠٠٠	١	٥٥٩٬٠٠٠	٣	٩٣٣٬٠٠٠	—	—	٧	٢٬٣٩٥٬٠٠٠
الشركات الصناعية والتجارية ..	١٦	٣٬٠٤٥٬٠٠٠	٣	٢٬٦٠٩٬٠٠٠	٤	٢٤٩٬٠٠٠	—	—	٢٣	٥٬٩٠٣٬٠٠٠
شركات النقل	٣	١٬٧٢٥٬٠٠٠	—	—	٣	١٬٣٨٤٬٠٠٠	١	٥٣٦٬٠٠٠	٧	٣٬٦٤٥٬٠٠٠
المجموع	٢٧	٩٬٩٧٧٬٠٠٠	٦	١١٬٥٤٨٬٠٠٠	١٠	٢٬٥٦٦٬٠٠٠	٢	٥٥١٬٠٠٠	٤٥	٢٤٬٦٤٢٬٠٠٠

الشركات الانجليزية

كانت الشركات الإنجليزية أكثر عدداً ، فنجدها ممثلة فى البيوت المالية والمصارف وفى شركات الرهن العقارى والشركات الصناعية والتجارية والنقل وإصلاح الأراضى ، وكان ذلك بحكم العلاقة السياسية بين مصر وانجلترا ، وأهم الشركات التى تكونت حتى سنة ١٩٠٢ برأس مال إنجليزى هى :

(١) البنك الأهلى المصرى (٢) البنك الزراعى المصرى (٣) بنك الرهونات المصرية (٤) بنك مصر (٥) البنك الإنجليزى المصرى (٦) شركة الدائرة السنية (٧) شركة خطوط حديد الدلتا المصرية (٨) شركة مياه الإسكندرية (٩) شركة التليفونات المصرية (١٠) شركتان لغزل القطن ونسجه (١١) شركتان للفنادق (١٢) شركتان للملح والصودا .

الشركات الفرنسية

لقد سبقت رءوس الأموال الفرنسية الأموال الإنجليزية المستغلة فى مصر لأنها بلغت فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن الحالى ١١,٥٤٨,٠٠٠ جنيه مقابل ٩,٩٧٧,٠٠٠ جنيه ، على الرغم من كثرة عدد الشركات الإنجليزية واستغلالها لمعظم أنواع الشركات . وقد تركزت الأموال الفرنسية فى شركتين كبيرتين تكونتا قبل الغزو البريطانى سنة ١٨٨٢ .

حقيقة أن شركة السكر تكونت سنة ١٨٩٢ برأس مال فرنسى ولكن مصانع السكر كما عرفنا أنشئت فى عهد سعيد وإسماعيل وجلبت لها الآلات من فرنسا ولم يختم عصر إسماعيل إلا وكانت مصانع السكر مرهونة لفرنسيين دائنين .

ومن الشركات الفرنسية التى تكونت فى مصر :

١ ـــ شركة الغاز بالقاهرة والإسكندرية .

٢ ـــ بنك الكريدى ليونيه .

٣ — الكونتوار الباريسى الأهلى للخصم .

وهذا عدا رأس المال المساهم فى شركة قناة السويس .

الشركات البلجيكية

استغل رأس المال البلجيكى فى نواح مختلفة ، مثل استغلال الأراضى والنقل والبناء . وأهم الشركات .

(١) شركة ترام القاهرة والإسكندرية (٢) بعض خطوط الدلتا الحديدية . (٣) مصنعان [للبيرة] (٤) شركة الأسمنت (٥) شركة للسجاير (٦) شركة هليوبوليس لبناء المدينة .

شركات الدول الأخرى

ولقد أسهمت الدول الأخرى فى إنشاء الشركات فنجد الأموال الإيطاليـة والسويسرية والألمانية ، غير أن أهميتها قليلة .

* * *

الفصل الثانى

تثمير الأموال الأجنبية فى القرن العشرين

يمكن أن نقسم مظاهر استغلال الأموال الأجنبية فى القرن العشرين إلى مظهرين كبيرين :

أولا — فى الفترة التى تقع بين سنة ١٩٠٠ وسنة ١٩١٤

ثانيا — من سنة ١٩١٤ إلى الوقت الحاضر ، وقد وقعت الحربان العظيمتان فى تلك الفترة الأخيرة .

الأموال الأجنبية بين سنتى [١٩٠٠ و ١٩١٤]

تدفقت الأموال الأجنبية إلى مصر وأسهمت فى النشاط الاقتصادى ، فضلا عما كانت الحكومة تقدمه من برنامج إصلاحى ، وبخاصة وسائل الرى وحفر الترع وإقامة القناطر وتشييد السدود وبناء الخزان ، كما ألغيت أعمال السخرة وتكونت شبكة كبيرة من طرق المواصلات المختلفة ، فوجدت السكك الحديدية ومدت أسلاك البرق [التليفونات] إلى غير ذلك من مظاهر الحضارة ، وزادت أسعار القطن المصرى كما تم الاتفاق بين انجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ حتى انتهى ذلك الاحتكاك الذى كان يقع دائما بين الدولتين بسبب أطماعهما السياسية والتجارية وكان ذلك داعيا لتدفق الأموال الأجنبية بكثرة الى مصر، بفكرة أن البلاد لاتزال بكرا ، وأنها لاتزال حقلا خصيبا للتثمير ، وأن هناك من مشروعات الرى والصرف

ما يزيد فى مساحة الأراضى ، وإصلاح البعض الآخر . فكثرت [بنوك الرهن العقارى] وتكونت الشركات الأخرى لإصلاح الأراضى الزراعية وغيرها من الأغراض الأخرى كما رأينا . وظهرت فى بدء هذا القرن شركات التأمين على الحياة ولم يكن منها سوى شركة مصرية واحدة ، وكان عمل هذه الشركات هو التأمين على الحياة وضد الحريق والتأمين على السفن وضد الحوادث والسرقات .

وكان من آثار هذه الزيادة فى عدد الشركات وفى رأس المال ، وفى نجاحها ، ما أغرى بتشجيع الهجرة إلى مصر ، فزاد عدد الأجانب زيادة كبيرة ، وكانت نسبة الزيادة بين إحصاء سنة ١٨٩٧ وإحصاء سنة ١٩٠٧ هى ٣٥ ./' فى المجموع وفى عدد اليونانيين ٦٥ ./' والألمان ٤٤ ./' والإيطاليين ٤٣ ./' والسويسريين ٣٥٪ والبلجيكيين ٣٣٪ وغيرهؤلاء من الرعايا الآخرين كالعثمانيين والسوريين والأرمن .

وفيما يلى جدول يمثل عدد السكان الأجانب بين سنتى ١٨٩٧ و ١٩٠٧ .

الجنسية	إحصاء ١٨٩٧	إحصاء ١٩٠٧	الزيادة
يونانيون	٣٨,٢٠٨	٦٢,٩٧٣	٦٥ ٪
إيطاليون	٢٤,٤٥٤	٣٤,٩٢٦	٤٣ ٪
بريطانيون	١٩,٥٦٣	٢٠,٦٥٣	٦ ٪
فرنسيون	١٤,١٧٢	١٤,٥٩١	٣ ٪
نمسويون	٧,٩١٥	٧,٧٠٤	٨ ٪
ألمانيون	١,٢٨١	١,٨٤٧	٤٤ ٪
سويسريون	٤٨٢	٦٣٧	٣٥ ٪
بلجيكيون	٢٥٦	٣٤٠	٣٣ ٪

وكان هؤلاء الأجانب فقراء معدمين ، جاءوا باحثين عن الثروة ، فدخلوا الميدان موظفين فى الشركات وفى الأعمال التجارية ، وسهلت لهم الشركات

و [البنوك] الحصول على المـال ، فاشتروا الأراضى وفتحوا المحال التجارية وضاربوا فى الأسهم وجنوا من وراء ذلك أموالا طائلة .

وفى تلك الفترة أيضا نظمت سوق الأوراق المـالية ، فبعد أن كانت تؤدى عملها فى الشوارع وعلى المقاهى [وبخاصة فى مقهى « نيوبار » بميدان الأوبرا] أصبحت لهـا هيئة اختار أفرادها لهم مكاناً يجتمعون فيه لينظموا أعمالهم المـالية وبذلك تأسست [بورصة الأوراق المـالية] سـنة ١٩٠٣ ، ومنذ ذلك الوقت إزداد الاقبال على الأوراق المـالية وتداولها فى السوق حتى ارتفعت أسعارها فزادت بذلك القيمة المالية لرأس مال الشركات على الاطلاق .

تسجيل الشركات

وكانت الشركات تقوم بالتسجيل فى الخارج لأن رأس مالها من الخارج أيضا ولا تقوى الحكومة على معارضتها ، وكان من جراء ذلك أن أصدرت الحكومة المصرية فى سنة ١٩٠٦ تعديلا لقانون الشركات. خلاصته أن الشركات التى تتكون بعد صدور هـذا القانون لا يمكن أن تتكون حتى تنال الموافقة أو تحصل على امتياز ما من الحكومة ، وبدون ذلك التصريح والموافقة لاتكون لأسهم الشركة أية قيمة مالية فى السوق .

ولكن الشركات استمرت تسجل نفسها فى الخارج وبخاصة فى انجلترا ففى الفترة بين ٣ من يونيه سنة ١٩٠٦ و٢٨ من أبريل سنة ١٩٠٨ تكونت ٤٧ شركة للعمل فى مصر سجلت جميعها فى الخارج : ٤٥ منها سجلت نفسها فى انجلترا ، والشركتان الباقيتان سجلتا فى بلجيكا .

وفى ٢٨ من أبريل سنة ١٩٠٨ قررت محكمة الاسكندرية المختلطة أن أية شركة تتكون لتقوم بأعمالها المـالية فى مصر ويكون مركزها واجتماع مساهميها فى مصر تعتبر شركة مصرية بغض النظر عن مالها ، ولذلك وجب عليها أن تحصل على فرمان سلطانى ليكون لهـا اعتبارها القانونى ، ولايطبق هذا القانون على

الشركات التى هى فروع لشركات كبرى تكونت فى الخارج .

وكان لهذا أثر طيب إذ بدأت الشركات الجديدة تسجل فى مصر ، وبعد أن كان فى مصر سنة ١٩٠٧ [٢٠١ شركة] منها ٩٨ شركة مسجلة فى مصر و١٠٣ شركات مسجلة فى الخارج ، أصبحت فى سنة ١٩١١ [١٠٤] شركات مسجلة فى مصر ، و٦١ شركة مسجلة فى الخارج ، وفى هذا مايدل على الأثر الطيب لهذا القانون

أثر أزمة سنة [١٩٠٧] وتصفية الشركات

ولكن سرعان ما تجمعت عوامل انخفاض الأسعار وهبطت قيمة الانتاج الزراعى بحيث لم يقو المدنيون على القيام بالتزاماتهم وخصوصا الذين رهنوا أطيانهم [للبنوك] والشركات العقارية . فنزعت بسبب ذلك ملكية مساحات جديدة بالكثرة التى ظهرت فى السنوات السابقة ، وأمام هذا التطور المالى اضطرت بعض الشركات التى لم ترغب فى السير وفق قواعد القانون الجديد الذى صدر سنة ١٩٠٨ الخاص بتسجيل الشركات فى مصر إلى تصفية أموالها .

ولكن الشركات التى صفت أموالها فى مصر لم تكن شركات الرهن بل الشركات الأخرى ، فقد كانت [البنوك] فى مصرفى سنة ١٩٠٧ : ١٫٧ [بنكا] برأس مال مدفوع قدره ٦٫٥٥٥٫٠٠٠ ج م . وما أن جاءت سنة ١٩١٤ حتى صفيت منها ١٠ مصارف وكان رأس مالها المدفوع ١٫٧٥٥٫٠٠٠ ج ٠ م ٠

والجدول الآتى يبين الشركات التى صفت حساباتها وكان رأس مالها أجنبياً . وقد وقعت التصفية بين سنة ١٩٠٧ وسنة ١٩١٤ .

الشركات التى صفت حسابها	العدد	رأس المال المدفوع المصفى
		جنيه
شركات الرهن	—	—
(البنوك) وبيوت المال	١٠	١,٧٥٥,٠٠٠
شركات الأراضى الزراعية وأراضى البناء ..	٩	٣,٧٨٧,٠٠٠
« النقل	١	٤٢٩,٠٠٠
« الصناعة والتجارة والمناجم	٢٦	٢,٢٥١,٠٠٠
المجموع	٤٦	٨,٢٢٢,٠٠٠

وعلى هذا قد صفت ٤٦ شركة حساباتها وخفض رأس المال الأجنبي بقدر ٨,٢٢٢,٠٠٠ ج . م ، وقد أعيد تكوين بعض هذه الشركات على أنها شركات مصرية باسم جديد رغم أن مالها أجنبي . فمثلا الشركة المصرية الإنجليزية للغزل والنسج أعيد تكوينها سنة ١٩١٤ على أن تكون شركة مصرية باسم جديد وهو « شركة الغزل الأهلية » بصرف النظر عن رأس مالها الأجنبي .

أما « بنوك » الرهن والشركات العقارية فكانت على النقيض ، فقد أمكنها أن تنزع ملكية أراض واسعة ، [فالبنك] العقارى المصرى استطاع أن ينزع ملكية أراض قدرها ١,١٠٠,٠٠٠ فدان فيما بين سنة ١٩١١ وسنة ١٩١٣ ، وكذلك [البنك] الزراعى المصرى . وهنا فكرت الحكومة فى إصدار قانون خمسة الأفدنة حماها القانون من أن تنزع وتباع سداداً لدين من الديون ، ولذلك أثر هذا القانون فى أعمال [بنك] الأراضى الزراعى الذى أنشىء خصيصاً ليسهل مأمورية

الرهن للعقار الصغير . كما أن الأزمة كان من نتيجتها أن القروض على الرهونات زادت فى تلك الفترة ، إذ أن أصحاب الأطيان التى لم تكن مرهونة من قبل قد اضطروا أن يقترضوا عليها لتفريج أزماتهم ، وبذلك استفادت الشركات التى تعمل فى الرهن العقارى أكثر من غيرها .

الدول الأجنبية والشركات الجديدة

إن رأس المال الأجنبي الذى دخل البلاد قد زاد زيادة عظيمة ، وتكونت الشركات ، وزاد الإقبال عليها ، ودعا سبب تسجيلها فى مصر على أنها مصرية إلى اختلاط الأموال من رعايا الدول المختلفة حتى أخذت صبغة خاصة .

ويمكن أن نبين الشركات والدول التى لها أكبر المبالغ فى رأس المال المدفوع كالآتى :

* * *

الشركة	إنجليزية	فرنسية	بلجيكية	دول أخرى	المجموع
شركات الرهن العقارى	١٣و٤٩٣و٠٠٠	٣٩و١٠٢و٠٠٠	١و٩٧٤و٠٠٠	—	٥٤و٥٦٩و٠٠٠
البنوك وبيوت المال	٣و٧٨٨و٠٠٠	١و٤٨٥و٠٠٠	٣٨٦و٠٠٠	٣٤١و٠٠٠	٦و٠٠٠و٠٠٠
الشركات الزراعية والعقارية	٢و٧٦٥و٠٠٠	١و٢٤٧و٠٠٠	٨و٣٣٠و٠٠٠	—	١٢و٣٣٢و٠٠٠
النقل	٢و٧٢٤و٠٠٠	—	٢و٤٩٥و٠٠٠	٥١٤و٠٠٠	٥و٧٣٣و٠٠٠
الصناعية والتجارية والنقدية	٧و٤٨٠و٠٠٠	٤و٤٤٣و٠٠٠	١و١٠٩و٠٠٠	٣٧٣و٠٠٠	١٣و٤٠٥و٠٠٠
المجموع	٣٠و٢٥٠و٠٠٠	٤٦و٢٦٧و٠٠٠	١٤و٢٩٤و٠٠٠	١و٢٢٨و٠٠٠	٩٢و٠٣٩و٠٠٠

أهمية رءوس الأموال الأجنبية

ما إن جاءت سنة ١٩١٤ حتى كانت معظم الشركات التى بلغ رأس مالها ٩٢،٠٣٩،٠٠٠ جنيه تحركها أموال أجنبية ، وإذا عرفنا من الإحصاء الرسمى سنة ١٩١٤ أن الأموال التى تستغل فى الشركات المساهمة بلغت ١٠٠،١٥٢،٠٠٠ جنيه نستطيع أن نقول إن رأس المال الأجنبى كانت نسبته إلى الأموال كلها ما يعادل ٩١ ٪ والأرقام هنا لا تتضمن شركة قناة السويس التى كانت تحركها ١٦،٢١٨،٠٠٠ جنيه آتية من الخارج .

وتعتبر سنة ١٩١٤ هى آخر حد وصلت إليه الأموال الأجنبية فى مصر . فإلى جانب ٩١ ٪ من المبالغ المساهمة فى أعمال الشركات نرى أن الرأسماليين الأجانب كانوا يسيطرون على الدين العام ، بينما أعطت انجلترا إلى مجلس بلدية الإسكندرية مبلغ نصف مليون جنيه على سبيل الدين . وهذه المبالغ لا تدخل فى حسابها الأموال التى كانت تشتغل بها فروع لشركات أجنبية تعمل فى الخارج ولا يدخل فيها أيضاً بعض المنشآت الصناعية كشركات ليبون التى بلغ رأس مالها [كما يقول « Roux »] ٤ ملايين فرنك إلى جانب ممتلكات الأجانب الشخصية كالأراضى والعقارات أو أموال الأفراد الأجانب الذين استغلوها فى أعمال الرهون .

وقد بلغت هذه الأموال [على حد قول « Roux »] ١٥ مليون فرنك . أضف إلى هذا مبالغ شركات التأمين التى تعمل فى مصر ، وكانت هذه الشركات تمتلك عقارات كثيرة إلى جانب ١،٥٠٠،٠٠٠ جنيه كانت تستغلها فى أعمال الرهون ، وأخيراً نرى الديون التى كانت على التجار المحليين للتجار الأجانب إذ كان التجار المصريون يأخذون البضاعة الأجنبية بالدين فإذا ما باعوها سددوا ثمنها .

من هذا نستدل على أن العشرين سنة التى سبقت الحرب رأت توغل رءوس الأموال الأجنبية فى الشئون المالية المصرية حتى لقد أصبحت جميع الأعمال

الصناعية والتجارية فى أيدى رأسماليين من الأجانب . فنى عشرين سنة بلغت التجارة الخارجية ثلاثة أضعاف ما كانت عليه وارتفع عدد السكان من ٩,٠٦٩,٠٠٠ إلى ١٢,٢٩٢,٠٠٠ وزودت البلاد بوسائل جديدة للرى فزاد ملاك الأراضى من ٨٦٤,٧٧٩ فى سنة ١٨٩٩ إلى ١,٥٦٣,٧٢٣ فى سنة ١٩١٤ .

ولكن كان لرأس المال الأجنبى مضاره أيضاً ، إذ أن ثلثه كان يستغل فى أعمال الديون والرهن ، إلى أن جاء وقت صارت فيه الديون التى [للبنوك] وشركات الرهن ٦٦ مليون جنيه كانت تدفع مصر مبلغ ٨,٥ مليون جنيه أرباحاً لها وذلك فى سنة ١٩١٠ .

هكذا كانت الحالة قبل وقوع الحرب العظمى : الأموال الأجنبية تتدفق إلى البلاد ، والمصريون حكومة وشعباً عاجزون عن سداد ما عليهم من ديون . وكان من الصعب على مصر حتى لو قترت على نفسها وحاولت أن تزن الدخل بالمنصرف أن تتلخص من هذه الحال إلا بعد سنوات طويلة يصحبها الرخاء والانتعاش ، حتى تستطيع أن تدفع ذلك الدين الباهظ الذى كانت غارقة فيه واضطرتها الظروف إليه لكى يساعدها فى فترة نموها .

ولكن لحسن حظها جاءت ظروف الحرب وانتعشت الأحوال وكثر المال واستطاعت مصر أن تستغله فيما يعود عليها بالنفع ويخفف من حدة سيطرة الأجانب المالية عليها كما سنرى فى الفترة التى تقع منذ سنة ١٩١٤ إلى الوقت الحاضر .

الأموال الأجنبية من سنة [١٩١٤] الى الوقت الحاضر

كانت الحرب العظمى سبباً فى تقدم البلاد الإقتصادى ، فقد مرت فترة ما قبل الحرب على مصر وهى غارقة فى ديونها للدول الأجنبية ، ولكن ظروف الحرب خففت من حدة هذه الديون ومكنت مصر من أن تنال شيئاً من استقلالها الاقتصادى ، وقد تمثلت الحركات المالية فى سندات البنك الأهلى [والبنكنوت]

إذ أصبحت لها قيمة أعظم ، نظرا لاختفاء الذهب ، وأصبح اعتماد الناس الكلى عليها ، فزاد عددها من ٢٫٥ مليون سنة ١٩١٤ إلى ٦٧ مليوناً سنة ١٩١٩ ، وكان من الصعب أن يحصل البنك على الذهب الكافى لمواجهة هذه الزيادة فى أوراق البنكنوت فاعتمد على سندات الخزانة البريطانية . وكان لتعميم استعمال [البنكنوت] بدلا من الذهب أثر فى القضاء على عادة التخزين لأن خزن [البنكنوت] لم يكن ليؤدى إلى أى فائدة ، فبدأ الناس يضعون أموالهم فى [البنوك] وخاصة البنك الأهلى والبنك الإنجليزى المصرى وقد زاد رصيدهما فى سنة ١٩٢٠ إلى ٣٥٫٥ مليون جنيه بعد أن كان ٦٫٥ مليون جنيه سنة ١٩١٤ وبهذه الطريقة دخلت رءوس الأموال المصرية [البنوك] وأصبحت الحاجة إلى المال الأجنبى قليلة . وقد ساعد ذلك على إنشاء [بنك] مصرى كل رأس ماله وطنى واهتم بأنواع التجارة والصناعة . وقد مكنت أيام الرخاء التى صحبت الحرب الأولى من تسديد كثير من الديون لشركات الرهن والأراضى مما قلل من رأس المال الأجنبى .

ويمكننا أن نلخص المظاهر المالية فى البلاد فى فترة ما بعد الحرب فى تغيرات أهمها :

١ — نقص الديون العقارية والتجارية .

٢ — مساهمة رأس المال المصرى ، وليس معنى هذا أن البلاد تخلصت نهائياً من الأموال الأجنبية ولكنها قلت أو اندمجت مع الأموال المحلية .

وأول أثر من آثار الحرب هو انقطاع سيل رءوس الأموال الأجنبية من التدفق فى البلاد ، وأولى الشركات التى تأثرت بهذه الحرب هى شركات الأمم المعادية . وتخبرنا الوثائق الرسمية أنه بين سنتى ١٩١٤ و ١٩١٦ أقفلت ١٧ شركة مساهمة و ٦٢ بيتا من بيوت الأعمال الهامة على أنها من ممتلكات الأعداء ، وكان معظمها ألمانياً ونمساوياً ، ومن بينها البنك الألمانى الشرقى الذى كان من أهم [البنوك] التجارية فى أيام ما قبل الحرب .

وتدلنا الأرقام الرسمية على أن مجموع أرقام رءوس الأموال المستغلة فى مصر والتى وصلت سنة ١٩١٤ إلى ١٠٠,١٥٢,٤٩٠ جنيها هبطت تدريجا فأصبحت ٩٩,٧٦٢,٣٥٠ جنيها سنة ١٩١٥ ثم هبطت إلى ٨٥,٢٨٠,٠٠٠ سنة ١٩٢٦ واعتبرت هذه الفترة هى سنوات الرواج الاقتصادى .

سنوات الحرب

تعتبر الفترة التى بدأت بها الحرب من أقسى السنين التى مرت بالفلاح المصرى إذ توقفت أحوال التجارة وهبطت أسعار القطن إلى ثلثى ما كانت عليه قبل الحرب ، على أنه تعذر بيع القطن حتى بهذه الأسعار، فتجمعت المحصولات فى أيدى الفلاحين الذين لم يجدوا ما يدفعونه للضرائب أوأقساط ديونهم ورهنهم ، فارتفعت أخطار الرهن بشكل مزعج .

وما أن جاءت سنة ١٩١٥ حتى تحول الموقف تماما إلى ما فيه صالح مصر ، فارتفعت أسعار القطن نتيجة لكثرة الطلبات عليه لسد حاجات الحرب فوصل إلى السعر الذى كان عليه قبل الحرب وهو ١٥ ريالا وفى سنة ١٩١٧ صعد سعر القنطار إلى ٣٨ دولارا وفى سنة ١٩١٨ إشترت الحكومة البريطانية جميع محصول القطن بسعر ٤٢ ريالا وفى سنة ١٩٢٠ وصل ٢٠٠ ريال ثم هبط بسرعة ، وعلى هذا رفع سعر محصول القطن سنة ١٩١٣ من ٣٢ مليون جنيه إلى ١٠٧ ملايين سنة ١٩٢٠ .

ومما ساعد على تحسين الموقف المالى أن أثرياء المصريين لم يستطيعوا الذهاب إلى أوربا لقضاء إجازاتهم فاحتفظت البلاد بالأموال التى تنفق فى هذه الرحلات ، ويقال إن السراة كانوا ينفقون فى أوربا مالا يقل عن مليونى جنيه سنويا .

ملأت النقود إذن جيوب المصريين واستطاعوا بذلك أن يسددوا ما عليهم من ديون ، ففى سنة ١٩١٧ استطاع [بنك كريدى فونسيينه] أن يجمع ٥,٣٦٧,٠٧٤ جنيها من الديون التى كانت له على الأهالى ، وكانت النتيجة أن نقصت الديون التى

كانت [لبنوك الرهن] من ٤٣,٩٦٥,٠٦٧ جنيهاً سنة ١٩١٤ إلى ٢٩,٣٣٢,٠٠٥ جنيهاً سنة ١٩٢٠ أى بنقص قدره ١٤,٦٣٣,٠٧١ جنيها .

فكونت [بنوك الرهن العقارى] نفسها برءوس أموال كبيرة ولكن لم تجد طلبات من الأهالى فاضطرت إلى أن تستغل بعضها فى الخارج وتضع البعض الآخر فى [البنوك] .

نقص رءوس الأموال

رأت مصر فى الفترة بين سنتى ١٩١٥ ، ١٩٢٦ أعظم مراحل الانتعاش التى مرت بها . ويبدو أن هذه الفترة تتميز بإنهاض رءوس أموال الشركات ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الرهن العقارى وشركات الأراضى قد قلت نتيجة لزيادة ثروة الأفراد وتمكنهم من قضاء ديونهم ، وقد اضطر كثير من الشركات إلى تصفية حساباتها .

وأكثر الشركات التى اضطرت إلى نقص رأس مالها هى الشركات التى كان مصدر رأس مالها من الخارج . والجدول التالى يبين لنا الشركات التى نقصت رأس مالها المستورد من الخارج وقيمة هذه المبالغ :

* * *

أسم الشركة	الشركات المصفاة بين ١٩١٤ — ١٩٣٣ العدد	رأس المال ١٩١٤	نقص رأس المال	الانقاص العام
		جنيه	جنيه	جنيه
شركات الرهن العقاري	٧	٤و٣٥٢و٠٠٠	٦و١٦٠و٠٠٠	١٠و٥١٢و٠٠٠
(البنوك) وبيوت المال	٣	١و٦٢٤و٠٠٠	٤٧٧و٠٠٠	٢و١٠١و٠٠٠
شركات الأراضي الزراعية والبناء	١١	٣و٩٤٢و٠٠٠	٢و٠٦٥و٠٠٠	٦و٠٠٧و٠٠٠
شركات النقل والترع	٣	٣٤٢و٠٠٠	١و٢٢٨و٠٠٠	١و٥٧٠و٠٠٠
الشركات الصناعية والتجارية والمناجم	١٨	٢و٥٦٢و٠٠٠	١و٣٨١و٠٠٠	٣و٩٤٣و٠٠٠
المجموع	٤٢	١٢و٨٢٢و٠٠٠	١١و٣١١و٠٠٠	٢٤و١٣٣و٠٠٠

ويستدل من هذا الجدول على نقص فى رءوس الأموال قدره ٢٤و١٣٣و٠٠٠ جنيه ، وقد خص الشركات العقارية من هذا المبلغ ماقدره ١٦و٥١٩و٠٠٠ جنيه .

شركات الرهون

يلاحظ من الجدول السابق أن أكثر الشركات التى نقصت رأس مالها هى شركات الرهن العقارى فقد نقصته بقدر ١٠و٥١٢و٠٠٠ جنيه وهذا مبلغ عظيم ، كما أن قيمة الرهن العقارى قلت من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٣٢ بالشكل الآتى :

السنة	مجموع القروض
	جنيه
١٩١٤	٤٣,٩٦٥,٠٧٦
١٩٢٠	٢٩,٣٣٢,٠٠٥
١٩٢٥	٢٦,٣٥٦,٠٠٠
١٩٣٢	٢٦,٤١٩,١٣٨

وإحصاء سنة ١٩٣٢ هو الإحصاء الذى قامت من أجله مشكلة الديون العقارية ، وتوجهت الحكومة لحل هذه الأزمة بمحاولة إحلال الأموال المصرية محل الأموال الأجنبية ثم تأجيل الأقساط المستحقة .

شركات الاراضى

صفت ١١ شركة من شركات الأراضى حساباتها ، وكان رأس مال الشركات سنة ١٩١٤ هو ٣,٩٤٢,٠٠٠ جنيه ، وقد أعادت خمس منها تكوينها أو اندمجت فى شركات أخرى ، أما الشركات التى استمرت فى عملها فقد خفضت رأس مالها بقدر ٢,٠٦٥,٠٠٠ جنيه .

شركات النقل

كان نقص رأس مال شركات النقل عن طريق استهلاك الدين والسندات ، وقد فعلت ذلك كل الشركات الهامة .

شركات الصناعة والتجارة والمناجم

من الثمانى عشرة شركة التى اختفت ، خمس شركات للتعدين ، واستولى فى أثناء الحرب على ممتلكاتها لأنها ملك للأعداء ، وقد اندمجت أربع غيرها فى شركات أخرى .

رأس المال الجديد

في هذه الفترة التي عم فيها النشاط والانتعاش أحوال البلاد المالية نجد أن رءوس الأموال التي أسهمت في تكوين الشركات المساهمة كانت بنسب معقولة وهذه الفترة هي بين سنتي ١٩١٥ و ١٩٣٠ . ويجب أن نذكر هنا أن المبالغ التي أضيفت إلى رءوس الأموال كانت بعيدة عن أن تؤثر في الانخفاضات التي حدثت في رءوس الأموال نتيجة لتصفية الشركات أو قلة أعمالها .

والجدول الآتي يبين لنا المبالغ التي استغلت كرءوس أموال في هذه الفترة :

السنة	رأس المال المستغل
	جنيه
١٩١٤	١٠٠و١٥٢و٠٠٠
١٩١٩	٩٦و٣٦٦و٠٠٠
١٩٢٦	٨٥و٢٨٠و٠٠٠
١٩٣٣	٩٦و٢٤١و٠٠٠
١٩٣٤	٩١و٢٢٤و٠٠٠

من الجدول السابق نلاحظ أن رءوس الأموال الجديدة المستغلة كانت تنقص تدريجاً ثم ارتفعت ثانية من سنة ١٩٣٣ .

الشركات الجديدة

من أهم مميزات الشركات الجديدة التي تكونت في هذه الفترة أن معظمها كان من شركات التجارة . ففي الوقت الذي كانت فيه شركات الرهن العقاري تنقص كانت [البنوك] وشركات التجارة والبيوتات المالية تتسع اتساعا محسوساً . كما دخلت رءوس الأموال المحلية ميدان التثمير بنسبة محسوسة وكان ذلك بدافع القومية المصرية حتى أن الباحث يلمس في هذا التطور فكرة اليقظة من جانب الشعب ، وإقدامه على مجاراة الأجنبي ومنافسته .

رأس المال الأجنبي والدول الأجنبية

حملت رءوس الأموال الأجنبية في إعادة تكوينها ونشاطها في مصر مظاهر جديدة لدول جديدة دخلت ميدان التثمير لعلها تنال من وراء ذلك غنما ماديا وكسباً لرعاياها : وأهم شركات هذه الدول .

الشركات الايطالية

ومن بينها [البنك الإيطالي المصرى] وهو مرتبط [ببنك روما] [والبنك التجارى الإيطالي المصري] وهو فرع من بنك ميلانو التجارى ، وتأسس الأول في سنة ١٩٢٢ برأس مال قدره مليون جنيه مصرى والثانى في سنة ١٩٢٤ برأس مال قدره مليون جنيه مصري أيضاً . وتحت [البنك الإيطالي المصرى] وهو فرع الأول تكونت شركات إيطالية منذ سنة ١٩١٤ . وأخذ المال الإيطالي يستغل في الشركات الصناعية والتجارية والنقل والأراضى وغير ذلك من الأنواع المختلفة في ميدان الاستغلال .

الشركات الانجليزية

كان رأس المال البريطانى يستغل فى شركات كانت أكثر الشركات التى تكونت عددا . فكانت لا تقل عن ١٨ شركة وتأسست برأس مال بريطانى منذ سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٣٤ وأغلب هذه الشركات شركات تجارية وهندسية وأربع شركات للأراضى .

الشركات البلجيكية

أسهم المال البلجيكى فى خمس شركات هامة فى [بنك هام] . وفى شركة فندق [تحت شركة هليوبوليس] وشركة كهربا والباقى استغل فى [شركات البيرة] فى الإسكندرية والقاهرة .

الشركات الفرنسية

تكونت خمس شركات واحدة منها فرع لإحدى [بنوك الرهن العقارى الفرنسى] وأخرى شركة تأمين والثلاثة الباقية شركات تجاريه تحت رقابة شركات الإنتاج فى فرنسا .

الشركات الالمانية

لقد استغل المال الألمانى فى مصانع صغيرة ممثلة فى توكيلات توزيع للمصانع الألمانية فى ألمانيا .

الشركات السويسرية

إن أهم ما استغل فيه رأس المال السويسرى هو صناعة الأسمنت ، ورهن الأراضى ، والفنادق المصرية ، وبعض المشروعات التجارية والصناعية .

شركات الدول الأخرى

وهناك شركات صغيرة برءوس أموال أجنبية من دول أخرى مثل أمريكا وتشكسلوفاكيا واليونان . وكلها فروع لشركات موجودة فى الخارج توزع لها هذه الفروع إنتاجها أو تسهل طلباتها التى تحتاج إليها من مصر ، مثل شركة جنرال موترز ، شركة فورد [شركات أمريكية] فيات الشرق [إيطالية] شركة باتا [للأحذية وهى تشكسلوفاكية] ، وشركة كوداك ... ... الخ .

ونلاحظ من الإحصاء الآتى تطور تكوين الشركات من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٣٤ :

الشركات	شركات تكونت برأس مال من الخارج		شركات تكونت برأس مال محلى		الجملة	
	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال
		جنيه		جنيه		جنيه
شركات الرهن العقارى	٢	٢٥٣و٠٠٠	١	١و٠٠٠و٠٠٠	٣	١و٢٥٣و٠٠٠
البنوك والبيوت المالية	٤	١و٦٣٤و٠٠٠	١	١و٠٠٠و٠٠٠	٥	٢و٦٣٤و٠٠٠
شركات الأراضى الزراعية للبناء..	٧	٤٢٠و٠٠٠	١٠	١و٦٠٨و٠٠٠	١٧	٢و٠٢٨و٠٠٠
شركات نقل	٢	٢٨٢و٠٠٠	١٢	٣٤٦و٠٠٠	١٤	٧٢٨و٠٠٠
الشركات التجارية والصناعية للتعدين	٣٦	١٠و٣٩٢و٠٠٠	٧٨	٤٤٣و٠٠٠	١١٤	١٤و٨٢٢و٠٠٠
الجملة	٥١	١٢و٩٨١و٠٠٠	١٠٢	٨و٣٨٤و٠٠٠	١٥٣	٢١و٣٦٥و٠٠٠

ويمكن ملاحظة أنه من ١٥٣ شركة التى تكونت بين سنة ١٩١٤ وسنة ١٩٣٤

٥١ شركة [أى ثلث الشركات] كان رأس مالها من الخارج و ١٠٢ تكونت برأس مال محلى ، والشركات الأجنبية — بالرغم من قلة عددها — رأس مالها مجتمعاً يكون مبلغ ١٢٫٩٩٨٫٠٠٠ من مجموع رأس المال الذى تكونت منه الشركات وهو ٢١٫٣٨٢٫٠٠٠ فيكون الباقى ٨٫٣٨٤٫٠٠٠ هو رأس المال المحلى الذى تكونت به الشركات المحلية جميعها . وهذا يعطى صفة الأغلبية لرأس المال الأجنبى فى الاستغلال ، حتى أنه توجد شركة الشرق « Eastern Company » لعمل السجاير ورأس مالها إنجليزى وقدره ٦٫٦٠٢٫٠٠٠ مما يدل على ضخامة رأس المال الأجنبى فى الميدان الاقتصادى والتجارى .

ويلاحظ أيضاً تحول الاتجاه بعد سنة ١٩١٤ إلى تكوين الشركات التجارية والصناعية بعد أن كان الاتجاه نحو تكوين شركات للرهن العقارى وإصلاح الأراضى .

وقد يكون لتغير السياسة الجمركية سنة ١٩٣٠ ، وحماية الصناعة المصرية ، والعمل على رواج المواد الأولية المصرية ، أثر فى زيادة الشركات الصناعية والتجارية سواء من ناحية الأجانب أو من جهة المصريين .

وكانت رءوس الأموال التى استخدمت لتكوين شركات جديدة بين سنتى ١٩٣٣ ، ١٩٤٨ هى ٢٦٫٧١٨٫٦١٤ جنيها مصريا ، بلغت الأموال المصرية منها ٢١٫٠٤١٫٥٦٦ جنيها مصريا والأموال الأجنبية ٥٫٦٧٧٫٠٤٨ جنيها مصريا ، فأصبحت بذلك حصة الأموال المصرية فى هذه الفترة ٧٨٫٧ ٪ وحصة الأموال الأجنبية ٢١٫٣ ٪ .

وإذا أضفنا ذلك إلى مجموع رءوس الأموال المستغلة فعلا من سنة ١٨٨٤ إلى سنة ١٩٥٠ رأينا أن نسبة الأموال المصرية ارتفعت من ٩ ٪ إلى ٤٠ ٪ وأن نسبة الأموال الأجنبية هبطت من ١١ ٪ إلى ٦٠ ٪ مما يدل على خير نرجوه لاقتصاديات البلاد .

ويرجع هذا التحول إلى عوامل أهمها الروح الوطنية وزيادة الوعى القومى

فى البلاد منذ سنة ١٩١٩ ، والإيمان بالحقيقة الخالدة وهى أن الاستقلال السياسى لابد أن يتركز على الاستقلال الاقتصادى ، ثم إلى الأرباح الكثيرة التى دخلت جيوب المصريين فى إبان الحربين الماضيتين ، وإلى الأهداف الاقتصادية الجديدة التى رسمتها التعريفة الجمركية الجديدة سنة ١٩٣٠ ، ثم إلى قانون الشركات الذى صدر فى سنة ١٩٤٧ ونص على وجوب تخصيص ٥١ ٪ على الأقل من رءوس أموال الشركات المساهمة الجديدة للمصريين .

كان ذلك كله من العوامل الفعالة فى الحد من نشاط الأموال الأجنبية ، يقابله إقبال المصريين بأموالهم ، واندفاعهم فى هذا التيار لتثمير الموارد الاقتصادية فى البلاد لتدعيم الاستقلال الاقتصادى الذى يرسى عليه بناء الاستقلال السياسى .

* * *

الفصل الثالث

أهم الشركات والمصارف التى تكونت بأموال أجنبية

رأينا كيف تطور رأس المال الأجنبى للشركات والمصارف فى مصر، وكيف جذب التنافس بين الدول على استغلال الأموال الفائضة فى بلادها وتثميرها فى إنشاء تلك الشركات للحصول على الأرباح ، وكانت رءوس الأموال الفرنسية ثم الإنجليزية هى أهم الأموال التى دخلت البلاد ، غير أن الشركات الأنجليزية كانت أكثر عدداً كى يمكنها أن تنال عن طريق أعمال شركاتها دعاية طيبة بأنها فى أثناء حكمها فى مصر قد رقت البلاد وأحدثت الإصلاحات المختلفة ، ونشرت ألوان المدنية الحديثة فى نواح مختلفة ، من إصلاح الأراضى البور إلى تقدم فى وسائل النقل إلى إدخال الكهرباء والمياه فى المدن المختلفة وما إلى ذلك من الإصلاحات العمرانية .

وقد استفادت البلاد بلا ريب من هذا المجهود ، وتعلم المصريون درساً عملياً فى طرائق التثمير المالى ، ولكن لو أن هذا العمل أو تلك المساعدة قد قامت دون أن يكون لها نتائج سياسية ومغانم فى الحكم لكان أثرها عظيما .

ونذكر هنا تاريخ أهم الشركات والمصارف التى تكونت برأس مال أجنبى كى تقف على تطورها فى البلاد ، إذ أن بعضها قد اندثر والبعض الآخر غير اسمه وتحول إلى حال جديدة . ونعرض صوراً لتاريخ هذه المؤسسات .

أولا : شركات ومصارف الرهن العقارى

البنك العقارى المصرى

فى أول يناير سنة ١٨٨٠ تأسس هذا البنك بالقاهرة لتثمير أمواله فى الرهن العقارى، وحصل على امتياز لهذا العمل مدته ٩٩ سنة. فأدى هذا إلى عقد قروض لآجال طويلة تسدد على أقساط سنوية.

وقد صادف هذا التثمير استقرار الملكية الزراعية لأصحابها، وزيادة الحرية الاقتصادية فيما يزرعه الفلاح، وعناية الحكومات بتحسين وسائل الإنتاج مما أدى إلى التوسع فى عقد القروض من « البنك » لإصلاح الأراضى البور والإقبال على شراء الأرض وتمليكها، وتحول البلاد إلى النشاط الزراعى والتخصص فيه؛ وبذلك نجحت عملية التثمير فى هذا النطاق.

وكان لزاماً على المدينين الوفاء بالتزاماتهم، ودفع الأقساط السنوية المطلوبة منهم. وجرى ذلك طبيعياً فى سنى الرخاء. أما فى سنى الأزمات المالية أو السياسية فإن الحال كانت تتطلب علاجا بين البنك وعملائه الذين لم تمكنهم مواردهم المالية من الوفاء. وفى ذلك تهديد لممتلكاتهم، وضياع للثروة العقارية التى أرسى عليها البناء الاقتصادى للبلاد. وقد دفع هذا الأمر الحكومات فى القرن العشرين إلى التدخل لعلاج هذا العسر المالى، كما حدث عند إعلان الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤، وهبطت أسعار المحصولات الزراعية وبخاصة القطن، فأعلنت الحكومة حينئذ تأجيل دفع الديون [موراتوريوم]، ولكن سرعان ما تحسنت أحوال البلاد المالية فى سنة ١٩١٦ وما بعدها، وسارت الأمور فى طريقها المرسوم.

واشتدت الأزمة ثانية بين البنك وعملائه سنة (١٩٢٩ — ١٩٣٢) بسبب الازمة العالمية التى انتابت العالم بأسره، فتدخلت الحكومة المصرية لعلاج أحوال

البلاد بأن عقدت إتفاقية بينها وبين البنك على تجميد أموال قروضه وأقساطه المتأخرة ومد آجالها إلى مدد طويلة وتخفيض فائدتها حتى يسهل بذلك أداء التعهدات الجديدة فى ظل الأحوال المالية الجارية فى البلاد . وكان ذلك صونا للثروة العقارية التى كانت مهددة بكارثة تعم إقتصاديات البلاد .

ولما جاءت الحرب العالمية الثانية برواجها وأرباحها الكثيرة استطاع كثير من المدينين أن يدفعوا ديونهم قبل انتهاء آجالها . فشرع البنك يتجه إلى تثمير أمواله فى عقد سلف على المبانى وبخاصة المنشآت الكبيرة منها . ولقد إتسعت أعماله فى هذه الناحية فى السنوات الأخيرة لكثرة الاتجاه إلى التعمير والإنشاء حلا لأزمة المساكن وتوظيف الأموال والأرباح التى عادت على أصحابها من النشاط الاقتصادى الذى شهدته البلاد إبان الحرب العالمية الثانية .

ولم تكن هذه المؤسسة هى الوحيدة التى اتجهت نحو تثمير أموالها فى الرهن العقارى ، بل سار على منوالها شركات ومصارف أخرى منها : « بنك الأراضى المصرى » برأس مال بريطانى و « البنك السويسرى للقروض العقارية » برأس مال سويسرى وهكذا نجد الأموال الفرنسية والإنجليزية والسويسرية قد تنافست فى التثمير فى هذه الناحية الهامة من اقتصاديات البلاد .

ثانيا : بنوك الأعمال والإيداع والخصم

البنك الاهلى المصرى

فى ٢٥ من يونية سنة ١٨٩٨ أسس بالقاهرة البنك الأهلى المصرى لمدة ٩٩ سنة . برأس مال قدره مليون جنية استرلينى دفع منه فى أول الأمر ربع مليون جنيه استرلينى حسب القانون المصرى ، ثم زيد رأس المال إلى أن وصل فى سنة ١٩٠٥ ثلاثة ملايين من الجنيهات . وبلغ إحتياطيه الآن حوالى ثلاثة ملايين من الجنيهات .

كان الغرض من إنشائه أن يؤدى ما تؤديه جميع البنوك من أعمال « فيقوم

بمهام بنوك الإصدار أو البنوك المركزية بإصداره أوراق النقد ، ويقوم أيضاً بجميع الاعمال المصرفية التجارية من خصم الأوراق التجارية وقبول الودائع لحساب الأفراد والشركات والمؤسسات ، وكانت هذه الخطوط الرئيسية هي التي بنى عليها عقد الامتياز على النحو الآتي .

أولا — منح عقد إمتياز البنك إصدار أوراق النقد بأن تكون نصف الأوراق المصدرة مضمونة بالذهب والنصف الآخر مضمونا بأوراق مالية يملكها البنك تقدر بحسب قيمتها الاسمية وتوافق على اختيارها الحكومة المصرية .

ونص الاتفاق الذى عقد بين البنك والحكومة فى ٨ من مايو سنة ١٩٤١ أن توزع الأرباح المتحصلة من السندات وأذنات الخزانة المستخدمة فى تغطية أوراق النقد بعد خصم تكاليف عملية الإصدار بنسبة ١٥ ٪ للبنك و ٨٥ ٪ للحكومة المصرية .

ثانياً — يفتح البنك حسابات للحكومة المصرية وحكومة السودان والمجالس البلدية ويقدم القروض اللازمة لها حسب ما يتفق عليه .

ثالثاً — يقوم البنك بالقروض الزراعية المختلفة لثمن التقاوى والمصاريف برهن أو غيره .

رابعاً — يقوم البنك بأعمال البنوك التجارية والمصرفية بكافة أنواعها ، من خصم الأوراق التجارية وفتح الإعتمادات لسير الحركة التجارية ، وتقديم قروض مضمونة بإيصالات بضائع من أنواع مختلفة ، وقبول الودائع والأوراق المالية وبيعها لحساب أصحابها أفراداً أو هيئات ، وتحصيل الأوراق التجارية لأصحابها . والقيام بعملية اكتتاب رءوس الأموال للمؤسسات المالية الناشئة . وتسهيل وتصفية الأوراق التجارية المستحقة الدفع فى مصر أو الخارج وبهذا كله يؤدى خدمة جليلة للنشاط التجارى والمالى فى البلاد .

ونلمس من الأعمال المفروض على البنك القيام بها أن نشاطه ينحصر فى دائرة المال الحر ، ولا يدخل فى الصفقات التى تتصل بالأعمال المالية الثابتة للرهن

العقارى ، فهذا له ميدان آخر ، كما أنه بعد أن كثرت البنوك التجارية الأخرى فى مصر ابتعد عن التسليف الزراعى ، ولما اتسعت دائرة أعماله التجارية أسس فى سنة ١٩٢٨ غرفة [المقاصة] به لتصفية أعماله مع البنوك التجارية الأخرى كى لا تتعطل حركة التداول بينها .

وفى ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٤٠ صدر مرسوم بمد أجل البنك أربعين عاما أخرى وتحويل الأسهم جميعها إلى أسهم اسمية اعتباراً من ٢٥ من يونيه سنة ١٩٤٨ وإعادة تنظيم إدارة البنك .

وتراقب وزارة المالية أعمال البنك بتعيين مندوبين من قبلها ، يحضران مجلس إدارة البنك ورأيهما استشارى ولهما مراقبة تنفيذ اللوائح والقوانين وما ينص عليه عقد الإمتياز وأن يتقدما بملاحظاتهما كتابة إلى مجلس الإدارة ، وإن أهمل تنفيذ هذه الملاحظات لهما أن يتقدما بها إلى وزير المالية .

ولقد بلغت أوراق النقد التى أصدرها البنك فى الوقت الحاضر ، وتداولها السوق المالية بين المصريين حوالى ٢٠٠ مليون جنيه ، كما قام البنك بخدمات كثيرة للحكومة بالإشراف على دفع فوائد الدين المصرى العام منذ إلغاء صندوق الدين سنة ١٩٤٠ ، وتمويل القطن [وبخاصة قيامه بعملية إصدار قرض سندات القطن فى سنتى ١٩٤١ و ١٩٤٢] وإصدار سندات القرض الوطنى سنة ١٩٤٤ وغير ذلك من القروض الحكومية ، وكذلك أسهم فى الإشراف على جميع إكتتابات المؤسسات المالية والصناعية التى أسست فى البلاد فى السنوات الأخيرة .

* * *

ثالثا : شركات الزراعة

شركة وادى كوم امبو المساهمة

تأسست هذه الشركة فى ١٤ من أبريل سنة ١٩٠٤ ومدتها ٩٩ سنة . برأس مال قدره ٣٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى وزيد رأس المال عدة مرات حتى بلغ منذ سنة ١٩٣١ إلى الآن ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى .

وكان أساس هذه الشركة ، العقد المبرم فى ٢٠ من مايو سنة ١٩٠٣ بين الحكومة المصرية وبين السير أرنست كاسل وسوارس إخوان وشركائهم على إصلاح واستغلال كل أو بعض أراضى كومبو بمديرية أسوان .

وحينما تأسست الشركة حل محل هؤلاء ، شركة وادى كوم أمبو المساهمة فى جميع الحقوق والالتزامات بعد تقديم النفقات التى أنفقوها بموجب كشوف معززة بالمستندات بعد الموافقة عليها من مجلس إدارة الشركة .

ولما قامت الشركة بأعمالها وجدت أن مساحة الأراضى القابلة للزراعة تبلغ حوالى ٢١,٠٠٠ فدان زرعت منها فعلا ١٢,٠٠٠ فدان بعد أن قامت بعملية الإصلاح من إنشاء « طلمبات » لرفع الماء الجوفى وشق الترع وتعبيد الطرق ومد خطوط السكك الحديدية اللازمة وغيرها مما يساعد على سرعة استغلال هذه المنطقة . وزرعت بها المحصولات المختلفة من حبوب وقطن وقصب . فنجحت زراعتها وجاءت بإنتاج وفير . وفى سنة ١٩١٠ تم الاتفاق بينها وبين شركة السكر العمومية على توريد قصب السكر من مزارعها ، وبذلك توسعت فى زراعة القصب حتى بلغت مساحته فى سنة ١٩١٦ حوالى ٥٣٤٩ فداناً .

ولاقت أعمال الشركة رواجا وكسبت أرباحاً وفيرة من هذا العمل ، واستطاعت فى أوائل سنة ١٩٣١ أن تشترى من الحكومة بنفس الشروط السابقة باقى مساحة أراضى كوم أمبو التى بلغ قدرها ٣٩,٧٢٧ فداناً قامت بإصلاحها ،

وزراعتها واستطاعت بذلك أن تضيف إلى مساحة الأراضى الزراعية حوالى ستين ألف فدان وأن تضم إنتاجها إلى الثروة القومية للبلاد .

وسار على منوالها [شركة أبى قير ليمتد] برأس مال إنجليزى بلغ الآن ٣٠٠,٠٠٠ جنيه انجليزى ، وكذلك شركة [البحيرة المساهمة] التى بلغ رأس مالها حوالى نصف مليون جنيه إنجليزى .

رابعا : شركات النقل

سكك حديد الدلتا ليمتد

تأسست هذه الشركة فى ٤ من مارس سنة ١٨٩٧ لمدة ٧٠ سنة برأس مال مدفوع قدره [٢٧,٠٠٠٠ جنيه إنجليزى] زيد من سنة ١٩٠٥ إلى الآن حتى بلغ ١٫٥٠٧٨٠ جنيهاً إنجليزياً .

ولقد سبق تأسيس هذه الشركة ، شركة أخرى [سبيت جون بيرش وشركاه] حصلت على امتياز مد سكك حديدية ضيقة فى مديريتى الغربية والبحيرة أطلق عليها [الشركة المصرية للسكك الحديدية الزراعية] ، كما حصلت بيوت [قطاوى وسوارس ومنشا وبلبزايوس وشركائهم] على امتياز لمد خطوط حديدية فى مديريات الدقهلية والشرقية والقليوبية . واندمجت أعمال هذه البيوتات فى شركة سميت [شركة السكك الحديدية المصرية] .

اندمجت الشركة الأولى وهى « شركة السكك الحديدية الزراعية » [وهى إنجليزية الجنسية] بالشركة الجديدة باسم « شركة سكك حديد الدلتا المصرية ليمتد » . وقامت بهذا العمل لتصل القرى بالمدن والحواضر حتى تزداد حركة النقل ، فينتعش النشاط الاقتصادى والعمرانى فى البلاد .

وقامت هذه الشركة بأعمالها من إنشاء الخطوط الحديدية ، وإقامة الكبارى وتركيب « التلغراف » و « التليفونات » إلى غير ذلك من الأعمال التى تتصل

بالهندسة الحديدية ، وفى سنة ١٩٣٥ حينما زادت المنافسة بين السيارات والسكك الحديدية قامت الشركة بإنشاء شبكة من المواصلات البرية وأسست لذلك شركتين إحداهما [شركة أتوبيس البحيرة والغربية] والثانية [شركة السيارات المتحدة] حتى تضمن استمرار أعمالها ، كى لا تتأثر أرباحها بهذه المنافسة .

وانتشرت فى البلاد شركات النقل من آخر القرن التاسع عشر ، فتأسست شركة [ترام الإسكندرية المساهمة] فى سنة ١٨٩٧ لمدة ٦٠ سنة برأس مال بلجيكى مدفوع قدره ثلاثة ملايين من الفرنكات البلجيكية ، وزاد فى سنة ١٩٠٨ حتى بلغ ١٠,٢٦٦,٠٠٠ فرنك .

وكذلك تأسست شركة بلجيكية أخرى سنة ١٨٩٥ عرفت بشركة [ترام القاهرة المساهمة] التى تنتهى مدتها فى سنة ١٩٥٦ برأس مال مدفوع قدره أربعة ملايين من الفرنكات البلجيكية .

وهكذا نجد منافسة رءوس الأموال الإنجليزية والبلجيكية فى هذه الناحية .. كما نرى توجيه رأس المال الفرنسى فى شركة قناة السويس .

الشركة العالمية لقناة السويس البحرية

ذكرنا فيما سبق كيف منح سعيد عقد امتياز حفر قناة السويس لصديقه « دى ليسبس » وعلى هذا تكونت الشركة فى ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ لمدة ٩٩سنة تبدأ من تاريخ افتتاح القناة للملاحة ، وكان ذلك فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٨٦٩ . ورأس مالها ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك يمثله ٤٠٠,٠٠٠ سهم قيمة كل سهم ٥٠٠ فرنك . واشترت مصر من الأسهم ١٧٦,٦٠٢ سهماً قيمتها ٤٤ ٪ من قيمة رأس مال الشركة . وقد اضطر إسماعيل تحت ضغط الظروف المالية التى كانت تجتازها البلاد أن يبيع حصة مصر من الأسهم لانجلترا التى استطاعت أن يكون لها ممثلون فى مجلس إدارة الشركة وأن تسهم فى توجيهات العمل فى هذه القناة . وبعد أن باعت مصر أسهمها لإنجلترا لم يكن لها مصلحة إلا ما نص عليه عقد

الامتياز من أن تحصل مصر على ١٥ ٪ من أرباح الشركة وقد باعتـه فى سنة ١٨٨٠ إلى [بنك فرنسا العقارى] مقابل ٢٢٫٠٠٠٫٠٠٠ فرنك . وتدل الإحصاءات على أن هـذه الحصة درت على أصحابها حتى سـنة ١٩٣٨ ١٣٧٫٢٢٩٫٢٩٦ فرنكا .

وأما عقد الامتياز فقد سبق دراسته ، وتنحصر فى تقديم الأراضى اللازمة لحفر القناة ، ثم فى المساعدات اللازمة للشركة بتقديم أربعة أخماس العمال يعملون [سخرة] ، وفى حفر ترعة تحمل ماء النيل إلى منطقة القنـال ، وإعفاء الآلات اللازمة للحفر من الرسوم الجمركية وقد قامت الحكومة بتقـديم المعونة الصادقة لإتمام حفر القناة التى أصبحت بهذا كله قناة دولية .

وعقد فى الآستانة اتفاقية فى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٨٨٨ جعلت حياد القناة أمراً محتوماً تمر بها جميع السفن فى حالتى السلم والحرب .

وتمت اتفاقات بين الشركة والحكومة المصرية لتحديد العلاقات بينهما وكان آخرها قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٧ الذى نص على أن للحكومة المصرية الحق فى تعيين مندوبين لها فى مجلس إدارة الشركة ومقره فى باريس . وأن تدفع الشركة للحكومة إتاوة مقدارها ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى . وأن تعين ثلث موظفيها من المصريين .

وتقرر فى أول يناير سنة ١٩٤١ أن تحصل الشركة من السفن المـارة بها رسماً للطن الواحد قدره ٣٩ قرشاً للسفن المحملة و ١٩٫٥ قرش للسفن غير المحملة .

وينتهى العمل بعقد الإمتياز فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، وتعود بعدها القناة إلى جمهورية مصر ، تدير شئونها ، وتوجه إدارتها ، وترسم العمـل فيها ، وفق المصالح المصرية البحتة .

وللقناة مركز عالمى إذ تعتبر شريانا هاما فى النقل بين أنحاء العالم القديم ، فقد ربطت الدول الصناعية الأوربية بالدول المدارية الآسيوية ، واتسعت حركة المبادلة بين الدول عن هذا الطريق لأنها قربت المسافة بينها ، فهبطت نفقات النقل وقصرت

المسافة التى كانت تقطعها السفن بين لندن وبمباى عن طريق رأس الرجاء الصالح بنسبة ٤٠٪ . وبهذا قصرت القناة المسافة ووفرت الوقت وهما من أسباب نهضة الحركة التجارية فى الوقت الحاضر .

ولم تخدم القناة أغراض مصر الإقتصادية ودول الشرق الأوسط بقدر ماخدمت إقتصاديات الدول الصناعية وربطتها بمخازن المواد الأولية فى المناطق المدارية . ومما يدل على عمق أثرها فى هذا الربط الإقتصادى أن ٥٨٪ من السفن التى تعبر القناة تصل إلى سنغافورة والشرق الأدنى و [استراليا] ، و ٣٤٪ تصل إلى موانى الخليج الفارسى والهند ، و٨٪ تصل إلى موانىء البحر الأحمر والموانىء الأفريقية .

ولقد أدى قيام القناة إلى خلق حياة إقتصادية وعمرانية فى منطقتها من الأراضى المصرية ، فقد أنشئت مدن إزداد بها العمران مع الأيام ، فنجد السويس وبور سعيد والإسماعيلية والقنطرة وغيرها من البلاد التى عاشت فى ظل الحياة التى دبت مع القناة . وكان لإنشاء الخطوط الحديدية والبرية التى شملت هذه المنطقة أثر فى إكتظاظ هذه المدن بالسكان وازدياد العمران بها واتسعت دائرة الأعمال التجارية والزراعية والتعدينية . ودخلت بعض الأراضى فى دائرة الزراعة ؛ واتجه التفكير إلى استغلال ما حوته الأرض من معادن فى هذه المنطقة ، فاستخرج زيت البترول من منطقة السويس ؛ وقامت صناعة تكريره ، واستغلت الملاحات فى بور سعيد ، واتسعت الدائرة التجارية لأنها قريبة من بلاد الشرق الأوسط وبخاصة فلسطين وبلاد العرب وسوريا . كما تخصص بعض الأفراد فى خدمة أعمال القناة والملاحة وإنشاء السفن واحتراف الصيد من البحر وقيام صناعات هامة عليه ، كما عكف بعض الأفراد على تموين السفن المارة بالقناة بالفحم والزيوت والمأكولات المختلفة ، مما دعا إلى استقرار حوالى ٣٥٥ ألف نسمة حسب إحصاء سنة ١٩٤٧ . وهكذا خلقت القناة مصادر جديدة للعمل والإنتاج لحياة إقتصادية لعدد من السكان المصريين . وشاهدت هذه المنطقة صناعات مختلفة منها تكرير

زيت البترول وصناعة الأسمدة وصناعة الأصداف وإنشاء المراكب وصيانتها ومحال التبريدات لحفظ المأكولات إلى غير ذلك من مظاهر النشاط والكفاح .

ولما كانت المسافة بين الموانى الأوربية وموانى جنوب آسيا والشرق الأدنى بعيدة لا تستطيع السفن أن تحمل كل ما تحتاج إليه فى قطعها من وقود ومؤنة ، وإلا لا يبقى فراغ للمسافرين ولنقل البضائع . أصبحت منطقة القناة محطة لتموين السفن بما تحتاج إليه فى منتصف الطريق حتى تستطيع استغلال فراغها بما يعود عليها بالربح والإستغلال .

وقد فرض على الشركة أن تعين ثلث موظفيها من المصريين وأن تساير حركة التوسع والإنشاء فى مناطقها لتساير زيادة الحركة العالمية وحاجة السفن التى تمر فيها ، فكان لزاماً عليها متابعة المنشآت وزيادة الأحواض بها ، فحملها هذا على أن تقوم بالبناء والتعمير فى جهات مختلفة ، فعاد ذلك على المصريين بأموال دخلت فى محيط أعمالهم . ويقدر مادفعته الشركة إفادة للحكومة وفوائد وأرباحاً لأسهمها وأجوراً وماهيات لموظفيها ووفاء تعهدات ومقاولات لمنشآتها حسب إحصاء سنة ١٩٣٨ بما يزيد عن ثلاثة ملايين من الجنيهات .

وساعدت القناة على تنشيط حركة التجارة المصرية بين مصر والدول العربية كما استقرت تجارة التخزين [الترانسيت] فى الموانى المصرية لخزن البضائع اللازمة لأسواق الشرق الأوسط كى تكون قريبة منها عند الحاجة ، وفى ذلك مورد من موارد الدولة للرسوم الجمركية المختلفة التى تجبى على التجارة المصرية وتجارة المرور وتجارة الترانسيت ، فأضافت بذلك موارد جديدة للخزينة المصرية .

ونستطيع من هذه الدراسة أن نتبين مظاهر الفوائد التى تقوم بها القناة من نواح إقتصادية وعمرانية سواء للتجارة المصرية أو التجارة العالمية . ولكن تقابل تلك الفوائد ، أضرار أخرى لاتقل عنها خطراً إذ اتخذت منها بريطانيا طريقاً حربياً إلى مستعمراتها ومصالحها فى الشرق الأوسط ، ولذلك فإن حياد القناة الذى نص عليه فى إتفاقية سنة ١٨٨٨ لم يراع عند قيام الحروب ، فقد عطلت فيها

التجارة ، وقصرت الملاحة عن الأعمال الحربية فى إبان الحربين العالميتين الماضيتين بما رسمه الحلفاء خدمة للأهداف العسكريه دون غيرها . وإذا ظلت هـذه الناحية غير محترمة فإنه يمكن الإعتـداء على الحقوق والإمتيازات الممنوحة بحجة ضمان السلام العالمى ، فتستهدف منطقة القناة دائماً للمؤثرات السياسية والحربية العالمية ؛ ومادامت هذه الحالة قائمة فإن سياسة مصر ستوجه باستمرار لخدمة الدول الطامعة لاستخدام القناة لهذه المؤثرات وتلك الأهـداف حتى تصبح القناة مصرية بحتة فى سنة ١٩٦٨ . اللهم إلا إذا لعبت دوراً جديداً أو خلقت من الأحداث وانتحلت من الأسباب مايحول دون الوفاء بما جاء فى الإتفاقية السابقة ، وفى ذلك أضرار سياسية لأمانى البلاد التى تصبو إلى تحقيقها .

وهناك غير ماعرضناه من نماذج للشركات التى تكونت برءوس أموال أجنبية مؤسسات أخرى ، مثل : شركات المياه فى الإسكندرية والقاهرة ، وشركات تجارية وصناعية ، لعبت كلها دوراً هاماً فى الإقتصاد الأهلى .

* * *

تمصير الإقتصاد الأهلي على هدى التاريخ

رأينا الحوادث التاريخية المتعاقبة التى فسرت القومية المصرية تفسيراً واضحا ، وعرفنا الجهود المختلفة التى بذلت فى توجيه اقتصاديات البلاد ، ووقفنا على أحوالها فى الفترات المتباينة ، والعهود المختلفة ، فقد شهدت البلاد عهود قوة ، وفترات ضعف ، لمست فى أثنائها أغراض الدول الأوربية ، وكيف تدفقت الأموال الأجنبية لتغذى المشروعات العامة ، وتقيم المنشآت والمؤسسات ، وتستغل موارد البلاد المختلفة فى صور شتى ، ومظاهر متباينة .

ولقد كانت أحداث القرن العشرين فى تباين صورها قوة وضعفا ، وسلماً وحرباً ، واستعماراً واستغلالا ، من الدوافع التى دق ناقوسها فى آذان المصريين ، فنهضوا من نومهم العميق ، ملهمين وعياً حديثاً ، ومتحملين أعباء جديدة ، للنهوض بالأعباء الاقتصادية والمالية ، ليدعموا طريق استقلالهم ، وليقيموا بناءه على عمد قوية ودعائم متينة ، فوضعوا أسس النهضة الاقتصادية ، لتصبح عضداً للشعور السياسى ، وتكتمل بها القومية المصرية فى صورتها الحقة .

عقد بعض المصريين النية على النزول إلى ساحة العمل ، وتكريس جهدهم على النهوض باقتصاديات البلاد . فوجدوا فى دولة المال خير معين وأقوى أداة ، ودفعتهم رغبة ملحة وإيمان قوى لمنافسة الأجنبى الذى استغل ماله عهداً طويلا وجنى أرباحاً لا شك أن البلاد أولى بها إن لم تكن فى حاجة ماسة إليها ، فتذرعوا بالشجاعة وتسلحوا باليقين ، وزاحموا الأجنبى ونافسوه ليمصروا اقتصاديات البلاد ، كى لا يكون بقاء المؤسسات الأجنبية سبة فى تاريخ البلاد وآية تدل على تقاعسهم وعدم وطنيتهم ، فدخلوا الميدان [وهو جديد عليهم] بأموالهم ، وسلاحهم الإيمان والصبر والعلم والمعرفة والشجاعة والتريث ، وولوا وجوههم شطر التجارة والصناعة والزراعة ، فأسسوا الشركات وبنوا المصانع ، لحدوا من نشاط الأجنبى وزاحموه ، ورسموا خطتهم واضحة ، ومهدوا سبيلها إلى محاولة

تمصير الاستغلال الاقتصادى ، مدفوعين بعزيمة ماضية قومية ، وطابع وطنى ، حتى استطاعوا أن يقضوا على حصة عظيمة من الأموال الأجنبية ويحلوا محلها .

وقد عرفنا من الإحصاءات الرسمية أن نسبة الأموال الأجنبية التى كانت مستغلة فى الميدان الإقتصادى فى أواخر القرن الماضى إلى الأموال المصرية ، كانت ٩١ ٪ إلى ٩ ٪ ؛ أما فى وقتنا الحاضر فقد تبدلت الحال وأصبحت هذه النسبة ٦٠ ٪ إلى ٤٠ ٪ ولا شك أن هذا المجهود — الذى حول نحو ثلث الاستغلال إلى النشاط المصرى البحت — مجهود موفق مشكور يترجم عن وعى واتجاه جديد ، ويبشر بمستقبل زاهر لاقتصاديات البلاد .

لم يكن هذا الجهد المحمود بمقصور على الشعب أفراداً وجماعات ، فقد كان للحكومة فى هذه الناحية نصيب لا يجحد وتوجيهات لا تنكر ، فنراها قد أسهمت فى إنشاء المؤسسات المالية للقرض والرهن [مثل بنك التسليف الزراعى والبنك العقارى] والتثمير الصناعى بأموالها ، وراعت أن تكون حصتها فى التأسيس أكثر من النصف ، لتستطيع الهيمنة على التوجيه والإدارة وتسيير دفة الأمور فى حكمة ورشاد . وبهذا بزغ فجر جديد ظهرت معالم الإصلاح فى أفقه ، ولا يزال نوره يشع على اقتصاديات البلاد .

بنك مصر

كان للحرب العالمية الأولى ، وما وقع فى أثنائها من شل حركة المواصلات ، واضطراب الأسواق ، وصعوبة الاستيراد والتصدير ، كان لهذا كله أثر كبير نبه المصريين إلى اقتصاديات البلاد ؛ ولقنهم درساً عملياً دفعهم إلى السعى وراء التمصير الاقتصادى الذى نعمت به البلاد فى فجر تاريخ نهضتها الحديثة .

فشرعوا يعملون فى حرص وجد . ويخطون نحو تحقيق هذه الغايات خطوات كانت وليدة الحاجة والتفكير ، وأخذوا يقيمون المؤسسات عنواناً لهذا التمصير ومظهراً من مظاهر حركتة المباركة ، وجنوا الأرباح التى عادت على البلاد

بالخير ، وغيرت أحوالها ، ونفثت فى نفوس المصريين روح الجهاد ، وأذكت فيهم الوطنية ، فهبوا يطالبون بحقوقهم السياسية ، وحملوا مشعل الثورة الجامحة المعروفة [ثورة عام ١٩١٩] ، وصحبها برنامج اقتصادى ، وإصلاح مالى ، اشترك الشعب فى إحيائه ، وأسهم فى تأسيس أول مظهر عظيم له وهو تأسيس [بنك مصر] فكان نفحة من نفحات الروح القومية العالية ، والجهود الصادقة فى الإحياء والإصلاح .

ففى الثالث من ابريل عام ١٩٢٠ قامت هذه المؤسسة الوطنية لمدة خمسين حجة ، واتخذت القاهرة المركز الرئيسى لها ، وزاولت أعمال [البنوك] وهى :

١ — قبول الأمانات والودائع .
٢ — فتح الحسابات والاعتمادات المالية .
٣ — خصم الأوراق التجارية .
٤ — إقراض أموال على بضائع وسندات وأوراق مالية .
٥ — القيام بالتحاويل النقدية [الكمبيو] .
٦ — بيع وشراء السندات والأوراق المالية لعملائه .
٧ — القيام بعملية اكتتاب الشركات المختلفة التى تنشأ .

وبهذا كله قامت هذه المؤسسة بكافة الأعمال التجارية والمالية والمصرفية التى تقوم بها المصارف التجارية بلا قيد ولا تحديد .

ولقد سار [بنك مصر] فى أعماله التجارية بخطا متزنة ، فنجح نجاحاً يشرف القائمين عليها ، ويبرهن على أن المصريين استطاعوا أن ينزلوا ميداناً جديداً عليهم ، ميدان المال التجارى الذى أثبتوا فيه كفاءتهم فى حسن التوجيه ، وحكيم التدبير والتصرف ، مع مضاء العزيمة وقوة الإرادة ، ونجحوا فى هذا الميدان أيما نجاح .

ولم يشأ القوامون على إدارة هذا [البنك] أن يحدوا من نشاطه ، أو يقصروا ما يقوم به على الأعمال المصرفية ، بل تعدوها إلى أعمال أخرى شملها هذا

النشاط ونجح فيها ، فقد دخل [البنك] ساحة الزراعة ، وتولى عملية التجارة فى القطن لحساب عملائه ، وأعد « شوناً » لخزن القطن ، فأدى بهذا العمل خدمة جليلة لأهم سلعة زراعية وتجارية فى البلاد ، وحمى بضاعة المنتج والتاجر معاً من أن تعرض فى وقت لا يسمح بالبيع ، وبسط يده بالإقراض على القطن الذى يودع فى « شونه » مقابل فائدة « عمولة » ضئيلة ، فحقق بذلك نظرية اقتصادية تجلت فى حماية السوق من تدفق البضائع عليها ، كى يباع محصول البلاد الرئيسى فى الوقت الملائم بالسعر المناسب .

وقد امتد نشاطه إلى الصناعة ، فأسس شركات مساهمة لبعض الصناعات الناجحة ، واكتتب فيها ، ثم هيأ الفرصة لأفراد الشعب من الممولين لينضموا إليه مساهمين فى هذه الشركات ، وضرب بذلك مثلا حياً فى استغلال موارد البلاد من معادن ومواد خام ، وفتح الباب على مصراعيه للأيدى العاملة الكادحة لتجد لها عملا فى هذه المصانع ، وأفسح الطريق للفنيين ، وهيأ لهم الفرصة ليزاولوا العمل الملائم لتخصصهم بدلا من الالتجاء إلى دواوين الحكومة .

وكان لهذا الدور الهام الذى لعبه [البنك] فى استغلال موارد البلاد ، ونجاح شركاته أثر فعال فى نفوس الأثرياء ، بل كان درساً عملياً حفزهم على أن يترسموا خطاه ، فأسسوا شركات أخرى على غرار شركات [بنك مصر] ، ونزلوا جميعاً ميدان الصناعة متضامنين متضافرين ، حتى كسبوا مغنما مالياً ، وحققوا أملا لقومية الأمة الاقتصادية ، وكان النجاح عظيما ، والدرس نافعاً ، حينما وقعت الحرب العالمية الثانية ، إذ وجدت البلاد فى صناعتها عوضاً لها عن الواردات الأجنبية ، واستكفاء لإشباع حاجاتها ، واعتماداً على إقتصادياتها ، واستغلالا لمواردها ، واستقلالا بمجهوداتها .

وعهدت الحكومة للبنك إزاء نجاح المشروعات الصناعية أن يعقد القروض الصناعية لطلابها ، ورصدت له المال ، وحملته وحده مسئولية القروض التى يقدمها لراغبيها ، فاتسع نطاق القروض الصناعية حتى بلغت قيمتها سنة ١٩٣٨ مبلغ

١٣٦٫٧٥٩و١ جنيها ، ووثب نشاطه [بالاتفاق مع الحكومة أيضاً] حتى بلغ الجمعيات التعاونية للأغراض الزراعية ، فأقرضها أموالا بفائدة ٥ ./. على ألا تزيد عن نصف أموال هذه الجمعيات ، كما سمحت الحكومة للهيئات العامة لمجالس المديريات والمجالس المحلية والبلدية والحسبية بإيداع أموالها فى بنك مصر .

وعلى هذه الصورة كان التعاون صادقا بين الحكومة « والبنك » لتحقيق أهداف إقتصادية فى المحيط المالى المصرى ، لتحصل البلاد على فائدتها بأموال مصرية صميمة .

وتجلى أثرها واضحاً فى النشاط الزراعى والصناعى والتجارى، وكان لهذا النجاح العام الباهر الذى أحرزه [البنك] فى أعماله ، صداه فى الأقطار المختلفة ، دفعه إلى تأسيس فرع له فى فرنسا سنة ١٩٢٦ عرف باسم [بنك مصر — فرنسا] .

وفى عام ١٩٢٨ أسس فرعاً آخر فى سوريا أطلق عليه إسم [بنك مصر — سوريا — لبنان] .

هذا إلى الفروع التى أنشأها فى معظم المدن المصرية ، كما أسس ثمانى عشرة شركة صناعية وتجارية ، وأسهم فى رءوس أموالها .

ولما قامت الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ ، ودب الذعر المالى فى النفوس ، هرع أصحاب الودائع إلى سحب ودائعهم ، فعجز [البنك] عن الوفاء بدفع كل هذه الودائع وهى مستغلة فى نشاط شركاته ، وقروض مختلفة وخصم أوراق مالية ، وظهر حين مراجعة حساباته أن هناك عجزاً فى أصوله بلغ ٤٨٤و١٩١و٤ جنيهاً مصريا ، فقامت الحكومة بمعاونة هذه المؤسسة القومية ، تفادياً من إفلاسها ، وأصدرت فى ٢٤ من يوليه سنة ١٩٤١ القانون رقم [٤٠] الخاص بدعم [بنك مصر] واجتاز البنك هذه الأزمة بفضل مؤازرة الحكومة له ، واستطاع أن يوفى التزاماته فى سنة ١٩٤٤ .

شركات بنك مصر

أسهم بنك مصر فى تأسيس شركات تجارية وصناعية ، قامت بأعمالها وثبتت أقدامها فى المحيط الإقتصادى المصرى ، وبلغت رءوس الأموال التى تأسست بها هذه الشركات سنة ١٩٣٣ [١٫٧٨٠٫٠٠٠ جنيه مصرى] وأهم هذه الشركات هى :

إسم الشركة	رأس مالها سنة ١٩٣٣ بالجنيهات المصرية
١ — شركة مصر لحليج الأقطان	٢٥٠٫٠٠٠
٢ — شركة مصر لتصدير الأقطان	١٦٠٫٠٠٠
٣ — شركة مصر للملاحة البحرية	٢٠٠٫٠٠٠
٤ — شركة مصر للغزل والنسيج	٥٠٠٫٠٠٠
٥ — شركة مصر للتأمين	٢٠٠٫٠٠٠
٦ — شركة مصر للنقل والملاحة	١٥٠٫٠٠٠
٧ — شركة مصر للكتان	٤٥٫٠٠٠
٨ — شركة مصر لنسج الحرير	٧٥٫٠٠٠
٩ — شركة مصر للطيران	٤٠٫٠٠٠
١٠ — مطبعة مصر	٥٠٫٠٠٠
١١ — شركة مصر للتمثيل والسنما	١٥٠٫٠٠٠
١٢ — شركة مصر لمصايد الأسماك	٧٥٫٠٠٠
١٣ — شركة بيع المصنوعات	٢٥٫٠٠٠

وزاد رأس مال هذه الشركات برءوس الأموال التى تجمعت لتأسيس شركات أخرى مثل شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار ، وشركة مصر للزيوت ، وشركة مصر للمناجم ، والشركة العقارية ، وشركة مصر للسياحة ، وشركة مصر للحرير الصناعى . وبهذه وتلك بلغ عدد الشركات تسع عشرة شركة ، ورأس مال البنك وشركاته حوالى تسعة ملايين من الجنيهات . وهذه أمثلة عظيمة

تدل على مدى الوعى الاقتصادى لتثمير رءوس الأموال المصرية فى الميدان الاقتصادى .

شركات الأفراد

سار على نهج مشروعات « بنك مصر » أفراد دخلوا الميدان بعزيمتهم وقدرتهم المالية ، وعلمهم ودرايتهم فضربوا مثلا حياً فى النشاط الاقتصادى .

وقد استطاع بيت يحيى بالإسكندرية أن يؤسس شركات منذ سنة ١٩١٩ بلغ رأس مالها الآن ما يربى على مليونين من الجنيهات ، وأهم هذه الشركات :

١ — شركة التجارة فى المحاصيل المصرية .

٢ — شركة مكابس الإسكندرية .

٣ — شركة إسكندرية للتأمين .

٤ — شركة إسكندرية للملاحة البحرية .

ويسجل التاريخ لعبود فى الميدان الاقتصادى الجهد الجبار الذى قدمه للأمة ؛ وحسبه أنه مصر شركتى السكر والبوستة الخديوية ، كما أنه أسس شركات مصرية أخرى ، أهمها شركة الأسمدة والصناعات الكيميائية ، وشركة التقطير المصرية ، وبلغ رأس مال هذه الشركات ما يزيد على سبعة ملايين من الجنيهات .

أما بيت فرغلى فقد قام بتأسيس شركات تجارية لتجارة الأقطان وتصديرها بما يزيد على مليونين من الجنيهات .

بنك التسليف الزراعى والتعاونى

إنتاب العالم أزمة مالية طاحنة فى سنة ١٩٢٩ ، واشتدت وطأتها فى سنة ١٩٣٠ ، فرأت الحكومة إنشاء « بنك » للتسليف الزراعى ، يأخذ بيد الفلاح ويعينه على إقتحام هذه الأزمة التى إستحكمت ، فقدم «البنك» له البذور والسماد و «السلف» المالية التى تساعده على زراعة أرضه دون أن يلجأ إلى المرابين الذين يستحلون

جهده بما يفرضونه من فوائد باهظة تطغى على الريع الزراعى ، فتزيد الطين بلة .

تأسس [البنك] فى القاهرة فى ٢٥ من يوليه سنة ١٩٣١ لمدة ٩٩ عاما ، وأصبح له فروع فى جميع المدن ، وأنشئت شونه فى معظم القرى . وكان رأس ماله مليون جنيه إكتتبت الحكومة بنصفه «والبنوك» الأخرى بالنصف الآخر .

واستطاعت الحكومة بمساهمتها فى نصف رأس المال أن تدبر أموره ، وتوجه سياسته ، وترسم أهدافه ، وتتحكم فى إدارته للصالح العام .

وأهم أغراض « البنك » تقديم القروض على اختلاف آجالها من قصيرة ومتوسطة أو طويلة ، ثم يبيع الأسمدة والبذور بالنقد أو لأجل ؛ كما استطاع البنك أن يحمى المحصولات الزراعية من التدفق فى السوق المصرية فتهبط أسعارها . فنراه قد حمى محصول القمح فى سنة ١٩٣٤ ، ورفع نسبة التسليف على القطن إلى ٩٠ ٪ من ثمنه فى سنة ١٩٣٧ . وفى إبان الحرب العالمية الثانية قام [البنك] بخدمات عظيمة ، فساعد الحكومة فى الاستيلاء على المواد الغذائية من قمح وأرز ، وتنظيم توزيعها على مدار السنة ، كما احتفظ للحكومة بالقمح الذى تستورده من الخارج فى « شونه » ، وجاهد فى توفير الأسمدة الكيميائية التى امتنع استيرادها بسبب الحركة كى لا تحرم الزراعة أهم غذاء لها .

ولما وجدت الحكومة أن أهداف الجمعيات التعاونية للأغراض الزراعية تتفق مع أغراض « البنك » ، أخضعت أعمال هذه الجمعيات لإشرافه ، فأصبح يسمى [بنك التسليف الزراعى والتعاونى] .

البنك العقارى الزراعى المصرى

حينما اشتدت الأزمة العقارية فى سنة ١٩٣٣ ، وتدخلت الحكومة لصون الثروة العقارية ، رأت فيما رأته علاجاً لهذه الحالة « إنشاء البنك العقارى الزراعى المصرى » لمساعدة صغار الملاك بمنحهم قروضاً مضمونة برهن عقارى ، واعتمدت الحكومة لهذا الغرض مبلغ مليون جنيه يزاد إلى ثلاثة ملايين من الجنيهات .

واستمر [البنك] يقدم القروض التعاونية من رأس مال مصرى بفائدة قليلة ، مزاحماً فى ذلك «البنوك» الأجنبية للرهن العقارى التى كادت تهدد الثروة العقارية ، وبذلك قدم « البنك » عملا جليل الشأن بمساهمته بنشاطه وأعمـــاله فى هذه الدائرة المهمة .

البنك الصناعى

زاد الاهتمام بالصناعة فى الحربين العالميتين الأولى والثانية ، وعرف المصريون أن الصناعة هى الخطوة الاقتصادية اللازمه للإنتاج الزراعى واستغلال الموارد المعدنية فى البلاد ، وأنها المنفذ إلى حل مشكلة تزايد السكان لإيجاد موارد رزق جديدة تكفى لمستوى حياة مادية تكفل العيش لهؤلاء الزائدين عن حاجة الإنتاج فى الريف . ومنذ سنة ١٩٢٢ قدمت الحكومة السلف والقروض عن طريق بنك مصر لمساعدة هذه الصناعات الناشئة حتى تستطيع مسايرة الظروف التى تسلم بها ، ومتابعة العمل ، واستمرار الإنتاج فى دائرتها .

ولا شك أن هذه أمور جعلت الحكومة ترى أنه من الضرورى إنشاء بنك خاص للأغراض الصناعية .

فعقدت النية بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها على إنشـــاء « البنك الصناعى » . وبموجب القانون ١٣١ الصادر فى ٢٢ من يونيه سنة ١٩٤٧ استطاعت الحكومة أن تسهم فى تأسيس شركة مساهمة أطلق عليها اسم « البنك الصناعى » بنسبة ٥١ ٪ من رأس المال البالغ مليوناً ونصف مليون من الجنيهات ، واكتتبت الهيئات فى ٣٠ ٪ والأفراد فى ١٩ ٪ وقد اكتمل رأس المال اللازم فى مارس سنة ١٩٤٨ .

ويدير « البنك » مجلس مكون من تسعة أعضاء على الأقل وخمسة عشر عضواً على الأكثر ، على أن يكون للحكومة ممثلون فى هذا المجلس بنسبة حصتها من رأس المال . واستطاعت الحكومة بهذه المساهمة أن تضبط أمور البنك وتوجه سياسته لما فيه الفائدة المرجوة .

وقد أنشىء هذا البنك لتقديم السلفيات الصناعية ، لتتمكن الصناعة من المضى فى طريقها ، ولا تقف حاجتها إلى المـال حجر عثرة فى سبيلها . كما أنه يدرس المشروعات الصناعية المختلفة التى يمكن نجاحها فى البلاد ، ويقدم للحكومة الدراسات الوافية عنها لتكون أساسا لدعمها ونجاحها . وهو فوق ما تقدم يسهم فى الشركات الصناعيـة التى يعتمد فى نجاحها . وقد ضمن البنك لحملة الأسهم ربحاً سنوياً قدره ٣٫٥ ٪ من قيمتها ، وبذلك أقبل الناس على الاكتتاب فيه .

تحريم الأجانب امتلاك الأراضى الزراعية

هاجر الأجانب إلى مصر واستقروا بها ، واندفعوا إلى الميدان الاقتصادى ، تملكوا ثروات طائلة ، وابتاعوا الأراضى العقارية ، وكانوا إلى عهـد قريب يملكون حوالى ١٢٫٥ ٪ من مساحة الأراضى الزراعية ،ولما حلت الأزمة العقارية بالبلاد كانوا شراً عليها ، إذ هبوا يطالبون بأموالهم ، وهددوا الثروة العقارية [وكانت حوالى ثلث مساحة الأراضى الزراعيـة] بعرضها على المحاكم ، لنزع ملكيتها ، ولولا تدخل الحكومة منذ سنة ١٩٣٣ لاستطاع الأجانب أن يحصلوا على هذا القدر وتصبح نصف الأراضى فى أيديهم .

فطنت الحكومة لهذا الخطر ، وأرادت أن تحمى اقتصاديات البلاد [وبخاصة الناحية الزراعية] فأصدرت قانوناً فى سنة ١٩٥١ حرمت فيه على الأجانب امتلاك الأراضى الزراعية فى مصر حماية لاقتصادها الأهلى ، وهـذا بلا ريب تمصير للمقومات الأساسية للإنتاج .

* * *

هذا هو البرنامج الضخم الذى أسهم فيه الشعب والحكومة لتمصير اقتصاديات البلاد عدا ما ترسمه الحكومة من سبل لإصلاح مالية البلاد ، كتعديل نظام الضرائب وتدعيم النقد المصرى ، وكفصل الجنيه المصرى عن الجنيه الأسترلينى وإنشاء البنك المركزى ، ونحو ذلك مما يدعوا إلى سلامة المسائل الماليـة لتسير

البلاد على هدى جديد لتدعيم استقلالها الاقتصادى والمالى .

وهكذا وجد التمصير للاقتصاد القومى للأغراض التى كانت تستغل فيها الأموال الأجنبية : ولا شك أن هـذا بداءة حسنة ، ودرس طيب ، وإن كان لا يزال خطر الأموال الأجنبية التى دخلت البلاد قائماً . وحسبنا أنه استعمار اقتصادى ومالى له خطره ، بل إنه أخطر من الاستعمار السياسى ، لأنه مستتر وراء ستار المـال والمشروعات الصناعية والتجارية ، ويظهر خطره الفادح ونفوذه القوى كلما جدت فى الأفق أزمة سياسية .

ولعل هذه الدراسة تنير الطريق أمام المصريين [حكومة وشعباً] فيتكاتفوا على النهوض بدولة المـال ويرسموا الطرق التى تثمر ثمرتها المرجوة ، وتصبح كل الأموال المستغلة فى موارد الدولة مصرية صميمة ، ويشاد الاقتصاد الأهلى على عمد قوية سليمة ، ونضع له برامج الحاضر والمستقبل ، فى وعى اقتصادى سليم ، وتفكير عميق حكيم . مسترشدين بأضواء الماضى وأحداث التاريخ لنرسى عليها البناء فى إحياء وإعلاء ، فنكفل للبلاد النجح والرشاد ، وينعم الأهلون بخيراتها وجنى ثمارها .

المراجع العربية

١ — إحصاء عن القطن مقدم لمؤتمر القطن .
٢ — إسماعيل : بمناسبة مرور خمسين عاماً على وفاته [مطبعة دار الكتب] .
٣ — إسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار « جزءان » .
٤ — الإحصاء السنوى العام فى سنوات مختلفة .
٥ — عمر طوسون : الجيش البرى والبحرى .
٦ — « « : حالة مصر فى عهد الفراعنة إلى الآن .
٧ — الجبرتى « الشيخ عبد الرحمن » : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار « ٤ أجزاء » .
٨ — القوانين العقـارية فى الديار المصرية : يشمل القوانين واللوائح والتعليمات الادارية المتعلقة بالعقارات — بولاق سنة ١٨٩٣ .
٩ — الميزانية المصريه — وزارة المالية (١٩١٤ — ١٩٥١) .
١٠ — الوقائع المصرية — وهى كاملة فى دار الكتب وصدر العدد الأول منها فى يوم الثلاثاء ٢٠ من جمادى الأولى سنة ١٢٤٤ هـ (سنة ١٨٢٨ م) .
١١ — أمين سامى : تقويم النيل .
١٢ — تقارير عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان مرفوعة من القناصل العموميين لدولة إنجلترا ووكلائها السياسيين إلى وزارة الخارجية البريطانية [ترجمة وطبع إدارة المقطم] .
١٣ — تقرير بنك مصر عن الصناعة المصرية مقدم إلى وزير المالية سنة ١٩٢٩
١٤ — تقرير لجنة التجارة والصناعة سنة ١٩١٦ [وطبع سنة ١٩٢٥] .
١٥ — جرجس حنين : الأطيان والضرائب فى القطر المصرى .
١٦ — « « [خطاب أنشأه وتلاه فى نادى المعلمين العليا بمصر فى مساء الإثنين ٩ من مارس سنة ١٩٠٨] .

١٧ — عبد الرحمن الرافعى (سلسلة الحركة القومية) .
١٨ — عبد الله فكرى أباظة : نصيب الأموال الأجنبية فى اقتصادنا القومى [محاضرة ألقاها فى نادى التجارة فى ٢٨ من مارس سنة ١٩٥١] .
١٩ — فيليب جلاد : قاموس الإدارة والقضاء .
٢٠ — كلوت : لمحة عامة الى مصر فى مجلدين — ترجمه من الفرنسية الأستاذ محمد مسعود .
٢١ — محمد شفيق غربال : محمد على الكبير [أعلام الإسلام] .
٢٢ — « « : مصر عند مفترق الطرق [سنة ١٧٩٨ — سنة ١٨٠١ بحث فى مجلة كلية الآداب بالجامعة المصرية ، المجلد الرابع ، الجزء الأول مايو سنة ١٩٣٦] .
٢٣ — مصلحة عموم الإحصاء [إحصاء الشركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى فى مصر — يونية سنة ١٩٤٤] .
٢٤ — مطبوعات مصلحة الإحصاء عن الميزانيات المصرية وعن التجارة الخارجية .
٢٥ — وثائق لم تنشر محفوظة فى قسم الوثائق التاريخية .
٢٦ — يعقوب أرتين [الملكية العقارية فى الديار المصرية] .
٢٧ — السيد عمر مكرم ؛ محمد فريد أبو حديد [كتاب الهلال العدد ٧] .
٢٨ — شرح أحكام الإصلاح الزراعى : عثمان حسين عبد الله .
٢٩ — خطاب قائد الجناح جمال سالم : مواجهة أسباب الفقر وانخفاض مستوى المعيشة . [فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٣] .

* * *

BIBLIOGRAPHY

1 — Arminjon p, : Situation économique et financiére de l'Egypte, 1912 .
2 — Bowring, J. : Report on Egypt and Candia 1840.
3 — Cadalvène, E. de : L'Egypte et la Turquie de 1829 a 1836 .
4 — Cameron, P. A. : Egypt in the 19 th Century, 1898
5 — Cattaui, R. : Les Archives Russes en Egypte, 1932-1936.
6 — Cave : Report by Mr. Cave on the Financial Conditions of Egypt, 1876.
7 — Cleland : Egypt's population problem. 1930.
8 — Colvin, A. : The Making of Modern Egypt, 1906.
9 — Commission Supérieure d'Enquéte : Rapport Concernant le règlement provisoire de la situation financière, 1879.
10 — Crabites, P. : Ismail, the maligned Khedive.
11 — Cromer, Earl of : Modern Egypt, 1908.
12 — Crouchley, A. E. : The economic development of modern Egypt, 1936.
13 — Ibd : Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public Debt, 1934.
14 — Déscription de l'Egypte : 9 Vols in fools, 1809-1813.
15 — Dette de l'Fgypte : Mission of the R. Hon. G. J. Goschen, M. P. Official Report, 1876.
16 — Duhamel, Col, : Tableau de l' Egypte, 1836 .
17 — Ibd : Egypt as It is, 1877.
18 — Elgood, P, G. : Egypt, 1935 .
19 — Estève : Mémoire sur les finances de l' Egypte, Déscription de l' Egypte Tome XII.
20 — Gabra, Sami : Esquisse de l' histoire économique et politique de la propriété foncière en Egypte, 1919.

21 — Girard, P. S. : Mémoire sur l'agriculture, l'Industrie et le Commerce de l'Fgypte. [Déscription de l'Egypte, Tome XII],1809.
22 — Gorst, J, L. : Egyptian Finance, 1900.
23 — Haekal La Dette publique Egyptienne, 1912.
24 — Lane, E. w. : An account of the manners and customs of the Modern Egyptians, 1836.
25 — Lloyd [Lord] : Egypt since Cromer,1934.
26 — Mac Coan, J. : Egypt under Ismail, 1889.
27 — Mac Donald, Sir Murdoch : Nile Control,1920.
28 — Madden, R. R. : Egypt and Mohamed Ali,1841.
29 — Mamont, P. N. : L'Egypte sous Méhémet Ali, 1843.
30 — Maunier, K. : Bibliographie économique, juridique et sociale de l'Egypte moderne, 1916.
31 — Mengin, F. : Histoire de l'Egypte sous le gouvernement de Mohamed Ali jusqu, en 1823 - 1824.
32 — Milner, A. : England in Egypt, 1892.
33 — Mulock : Report on Economic and Financial Situation in Egypt, 1935.
34 — Sabry : L'Empire Egyptien Sous Mohaméd Ali.
35 — Saleh, Moh. : La pétite propriété rurale en Egypte 1912.
36 — Sammarco, A. : Les règnes de Said, d'Abbas et d'Ismail, 1935.
37 — Selim, H. K. : Twenty years of agricultural development in Egypt. 1919 - 1939.
38 — Thèrey, E. : L.Egypte Nouvelle, 1908.
39 — o Tdd, J. A. : Political Economy for Egyptian Students, 1912,
40 — Willcocks, w, : The Nile Projects 1920,
41 — Willcocks, W. & Craig, J. L : Egyptian Irrigation, 1913.

فهرس

الموضوع الصفحة

القسم الثانى

تطور الصناعة فى مصر

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

القسم الرابع

المالية المصرية والضرائب

القسم الخامس

الدين المصرى العام

الموضوع | الصفحة

المطبعة العربية ١١ بشارع الليودية (درب الجماميز)